حاشية شيخ الإسلام

إبراهيم الباجوري ت ١٢٧٧هـ

على متن

السلم المرونق في علم المنطق

للإمام الأخضري ت ٩٨٣هـ

وبهامشها: حاشية الشيخ محمد الإنبابي ت ١٣١٣هـ

قرأه وحرر حواشيه

د. محمد أحمد أحمد روتان

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الطبعة الأولى
١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م

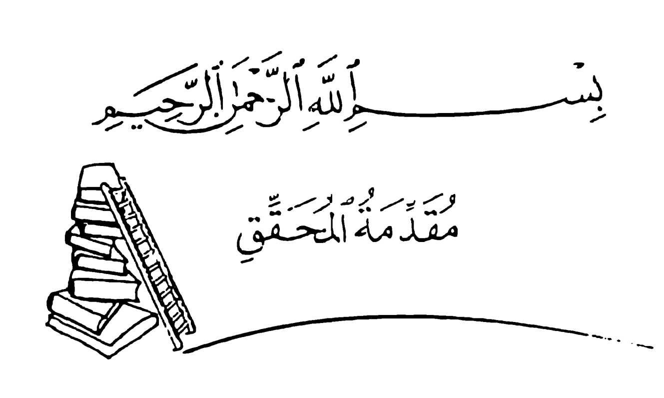
بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

الأخضري، عبد الرحمن بن محمد، (١٥١٢ - ١٥٧٥م).
حاشية شيخ الإسلام إبراهيم الباجوري على متن السلم المرونق في علم المنطق / للأخضري وبهامشها حاشية / محمد الإنبابي ؛ قرأه وعلق عليه محمد أحمد روتان . - ط ١ - القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠١٠ .
٢٤٨ ص ؛ ٢٤ سم .
تدمك ٧ ٩٥٧ ٣٤٢ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - المنطق .
أ - الباجوري، إبراهيم بن محمد بن أحمد، (١٧٨٤ - ١٨٦٠م) (شارح) .
ب - الإنبابي ، محمد بن محمد بن حسين، (١٨٢٤ - ١٨٩٦م) (شارح) .
ج - روتان ، محمد أحمد (معلق) .
د - العنوان .
١٦٠

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠١م هي عمر الجائزة تتويجا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي موازٍ لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني - مدينة نصر
هاتف : ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +) فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com



قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

بالله نهتدي، وسنة رسوله الخاتم ﷺ نقتدي، ونهج خلفائه الراشدين وصحابته والتابعين وتابعيهم - رضي الله عنهم أجمعين - نرتضي.. وبعد؛

فلم تمتلك أمة من الأمم تراثًا فريدًا نظريًّا أو تطبيقيًّا مثل ما امتلكت أمة الإسلام، وبسبب من الإسلام وحده، وكما حرص الأولون على نشره بين الأمم، عمل المتأخرون - وهم قليل - على نشره وكشف مكنونه بسواعد قوية وهِمَم، وكم عجبنا من إقبال الأمم الأخرى خاصةً المستشرقين على دارسة وتحقيق مخطوطاته، ثم نشرها عندهم؛ بنمط قالوا عنه: إنه علمي! والعلم مشَاعٌ بين الأمم؛ لا تختصه أمة دون أخرى، فأقبلوا عليه غير مُتَهيِّبين، ومتسلِّحين بعتاد خادع لنا وكاشف لهم، فأخذوا منه قديمًا ما أخذوا في ظل غيبةٍ من أهله وغرَّةٍ منهم، ومنطقهم في ذلك: الأخذُ منطقُ المتعالم ببضاعة ليست له، وهذا إلى الآن ديدنهم! نعم لقد تناهى إلى أسماعهم لآلئ تراث الإسلام ورفعة علومه ونبل مرادها فحاولوا بالعلم مرةً والسرقة مراتٍ - المخطوطاتُ التي لديهم تحكي سرقتهم - الاستفادةَ مما حواه من درر ثمينة غابت عن أهله الغُفْلِ فجَنُوا هم عطاءَه، وما كان محظورًا. والعلم يُحَصَّلُ لطلب الهداية والمعرفة أو يُأخَذُ سرقةً؛ حقدًا وحسدًا!! نظر الغرب إلى هذا التراث بعين مَلْؤُهَا العُجْبُ والطَّمَعُ، والمسلمون على غِرَّةٍ من أمسهم رُقَّدٌ غيرُ أيقاظ؛ فصدق فيهم قول الشاعر:

يَا وَيْحَ مَنْ أَمْسَى عَلَى غِرَّة ... وَأَنْفُهُ مِنْ حَتْفِهِ دَامِي
يُرْمَى بِسَهْمٍ لِلرَّدَى صَائِبٍ ... مِنْ حَيْثُ لا يَشْعُرُ بِالرَّامِي

لقد تنوع تراثنا هذا تنوعًا عظيمًا وفريدًا جعله عَنَتًا على الحصر والتصنيف! وإن كانت هناك إضاءاتُ عملٍ تَجْهَدُ قَدْرَ استطاعتها حَصْرَه وعَدَّه وتَصنيفَه. وما أفلَ عن خَلَدَات

عقولنا ما قامت به دار الكتب القومية من جليل عمل تجاه تراثنا؛ حفظًا على شرائط الميكروفيلم، أو ترميمًا لمخطوطات أصابتها الأَرَضَةُ، أو نشره في ثوب جديد بهيٍّ. كذا لا يغيب عنا ما تخرجه الهيئات الحكومية ودور النشر الخاصة من ذخائره، ينهل منها العارفون قدْرَه؛ رغبةً في المعرفة أو قصدًا للدراسة، أو تبيانًا لقدر أمة تكاد هيبتها تنمحي بين الأمم لجهلها بما تَمْلِكُ وانشغالها بما يُهْلِكُ فضحكت منها الأمم، حتى صدق فيهم قول المتنبي:

أَغَايَةُ الدِّينِ أَنْ تَحفُوا شَوَارِبَكُم يَا أُمَّةً ضَحِكَتْ مِنْ جَهْلِهَا الأُمَمُ!!

ومن الدور التي تعمل على نشر التراث محققًا ومزيَّلًا بتعليقات أو تصويبات تنير غوامضه وتيسر فهمه دار السلام للنشر والتوزيع. وهي اليوم تقدم كتابًا في علم المنطق، هو: (حاشية شيخ الإسلام إبراهيم الباجوري على متن السلم) تقدمه بعد أن قامت بقراءة نصه، ثم حررته وعلقت عليه في أصله المطبوع؛ حيث طبعته شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر في جمادى الثانية سنة (١٣٤٧) من الهجرة.

بين يدي الكتاب:

الكتاب من الحجم الكبير، يحتوي على المتن الشعري المسمى: (**السلم المرونق في علم المنطق**) لمصنفه الشيخ عبد الرحمن الأخضري المتوفى في (٩٨٣هـ). وقد كُتِبَ على جانبي الصفحات بخط صغير، **ثم حاشية الشيخ إبراهيم الباجوري المتوفى في** (١٢٧٧هـ) على المتن وقد كُتِبَتْ داخل إطار. **ثم تقرير الشيخ محمد الإنبابي** المتوفى في (١٣١٣هـ). وصفحات الكتاب (٨٥) صفحة، وعدد أسطر كل صفحة (٣٦) سطرًا على التقريب وخطها واضح جدًّا.

تحقيق مُسمَّى المتن الشعري:

ذكر الشيخ إبراهيم الباجوري - رحمه الله - في حاشيته تعليقًا على مُسَمَّى المتن الشعري؛ إذ قال: « قوله: [المرونق] بتقديم الراء على الواو وتأخير النون عنهما، كذا اشْتُهِرَ؛ **أمَّا المرويُّ عن المصنف (الشيخ عبد الرحمن الأخضري)**: (**السلم المنورق في علم المنطق**) **بتقديم النون على الواو وتأخير الراء عنهما**، وهما وإن كانا بمعنى واحد وهو: الْمُزَيَّن الْمُزَخْرَف، **إلَّا أنَّ** ثانيهما: (**المنورق**) أولى؛ لكونه هو الرواية ولكونه حسنًا عذْبًا بسبب غرابته وعدم جريانه على الألسنة بخلاف أولهما: (**المرونق**) »؛ لكن الذي

عُرِفَ به الكتاب هو: (**السلم المرونق في علم المنطق**). وعدد أبياته (١٤٤) بيتًا، وجميعها مشكول، إضافة إلى أنها مسماة ومبوبة بعناوين من وضع المؤلف نفسه، وكذا سار كلٌّ من الشيخ الباجوري والشيخ الإنبابي، دون إعمال فيها بتبويب جديد أو تغير مخل غير رشيد.

ترجمة المصنف:

عبد الرحمن الأخضري (٩١٨ - ٩٨٣هـ/ ١٥١٢ - ١٥٧٥م).

هو: عبد الرحمن بن محمد الأخضري النطيوسي المغربي المشهور بالأصغر. من علماء القرن العاشر الهجري. حكيم؛ أي عنده دراية بالطب بلغة أهل المغرب وما زالت مستعملة إلى الآن، منطقي، ومشارك في أنواع من العلوم. وقد ذكرت بعض المصادر أن اسمه: عبد الرحمن بن محمد بن علي. وفي العباسة (٢/ ٧٩) في الكلام على مخطوطة (الفواتح المسكينة) ذُكِرَ أن اسمه: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن علي، أنه من أهل بسكرة في الجزائر وقبره بزاوية بنطيوس من قرى بسكرة؛ والخلاف هنا في اسم جده، أما اسمه فقد اتفق جميع من ترجموا له على صحته وهو عبد الرحمن.

من مؤلفاته:

١ - متن (**السلم المرونق في علم المنطق**). وهو متن شعري حوى أبواب المنطق في شكل منظوم.

٢ - الجوهر المكنون في الثلاثة فنون - ط. وهو أرجوزة في البلاغة لخَّصها من مختصر القزويني المُسمَّى: تلخيص مفتاح السعادة. وهي أرجوزة في المعاني والبيان والبديع، طبعت على الحجر في مصر سنة (١٢٩٠هـ).

ترجمة الشيخ الباجوري: (الشارح الأول):

إبراهيم الباجوري (١١٩٨ - ١٢٧٧هـ/ ١٧٨٤- ١٨٦٠م).

هو: إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري؛ نسبة إلى الباجور من مراكز محافظة المنوفية، ومذهبه شافعي؛ حيث قدم للتعلم فيه، وقد تتلمذ فيه على يد الشيخ محمد الفضالي وحسن القويسني وغيرهما، ثم نبغ بين طلبة الأزهر وعمل بالتأليف بعد تخرجه ثم أصبح شيخًا للأزهر، وشيخ القراء بمقام الإمام الشافعي. كذلك ولي الإمامة بالمسجد الأقصى وحج ثلاث مرات، وقد أخذ بمكة عن ابن عسقلان الصديقي. ومن تلامذته عبد الحميد الشرواني صاحب تحفة المحتاج.

من مؤلفاته:

١ - حاشية على متن (**السلم المرونق في علم المنطق**) وهي التي معنا.

٢ - تحفة المريد على جوهرة التوحيد.

٣ - حاشية على شمائل الترمذي، وغيرها.

ترجمة الشيخ الإنبابي: (الشارح الثاني):

محمد الإنبابي (١٢٤٠ - ١٣١٣ هـ/ ١٨٢٥ - ١٨٩٦م).

هو: محمد بن محمد بن حسين الإنبابي الشافعي، عالم مشارك في أنواع من العلوم. ولد في القاهرة وتعلم في الأزهر، ودرَّس فيه، كما عُيِّن أمينًا لفتوى مشيخة الأزهر فشيخًا له لمرتين. وكان بجوار ذلك يتجر بالأقمشة. وقد أصيب بالشلل قبل وفاته بسنتين في الحادي والعشرين من شهر شوَّال.

من مؤلفاته:

١ - تقرير على متن (**السلم المرونق في علم المنطق**)، وهو الذي معنا.

٢ - تقرير على حاشية الأمير في شرحه على الجامع الصحيح للبخاري.

٣ - حاشية على كلٍّ من: قطر الندى لابن هشام، وشرح الدردير، وغيرها.

العمل في الكتاب:

١ - تخريج الآيات.

٢ - تخريج الأحاديث من صحيحي البخاري ومسلم ومسند أحمد، مع الحكم على الحديث إذا كان من كتاب آخر حتى تتضح درجته.

٣ - تخريج الأعلام.

٤ - نسب الأبيات الشعرية إلى قائليها مع تبيان مصدرها وضبطها.

٥ - عزو الأقوال - إذا أمكن ذلك - إلى قائليها.

٦ - توضيح المفردات.

٧ - ترك الاصطلاحات التي بوب بها الشيخ الأخضري متنه الشعري والتزم بها الشارحان.

٨ - الترجمة لكلٍّ من المصنف الأخضري، والشيخ الباجوري، والشيخ الإنبابي.

تـبـيـان:

لا يغيب أن نطلعك أيها القارئ العزيز أنَّه قد اعتمد على ثلاثة كتب حديثة في تخريج الأعلام هي:

١ - الأعلام للزركلي.

٢ - كشف الظنون لحاجي خليفة.

٣ - معجم المؤلفين لعمر كحالة.

لأن الأعلام التي وردت في الكتاب في أغلبها بعد القرن العاشر الهجري، وما كان من الأعلام قديمًا التزمنا في تخريجه على كتب التراجم القديمة، هذا ما يسَّر اللّٰه به، والحمد للّٰه رب العالمين.

المراجع:

١ - الأعلام.

٢ - اكتفاء القنوع بما هو مطبوع.

٣ - تاريخ الآداب العربية.

٤ - تحفة المحتاج.

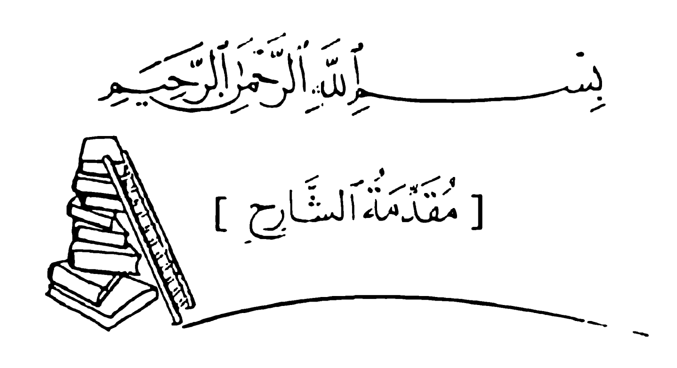
٥ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر.

٦ - معجم المؤلفين.

قرأه وحرَّر هوامشه

د. مُحَمَّد أَحْمَد رُوتَان

* * *



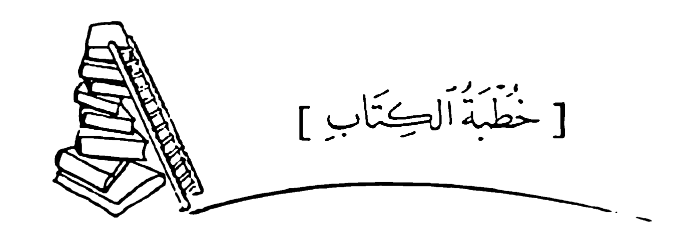
الحمد للّه الذي خص الإنسان بالمنطق المفْصِح عما في الضمير بالمكنونات، وأفاض على رياض عقله غيث سحاب التصوُّرات والتصديقات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيَّد بالبرهان الواضح، والقول الشارح والآيات البينات، وعلى آله وأصحابه الحريصين على اقتفاء أثره في الجزئيات والكليات.

أما بعد:

فيقول راجي العفو من الخبير اللطيف إبراهيم الباجوري[1] الذليل الضعيف، ابن محمد الجيزاوي، غفر اللّـه له جميع المساوي: قد سألني بعض الإخوان - أصلح اللّـه لي وله الحال والشان - كتابة بديعة النظام، تكشف عن المقدمة الشهيرة بالسُّلَّمِ اللثامَ، على مؤلفها الرضا والإحسان، من المولى الكريم الرحمن، فانشرح صدري لذلك، واللّـه أعلم بما هنالك، فجمعت ما يسره اللّـه تعالى من تحقيقات شريفة، وتدقيقات بديعة منيفة، ونظمته في سلك التصنيف، وجعلته حاشية على هذا المتن المنيف، فجاءت بحمد اللّـه حاشية تسر الناظرين، ويشهد بعلوٍّ قدرها فضلاء المخلصين، واللّـه أسأل أن ينفع بها النفع العميم، بجاه سيدنا محمد الرءوف الرحيم، وها أنا أشرع فيما قصدت، بعون مَنْ عليه اعتمدت، فأقول وباللّـه التوفيق:

---

(١) سبقت ترجمته في المقدمة.



١. الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذي قَدْ أَخْرَجا نَتائِجَ الفِكْرِ لأَرْبابِ الحِجَا

قوله: [بسم اللّه الرحمن الرحيم] ابتدأ بالبسملة ....

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قوله: [ابتدأ بالبسملة] مصدر قياسي لبسمل كدحرج دَحْرجةً، إذا قال: بسم اللّه... إلخ على ما في الصحاح، أو إذا كتبها على ما في تهذيب الأزهري [١]، فهي بمعنى القول أو الكتابة، لكن أطلقوها على نفس (بسم اللّه الرحمن الرحيم) مجازًا من إطلاق المصدر على المفعول لعلاقة اللزوم، ثم صارت حقيقة عرفية وهي من باب النحت[٢]، وهو أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمةً واحدةً؛ ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها بالاستقراء خلافًا لبعضهم، ولا الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركات والسكنات، كما يعلم من شواهده؛ نعم يفهم من كلامهم اعتبار ترتيب الحروف؛ ولذا عُدَّ ما وَقَعَ للشهاب الخفاجي[٣] في شفاء العليل من طبلق؛ بتقديم الباء على اللام إذا قال: أطال اللّه بقاءك، سبقَ قَلَمٍ، والقياس: طلبق. والنحت مع كثرته في كلام العرب سماعي، كما صرح به الشُّمُنِّي[٤]، ....

(١) خالد الأزهري، خالد بن عبد اللّه بن أبي بكر الأزهري، ولد في سنة (٨٣٨هـ) وتوفي في سنة (٩٠٥هـ)، نحوي، من مؤلفاته: المقدمة الأزهرية في علم العربية، وشرح الأجرومية والتهذيب. الأعلام (٢/ ٢٩٧).

(٢) من أمثلة النحت الأخرى: حوقل؛ لا حول ولا قوة إلا باللّه، وجعفل؛ جعلني اللّه فداءك، وسبحل؛ سبحان اللّه.

(٣) الشهاب الخفاجي: المولود سنة (٩٧٧هـ) والمتوفى (١٠٦٩هـ)، أحمد بن محمد عمر شهاب الدين الخفاجي المصري صاحب التصانيف في الأدب. من مؤلفاته: ريحانة الألبا، شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل، شرح درة الغواص. الأعلام (١/ ٢٣٨).

(٤) الشمني: محمد بن حسن بن محمد الشمني السكندري المالكي، نحوي، له شرح على مغني اللبيب لابن هشام ولد سنة (٨٠١هـ) وتوفي سنة (٨٧٢هـ). شذرات الذهب (٧/ ١٥٠).

اقتداء بالقرآن المجيد في ابتدائه بها كسائر الكتب المنزلة من السماء كما يشهد له قوله ﷺ:

ونقل عن فقه اللغة لابن فارس[1] قياسيته، ثم مراده أنه ابتدأ بالبسملة نطقًا وكتابة. أما الثاني فدليله المشاهدة، وأما الأول فدليله أن من كتب شيئًا تلفظ به غالبًا.

قوله: [اقتداء بالقرآن] أي بمنزِّل القرآن؛ وذلك لأن المقتدي به فاعل المقتدى فيه وهو هنا اللّـه ﷻ، والقرآن مبتدأ فيه بها، وقد ورد ما يفيد طلب الاقتداء به سبحانه، والتخلق بأخلاقه؛ ففي الحديث: « **تخلقوا بأخلاق اللّه** »[2]؛ أي اتصفوا بصفات تماثل. وللّـه وصفاته المثل الأعلى في صدق صفاته إلا أنه مخصوص بما يمكننا، ولم يمنع منه الشارع كالعلم والحلم وابتداء ذوات البال بالبسملة، لا كالخلق والكبرياء، ثم إن القرآن في الأصل مصدر قرأ، فَغُلِّبَ شرعًا على « اللفظ المنزَّل على سيدنا محمد ﷺ، المتَعبَّدُ بتلاوته، المتحدَّى بأقصرِ سورةٍ منه ». و [المجيد]: هو العظيم.

قوله: [في ابتدائه بها]؛ أي بحسب الترتيب لا النزول، وإلا فأوله نزولًا قوله: ﴿ اقْرَأْ ﴾ [العلق: ١] إلى قوله: ﴿ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق : ٥]. كما صرح به في الكشاف في أول سورة المدثر[3] رواية عن الزهري[4]، ولا ينافي هذا ما ورد أن أول ما نزل به جبريل (بسم اللّـه الرحمن الرحيم)[5]؛ لاحتمال أن المراد: النزول على آدم لا على سيدنا محمد ﷺ، والمراد أن أول ما أنزل من الآيات على الإطلاق هو آية ﴿ اقْرَأْ ﴾، فلا ينافي أن أول ما أنزل بعد فترة الوحي أول المدثر، وأن أول ما أنزل من السور التامة الفاتحة، وبهذا يجمع بين الروايات المتعارضة ظاهرًا.

قوله: [كسائر الكتب] راجع لقوله: « ابتدائه »؛ أي باقي الكتب كالقرآن في البدء بالبسملة، لا لقوله اقتداء؛ لأن شرْعَ مَنْ قبلنا ليس شرعًا لنا، وإن ورد في شرعنا ما يقرره

---

(١) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، اللغوي المشهور، من مؤلفاته المجمل ومقاييس اللغة والصاحبي. توفي بالري سنة (٣٠٩هـ)، وفيات الأعيان (١/ ١١٨).

(٢) رواه الشعراني في الطبقات الكبرى، وقال عنه صاحب مدارج السالكين أبو بكر أيوب الزرعي: إنه باطل (١/ ٣٤٤)، كما علق عليه الألباني بقوله: لا أصل له، السلسلة الضعيفة (٦/ ٣٢٣).

(٣) الكشاف، تفسير سورة المدثر (٤/ ٢٤٦).

(٤) الزهري: أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري العالم الراوية السوي، أعلم واحد بالسنة، وهو من رواة سلاسل الذهب في الأسانيد. توفي سنة (١٢٤هـ) حلية الأولياء (٣/ ٣٦٠).

(٥) انظر تفسير الطبري (١/ ٥٠) وابن كثير (١/ ١٩) هامش (ص١).

« بسم اللّـه الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب» (١)؛ ولذلك جرى بعضهم على أنها ليست من خصوصيات هذه الأمة، ويدل له أيضًا ما في سورة النمل من قوله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام في كتاب بلقيس: ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠] والمختص بهذه الأمة إنما هو اللفظ العربي على هذا الترتيب، وعلى هذا يحمل قول من قال بأنها من خصوصيات هذه الأمة وعملًا بخبر: « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم اللّـه الرحمن الرحيم..

على الراجح في مذهبنا، لكن الظاهر أن الكتب غير القرآن مبدوءة بالبسملة نزولًا، لما اشْتُهِرَ من كون التوراة نزلت على موسى عليه السلام جملة واحدة مرتبة بخلاف القرآن، فإنه نزل غير مرتب بحسب الوقائع، وإنما بدئ بالبسملة بعد ترتيبه، فيكون التشبيه في مطلق البدء بالبسملة بقطع النظر عن كونه بحسب النزول، أو بحسب الترتيب.

قوله: [والمختص بهذه الأمة... إلخ]؛ أي وأمَّا ما في كتاب سليمان (٢) فليس عربيًّا على هذا الترتيب، بل اللفظ العربي بهذا الترتيب حكاية عنه، وكذا قوله عليه الصلاة والسلام: « (بسم اللّـه الرحمن الرحيم) فاتحة كل كتاب» ؛ أي أن كل كتاب مبدوء بها أعم من أن تكون باللفظ العربي على هذا الترتيب، كما في بسملة القرآن، أو بغيره كما في بقية الكتب، ثم إن كان المراد أن بسملة بقية الكتب نزلت عربية إلا إنها على غير هذا الترتيب؛ كان الأمر ظاهرًا. وإن كان المراد أنها نزلت غير عربية كان مخالفًا؛ لما ورد من أن كل كتاب نزل من السماء؛ فهو عربي إلا أن كل نبي عَبَّر عنه بلسان قومه إلا أن يجاب بأن قوله: والمختص بهذه الأمة إنما هو اللفظ العربي...إلخ، معناه: العربي المستمر عربيته فتدبر.

قوله: [وعملًا] إنما عبر بالعمل هنا، وثم بالاقتداء؛ لتضمن الخبر الأمر بخلاف القرآن فإنه لم يتضمنه كتضمن الخبر.قوله: [لا يبدأ] صفة ثانية لأمر من باب النعت بالجملة بعد النعت بالمفرد، وهو أحسن من عكسه.قوله: [فيه]؛ أي بسببه وفائدة الإتيان بفي الدالة على السببية مع صحة تركها، إفادة أن المطلوب كون الأمر ذي البال سببًا باعثًا على

(١) لم أجد هذا الخبر إلا في روح المعاني للألوسي(١/ ٣٩) ، وحاشية البيجرمي(١/ ١٦) ، وقال: إن علماء الأمة اجمعوا على كونها في بداية كل كتاب.

(٢) يشير إلى قوله تعالى على لسان سيدنا سليمان: ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [النمل: ٣٠] في كتابه إلى ملكة سبأ.

فهوأبتر أو أجذم أو أقطع » روايات[١]، والكلام على كلٍّ من باب التشبيه البليغ، وهو ما حُذِفَ فيه أداة التشبيه ووجه الشبه، والمعنى: فهو **كالأبتر** الذي هو مقطوع الذنب، **أو كالأجذم الذي هو من ذهبت أنامله** من الجذام، **أو كالأقطع** الذي هو مقطوع اليد وعلى كلٍّ فوجه الشبه مطلق النقص وإن كان في المشبه به حسيًا **وفي المشبه معنويًا**، أو من باب الاستعارة المصرحة على الخلاف بين الجمهور والسعد[٢]، في نحو: زيد أسد، حيث قال الجمهور: « يجب أن يكون من باب التشبيه البليغ ولا يجوز أن يكون من باب الاستعارة؛ لأنه لا يجمع فيها بين طرفي التشبيه، أعني: المشبه والمشبه به ».

التسمية في ابتدائه، لا مطلق وقوع التسمية في ابتدائه ولو بسبب آخر، بحيث يكون هو غير منظور إليه عند التَّسمية، والجار والمجرور نائب فاعل يبدأ. لكن الأحسن أنه ضمير مستتر عائد على الأمر لجريانه على الأصل من نيابة المفعول به.

قوله: [أو كالأجذم الذي هو من ذهبت... إلخ] في الصبان[٣] نقلًا عن القاموس و [الأجذم]: المقطوع اليد، أوالذاهب الأنامل من الجذام[٤]. و [الأقطع]: مقطوع اليد أو الذاهب الأنامل، فلعل في كلام المُحَشِّي[٥] اكتفاء، ثم إن أجذم وأبتر وأقطع صفات مشبهة مصوغة من أفعال لازمة مكسورة العين؛ ليكون صوغ الصفة المشبهة التي على أفعل منها قياسًا. قوله: [وفي المشبه معنويًا]؛ أي وإن تم حِسًّا، والنقص المعنوي في نحو: التأليف قلة انتفاع الناس به، وقلة الثواب عليه. وفي نحو: الأكل قلة انتفاع الجسم به، وفي نحو: القراءة قلة انتفاع القارئ بها لوسوسة الشيطان حينئذ.

---

(١) قال الألباني في: حديث: « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بـ (بسم اللّـه الرحمن الرحيم) فهو أبتر »، رواه الخطيب والحافظ عبد القادر الرهاوي: ضعيف جدًّا، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (١/ ٢٩).

(٢) السعد التفتازاني: مسعود بن عمر بن عبد اللّـه التفتازاني، سعد الدين، من أئمة العربية والبيان والمنطق ولد بتفتازان، سنة (٧١٢هـ)، وتوفي سنة (٧٩٣هـ) من مؤلفاته: تهذيب المنطق، والمطول والمختصر. الأعلام، (٧/ ٢١٩) وكشف الظنون (٢/ ١٨٥٣).

(٣) الصبان: محمد بن علي الصبان، عالم بالعربية والأدب، مصري المولد، توفي سنة (١٢٠٦هـ) من مؤلفاته: حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، الأعلام (٦/ ٢٩٧).

(٤) القاموس المحيط، مادة: جذم (١/ ١٤٠٤).

(٥) هو محمد بن مصلح بن يحيى الدين المحشِّي المعروف بشيخ كبرى زاده، توفي في سنة (٩٥١هـ) كان عالـمًا فاضلًا، من تصانيفه: حاشية على تفسير البيضاوي. البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع (٢/ ٢٦٢).

وجوز السعد ذلك، ومنع لزوم الجمع بين الطرفين بجعله المشبه الرجل الشجاع، وهو غير مذكور في التركيب، أو المذكور إنما هو فرد من أفراده وهو زيد، ولا **يعارض الخبر المذكور** خبر: « **كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد للـه... إلخ** »؛ **لأن الابتداء نوعان: حقيقي:** وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء، **وإضافي:** وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وإن سبقه شيء، فحمل حديث البسملة على النوع الأول، وحديث الحمدلة[١] على الثاني، ولم يعكس تأسيًا بالكتاب العزيز وعملًا بالإجماع وبقي لدفع التعارض أوجه أُخَر **منها: أن الابتداء أمر ممتد** من الأخذ في التأليف إلى الشروع في المقصود. ومنها أن شرط التعارض

قوله: [وجوز السعد[٢] ذلك]؛ أي كونه من باب الاستعارة. قوله: [ومنع لزوم الجمع... إلخ] فيه أن زيدًا وإن لم يكن هو المشبه إلا إنه فرد من أفراده فيتحقق هو فيه، فيلزم الجمع المذكور إلا أن يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المستقبل، على أن في تحقق الكلي في أفراده نزاعًا طويلًا أفاده الشبيني رحمه اللـه [٣] في ختمه على الخلاصة. قوله: [لأن الابتداء... إلخ] مقتضى هذا الجواب أنه لا يخرج عن العهدة إلا بهما. قوله: [حقيقي] نسبة للحقيقة مقابل المجاز؛ لأن حقيقة الابتداء بالشيء جعله أولًا وفاتحة، فإطلاق الابتداء على الإضافي مجاز علاقته المشابهة في سبق كل، أفاده الصبان. قوله: [وإضافي]؛ أي نسبي وهو ما كان ابتداء بالإضافة، والنسبة إلى ما بعده؛ سبقه شيء أم لا، فهو أعم مطلقًا من الحقيقي، وآثروا التعبير بالإضافي على التعبير بالمجازي، مع أنه الأنسب في المقابلة لإشعاره بالمراد من غير الحقيقي، وأنه ما كان ابتداء بالإضافة إلى ما بعده؛ أفاده الصبان. لكن في عبد الحكيم[٤] أنه يشترط في الإضافي أن يسبقه شيء، وهو مقتضى كون المجاز بالاستعارة، وإلا فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم الخاص وإرادة العام قوله: [منها أن الابتداء أمر ممتد... إلخ]، مقتضى هذا الجواب أنه يخرج عن العهدة بذكرهما قبل المقصود بالذات، وإن سبقهما شيء آخر، لكن الأولى أن لا يسبقهما شيء آخر موافقة للكتاب وعمل السلف.

---

(١) رواه ابن حبان، باب ما جاء في الابتداء بحمد اللـه (١/ ١٧٣)، علق عليه الشيخ شعيب الأرناؤوط بقوله: إسناده ضعيف.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) محمد بن عبد الحي الشبيني، نحوي، محدث، له حاشية على ألفية ابن مالك في النحو. معجم المؤلفين (١٠/ ١٣١).

(٤) لم أستدل عليه.

تَسَاوي الحديثين، وليس كذلك هنا؛ لأن حديث البسملة **أصح**[١]، **ومنها أن محل التعارض إذا لم يكن هناك مطلق كما هنا** فإنه ورد: « **كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر اللّـه** »[٢]... إلخ، وإلا حمل المقيد على المطلق، فإن قيل: القاعدة عند الأصوليين وغيرهم عكس ذلك أعني: حمل المطلق على المقيد كما في آيتي الظهار والقتل[٣]، فإنهم حملوا المطْلَقة عن التقييد بالمؤمنة على المقيدة بها، أجيب بأن ذلك مشروط بكون المقيد واحدًا فقط، بخلاف ما إذا كان متعددًا أو تغايرت القيود؛ إذ لا جائز أن يحمل المطلق على الكل لتنافي القيود، لا أن يحمل على واحد دون الآخر لما فيه من التحكم. واعلم أنه ينبغي لكل شارع في فن أن يتكلم على البسملة بطرف مما يناسب ذلك الفن وفاءً بحق البسملة، وهو أن لا يترك الكلام عليها رأسًا وبحق الفن المشروع فيه، وهو أن يتكلم عليها بطرف مما يناسب ذلك الفن.

ونحن الآن شارعون في فن **المنطق**، فينبغي أن نتكلم عليها بطرف مما يناسبه فنقول: قد اشتهر أن جملة البسملة **يصح أن تكون إنشائية**، وأن تكون خبرية فعلى الأول: لا تسمى

قوله: [أصح]؛ أي وحديث الحمدلة[٤] صحيح، وقيل: إن حديث البسملة صحيح، وحديث الحمدلة حسن، وقيل: إن حديثيهما حسنان، لكن حديث البسملة أحسن؛ أفادة الصبان. قوله: [ومنها أن محل التعارض إذا لم يكن هناك مطلق كما هنا... إلخ]، فيه أن ما هنا من باب العام والخاص، لا من باب المطلق والمقيد؛ لأن المطلق لا بد أن يكون نكرة كما في المحلى[٥]. وذكر اللّـه معرفة، ويمكن أن يقال: إن المراد النكرة ولو معنى فقط، كما هنا؛ لأن الإضافة جنسية وهي في معنى التنكير فلا اعتراض. ومقتضى هذا الجواب الأخير أن من بدأ بأي ذكر كان خرج عن عهدة الحديثين، لكن خصوص البسملة والحمدلة أولى موافقة للكتاب والسنة ولعمل السلف؛ أفاده الصبان.

قوله: [يصح أن تكون إنشائية]؛أي باعتبار المتعلق كما هو المتبادر؛ وذلك بأن يجعل الباء لمجرد التعدية متعلقة بمحذوف تقديره: أستعين أو استعانتي، وقصد إنشاء

---

(١) وهذا يتعارض مع حكم الألباني عليه في إرواء الغليل (١/ ٢٩). حيث قال عنه: ضعيف جدًّا.

(٢) ضعفه الألباني في إرواء الغليل من ناحية المتن لاختلاف الروايات فمرة: أقطع، أو أجذم، أو أبتر، ومن ناحية السند من ناحية قرة بن عبد الرحمن، إرواء الغليل (١/ ٣١).

(٣) آية الظهار: انظر سورة [المجادلة: ٢، ٣]، آية القتل: [النساء: ٩٢].

(٤) عمدة القاري (١/ ١٢)، وفتح الباري (٢/ ٢٢٨).

(٥) المحلَّى (١٠/ ١٦١).

تلك الجملة قضية؛ لأنه لا يسمى بها الإنشاء، بل الخبر فقط، وأما على الثاني: فيتسمى بها، ثم إن قُدِّرَ المتعلق نحو: أبتدئ، كانت قضية شخصية؛ لأن المحكوم عليه فيها مشخص معين كما هو ضابط القضية الشخصية، وإن قُدِّرَ نحو: يبتدئ كل مؤمن، كانت قضية كلية؛ لأن المحكوم عليه فيها كلي وقد سور بالسور الكلي كما هو ضابط القضية الكلية، وإن قُدِّرَ نحو: يبتدئ بعض المؤمنين، كانت قضية جزئية؛ لأن المحكوم عليه فيها جزئي، وقد سور بالسور الجزئي كما هو ضابط القضية الجزئية، وإن قُدِّرَ نحو: يبتدئ المؤمن بقطع النظر عن الكلية والجزئية، كانت قضية مهملة؛ لأن المحكوم عليه فيها كلي، وقد أهمل عن اعتبار الكلية والجزئية كما هو ضابط القضية المهملة، ....

الاستعانة. وقوله: وأن تكون خبرية؛ أي بأن قدر المتعلق: أؤلف أو تأليفي أو أبتدئ أو ابتدائي، وقصد الإخبار عن الابتداء أو التأليف الحاصل منه، وفي المقام احتمالات أُخر، والذي اختاره الصبان وغيره أن الباء إذا جعلت للاستعانة[1] أو المصاحبة فالجملة خبريَّة الصدر؛ أعني: أؤلف مثلًا؛ لصدق حد الخبر عليه، وهو الكلام الذي يتحقق مدلوله خارجًا بدون ذكره إنشائية العجز؛ لعدم تحقق الاستعانة باسمه أو المصاحبة له بدون ذكر بسم اللّـه. (فإن قلت الجار والمجرور ليس بكلام، فكيف جعل إنشاء؟ قلتُ: هو في معنى الكلام؛ لأنه في معنى أستعين بسم اللّـه أو أصاحب اسم اللّـه. اهـ) ويمكن حمل كلام المُحَشِّي[2] على هذا، كما نقل عنه ببعض الهوامش، فقوله: [يصح أن تكون إنشائية]؛ أي باعتبار العجز. وقوله: [وأن تكون خبرية]؛ أي باعتبار الصدر، وليس المقصود أن هذين الاحتمالين متقابلان بمعنى أن الموجود إما هذا وإمَّا هذا؛ بل المقصود أنهما موجودان معًا؛ تأمل.

قوله: [وقد سور بالسور الكلي]: هو في الكلية الموجبة (كل)، و (أل) الاستغراقية، وفي السالبة: لا شيء، ولا واحد. شيخ الإسلام، وهو غير حاصر؛ إذ مِثْلَ كُل: جميع وعامة ونحوهما. قوله: [بالسور الجزئي]: هو في الموجبة: بعض، وواحد، ونحو ذلك. وفي السالبة: ليس بعض وبعض ليس، وليس كل، ومحل كون القضية كلية أو جزئية إذا كان حكم السور مُسلَّطًا على الموضوع، فإن سُلِّط على المحمول سميت: منحرفة؛

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٧٦١).

(٢) سبقت ترجمته في (ص ١٤).

وكما يصح اعتبار هذه الاحتمالات باعتبار المتعلق بناء على المشهور من أن الباء حرف جر أصلي **يصحُّ اعتبارها باعتبار إضافة الاسم** إلى لفظ الجلالة بناء على مقابل المشهور من أن الباء حرف جر زائد، فإن جعلت للعهد فالأول، وإن جعلت للاستغراق فالثاني، وإن جعلت للجنس في ضمن البعض فالثالث، وإن جعلت له في ضمن الأفراد من غير نظر لكلية أو جزئية فالرابع، فإن قيل كيف يصح هذا مع أن المدار في هذه القضايا على الموضوع لا على المجرور؟ أجيب بأنه: وإن كان مجرورًا لفظًا موضوعًا معنًى؛ ولذا قال النحاة: المجرور مخبر عنه في المعنى[1]، والتقدير هنا اسم اللّـه مبدوء به، ولا يخفى أن بعض هذه الاحتمالات **أقرب من بعض**. بقي من أقسام القضايا القضية الطبيعية وهي ما حُكم فيها على الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الأفراد، **كأن تقول: الرجل خير من المرأة**، فإن المراد أن جنس الرجل وطبيعته خير من جنس المرأة وطبيعتها، بقطع النظر عن الأفراد فيهما، وإلا فقد يتفق أن بعض أفراد المرأة خير من كثير من أفراد الرجل، ولا يصح أن تكون جملة البسملة منها لا باعتبار المتعلق ولا باعتبار إضافة الاسم إلى لفظ الجلالة؛ إذ لا يصح

لانحراف السور عن محله وهو الموضوع. قوله: [وكما يصح... إلخ] وعلى هذا فتصير الاحتمالات ستة عشر، حاصلة من ضرب أربعة المتعلق في أربعة الإضافة، إن جعل الحرف أصليًا وإلا فهي أربعة فقط باعتبار الإضافة. قوله: [يصح اعتبارها باعتبار إضافة الاسم... إلخ]؛ أي سواء أكانت الباء حرف جر أصليًا أم زائدًا، وإن كان قوله: فإن قيل... إلخ، لا يرد إلا على كونها حرف جر أصليًا بخلاف ما إذا كانت حرف جر زائدًا؛ لأن الاسم حينئذ موضوع لفظًا ومعنى، وانظر على هذا أين سور الكلية أو الجزئية؟ ولعل التسمية حينئذ مجازية على مقتضى ما سبق للمُحَشِّي في تعريف كل، إلا أن يقال مراد المُحَشِّي بالسور الكلي والسور الجزئي مطلق ما دل على كمية الأفراد، ولو غُيِّرَ لَفْظٌ فيشمل الإضافة على أنه قيل: إن الإضافة في قوة الكلية. قوله: [أقرب من بعض] فأولها: أقرب، ويليه الثاني، ثم الثالث، ثم الرابع كذا قيل. قوله: [كأن تقول: الرجل خير من المرأة] قال شيخنا المؤلف: إنما مثلت بهذا المثال موافقة لما اشتهر، وإلا فالخيرية لا تعقل إلا باعتبار الأفراد، فالأوْلَى التمثيل بالإنسان حيوان ناطق، أو الإنسان نوع، والحيوان جنس. اهـ.

---

(١) انظر شرح الأشموني على حاشية الصبان (١/ ١٤) في الكلام عن: الكلام وما يتألف منه.

أن يراد من المؤمن مثلًا الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الأفراد؛ لأنه لا يقع منه ابتداء، ولا يصح أن يراد من الاسم الجنس والطبيعة كذلك؛ لأنه لا يقع به ابتداء وسيأتي إيضاح ذلك إن شاء اللّٰه تعالى.

والكلام على البسملة كثير وشهير فلا نطيل بذكره، قوله: [الحمد للّٰه] قد اشتهر أن الحمد لغةً: الثناء بالجميل على الجميل الاختياري على جهة التعظيم، وعرفًا: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره. فإن قيل التقييد بالاختياري يخرج الحمد للّٰه على ذات اللّٰه تعالى وصفاته. أجيب بأن المراد بالاختياري: ما يشمل الاختياري حقيقة وهو ظاهر، والاختياري حكمًا وهو ما كان منشأ الأفعال الاختيارية كذات اللّٰه وقدرته، وما كان ملازمًا لمنشئها كسمعه تعالى وبصره و (أل) في الحمد؛ إما للعهد أو للاستغراق أو للجنس، وعلى كلٍّ ....

قوله: [لا يقع منه ابتداء]؛ أي ولا مصاحبة ولا استعانة.

قوله: [لأنه لا يقع به ابتداء]؛ أي ولا يُستعان به ولا يصاحب. قوله: [وعرفًا] قال ابن عبد الحق[١]: المراد بالعرف هنا: العرف العام عند جميع الناس، وحينئذ لا يتم قول بعضهم: إن الحمد المطلوب الابتداء به في الحديث هو: اللغوي؛ لأن الألفاظ تُحْمَلُ على معانيها اللغوية مهما أمكن، ولأن العرف طرأ بعد الرسول؛ لأنه إذا كان عرفًا عامًّا احتمل تقدمه وتقديمه. ا. هـ، ولعل المقصود أن الحمد المطلوب الابتداء به في الحديث فرد مخصوص من أفراد الحمد العرفي، وذلك الفرد هو الفعل اللساني؛ إذ الظاهر عدم كفاية فعل الجنان، والأركان غير اللسان؛ فتأمل. قوله: [أجيب بأن المراد بالاختياري... إلخ] فيه جعل ذاته وقدرته وسمعه وبصره ونحوها اختياريًا حكمًا، وهو إساءة أدب، فالأَوْلَى أن يقال في الجواب: إنه نزَّلَ الثناء على ما ذكر منزلة الثناء على أمر اختياري، من جهة أن المحمود عليه منشأ لأفعال اختيارية أو ملازم لما هو منشأ، كما أفاده الشيخ الأمير في حاشيته على عبد السلام[٢].

---

(١) ابن عبد الحق السنباطي، له شرح على مقدمة البسملة والحمدلة على حاشية السلم للأخضري توفى سنة (٩٧٤هـ)، النور السافر عن أخبار القرن العاشر (١/ ١٤٣).

(٢) أحمد بن محمد بن عبد السلام المنوفي القاهري، ولد سنة (٨٤٧هـ) وتوفي سنة (٩٢٧هـ) قرأ في الفقه والحساب واللغة والحديث وله حاشية على الأجرومية، الأعلام (١/ ٢٣٢).

فاللام في للَّـه؛ إما للاستحقاق أو للاختصاص أو للمِلْكِ؛ فالاحتمالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في مثلها لكن على جعل (أل) للعهد يمتنع جعل اللام للملك، إن جعل المعهود الحمدَ القديمَ فقط؛ **لأن القديم لا يملك،** فإن جعل حمد مَنْ يعتد بحمده كحمد اللَّـه، وحمد أنبيائه وأوليائه لم يمتنع ذلك؛ لأن المعهود حينئذ الجملة وهي حادثة؛ **إذ المركب من القديم والحادث حادث،** وعلى جعلها للاستغراق أو للجنس ....

قوله: [فاللام في للَّه إما للاستحقاق... إلخ] الفرق بين هذه الثلاثة أن لام الاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات نحو: الحمد للَّه و ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] بناء على أن الويل اسم العذاب لا على أنه اسم واد في جهنم، ولام الاختصاص هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها، لا يملك نحو: الجل[1] للدابة، أو بين ذاتين ومصاحبة مدخولها لا يملك نحو: لِزيدٍ ابْنٌ؛ إذ الابن لا يملك، وأنت لي، وأنا لك، إذا كان كل مِنَ المخاطَبِ المتكلِّم حرًّا، أو الراجح أن المراد بالاختصاص. هنا: التعلق والارتباط، لا القصر. ولام الملك هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك نحو: المال لزيد، وقد يعبر أيضًا عن الأول والأخير بلام الاختصاص، كما أنه قد يعبر عن الثاني بلام الاستحقاق؛ هذا حاصل ما في الأشموني وحاشية المحقق الصبان[2]. عليه، وعلى هذا فجعل اللام هنا للملك لا يظهر؛ لأن الحمد معنى لا ذات.

وأجاب بعضهم بأن جعلها هنا للملك هو أحد قولين، وهو أنه لا يشترط أن تكون بين ذاتين، وإن كان خلاف المشهور فَحُرِّر، وجعلها للاختصاص لا يظهر أيضًا لما ذكر إلا أن يقال: إنه مبني على الإطلاق الآخر المشار إليه بقولنا فيما سبق، وقد يعبر أيضًا... إلخ. قوله: [لأن القديم لا يملك]؛ أي لأن الملك هو الاستيلاء على الشيء؛ فهو من تعلقات القدرة؛ هذا إن كان الملك من الأفعال، فإن أريد منه أثر الفعل لم يتعلق إلا بالممكن أيضًا كالفعل. قوله: [إذ المركب من القديم... إلخ]؛ أي الملاحظة تركيبه؛ أي اجتماعه وإلا فلا تركيب حقيقة. وفيه أنه إن كان المراد بالمركب الأفراد المجتمعة من القديم والحادث فلا يصح؛ إذ ليس الكل حادثًا، بل البعض. وإن كان المراد الهيئة الاجتماعية القائمة بمجموع الأفراد فلا يظهر أيضًا؛ إذ ليس المقصود الحكم على الهيئة، بل على الأفراد أفاده بعض مشايخنا.

---

(١) الجل: جل الدابة: ما تلبسه لتصان به. اللسان (١١/ ١١٨).

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٩٩٠).

في ضمن الأفراد يمتنع ذلك بالنسبة للقديم ولا يمتنع بالنسبة للحادث، إن لوحظ أن الأفراد غير مركبة وإلا لم يمتنع أصلًا لما علمت من أن المركب من القديم والحادث حادث، ومما ينبغي التنبه له أن الحمد القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالته على الكمالات، فهو من أنواع الكلام الاعتبارية كما هو مقرر في علم التوحيد. وقد اشتهر أيضًا أن جملة الحمدلة يصح أن تكون إنشائية وعليه فلا تسمى قضية لما مرَّ، وأن تكون خبرية وعليه فتسمى قضية، ثم إن جُعِلَتْ أل فيها للعهد كانت قضية شخصية، وإن جُعِلَتْ للاستغراق كانت قضية كلية، وإن جُعِلَتْ للجنس في ضمن البعض كانت قضية جزئية، وإن جُعِلَتْ له في ضمن الأفراد بقطع النظر عن الكلية والجزئية كانت قضية مهملة، ولا مانع هنا من جعلها طبيعية بأن تجعل (أل) فيها للجنس والطبيعة بقطع النظر عن الأفراد.

واستشكل كونها إنشائية بأنه لا يمكن العبد أن ينشئ مضمون هذه الجملة ولا حكمها. والأول: هو اختصاص اللّـه بالحمد إن قُدِّرَ الخبر من مادة الاختصاص، أو استحقاقه له إن قُدِّرَ من مادة الاستحقاق، أو ملكه له إن قُدِّرَ من مادة الملك؛ لأن مضمون الجملة هو المصدر المتصيد من المحكوم به المضاف للمحكوم عليه، إن كان المحكوم به مشتقًّا كما في قولك: زيد قائم، أو الكون المضاف للمحكوم عليه مع جعل المحكوم به خبرًا عن ذلك

قوله: [في ضمن الأفراد]؛ أي الشاملة للقديم والحادث بدليل التوزيع بعد.

قوله: [ثم إن جعلت أل فيها للعهد... إلخ]، مثله ما لو نظر للمجرور هنا فتكون القضية شخصية فقط بالنسبة له؛ لأن المجرور مُشخَّصٌ مُعينٌ، وهذا الإطلاق جائز في مقام التعليم، وإن أبيت هذا فسمِّها مخصوصة، قوله: [في ضمن البعض]؛ أي غير المعين، وإلا كانت شخصية. قوله: [ولا مانع هنا من جعلها طبيعية... إلخ] الظاهر أن المقصود الحكم على الأفراد لا على الماهية من حيث هي تأمل. قوله: [هو اختصاص اللّـه بالحمد] مقتضى تعريفه المضمون الآتي: أن يقول هو اختصاص الحمد باللّـه، وكذا يقال فيما بعد. قوله: [إن قدر الخبر من مادة الاختصاص] يناسب تقدير الخبر من مادة الثبوت؛ لأن الاختصاص هو معنى اللام، فلا يكون متعلقًا لهما فيقال في تقديره الحمد لله على جعل (أل) للاختصاص: الحمد ثابت على وجه الاختصاص، ويكون قولنا: على وجه الاختصاص بيانًا لمعنى اللام، وكذا يقال فيما بعد. قوله: [أو الكون المضاف... إلخ]؛ لذا يقال: المضمون فيما إذا كان الخبر جامدًا هو المصدر المأخوذ

الكون، وإن كان المحكوم به جامدًا كما في قولك: زيد أسد.

والثاني: ثبوت ما ذكر؛ **لأن حكم الجملة هو الثبوت** المضاف لمضمونها ويراد فيه النسبة والمعنى والمفهوم، وأجيب بأنه ليس المراد بكونها إنشائية كونها لإنشاء مضمونها، أو حكمها؛ بل كونها لإنشاء الثناء بذلك، والكلام على الحمدلة قد شاع وذاع فلا حاجة إلى ذكره.

قوله: [الذي قد أخرجا] بألف الإطلاق، وقد فسر الشيخ الملوي[1] الإخراج بالإظهار، **والأحسن أن يفسر بالإيجاد؛ لأنه أبلغ** من الإظهار، ولأن شأن الإظهار أن يكون لموجود قبل. وما هنا ليس كذلك، وقد للتحقيق، ومن المعلوم أن الموصول مع صلته في قوة المشتق، فقوله: (الذي قد أخرجا)، في قوة المُخْرِج، ولم يعبر به مع ورود إطلاقه عليه تعالى خلافًا لمن زعم عدم وروده، قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ [البقرة: ٧٢]، لعله **لعدم شهرته** وعدم ذكره في الأسماء الحسنى المعروفة. فإن قيل من القواعد أن

من المحكوم به بزيادة ياء المصدر المضاف للمحكوم عليه، كأن يقال له في الحال الآتي: أسدية زيد، فيستغنى عن اعتبار السكون المذكور.

قوله: [لأن حكم الجملة هو الثبوت]؛ أي سواء أكان المحكوم به من مادة الثبوت كزيد ثابت أم لا. قوله: [والأحسن أن يفسر بالإيجاد... إلخ] قيل: ما صنعه الملوي أحسن لوجوه منها: مناسبة قوله: حتى بدت؛ أي ظهرت؛ لأن بدوَّ شموس المعرفة الشاملة للنتائج وغيرها يترتب على إظهارها لاعلى محض الإيجاد مع خفائها، ومنها أن الحمد على الإيجاد يفهم بالأَوْلَى من الحمد على الإظهار، ومنها أن قوله: ولأن شأن الإظهار أن يكون لموجود قبل، وما هنا ليس كذلك لا يسلم؛ لأن النتائج منبثة في أجزاء القياس فهي موجودة أولًا بوجود الفكر، والذي يحصل بعد ذلك إنما هو الإظهار.

قوله: [لأنه أبلغ... إلخ]؛ أي وللرد على مَنْ يقول: الماهيات ليست بجعل جاعل وإنما اللّـه أظهرها فقط. قوله: [لعدم شهرته... إلخ] أو يقال: إن في التعبير بالموصول المستقل وصلته إبهامًا صريحًا ثم تفصيلًا، وهو أوقع في النفس، وقولنا: المستقل احتراز عن (أل) في المخرج فإنها موصولة إلا أنها غير مستقلة؛ لكونها كالجزء من مدخولها؛

---

(١) أحمد الملوي، أحمد بن عبد الفتاح الملوي الشافعي القاهري، له مؤلفات منها: شرح السمرقندية في البلاغة، وحاشية على شرح القزويني، ولد سنة (١٠٨٨هـ)، وتوفي سنة (١١٨١هـ)، معجم المؤلفين (١/ ٢٧٨).

تعليق الحكم بالمشتق، أو ما في قوته يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق؛ فتقتضي العبارة عِليَّة **الإخراج للحمد** مع أن المتبادر أن المراد بالحمد ما يشمل الحمد القديم، وهو غير معلل؛ أجيب بأن المعلَّل في الحقيقة إنما هو إنشاء الثناء كما تقدم **وبهذا** يجاب أيضًا عمَّا يقال: يرد على العلية المذكورة أن حمد الحوادث له تعالى ليس لخصوص ذلك، **بل لكونه الإله الحق المنعم بجميع النعم** المتصف بالصفات الجميلة؛ تأمل.

قوله: [نتائج الفكر]؛ **أي النتائج التي تنشأ عن الفكر.** والنتائج جمع: نتيجة، وهي **لغةً**: الثمرة والفائدة[١]، **واصطلاحًا**: القول اللازم من تسليم قولين لذاتهما، كما يصرح به كلام الشيخ الملوي[٢] في شرحه الكبير في باب القياس، فتفسيره لها في شرحه الصغير هنا بأنها: التصديق اللازم من تسليم تصديقين لذاتهما **لا يخلو عن تسمح**، كما نص عليه بعض المحققين وإن اغتر به بعضهم، ويؤيد ذلك قول المصنف فيما يأتي:

فالإبهام فيها غير صريح. قوله: [عِليَّة الإخراج للحمد] يفيد أن الحكم هو الحمد مع أنه تقدم له أن الحكم هو الثبوت المضاف للمضمون، إلا أن يقال المراد بالحكم ما يشمل المحكوم عليه وهو الحمد، وكما أنه لا يصح تعليل الحمد بالإخراج، كذلك لا يصح تعليل المضمون ولا الحكم وهو ثبوت المضمون به، والجواب ما ذكره.

قوله: [وبهذا]؛ أي بأن المعلل في الحقيقة... إلخ؛ أي فالمعلل بالإخراج المذكور إنما هو إنشاء الثناء من خصوص المصنف لا مطلق الحمد. قوله: [بل لكونه الإله الحق المنعم بجميع النعم... إلخ]؛ أي مثلًا؛ إذ بقية الحوادث ليس عِلَّة حمدهم ذلك فقط، بل منهم مَنْ علةُ حمده الإنعام بالعافية خاصة، أو بالعلم خاصة، أو بمعرفة أوضاع الكلمات خاصة. قوله: [أي النتائج التي تنشأ عن الفكر]، فيه إشارة إلى أن الإضافة في نتائج الفكر من إضافة المسبب إلى السبب. قوله: [لا يخلو عن تسمح]؛ أي لأنه يوهم أن النتيجة هي إدراك النسبة؛ إذ هذا هو معنى التصديق، مع أنها القول فيحتاج إلى أن يحمل التصديق على المصدق به من إطلاق المصدر على اسم المفعول، هذا هو وجه التسمح إن قلت كذلك القول بمعنى المقول ففيه التسمح أيضًا، قلت: إطلاق القول على المقول حقيقة عرفية فلا تسمح، لكن قد يقال: يعكر على هذا ما أشار إليه المُحَشِّي فيما سبق من

---

(١) اللسان، مادة نتج (٢/ ٣٧٣)، تاج العروس، مادة نتج (١/ ١٥١٦).

(١) سبقت ترجمته (ص٢٢).

إِنَّ الـقِـيَـاسَ مِـنْ قَـضَـايَا صُـوِّرا مُـسْـتَـلْـزِمًـا بالـذَّات قَـوْلًا آخَـرَا[١]

وإنما قالوا من تسليم... إلخ إشارة إلى أنه لا يشترط حقيقتهما، بل المدار على تسليمهما ولو كانا جهلًا، كما لو قال قائل: العالم قديم، وكل من كان كذلك فلا بد له من مُوجِد، فإنه يلزم من تسليم هذين القولين مع كونهما جهلًا في الواقع أن يقال: العالم لا بد له من مُوجِد، وخرج بقيد لذاتهما القول اللازم من تسليم قولين لا لذاتهما، بل لأمر خارج كما في قولهم: زيدٌ مساوٍ لعمرو، وعمرو مساوٍ لبكر، فإنه يلزم من تسليم هذين القولين أن يقال: زيدٌ مساوٍ لبكر **لكن بواسطة أمر خارج** وهو أن القاعدة أن مُساوِيَ المساوي لشيء مُساوٍ لذلك الشيء، بدليل أنك لو أبدلت مادة المساواة بمادة العداوة مثلًا وقلت: زيد عدو لعمرو، وعمرو عدو لبكر، لم يلزم أن يقال: زيد عدو لبكر.

والفكر[٢] **لغةً: حركة النفس في المعقولات** بخلافها في المحسوسات فإنها تخييل. **واصطلاحًا: ترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما إلى أمر مجهول تصوريًا كان**

أن الإضافة في نتائج الفكر من إضافة المسبب إلى السبب؛ إذ الذي يتسبب عن الفكر الذي هو حركة النفس في المعقولات، أو الترتيب المذكور إنما هو التصديق الذي هو إدراك النسبة لا القول المذكور؛ فالمناسب هو ما أفاده الملوي في صغيره، وقد يقال: لا تعكير؛ لأن المراد بالقول ما يشمل القول العقلي والخارجي، كما أن المراد بالترتيب في قولهم: ترتيب أمرين، ما يشمل الترتيب العقلي والخارجي وبعد ذلك كله، فالنتائج المذكورة ليست جميع ما تسبب عن الفكر؛ إذ هي غير شاملة للعلوم التصورية مع أنها متسببة عن الفكر أيضًا.

قوله: [لكن بواسطة أمر خارج] وإنما لم يكن لذاتهما لعدم تكرر الحد الوسط؛ إذ المساواة لعمرو غير المساواة لبكر؛ تأمل. قوله: [حركة النفس في المعقولات]؛ أي تنقلها من بعض المعقولات إلى بعض، وهذا مبني على طريقة المتقدمين القائلين أن العقل لا يدرك المحسوسات، وإنما المدرك لها الحواس، أما على طريقة المتأخرين القائلين أنه يدركها أيضًا، لكن بواسطة الحواس، فعليه ينبغي تسمية حركتها في المحسوسات فكرًا أيضًا والمراد حركتها في المعقولات قصدًا لتخرج حركتها فيما يتوارد من المعقولات،

---

(١) البيت رقم (٧٣) من المتن.

(٢) اللسان، مادة الفكر (٥/ ٦٥)، وتاج العروس، مادة الفكر (١/ ٣٣٥٨).

أو تصديقيًّا؛ فالأول كما في قولك في تعريف الإنسان: هو حيوان ناطق، فإن فيه ترتيب أمرين معلومين، وهما: الجنس والفصل ليتوصل بهما إلى أمر مجهول تصوري وهو الإنسان. والثاني كما في قولك في الاستدلال على حدوث العالم: العالم متغير، وكل متغير حادث، فإن فيه ترتيب أمرين معلومين، وهما: المقدمتان المذكورتان؛ ليتوصل بهما إلى أمر مجهول تصديقي وهو ثبوت الحدوث للعالم. فإن قيل: لِمَ خَصَّ المصنفُ نتائج الفكر التي هي العلوم النظرية بالذكر مع أن مثلها في ذلك العلوم الضرورية؟ أجيب بأن النظرية محل الخلاف بخلاف الضرورية فإنها بتأثير اللّـه اتفاقًا، **وهو بصدد الرد،** وأيضًا الضرورية يفهم الحمد عليها بالأولى؛ إذ لا كسب للعبد فيها على أنه يحتمل **أنه أراد بنتائج الفكر: المعنى اللغوي،** وهو ما يترتب على حركة الذهن في المعقولات من العلوم الضرورية أو النظرية، كما أفاده الشيخ الملوي في كبيره. ولا يخفى ما في قوله: « نتائج الفكر من براعة الاستهلال وهي أن يأتي المتكلم في طالعة كلامه بما يشعر بمقصوده، وهذه البراعة هي المسماة عندهم براعة المَطْلَعِ بخلاف براعة المَطْلَبِ فإنها أن يأتي المتكلم بالثناء قبل شروعه في مقصوده، وبخلاف براعة المَقْطَعِ فإنها أن يأتي المتكلم في آخر كلامه ما يشعر بانتهائه، كقولهم: في الآخر ونسأله حسن الختام » [1].

قوله: [لأرباب الحجا] متعلق بقوله: أخرجا، والأرباب جمع: رب. وهو يأتي لجملة معانٍ منظومة في قول بعضهم[2]:

لا قصدًا كما في المنام فإنها لا تسمى فكرًا. قوله: [ترتيب... إلخ]. يرد على هذا التعريف بالفصل فقط، أو الخاصة فقط إلا أن يقال: المراد ترتيب أمرين في الذكر أو التقدير، فناطق مثلًا في تقدير شيء ناطق؛ سواء قلنا بجواز التعريف بالمفرد وهو رأي المتأخرين أو لا وهو رأي المتقدِمين. قوله: [معلومَيْنْ] المراد بالعلم ما يشمل الظن ولو غير مطابق؛ لأنه عند المناطقة الصورة الحاصلة في الذهن يقينًا أو ظنًّا مطابقًا، أو جهلًا مركبًا.

قوله: [وهو بصدد الرد]؛ أي لأن هذا الفن يقصد به غالبًا التوصل لرد الشُّبه الفاسدة برد أدلتها. قوله: [أنه أراد بنتائج الفكر: المعنى اللغوي]؛ أي المعنى اللغوي في كل من النتائج والفكر، كما أشار له بقوله: وهو ما يترتب... إلخ. وعلى هذا الاحتمال تدخل

---

(١) شرح الملوي على متن السلم، تحت رقم (٣٣٩٤، ٣٣٩٥)، دار الكتب، مخطوط. (١/ ٨).

(٢) لم أعثر على قائل لهذه الأبيات أو مصدرها.

قَـرِيـبٌ مُـحِيـطٌ مَـالِـكٌ وَمُـدَبِّـرٌ مُـرْبٌّ كَثِيرُ الخَيْرِ والمَوْلَى للنعمِ
وَخَالِـقُنَـا المعْبُودُ جَـابِرُ كَسْـرِنَـا وَمُـصْلِحُنَا والصَّاحِبُ الثَّابِتُ القَدَمِ
وَجَامِعُنا والسَّـيِّـدُ احْـفَـظْ فَـهـذِه مَعانٍ أَتَت للـرَّبِّ فَـادْعُ لمن نَظَمِ

والمراد منها هنا الصاحب والحجا بالكسر والقصر: العقل، و (أل) فيه للعهد العلمي. **والمعهود: الفرد الكامل** لكن ليس المراد البالغ نهاية الكمال لما يلزم عليه من القصور، بل ما له كمالٌ ما، واعلم أنه اختلف في العقل على أقوال كثيرة أشهرها، وهو الأسلم أنه: **نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية؛ فالنفس هي المدركة، والعقل آلة في إدراكها** كما قاله المحققون، فما يقع في كثير من العبارات من وصفه بالإدراك فهو على ضرب من التسمح.

التصورية أيضًا في النتائج بخلافه على ما سبق، فإنها خاصة بالتصديقات النظرية.

قوله:[والمعهود الفرد الكامل] هذا مبني على أن المراد بالنتائج العلوم النظرية وأما على أن المراد بها ما يترتب على الفكر مطلقًا فهي للجنس؛ لأن ناقص العقل يدرك الضروري بدليل تعريف العقل الذي ذكره. قوله:[روحاني]؛ أي منسوب للروح من نسبة الشيء إلى ما شابهه، ووجه المشابهة الخفاء في كلٍّ. قوله:[به تدرك] تقديم الجار والمجرور للاهتمام بشرف العقل لا للاختصاص. قوله:[العلوم] المراد بها المعلومات؛ ليصح تسلط الإدراك عليها. قوله:[الضرورية]؛ أي الحاصلة لا عن نظر. قوله:[والنظرية]؛ أي الحاصلة عن نظر. قوله:[فالنفس هي المدركة والعقل آلة في إدراكها] وهذا مبني على تغاير العقل والنفس، وعليه فالنفس معنى لطيف رباني به حياة الإنسان.

وذهب الحكماء إلى اتحادهما، وقسموا النفس أربعة أقسام، فقالوا: إنها في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم كلها لكنها مستعدة لها وإلا لامتنع اتصافها بها، وحينئذ تُسمَّى عقلًا هيوليًّا تشبيهًا لها بالهيولى الخالية في نفسها عن جميع الصور القابلة لها، ثم إذا استعملت آلاتها؛ أعني الحواس الظاهرة والباطنة، وحصل لها علوم أولية واستعدت لاكتساب النظريات سميت: بالعقل الفعال، ثم إذا رتبت العلوم الأولية وأدركت النظريات مشاهدة لها سميت: بالعقل المستفاد؛ لاستفادته من العقل الفعال. وإذا صارت مخزونة عندها، وحَصَلَتْ لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير تَجشُّمِ كسب جديد سميت: عقلًا بالفعل.

٢. وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ

قوله: [وحط... إلخ] معطوف على قوله: أخرجا... إلخ، **من عطف السبب على المسبب**، أو المعلول على علته الغائية كما يفيده كلام الشيخ الملوي في شرحه الكبير، **وناقش في ذلك بعضهم بأن الظاهر أن المسبب** والعلة الغائية خروج النتائج لا إخراج اللـه إياها، ويمكن أن يقال المراد: أنه مسبب أو علة غائية باعتبار أثره وهو الخروج هذا، والأول؛ أعني جعله من عطف السبب على المسبب أوْلَى لما يرد على الثاني **من أن أفعال اللـه لا تعلل** وإن كانت لا تخلو عن حكمة، ثم إن الحط في الأصل: الإزاحة الحسية بقيد أن تكون من علو إلى سفل، ثم أطلق على مطلق الإزاحة الحسية مجازًا مُرسلًا لعلاقة

قوله: [من عطف السبب على المسبب]؛ أي لأن حط الحجب سبب لإخراج النتائج، قوله: [وناقش في ذلك بعضهم] هو العلامة الصبان [1] والجواب الذي ذكره المُحَشِّي بقوله: ويمكن... إلخ من كلام الصبان لا من كلام المُحَشِّي، خلافًا لما يتوهم من عبارته.

قوله: [بأن الظاهر أن المسبب... إلخ]؛ أي لأن أفعال اللـه لا يكون بعضها سببًا في الآخر ومعلولًا له، ورد هذا بأنه لا مانع من كون بعض أفعاله سببًا في الآخر ومعلولًا له، لكن لا يراد العلة الباعثة؛ كذا قيل. وقد يقال: وجه الاستظهار أنه إذا أزيل الجهل ظهرت النتائج من غير أن يجدد اللـه إظهارًا حتى ينشأ الظهور عن ذلك الإظهار، وإنما الظهور نشأ عن إزالة الجهل، كما أن السحاب إذا أزيل ظهرت السماء بما فيها من الكواكب من غير إحداث اللـه إظهارًا جديدًا، أفاده بعضهم. ومحصله أن إزالة الجهل هو عين إخراج النتائج. قوله: [من أن أفعال اللـه لا تُعلل] فيه أن أفعال اللـه لا تُعلل بعلة باعثة، وما هنا علة غائية، إلا أن يقال: ربما يتوهم أن المراد هنا العلة الباعثة؛ أفاده شيخنا المؤلف، وهذا يقتضي أن أفعال اللّه تعالى بالعلل الغائية، وكلامه الآتي في تفسير العلة الغائية يقتضي المنع، وعبارته عند قول المصنف فوائد. والفوائد جمع: فائدة؛ وهي **لغةً**: ما استفدته من علم، أو مال، أو نحوهما. **واصطلاحًا**: المصلحة المترتبة على الفعل من حيث إنها ثمرته ونتيجته. وخرج بالحيثية المذكورة الغاية؛ فإنها تلك المصلحة من حيث إنها في طرف الفعل والغرض، فإنه المصلحة المذكورة من حيث إنها مطلوبة للفاعل من الفعل. والعلة

---

(١) سبقت ترجمته (ص١٤).

التقييد، ثم الإطلاق، ثم أطلق على الإزاحة المعنوية **مجازًا بالاستعارة** لعلاقة المشابهة، واشتق منه حطَّ بمعنى أزاح إزاحة[١] معنوية على سبيل الاستعارة التبعية.

قوله: [عنهم]؛ أي عن أرباب الحجا، وقوله: من سماء العقل **بدل من الجار والمجرور قبله**؛ بدل اشتمال، أو بدل بعض من كل، **والأول أقرب**. ومِنْ بمعنى عن على مذهب الكوفيين[٢] من تجويز نيابة بعض الحروف عن بعض، وأشار المصنف في شرحه إلى أن إضافة سماء إلى العقل من إضافة المشبه به إلى المشبه، والأصل من العقل الذي هو كالسماء بجامع أن كلًّا محل لطلوع الشموس، **وإن كان العقل محلًّا لطلوع الشموس المعنوية**، التي هي أصول المعارف وأمهاتها، والسماء محلًّا لطلوع الشموس الحسية **وجوز بعضهم أن يكون في كلامه استعارة بالكناية** بأن يشبه العقل ....

الغائية فإنها تهلك المصلحة من حيث إنها باعثة للفاعل على الفعل. اهـ.

قوله: [مجازًا بالاستعارة] هذا لا يتعين، بل يصح أن يكون مُرْسَلًا لعلاقة التقييد، ثم لإطلاق بأن تطلق لإزاحة الحسية عن التقييد بالحسية، وتستعمل في المعنوية، ولك أن تقول: ليس هنا إلا مجاز واحد بأن ينقل الحط عن الإزاحة الحسية من علو إلى سُفْلٍ إلى مطلق إزاحة حسية من علو إلى سفل أولًا، ويستعمل في المعنوية لكونها فردًا من الأفراد. قوله: [بدل من الجار والمجرور قبله... إلخ]، ويحتمل أيضًا أن تكون من التعليل والسببية؛ أي أزال عنهم بسب عقلهم. قوله: [والأول أقرب]؛ أي من جعله بدل بعض؛ لأن العقل صفة لا جزء اهـ. شيخنا المؤلف.

فإن قلت: إن بدل الاشتمال لا بد له من رابط، ولا رابط هنا! قلت: أجيب عن ذلك بجوابين، الأول: أن (أل) بدل عن المضاف إليه؛ أي عن عقلهم، كما هو مذهب الكوفيين. الثاني: أن الرابط مقدر؛ والتقدير من سماء العقل لهم، كما هو مذهب البصريين كذا في بعض حواشي المتن. قوله: [وإن كان العقل محلًّا لطلوع الشموس المعنوية]، فيه أن المحل إنما هو التنفس؛ لأنها هي المدركة. وأما العقل فهو آلة كما تقدم، إلا أن يقال المراد بالعقل هنا النفس، أو أن الآلة قد تتصف بكونها محلًّا لما هي آلة فيه. قوله: [وجوَّز بعضهم أن يكون في كلامه استعارة بالكناية... إلخ]، ويجوز أيضًا أن يكون في كلامه

---

(١) اللسان، مادة: زيح (٢/ ٤٧٠).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ١٣٤)، ومن المعلوم أن حروف الجر عند الكوفيين تسمى بحروف الخفض.

بالفلك الأعظم تشبيهًا مضمرًا في النفس، ويحذف ويثبت شيء من لوازمه وهو السماء تخييلًا، **ونوقش بأن السماء ليست من لوازم الفلك الأعظم** وخواصه، بل هي جِرْم آخر مستقل بنفسه كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بفن الهيئة، ولو قال بأن يُشبَّه العقل بالنجم بجامع الاهتداء بكل ويحذف... إلخ لكان مستقيمًا.

قوله: [كل حجاب] مفعول له لقوله: حط، وقوله: من سحاب الجهل بيان لما قبله بناء على كون من بيانية وهو المتبادر، وجوَّز بعض المحققين أن تكون ابتدائية، والمعنى عليه كل حجاب مبتدأ وناشئ من سحاب الجهل، **وذلك كالبلادة ونحوها**، وأشار المصنف في شرحه إلى أن إضافة سحاب إلى الجهل من إضافة المشبه به إلى المشبه، والأصل من الجهل الذي هو كالسحاب بجامع أن كلًّا يحجب عن الإدراك، وإن كان الجهل يحجب عن إدراك الأمور المعنوية، والسحاب يحجب عن إدراك الأمور الحسية. لا يقال: كيف يشبه الجهل بالسحاب مع أن الجهل عدمي؛ لأنه عدم العلم بالشيء والسحاب وجودي؛ لأنه أبخرة تصاعدت وانعقدت على ما قاله الحكماء، أو ثمر شجرة في الجنة على ما في بعض الآثار التي نقلها فيه السيوطي[1] في كتاب « الهيئة السَّنية في الهيئة السُّنية »[2] وجريان التشبية بين عدمي ووجودي غير سديد لافتراقهما في الصفة؛ إذ صفة أحدهما العدم وصفة الآخر الوجود؛ **لأنا نقول مراده بالجهل هنا الجهل المركب**، كما أشار له

استعارة تصريحية بأن يشبه القلب بالسماء بجامع أن كلًّا محل لما ينتفع به، فإن القلب محل العقل والسماء محل للكواكب التي يهتدى بها، هذا بناء على أن العقل في القلب، فإن بنينا على أنه في الرأس فتشبه الرأس بالسماء بجامع أن كلًّا محل لما ينتفع به، وعلى كلٍّ يستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق التصريحية، والقرينة الإضافة إلى العقل.

قوله: [بالفلك الأعظم] وهو العرش. قوله: [ونوقش بأن السماء ليست من لوازم الفلك... إلخ] قيل: إنها من لوازمه بحسب الوجود؛ لأن العرش فوق السماء موجودًا. قوله: [وذلك كالبلادة] قيل: قد يتراءى أن الجهل مُسبَّبٌ عن البلادة. قوله: [لأنا نقول مراده بالجهل هنا الجهل المركب] قد يقال حينئذ: لا يتسبب عن زوال الجهل المركب

---

(١) هو الشيخ العالم جلال الدين السيوطي، صاحب التصانيف الكثيرة مثل: الدر المنثور في التفسير، والإتقان في علوم القرآن، والمزهر في اللغة والأشباه والنظائر في النحو والفقه أيضًا والاقتراح، توفي سنة (٨٤٩هـ) وتوفي في سنة (٩١١هـ).

(٢) للسيوطي أكثر من (٦٠٠) مصنف كما قال العلماء؛ ألفها في معتزله في مقياس روضة النيل. مصر وغيرها كثير.

في شرحه، وهو وجودي؛ لأنه إدراك الشيء على خلاف ما هو عليه، وحينئذ فكل من المشبه والمشبه به وجودي، على أنه لا مانع من تشبيه العدمي بالوجودي أو عكسه إذا اشتركا في وصف من الأوصاف، وإن اختلفا من جهة الوجود والعدم؛ نعم، يتعين أن يراد بالجهل هنا الجهل المركب لكن لا من جهة التشبيه، بل من جهة أخرى، وهي أنه هو الذي يتعقل فيه أنه خجاب دون الجهل البسيط فليتأمل.

---

٣. حَتى بَدَتْ لَـهُـمْ شُمُوسُ المَعْرِفهْ رَأَوْا مُـخَـدَّراتِـهـا مُـنْـكَـشِـفَـهْ

قوله: [حتى بدت... إلخ] أشار المصنف في شرحه إلى أن حتى هنا تفريعية على قوله: حط... إلخ، وجعلها الشيخ الملوي غائية، وهو يقتضي أن ما جعلت غاية له وهو الحط **تدريجيًا**[١] ....

إخراج النتائج ولا يتفرع عليه بدو شموس المعارف؛ إذ زوال الجهل المركب يتحقق مع وجود الجهل البسيط، فيعكر على ما سبق وعلى ما يأتي، إلا أن يقال: إن قرينة المدح قاضية بأن المراد إزالة الجهل المركب بإثبات العلم الذي هو ضده فحينئذ لا يرد هذا البحث، ثم إن تسميته: مركبًا محض اصطلاح، وإلا ففي الحقيقة لا تركيب؛ لأنه اعتقاد والاعتقاد بسيط. وبهذا يندفع استشكال كثير من القاصرين لذلك؛ بأنه إذا كان مركبًا فلا يخلو إمَّا أن تكون أجزاؤه التي تركب منها من قبيل العلم أو الجهل، لا جائز أن تكون من الأول؛ لأن الشيء لا يتركب من ضده، ولا أن تكون من الثاني؛ لأن أجزاءه لو كانت من قبيل الجهل المركب نقل الكلام إليها، ويلزم التسلسل، أو من قبيل الجهل البسيط؛ فالجهل البسيط مفهومه عدمي. والوجودي لا تكون أجزاؤه عدمية؛ إذ لا يتركب الوجودي من العدمي فمن أي شيء تركب؟

وحاصل الجواب: أن هذه الشبهة مبناها توهم أنه مركب حقيقة كتركب السرير من أجزائه، وهذا غير مراد، بل التسمية بذلك مجرد اصطلاح خالٍ عن المناسبة، وقد يجاب أيضًا بأن معنى كونه مركبًا أنه مستلزم لجهلين بسيطين، وعدم العلم بالشيء، وعدم العلم بأنه جاهل، تأمل.

قوله: [تدريجيًا... إلخ] بأن يزال حجاب أوائل العلوم، ثم حجاب أواسطها،

---

(١) في النسخة(ب): تدريجي.

بمعنى أنه يحصل شيئًا فشيئًا، وهو كذلك كما أشار له ابن يعقوب[١]، وإن كان قد يتوهم خلافه. فإن قيل القاعدة أن الغاية بعد حتى داخلة في المغيًا فيقتضي جعلها غائية؛ أن الحظَّ موجود وقت بدوِّ شموس المعرفة لهم وليس كذلك. أجيب بأن محل الدخول إذا لم تقم قرينة على عدمه كما هنا، أو أنَّ حتى هنا بمعنى إلى كما أشار له الشيخ الملوي، حيث فسرها بها والقاعدة: أن الغاية بعدها لا تدخل في المغيا بخلاف حتى؛ ولذا قال بعضهم:

وَفِي دُخُولِ الغَايَةِ الأَصَحُّ لَا　　　تَدْخُلُ مَعَ إِلَى وَحَتَّى دَخَلَا[٢]

قوله: [لهم]؛ أي لأرباب الحجا. قوله: [شموس المعرفة]، فاعل بقوله: بدت، ولا يخفى أنه ليس هناك إلا شمس واحدة فكيف جمعها المصنف؟

ويجاب بأن الجمع للتعظيم، أو أنه باعتبار تعدد أيامها **ومحالها** وتنزيله منزلة تعددها نفسها، وإضافة شموس إلى المعرفة من إضافة المشبه به إلى المشبه، والأصل المعرفة التي هي كالشموس في الانتفاع بها. لا يقال المعرفة مفرد والشموس جمع، وكيف يصح تشبيه المفرد بالجمع؛ **لأنا نقول لا يضر ذلك عند قصد المبالغة**، أو أن المصنف أراد بالمعرفة أفرادها، ويصح أن يكون في كلامه استعارة مصرحة أو مكنية، وذلك بأن تشبه المسائل التي تقع عليها المعرفة بمعنى الشموس، ويستعار لفظ المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة، أو تشبّه المعرفة بالسماء تشبيهًا مضمرًا في النفس، ويطوى لفظ المشبه به على طريق الاستعارة بالكناية: والشموس تخييل؛ إما باقٍ على معناه الحقيقي أو مستعار للمسائل المذكورة.

قوله: [رأوا... إلخ] **على تقدير الفاء التفريعية** كما أشار له المصنف في شرحه،

ثم حجاب بقيتها، فعلى هذا المراد المعرفة الكاملة. قوله: [ومحالها]؛ أي منازلها. قوله: [لأنا نقول لا يضر ذلك... إلخ]، أو يقال: إن الشموس وإن كانت جمعًا لفظًا لكنها باعتبار المعنى شيء واحد، وإنما جمعت تعظيمًا أو باعتبار محالها. قوله: [على تقدير الفاء التفريعية] فيكون من ذكر الخاص بعد العام لشرف هذا الخاص كما أن ذكر

---

(١) ابن السكيت النحوي، صاحب كتاب إصلاح المنطق، أدب أولاد المتوكل، توفى سنة (٢٤٤هـ) العبر في خبر من غبر.

(٢) نسبه صاحب بلغة السالك لأقرب المسالك للأجهوري (١/ ٧٥)، وانظر حاشية الجمل على شرح المنهج (١/ ٣٦٢).

وقوله: مخدراتها؛ أي مخدرات شموس المعرفة، كذا قاله الشيخ الملوي عملًا بقاعدة أن الضمير يعود على المضاف ما لم يكن لفظ كل أو بعض، وإلا عاد للمضاف إليه وهو غير ظاهر على جعل الإضافة في شموس المعرفة من إضافة المشبه به للمشبه، وكذا على جعل كلامه من باب الاستعارة المكنية إذا جعلت الشموس باقية على معناها الحقيقي؛ إذ الضمير حينئذ يتعين أن يكون راجعًا للمعرفة ولا ترد القاعدة المذكورة؛ لأنها أغلبية بدليل قوله تعالى: ﴿ ٱدۡخُلُوٓاْ أَبۡوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [الزمر: ٧٢] بخلاف جعل كلامه من باب الاستعارة المصرحة، وكذا المكنية إن جعلت الشموس مستعارة للمسائل، فإنه يصح حينئذ رجوع الضمير للشموس وتكون الإضافة على معنى من التبعيضية، والمعنى: رأوا المسائل الخفية منها، ثم إن المخدرات جمع: مخدرة؛ وهي المرأة المستَّرة تحت الخدر، لكن المراد من المخدرات هنا المسائل الخفية على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية، وذلك بأن يشبه الخفاء بمعنى: التخدير بجامع عدم الظهور في كلٍّ، ويستعار لفظ المشبه به للمشبه، ثم يشتق منه مخدرات بمعنى: خفيات، والقرينة الإضافة إلى الضمير

بدوِّ شموس المعرفة بعد إخراج النتائج من ذكر العام بعد الخاص، وهو لا يحتاج لنكتة؛ هذا على إرادة المعنى الاصطلاحي في نتائج الفكر. وإما على إرادة المعنى اللغوي فيها، فالظاهر التساوي. ويكون الثاني لقصد المبالغة المأخوذة من التشبيه، ثم إنه يحتمل أن قوله: رأوا... إلخ. ليس على تقدير الفاء، بل هو بدل اشتمال من قوله: بدت... إلخ.

قوله: [إذ الضمير حينئذ يتعين... إلخ]؛ أي لأن الشموس الحقيقية لا مخدرات لها بالمعنى المراد.

قوله: [وتكون الإضافة على معنى من... إلخ]؛ أي بخلافه على رجوع الضمير للمعرفة، فإن الإضافة لامية من إضافة المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر؛ إذ المعرفة هي الإدراك وهو يتعلق بالمسائل، ثم إن بين المخدرات والشموس عمومًا وخصوصًا وجيهًا فتجتمع الشموس والمخدرات في المسائل الصعبة الكثيرة النفع، وتنفرد المخدرات في الصعبة القليلة النفع، والشموس في كثيرة النفع السهلة، ويحتمل أن يكون بينهما عموم وخصوص مطلق فتعتبر الصعوبة وكثرة النفع معًا في المخدرات، وتعتبر كثرة النفع فقط في الشموس. قوله: [وذلك بأن يشبه الخفاء]؛ أي المتعلق بالأمور المعنوية كالمسائل. وقوله: [بمعنى التخدير]؛ أي المتعلق بالأمور الحسية كالمرأة. وقوله: [بجامع عدم الظهور] أي عدم

العائد إلى المعرفة أو الشموس على ما علمت، والرؤية: ترشيح، وكذا الانكشاف إن كان حقيقة في الحسيات فقط، وما تقرَّر من أن الاستعارة تبعية، هو الموافق للقاعدة البيانية من أن الاستعارة في المشتقات تبعية وأما ما يتبادر من كلام الشيخ الملوي من أنها أصلية فغير ظاهر إلا أن يقال: إن مخدرات مما غلبت عليه الاسمية والتحق بالجوامد فليفهم.

قوله: [منكشفة] حال من المخدرات؛ أي حال كونها متضحة، وليس مفعولًا ثانيًا لرأى؛ **لأنها لا تعمل هنا إلا في مفعول واحد** كما هو ظاهر.

٤. نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلى الإِنْعامِ بِنِعْمَةِ الإِيمانِ وَالإِسْلامِ

قوله: [نحمده... إلخ]. إنما حمده مرتين: إحداهما: بالجملة الاسمية، والأخرى: بالجملة الفعلية تأسيًا بحديث: « **إن الحمد لله نحمده** »[1]، **وجمعًا بين الأمرين**، أعني الحمد بالجملة الاسمية والحمد بالجملة الفعلية ليشرب بكل من الكأسين؛ أي ليحصل ثواب الحمد **بكل من الجملتين** المذكورتين. **واختار في الأول** التعبير بالجملة الاسمية وفي

ظهور الأمور المطلقة الشاملة للحسية والمعنوية فتدبر. قوله: [لأنها لا تعمل هنا إلا في مفعول واحد]؛ أي لأنها بصرية، وتسليط الرؤية البصرية على المخدرات التي بمعنى المسائل مبالغة كما هو شأن الترشيح، أو الكلام على تقدير مضافين؛ أي رأوا دَالَّ دَالِّها وهو النقوش الدالة على الألفاظ الدالة على المعاني، وإنما لم يجعلْ (رأى) قلبيةً ؛ لأنه ليس المعنى على ذلك؛ لأنه يصير المعنى: علموا انكشافها، وليس بمقصود، إنما المقصود إبصارهم لها في حال انكشافها. وقد يقال: يلزم من علمهم انكشافها لهم علمها حالة كونها منكشفة، إلا أن يقال: المقصود بالذكر هو الأول خصوصًا في مقام البيان للمبتدي؛ تدبر.

قوله: [وجمعًا بين الأمرين... إلخ] هذا عين المدعى إلا أن يقال: محط التعليل قوله: ليشرب... إلخ. قوله: [بكل من الجملتين] فالمراد من الكأسين؛ الجملتان على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية، فشبه كلًّا من الجملتين بالكأسين بجامع أن كلًّا يوصل للمقصود، ويشرب ترشيح إما باقيًا على معناه أو مستعارًا لملائم المشبه. قوله: [واختار في الأول]؛ أي في التركيب الأول المشتمل على الجملة الاسمية، وكذا يقال في قوله: وفي الثاني. والمقصود من هذا بيان نكتة التعبير بالجملة الاسمية في مقام الحمد على الذات

(١) رواه مسلم في الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، برقم (٢٠٤٥)، (٣/ ١١).

الثاني التعبير بالجملة الفعلية لمناسبة المحمود عليه فيهما؛ وبيان ذلك أن المحمود عليه في الأول الذات وهي دائمة مستمرة، فيناسب أن يأتي فيه بالجملة الاسمية المفيدة للدوام والاستمرار. والمحمود عليه في الثاني الإنعام هو متجدد شيئًا فشيئًا فيناسب أن يأتي فيه بالجملة الفعلية المفيدة للتجدد شيئًا فشيئًا، فإن قيل لِمَ خُصَّتِ الاسمية بالدوام والاستمرار والفعلية بالتجدد مع صلاحية كلٍّ لكلٍّ بالقرائن؟ أجيب بأن ذلك لغلبة الاستعمال الواقع فيه وما ذكر من أن الجملة الاسمية تدل على الدوام والاستمرار مخالف لقول الشيخ عبد القاهر[١]: إنها لا تدل إلا على مجرد الثبوت، ودفع السعد التفتازاني[٢] المخالفة بأن الشيخ نظر لأصل الوضع، وغيره **نظر للدلالة بالقرائن**، ولما كانت الجملة الفعلية المفيدة للتجدد إنما هي خصوص الجملة المضارعية عبر بها **دون الجملة الماضوية**. لا يقال: الحمد الأول معلل بالإخراج السابق لما هو القاعدة من أن تعليق الحكم بالمشتق، أو ما في قوته يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق كما تقدم، فيكون الإخراج المذكور هو المحمود عليه؛ وهو متجدد شيئًا فشيئًا، فيناسب أن يأتي فيه بالجملة الفعلية؛ **لأنا نقول ليس ذلك بصريح العبارة، بل باقتضائها** فقط على أن القاعدة المذكورة أغلبية. بقي أن المناسب أن يقول المصنف:

الموصوفة بالصفة المذكورة، وبالجملة الفعلية في مقام الحمد على الإنعام؛ إذ كان يمكنه الإتيان بالجملة الاسمية في مقام الحمد على الإنعام، و بالجملة الفعلية في مقام الحمد على الذات المذكورة بأن يذكر الإنعام بنعمتَي الإيمان والإسلام هناك، والذات الموصوفة بالصفة المذكورة هنا، أو يؤخر الاسمية هنا ويقدم الفعلية هناك، وليس مقصوده بيان نكتة تقديم الاسمية على الفعلية؛ لأن ما ذكره لا ينتجه إنما المنتج له هو التأسي بالحديث.

قوله: [نظر للدلالة بالقرائن]؛ أي مع غلبة الاستعمال. قوله: [دون الجملة الماضوية]؛ أي لأنها تفيد الانقطاع فلا يتأتى فيها الاستمرار التجددي. قوله: [لأنا نقول ليس ذلك بصريح العبارة، بل باقتضائها] قد يقال: كما أن الحمد الأول ليس في مقابلة الإخراج بصريح العبارة، كذلك ليس هو في مقابلة الذات بصريح العبارة؛ لأن اللام في للّه ليست للتعليل، بل للمِلْكِ، أو الاستحقاق، أو الاختصاص كما تقدم، وإنما جاء ذلك من الذوق فلا يعتبر أيضًا كونه في مقابلة الذات كما لم يعتبر كونه في مقابلة النعمة، ويدل أيضًا لعدم

---

(١) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، شيخ العربية، توفي سنة (٤٧١هـ)، من مؤلفاته: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٣٢).

(٢) سبقت ترجمته (ص١٤).

أحمده بالهمزة لا بالنون؛ لأنها إما للمتكلم مع غيره أو للمتكلم المعظم نفسه وكل منهما غير مناسب هنا؛ أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن المصنف كان من أكابر المتواضعين.

ويجاب بأنه يصح **أن يختار الأول ويكون المصنف قد قال ذلك** احتقارًا لنفسه عن أن يستقل بحمد اللّـه تعالى، فكأنه يقول: الثناء على اللّـه تعالى مقام عظيم لا طاقة لي عليه وحدي، بل مع غيري، كما أشار لذلك بتعبيره بالنون التي للمتكلم مع غيره، ويصح أن يختار الثاني ويكون المصنف قد قال ذلك **إظهارًا لتعظيم اللّـه تعالى** له بتأهله للعلم محدِّثًا

اعتبار كونه في مقابلة الذات لعدم التصريح بذلك عدم اعتبار كون الحمد في مقابلة الذات في قوله: نحمده جلَّ على الإنعام؛ إذ الضمير في نحمده عائد على اللّه فهو في مقابلة الذات إلا أنه لم يصرح بذلك؛ فلذلك لم يعتبر ما ذكر، ويجاب بأنه متى أوقع الحمد على الذات كان الحمد في مقابلتها بمقتضى الذوق ما لم يصرح بأنه لأجل الإنعام؛ وإلا كان في مقابلة الإنعام. ولذلك كان الحمد في الأول في مقابلة الذات، وفي الثاني في مقابلة الإنعام فقط. وبهذه المقولة وما كَتَبَ قبلها تعلم حال ما كتبه بعضهم على قول المُحَشِّي، وبيان ذلك ونصه قد يقال: إنه عَلَّق الحمد أولًا على الصفة وهي الإخراج... إلخ، كما يصرح به قوله فيما سبق. فإن قيل: من القواعد أن تعليق الحكم... إلخ فيكون المحمود عليه أولًا ذاتًا وصفة إن لم يصرح بذلك، بل جاء من الذوق في الأول ومن تعليق الحكم بما في قوة المشتق في الثاني، وعلق الحمد ثانيًا بالذات العائد عليها ضمير نحمده، وبالصفة وهي الإنعام بنعمة... إلخ، فيكون المحمود عليه ثانيًا ذاتًا وصفة أيضًا، إلا أنه لم يصرح به في الأول؛ وصرح به في الثاني؛ لإتيانه فيه بلفظ (على) الدال على أن مدخوله محمود عليه.

فلعل الأَوْلى في وجه تقديم الاسمية وتأخير الفعلية التأسي بحديث: « **إن الحمد للّـه نحمده** »[1] واختار المضارعية لما في الماضي من الدلالة على الانقطاع بخلاف المضارعية، فإنها مع القرائن المحتفة بها تفيد الاستمرار إذا كانت خبرية، وأما إذا كانت إنشائية فلا تفيد إلا التجدد؛ أي الوجود بعد عدم. اهـ. قوله: [أن يختار الأول]. وهو مناسب لقوله الآتي خصنا؛ لأن المراد بالضمير فيه المتكلم وغيره. قوله: [ويكون المصنف قد قال... إلخ] أو نزل موارد الحمد منزلة الأشخاص الحامدين. قوله: [إظهارًا لتعظيم]؛ أي الذي هو ملزوم العظمة المستفاد من النون.

---

(١) سبق تخريجه في (ص٣٣).

بنعمة اللّـه تعالى عملًا بقوله ﷻ: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] كما أشار لذلك بتعبيره بالنون التي للمتكلم المعظم نفسه، وهذا لا ينافي خضوعه وتواضعه لمولاه تبارك وتعالى. قوله: [جل] جملة اعتراضية قصد المصنف بها إنشاء التعظيم أو حالية بتقدير (قد) على ما هو الأشهر من وجوب اقتران جملة الحال الماضوية بها لفظًا، أو تقديرًا أو صفة للضمير على مذهب من يجيز وصف الضمير ويُرَدُّ على جعلها حالية أن الحال قيد في عاملها فيقتضي ذلك تقييد الحمد بتلك الحال ولا نظر لكون الحال هنا لازمة؛ لأن الحمد المطلق أفضل من الحمد المقيد كما ذكر بعضهم، ويرد على جعلها صفة أنا لم نطلع في كتب النحو على أن أحدًا يجيز وصف ضمير الغيبة الراجع إلى معين بجملة، والأمثلة التي نقلت عن الكسائي[1] إجازة وصف الضمير فيها ليس فيها إلا وصفه بمفرد معرفة نحو: اللّـهم صلِّ عليه الرءوف الرحيم[2]، ونحو: لا إله إلا هو العزيز الرحيم، والجمهور يحملون مثل ذلك على البدل، ومن هذا تعلم وجه قول بعضهم بأن جعلها اعتراضية أولى، وما في بعض نسخ الشرح الصغير للشيخ الملوي من أنه لا يصح أن تكون اعتراضية؛ لأن المفرد - يحل محلها ولا كذلك الاعتراضية - بُحِثَ فيه بأنه إنما يحل محلها على تقدير أنها حال، لا على تقدير أنها اعتراضية، وحلول المفرد محلها على تقدير أنها حال لا يمنع من صحة كونها اعتراضية، كما في سائر الجمل المحتملة للاعتراض والحال؛ ولهذا نُقل عن الشيخ أنه رجع عن هذه العبارة وضرب عليها بخطه.

قوله: [على الإنعام]؛ أي لأجل الإنعام فـ (على) بمعنى لام التعليل كما في قوله

قوله: [تقييد الحمد بتلك الحال]، وعلى هذا فيكون الحمد هنا قد علق على الإجلال وعلى الإنعام بخلاف غيره، فيكون قد علق على الإنعام؛ أي وما قيد بوصف واحد أفضل مما قيد باثنين، وإلا فالحمد هنا مقيد بوصف على كل حال.

قوله: فـ [على بمعنى لام التعليل] ويحتمل أن تكون بمعنى الظرفية على حذف مضاف، والتقدير في مقابلة الإنعام على حد، ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥] وحمد على الفعل نظرًا لما قيل: إنه أولى؛ لأنه لا يفنى ولا يتلاشى بخلاف الأثر. وقيل:

---

(١) أبو الحسن الكسائي علي بن حمزة، من القراء السبعة كان يؤدب ولدَيْ هارون الرشيد: الأمين والمأمون، وكان ذا منزلة رفيعة عنده، توفي بالري سنة (١٨٩هـ). سير أعلام النبلاء (٩/ ١٣١ - ١٣٣).

(٢) انظر اللباب في علوم الكتاب (٨/ ٢١٣).

تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]. قوله: [بنعمة الإيمان والإسلام]، الجار والمجرور فيه متعلق بالإنعام وإضافة نعمة لما بعدها للبيان، وكان مقتضى الظاهر أن يقول: بنعمتي الإيمان والإسلام، إلا أن يقال المفرد المضاف يعم، أو يقال حذف المضاف من الثاني لدلالته في الأول عليه، والأصل بنعمة الإيمان ونعمة الإسلام. وإنما جمع المصنف بين الإيمان والإسلام مع تلازمهما وجودًا بمعنى: أنه يلزم من وجود الإيمان في شخص وجود الإسلام فيه، وبالعكس لتغايرهما مفهومًا وماصدقا؛ أما الأول: فلأن مفهوم الإيمان لغة: مطلق التصديق، ومنه: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧] وشرعًا: التصديق والإذعان بما جاء به النبي ﷺ مما علم من الدين **بالضرورة**، ومفهوم الإسلام **لغة**: مطلق الانقياد. **وشرعًا**: الانقياد بما جاء عن النبي ﷺ، كذلك، والمراد بالانقياد لذلك: الامتثال له بحيث لو أمر لائتمروا؛ أما الثاني: فلأن ماصدقات الإيمان تصديقات كتصديق زيد، وتصديق عمرو، وتصديق بكر وهكذا، وماصدقات الإسلام: انقيادات كانقياد زيد وانقياد عمرو وانقياد بكر وهكذا، نعم هما متحدان محلًّا بمعنى: أن كل محل للإيمان محل الإسلام وعكسه لتلازمهما وجودًا كما علمت، وهذا هو المراد من اتحادهما ماصدقا في عبارة من عبر به، والكلام في الإيمان الكامل ....

الحمد على الأثر أولى؛ لأن الحمد عليه من قبيل مقام الصحو، وهو أفضل من مقام الفناء؛ ولأن فيه حمد بني حمدًا عليه وحمدًا عن صدور مورد هذا بأن الحمد على الفعل فيه حمدين؛ أيضًا، كما قاله بعضهم، وأما كلام يتعلق بذلك فيما كتبناه على رسالة أبي البركات سيدي أحمد الدرديري[1] في البيان نفعنا اللّٰه به فراجِعْه إن شئت.

قوله: [بالضرورة]؛ أي يشبه الضرورة لشهرته بين العام والخاص. وإنما قلنا ذلك؛ لئلا ينافي قولنا: علم من الدين؛ أي أدلته؛ لأن علمه من الأدلة ينافي كونه ضروريًّا واحترزنا بقولنا: بالضرورة عما إذا لم يشتهر كإرث بنت الابن مع البنت السدس[2] فإن هذا خفي. اهـ مؤلف.

---

(١) أبو البركات سيدي أحمد الدرديري، ولد سنة (١١٢٧هـ) في قرية بني عدي بصعيد مصر، وتعلم بالأزهر، وتوفي بالقاهرة سنة (١٢٠١هـ). من مؤلفاته: «أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك».

(٢) انظر في هذه المسألة كتاب الأحكام في أصول الأحكام (٢/ ٢٤٦) وإعلام الموقعين (٢/ ٢٧٢)، والبحر المحيط في أصول الفقه (١/ ٣٥١).

بمصاحبة الإسلام، وفي الإسلام الكامل بمصاحبة الإيمان، وإلا فأصل الإيمان وأصل الإسلام لا تلازم بينهما وجودًا حتى يتحدا محلًا، بل قد ينفرد الإيمان كما في المصدق بقلبه غير المنقاد، وقد ينفرد الإسلام كما في المنقاد غير المصدق بقلبه، ولما كانت نعمة الإيمان ونعمة الإسلام أجلَّ النعم وأساسها فقد خصَّها المصنف بالذكر، وإن كانت نعم اللّـه كثيرة لا تحصى، قال اللّـه تعالى: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ [النحل: ١٨].

٥. مَـنْ خَصَّـنا بِخَيْرِ مَـنْ قَـدْ أَرْسَـلا — وَخَـيْـرِ مَـنْ حَـازَ المَقَامَاتِ العُلا

قوله: [من خصنا] خبر لمبتدأ محذوف والجملة مستأنفة استئنافًا بيانيًا؛ لأنها سيقت في جواب سؤال تقديره: مَنِ المحمود؟ والضمير البارز في خصنا عائد لنا معاشر أمة الإجابة، التي هي خصوص المؤمنين، أو أمة الدعوة الشاملة للكفار. واعلم أنه لا بد بعد مادة الاختصاص ونحوها من مقصور ومقصور عليه وباء تدخل على أحدهما جوازًا باتفاق كل من السعد والسيد[1]، وإن كان الغالب عند السعد دخولها على المقصور وعند

قوله: [بمصاحبة الإسلام]؛ أي على جهة الشرطية، لا الشطرية وإلا اتحدا مفهومًا وماصدقا.

قوله: [في جواب سؤال تقديره: مَنِ المحمود]؛ أي: المقصود من هذا السؤال التلذذ بالجواب، لا إزالة الجهل؛ إذ المسؤول عنه معلوم كما قيل:

لَقَدْ تَبدَّتْ فَلَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ — إِلَّا عَلَى أَكْمَه لَا يَعْرِفُ القَمَرَا[2]

فاندفع ما قيل كيف هذا السؤال مع ذكر المحمود أولًا، وثانيًا؛ فالظاهر أنه بدل من ضمير نحمده، وإن لزم الفصل. اهـ. قوله: [بعد مادة التخصيص] والتخصيص مصدر: خصص. وقوله: [ونحوها] كمادة الاختصاص الذي هو مصدر: اختص. والخصوص والتمييز والإفراد بخلاف مادة القصر، فتتعدى بعلى. وأما التعبير بالمقصور والمقصور عليه بعد مادة التخصيص ونحوها، فَلِبَيَانِ المعنى، وإن اختلف المادتان في التعدي.

(١) الجرجاني، علي بن محمد بن علي، ويعرف بالسيد الشريف، من كبار علماء العربية، ولد في تاكو بجرجان، ولد سنة (٧٤٠هـ)، ودرس في سيراز ومات بها سنة (٨١٦هـ). الأعلام (٥/ ٧).

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه (١/ ٥٠)، ولفظه في الديوان يختلف عما أورده الباجوري في قوله: وقد ظهرت به، بدلًا من: لقد تبدّت. انظر خزانة الأدب (٢/ ٢٦).

السيد دخولها على المقصور عليه، كذا قال ابن قاسم[١]، وقد ردَّه الشيخ يس[٢] بأن السيد صرح بما قاله السعد في حاشية المطول، وغيرها، وبذلك تعلم ما في الضابط المشهور وهو قول بعضهم:

وَالبَاءُ بَعْدَ الاخْتِصَاصِ يَكْثُرُ ... دُخُولُها عَلَى الَّذي قَدْ قَصَرُوا
وَعَكْسُهُ مُسْتَعْمَلٌ وَجيِّد ... ذَكَرَهَ الحَبْر الهُمَامُ السَّيدُ[٣]

إذا علمت ذلك علمت أن المتبادر من كلام المصنف دخولها على المقصور كما هو الغالب على ما مر، فمقتضاه أنه ﷺ مقصور علينا لا يتعدَّانا إلى غيرنا وليس كذلك؛ لأن الحق أنه ﷺ مرسل للأمم السابقة؛ غاية الأمر أن الرسل نوابٌ عنه، كما يشير لذلك قول

قوله: [ما في الضابط]؛ أي من أنه لم يوافق ما نقله سم[٤] ولا ما نقله يس. اهـ. مؤلف. ويجاب عن الضابط بأنه جرى فيه على ما نقله يس، غايته أن فيه اكتفاء، فقوله: ذكره الحبر الهمام السيد؛ أي والسعد أيضًا. وإنما اكتفى بالسيد عن السعد ولم يعكس؛ لأن نسبة ما ذكر للسعد شهيرة بخلاف نسبته للسيد، فلما لم تكن شهيرة نبه عليها؛ لأنها محل التوهم.

ولا يجاب بأنه جرى على ما نقله سم، وأن قوله: على الذي قد قصروا معناه: على الذى قد قصروا عليه وهو المقصور عليه؛ لأنه يلزم حذف العائد المجرور من غير وجود الشروط؛ إذ من جملتها أن يتحد متعلق الحرفين وهنا لم يتحدا؛ إذ متعلق الأول: دخول. والثاني. قصروا؛ فيتعين أن العائد هنا منصوب؛ أي على الذي قصروه وهو المقصور. قوله: [مستعمل]؛ أي واقع في كلامهم. قوله: [جيد]؛ أي غير شاذ.

---

(١) ابن قاسم المرادي، شمس الدين حسن بن قاسم المرادي المشهور بابن أم قاسم النحوي توفي سنة (٧٤٩هـ)، له حاشية على الألفية. كشف الظنون (١/ ١٥٢).

(٢) الشيخ يس بن زين الدين الحمصي الشافعي، المتوفى سنة (١٠٦١هـ)، له حاشية على كتاب «مجيب الندا»، كشف الظنون (٢/ ١٣٥٢).

(٣) ذُكرا في روح المعاني للألوسي دون نسب لقائل، وكلمة الهمام السيد عنده: الإمام السيد (٣/ ٢٠٢).

(٤) يوسف بن بدران بن بدر ويقال: سم بن نصر الحجبي المقدسي، تقي الدين الشامي، نزيل إبليس، أبو يعقوب، سمع من جعفر بن علي والضياء المقدسي وغيرهما، وروى عنه أبو العلاء الفرضي، وسمع منه السبكي والعز بن جماعة، ومات سنة (٧٠٩هـ). الدرر الكامنة (٢/ ١٧٥).

صاحب البردة(١):

فَـإِنَّه شَمْسُ فَـضْلٍ هُـمْ كَـوَاكِبُها يُظْهِرنَ أَنْوارَهَا للنَّاسِ فِي الظُّلَمِ

وأجيب عنه بأجوبة أحسنها: أن الباء هنا داخلة على المقصور عليه، وإن كان خلاف الغالب على ما تقدم، والمعنى عليه أن اللّـه تعالى قصرنا عليه ﷺ لا نتجاوزه إلى غيره من الرسل، أو أنها داخلة على المقصور كما هو الغالب، لكن المراد أن اللّـه تعالى خصَّنا به ﷺ من حيث إرساله لنا بطريق المباشرة، فلا ينافي أنه أُرسلَ أيضًا لغيرنا من الأمم لكن بواسطة الرسل عليه وعليهم الصلاة والسلام.

قوله: [بخير من قد أرسلا] خير أفعل تفضيل فأصله أخير، نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها، وحذفت منه الهمزة تخفيفًا، ومَنْ واقعة على نبي أو إنسان، لا على رسول لئلَّا يضيع قوله: قد أرسلا، واختلف هل خيريته ﷺ بسبب مزاياه أو بتفضيل اللّـه له؟ والثاني هو كلام أهل التحقيق من أئمة الكلام كما قاله السنوسي(٢) في شرح صغرى الصغرى. قوله: [وخير من حاز المقامات العلا]، مَنْ هنا واقعة على إنسان أعم من أن يكون رسولًا، أولًا، صفته أنه جمع المراتب العالية فهذا أعم مما قبله، والعلا جمع: عليا بالضم والقصر؛ وهي كالعلياء بالفتح والمد ضد السفلى.

---

٦. مُـحَـمَّـدٍ سَـيِّـد كُـلِّ مُـقْـتَـفَـى الـعَـربيِّ الهَاشِـمِـيِّ المُـصْـطَـفى

قوله: [محمد] المناسب للتعظيم رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والجملة مستأنفة كالجملة السابقة، وإن كان الراجح عربية الجر بدلًا، أو عطف بيان لموافقته الأصل من عدم

قوله: [فهذا أعم مما قبله]، وفي العطف زيادة على فائدة التعميم، الإشارة لرد ما ذهب إليه الزمخشري من تفضيل جبريل على نبينا وعلى غيره من الأنبياء عليه وعليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم(٣).

قوله: [بدلًا، أو عطف بيان] يلزم على هذا تقدم عطف النسق، وهو قوله: (وخَيْرُ

---

(١) البوصيري صاحب البردة هو: محمد بن سعيد بن حماد البوصيري المصري من قرية بوصير من أعمال بني سويف، شاعر مشهور، من أعماله المشهورة: البردة، اشتهرت على ألسنة المتصوفة في مصر وخارجها، ولد (٦٠٨ - ٦٩٦هـ)، الأعلام (٦/ ١٣٩).

(٢) محمد بن يوسف عمر السنوسي، ولد سنة (٨٣٢هـ - ٨٩٥هـ)، من مؤلفاته؛ شرح إيساغوجي في المنطق. معجم المؤلفين (١٢/ ١٣٢).

(٣) انظر أقوال الزمخشري في الكشاف (١/ ١٩٥)، وانظر صيد الخاطر (١/ ٢٢).

التقدير ولا يرد أن المبدل منه في نية الطرح؛ لأن التحقيق أن ذلك **بالنسبة لعمل العامل أو أنه** أمر أغلبي ويبعد جواز النصب رسمه بدون ألف على ما هو الشائع من كتابة المنصوب المنون بالألف، **لا على عادة المتقدمين** من كتابتهم إياه بصورة المرفوع والمجرور **لاستغنائهم عن رسم الألف** بتكرر الشكل، كذا نقله بعضهم عن النووي[١] والسيوطي[٢]،

مَنْ حَازَ المقَامَاتِ العُلَا) على البدل أو عطف البيان، مع أنهما مقدمان عليه، والجواب عنه بأن محل المنع إذا كان المعطوف أجنبيًا وهنا ليس كذلك؛ إذ خير من حاز المقامات هو خير من قد أرسلا غير معلوم في كتب النحو، والجواب بأن محيط العطف من حاز المقامات العلا لا خير، فعطف النسق وكل من البدل وعطف البيان لم يتواردا على شيء واحد بعيد، فلعل هناك قولًا بجواز ذلك؛ نعم إن جعل بدلًا أو عطف بيان من خبر الثاني لم يلزم ما ذكر إلا أنه بعيد، ثم إنه يلزم على عطف البيان مخالفة المعطوف عليه؛ لأنه معرفة والمعطوف عليه نكرة؛ لأن (من) المضاف إليها (خير) نكرة موصوفة بدليل أن المُحَشِّي أوقعها على نبي أو إنسان والموافقة في ذلك شرط، كما قال ابن مالك:

فَـأَوْلِـيَـنْــه مِــنْ وِفَــاقِ الأَوَّلِ   مَـا مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِـي[٣]

فلعل المحشي جرى على رأي الزمخشري المجوِّز عطف المعرفة عطف بيان على النكرة[٤]، فإن جعلت (مَنْ) موصولةً حصلت المطابقة؛ لأن أفضل التفضيل يتعرف بالإضافة. قوله: [بالنسبة لعمل العامل]؛ أي في البدل؛ أي أن المبدل منه لم يتوسط في عمل العامل المذكور في البدل كما توسط المتبوع في بقية التوابع في عمل العامل المذكور في التابع، وإنما لم يتوسط في ذلك؛ لأن للبدل عاملًا مستقلًا؛ هذا هو معناه ولا تعتبر ما سواه. قوله: [لا على عادة المتقدمين]؛ أي من غير العرب؛ لأن الشكل حادث. قوله: [لاستغنائهم عن رسم الألف]؛ أي التي هي بدل من التنوين في حالة الوقف على الاسم المنصوب، بخلاف حالة الرفع والجر، فإن تكرار الشكل إنما هو بدل

---

(١) النووي، الإمام الفقيه الحافظ شيخ الإسلام محيي الدين أبو زكريا النووي، صاحب التصانيف الكثيرة، منها: المنهاج شرح صحيح مسلم، والتقريب، والأذكار.. ولد في سنة (٦٣١هـ)، وتوفي في (٦٧٦هـ) طبقات الحفاظ (١/ ١٠٦).

(٢) سبقت ترجمته (ص٢٩).

(٣) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ٢٢٠).

(٤) انظر شرح المفصل للزمخشري (١/ ١٥٩).

وفي كلام بعضهم أن ذلك طريقة ربيعة[١] وهو الموافق للغتهم من الوقف عليه بغير ألف.

قوله: [سيد كل مقتفى] بدل **أو عطف بيان** من اللفظ الشريف، وإن لزم الإبدال من البدل على جعل اللفظ الشريف بدلًا، والجمهور لا يجيزونه ولا يصح أن يكون نعتًا؛ لأنه نكرة، واللفظ الشريف معرفة ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة، والمقتفى المتبع **وهو الرسول**، فكأنه قال: سيد كل رسول وإطلاق السيد عليه ﷺ مأخوذ من حديث: « **أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر** »[٢] **والمراد من ولد آدم كما قاله بعضهم**: النوع الإنساني فهو شامل لآدم أيضًا؛ وبذلك اندفع ما قد يقال: هذا الحديث لا يدل على سيادته ﷺ على آدم، وإنما يدل على سيادته على أولاده فقط، ودفع بعضهم ذلك أيضًا بأنه في أولاد آدم منه هو أفضل منه كإبراهيم وموسى وعيسى، وإذا كان ﷺ سيد الأفضل كان سيد المفضول بالطريق الأولى.

فإن قيل: قد ورد أنه ﷺ قال: « **السيد اللّـه** »[٣]، وهو يدل على أنه لا يطلق السيد على غيره تعالى. أجيب بأنه محمول على السيادة المطلقة. قوله: [العربي]؛ أي المنسوب للعرب، وقوله: الهاشمي؛ أي المنسوب لهاشم؛ لأنه ﷺ من ذريته فإنه ﷺ ابن عبد اللّـه بن عبد المطلب ابن هاشم، الذي هو أخو المطلب الذي من ذريته الإمام الشافعي ﷺ[٤]؛ فلذلك يقال له المطَّلِبي نسبة للمُطَّلِب، ولا يخفى ما في تقديم العربي على الهاشمي من حسن الترتيب؛ **لأن ذكر الخاص بعد العام له فائدة** بخلاف عكسه فإنه لا فائدة له؛

عن التنوين إذ لا ألف[٥]. قوله: [أو عطف بيان]، فيه ما سبق فلا تغفل.

قوله: [وهو الرسول] على هذا يصير مكررًا مع قوله: خَيْرُ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا. فالأولى التعميم لا أن يقال: الخطب محل إطناب، واختلاف العنوان كافٍ. قوله: [والمراد من ولد آدم... إلخ]؛ أي من إطلاق الخاص وإرادة العام قوله: [لأن ذكر الخاص بعد العام له فائدة... إلخ] هذا في أوصاف الموصوف الواحد بخلاف ذكر الخاص بعد العام في

---

(١) هي من القبائل العدنانية وهم: ربيعة، مالك.. ومنها تأخذ اللغة، معجم قبائل العرب (١/ ٥).

(٢) رواه مسلم في الفضائل، باب تفضيل نبينا على جميع الخلائق، برقم (٦٠٧٩)، (٧/ ٥٩).

(٣) رواه أحمد في مسنده برقم: (١٦٣٥٠)، (٤/ ٢٤)، وقال عنه الألباني: صحيح، مشكاة المصابيح، باب السلام، (٣/ ٦٢)، والجامع الصغير وزيادته (١/ ٦٠٢).

(٤) الشافعي، محمد بن إدريس بن شافع بن السائب المطّلبي، ولد سنة (١٥٠هـ) ومات سنة (٢٠٤هـ)، رأس المذهب الشافعي، العالم الأوحد، من مؤلفاته: الأم، والرسالة. طبقات الفقهاء (١/ ٧١).

(٥) ورد مثال لهذا القول في قول جرير:

=

ولذلك يقولون: عالم نحرير ولا يقولون: نحرير عالم، ولا يرد قوله تعالى، ﴿ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴾ [مريم: ٥١، ٥٤]؛ لأنه وإن ذكر فيه العام بعد الخاص لكنه قد أفاد مقارنة نبوته ﷺ لرسالته كما هو الراجح بواسطة أن (نبيًّا) حال، وهي تفيد المقارنة لعاملها على أنه قد نقل العارف الشعراني[1] في الكبريت الأحمر عن الشيخ ابن عربي[2] أنه ذهب في فتوحاته

الذوات؛ فإنه لا فائدة فيه، فلا بد له من نكتة.

وعكسه وهو ذكر العام بعد الخاص في الذوات له فائدة وهي الشمول لبقية الأفراد، كما إذا عطفت الآل على الصَّحْبِ، فإن ذلك لا يحتاج. ولنكتة: وأما إن عطفت الصَّحْبَ على الآل فلا بد من نكتة هي شرف الأصحاب. قوله: [لكنه قد أفاد... إلخ]؛ أي وامتناع الإتيان بالعام بعد الخاص إنما هو لعدم الفائدة، فإذا أفاد كما في الآية لم يمتنع. قوله: [بواسطة أن (نبيًّا) حال... إلخ]؛ أي وإن كانت الحال وصفًا في المعنى. فإن قلت: الصفة تفيد المقارنة إذا كانت لازمة مع أنها لا يحسن تأخيرها عن الأخص منها. قلت: أفادتها المقارنة لا من حيث كونها صفة، بل من خارج وهو العلم بكونها لازمة. أفاده الملوي في كبيره. صبان. قوله: [وهي تفيد المقارنة لعاملها] قد يقال: غاية ما يستفاد من تلك الحال مع ما قبلها إنما هو الحكم عليه بالكون رسولًا في حال نبوته، بمعنى أن الرسالة ليست سابقة ولا آتية بعد انقطاع النبوة، ولم تفد استغراق الرسالة لجميع أوقات النبوة حتى يتم ما ذكره.

لا يقال إن قولك: جاءني زيد راكبًا لا يفهم منه إلا مقارنة المجيء للركوب، وأما كون الركوب متقدمًا على المجيء فلا يفهم من التركيب. فحينئذ يكون المجيء مقارنًا لابتداء الركوب. والآية نظير هذا المثال فلا إشكال؛ لأنا نقول عدم فهم ذلك من المثال؛ إنْ كان لقرينة كالعادة القاضية بأن زيدًا إنما يبتدئ الركوب وقت المجيء إلى المتكلم لا قبله. فمسلم، إلا أنه لا قرينة هنا، وإن كان ذلك لمنافاته لوضع التركيب فهو مكابرة لا تسمع،

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَا ... وَقُولِي إنْ أصبْتُ لَقَدْ أصَابا

فيما يبدل مكان المد النون وهم بنو تميم، الأصول في النحو (٢/ ٣٨٦).

(١) « الكبريت الأحمر في علوم الشيخ الأكبر » للشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراني، المتوفى سنة (٩٧٣هـ)، وقد انتخبه من كتابه المسمى بـ: لواقح الأنوار القدسية، الذي اختصره من الفتوحات. والكبريت الأحمر يتحدث عنه دائمًا لعزته ولعدم رؤيته، كشف الظنون (٢/ ١٣٨٢) والفتوحات المكية (٢/ ٢٤٩).

(٢) ابن عربي، محمد بن علي بن محمد الطائي المرسي المعروف بابن عربي، محيي الدين الشيخ الأكبر، حكيم صوفي فقيه مفسر، أنكر أهل مصر آراءه؛ فحمل بعضهم على إراقة دمه، ولد في مرسية بالأندلس، سنة (٥٦٠هـ) وتوفي سنة (٦٣٨هـ)، معجم المؤلفين (١١/ ٤٠).

المكية، إلى أنه يشترط في مسمى النبي أن يختص بأحكام لا يشركه فيها قومه، وعليه فيكون بينه وبين الرسول **عموم وخصوص من وجه**(١)، **فلا يكون مما نحن فيه** فليتأمل.
قوله: [المصطفى]؛ أي المختار وفيه إشارة إلى حديث: « **إن اللّه اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشًا من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم فأنا خيار من خيار من خيار** »(٢)، وكان مقتضى صدر الحديث أن يزاد في عجزه من خيار، وحينئذ يكون لفظ خيار الأول: كناية عنه ﷺ، والثاني: كناية عن بني هاشم، والثالث: كناية عن قريش، والرابع: كناية عن كنانة، وفي خط بعضهم الجواب عن ذلك بأن العرب **لا تكرر شيئًا زيادة على الثلاث**، وإن اقتضاها المقام فليراجع.

---

٧. صَلَّى عَلَيْهِ اللّهُ ما دامَ الحِجَا يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعاني لُجَجَا

قوله: [صلى عليه اللّه] هذه الجملة خبرية لفظًا إنشائية معنى، **وجوز بعضهم أن تكون خبرية معنى أيضًا**، وأورد عليه أنه يلزم حينئذ أنه لم يحصل مقصود الشارع من

هكذا أوردته على شيخنا السقاء(٣)، فأجاب بأن المراد المقارنة الكاملة، بحيث تكون في الابتداء والدوام؛ لأن الشيء متى أطلق انصرف للفرد الكامل منه.

قوله: [عموم وخصوص من وجه] يجتمعان فيما اختص بأحكام وأمر بالتبليغ، وينفرد الرسول فيمن أمر ولم يختص، وينفرد النبي فيمن اختص ولم يؤمر. قوله: [فلا يكون مما نحن فيه] وهو ذكر العام المطلق بعد الخاص المطلق، بل من ذكر العام، ومن وجه بعد العام من وجه آخر.

قوله: [لا تكرر شيئًا... إلخ]؛ أي بلا فصل، فلا يرد ما في الرحمن والمرسلات(٤).

قوله: [وجوز بعضهم أن تكون خبرية معنى أيضًا] لكن يرد على هذا أنه ينافي كونها خبرية معنى التأييد بقوله: ما دام الحجا إذ لا يؤيد إلا المستقبل إلا أن يجاب بأن الماضي

---

(١) جاء في تفسير مجاهد عند قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴾ النبيُّ هو: الذي يكلَّم وينزل عليه ولا يرسل، والرسول هو: الذي يرسل؛ أي يكلم وينزل عليه ويبلغ... تفسير مجاهد(١/ ٣٨٦) .

(٢) رواه مسلم، في الفضائل، باب نسب النبي، برقم(٦٠٧٧)، (٧/ ٥٨) وروايته تنتهي عند قوله: « واصطفاني من بني هاشم » . ورواه أحمد في مسنده، برقم(١٧٠٢٧)، (٤/ ١٠٧) .

(٣) لم أستدل عليه.

(٤) يقصد التكرار في قوله تعالى في سورة الرحمن: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ ، وقوله تعالى في سورة المرسلات: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ؛ إذ إنهما كررا في كل سورة على حدة.

إنشاء الصلاة عليه ﷺ، كما يرشد إليه ظاهر قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وأجيب بأن المقصود من الصلاة لازمها وهو تعظيمه ﷺ، ولا شك أنه حاصل بالإخبار بها، **وفيه بعدٌ لا يخفى**. واعلم أنه اختلف في معنى الصلاة فذهب الجمهور إلى أنه مختلف باختلاف المصلي؛ فبالنسبة للّه الرحمة، وبالنسبة لما سواه تعالى من الملائكة وغيرهم الدعاء على ما ذهب إليه كثير من المحققين، وهو أحسن مما اشتهر من أنه بالنسبة للملائكة الاستغفار وبالنسبة لغيرهم الدعاء؛ **لأن الاستغفار من جملة الدعاء مع أن صلاة الملائكة لا تختص بصيغة الاستغفار**. كما ورد في الخبر، وهو ما رواه ابن أبي جمرة[١] في مختصره من قوله ﷺ: « **إن الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه، تقول: اللّـهم اغفر له اللّـهم ارحمه** »[٢].

وذهب ابن هشام[٣] إلى أنه أمر واحد وهو العطف لكنه مختلف باختلاف العاطف

هنا مجاز عن المستقبل للتحقق على حد ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ١] أو يقال: إن محل هذا التجويز ما لم يذكر ما يدل على التأييد، وإلا تعين أن تكون إنشائية كما هنا. قوله: [وفيه بعدٌ لا يخفى]؛ أي لأن الظاهر من الآيات والأحاديث الدالة على طلب الصلاة إنما هو الدعاء لا التعظيم[٤]، وأيضًا القول بأن المقصود التعظيم فيه ميل للقول بأنه ﷺ لا ينتفع بصلاتنا عليه.

قوله: [لأن الاستغفار من جملة الدعاء]؛ أي والمقابلة بين العام والخاص وإن كانت حسنة إلا أنها ليست الأحسن، فاندفع ما قيل أنه قد يكون للشيء معنيان: أحدهما: خاص. والآخر: عام لذلك الشيء ولغيره. فالأولى الاقتصار على الجواب الثاني. اهـ. قوله: [مع أن صلاة الملائكة لا تختص بصيغة الاستغفار]؛ أي مع أن المتبادر من الاستغفار ما كان بصيغته وإن كان يحتمل أن المراد به ما كان بمادته أو بمعناه نحو: اللّهم اغفر له وارحمه

---

(١) هو عبد اللّـه بن سعد بن سعيد بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي، أبو محمد، من العلماء بالحديث، مالكي، أصله من الأندلس ووفاته بمصر سنة (٦٩٥هـ)، من كتبه: جمع النهاية، ومختصر لصحيح البخاري وغيرها. الأعلام (٤/ ٨٩).

(٢) رواه البخاري في كتاب أبواب المساجد، باب الحديث في المسجد، برقم: (٤٣٤)، (١/ ١٧١).

(٣) ابن هشام، جمال الدين عبد اللّـه بن يوسف، المتوفي سنة (٧٦١هـ)، صاحب مغني اللبيب، وشذور الذهب، وقطر الندى. كشف الظنون (٢/ ١٢١).

(٤) مثل قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٦] الآية كلها، والحديث، ما رواه مسلم في الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن، برقم (٣٨٤)، (١/ ٢٨٨).

فهو بالنسبة للَّه: الرحمة إلى آخر ما تقدم، وينبني على هذا الخلاف أن الصلاة من قبيل المشترك اللفظي على الأول وهو ما تعدد وضعه ومعناه كلفظ عين، فإنه وضع للباصرة بوضع، وللجارية بوضع، وللذهب والفضة بوضع[١]، فوضعه متعدد وكذلك معناه ومن قبيل المشترك المعنوي على الثاني، وهو ما اتَّحد وضعه ومعناه كلفظ أسد فإنه وضع للحيوان المفترس، فوضعه واحد وكذلك معناه غاية الأمر أن له أفرادًا مشتركة في معناه، والتحقيق الثاني لوجوه كثيرة ذكرها في المغني[٢] من جملتها أن الأصل عدم تعدد الوضع، والصحيح أنه ﷺ كغيره ينتفع بالصلاة عليه لكن، لا ينبغي لنا التصريح بذلك إلا في مقام التعليم كما أشار لذلك بعضهم بقوله:

وَصَحَّحُوا بأنَّه يَنْتفعُ ... بِذِي الصَّلَاةِ شَأْنُه مُرْتَفِعُ
لكِنَّهُ لَا ينْبغِي التَّصْرِيحُ ... لَنَا بذَا القَوْلِ وَذَا صَحِيحُ[٣]

فلا يليق بالمصلي أن يلاحظ ذلك؛ كيف وهو ﷺ الواسطة العظمى في إيصال الخير له؟! وقيل: إنه ﷺ لا ينتفع بها؛ لأنه قد أفرغت عليه الكمالات كلها قبل مفارقته الدنيا، ورد بأنه ما من كمال إلا وعند اللَّـه أعلى منه، فهو ﷺ يترقى في الكمالات كل لحظة كما يشير لذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ ﴾ [الضحى: ٤] على ما قاله بعض أهل التحقيق من أن المعنى: واللحظة المتأخرة خير لك من اللحظة المتقدمة، وعلى المصنف مؤاخذة من حيث إنه قد أفرد الصلاة عن السلام وهو مكروه كعكسه، إلا فيما ورد على طريقة المتأخرين، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا

واعف عنه ولا تؤاخذه، لكن فيه أنه حينئذ يكون عين الدعاء، فلا تصح المقابلة.

قوله: [وللذهب والفضة بوضع] ظاهره أنه وضع لهما معًا بوضع واحد وفيه بعدٌ. قوله: [ينتفع بالصلاة عليه]، قيل: إن الرياء لا يحبطها. وقيل: إنه لا يحبط القدر العائد عليه ﷺ. والتحقيق أنه يحبط العمل مطلقًا. اهـ. مؤلف. قوله: [بعضهم] وهو العلامة السجاعي[٤]، وَبَعْدَ هذين البيتين :

---

(١) انظر مادة: « عين » في لسان العرب(١٣/ ٢٩٨) .

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب(ص٢٦١) .

(٣) لم أستدل على الأبيات أو مصدرها.

(٤) أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي، توفي(١١٦٧هـ) ، في القاهرة، له مؤلفات كثيرة منها فتح المنان في بيان مشاهير الرسل التي في القرآن، وشروح ومتون في الدين والفقه والمنطق. الأعلام(١/ ٣٣) . معجم المؤلفين(١/ ١٥٤) .

﴿تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، حيث قرن بينهما بالواو، ورد هذا الاستدلال بأن الواو إنما هي القرآن الذكري دون القرآن الفعلي، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا الزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ١١٠]، ولذلك رجح بعضهم طريقة المتقدمين من عدم كراهة ذلك، نعم هو خلاف الأولى قطعًا والأحاديث في فضل الصلاة عليه ﷺ جمَّة لا تنضبط، وخصائصها لا تنحصر؛ فمن ذلك: قضاء الحاجات، وكشف الكرب المعضلات ونزول الرحمات، ومن ذلك أيضًا ما جرب من تأثيرها في تنوير القلوب حتى قيل: إنها تكفي عن الشيخ في الطريق، وتقوم مقامه كما حكاه سيدي أحمد زروق[1]، والشيخ السنوسي[2] في شرح صغرى الصغرى، وأشار له الشيخ أبو العباس أحمد بن موسى اليمني[3]، لكن قال الشيخ الملوي: المراد أنها تكفي عنه وتقوم مقامه في مجرد التنوير، أما الوصول لدرجة الولاية فلا بد فيه من شيخ كما هو معلوم عند أهله، واختصت من بين الأذكار بأنها تذهب حرارة الطباع بخلاف غيرها. فإنه يثيرها. قوله: [ما دام... إلخ]، ما مصدرية بمعنى أنها آلة في سبك ما بعدها بمصدر ظرفية، فلذلك فسرت بمدة؛ فالمعنى مدة دوام... إلخ، وليس المراد تقييد الصلاة بهذه المدة، بل المراد تأبيدها، فكأنه قال ﷺ دائمًا وأبدًا جريًا على ما هو عادة العرب من ذكرهم مثل ذلك، ويريدون التأبيد، وقوله: [الحجا] هو بالكسر والقصر: العقل كما تقدم. قوله: [يخوض] فيه مجاز عقلي؛ لأن فيه إسناد الشيء لغير من هو له، **فإن الخائض حقيقة النفس**، وإنما العقل آلة كما مر. قوله: [من بحر المعاني] **حال مقدمة من قوله لُجَجًا**،

وَجَائِزٌ يَقُولُ شَخْصٌ: اجْعَلَا ثَوَابَ ... ذا لـلـمـصـطـفـى مَـنْ قَـدْ عَـلَا
أَوْ مِـثْـلَـهُ مُقَـدَّمًـا لحَـضْـرَتِهِ ... أَوْ زِوِّدْهُ تَـشْـرِيـفًـا لأعْلَـى رُتْبَـتِهِ
وَمَنْـعُ بَـعْـضِهِم لإهْـدَاءِ الـقُـرَبِ ... لحـضْـرَةِ النـبيِّ سَـيِّـدِ الـعَـرِبِ
قَـدْ ردَّه الـمـحـقِّـقـون فـاعْـرِفَـا ... وأَحْـمـدُ الكَـريـمَ ربِّـي وكَـفَـى

قوله: [فسرت بمدة]، أي أني موضعها بلفظ مدة، وإلا كانت اسمًا فيخالف الفرض من أنها حرف مصدري. اهـ. مؤلف. قوله: [فإن الخائض حقيقة النفس]؛ أي المدرك؛

---

(١) أحمد بن أحمد بن محمد المشهور بزروق، ولد سنة (٨٤٦هـ) والمتوفى سنة (٨٩٩هـ)، صوفي، فقيه، من مؤلفاته: شرح مختصر خليل، تأسيس القواعد والأصول. معجم المؤلفين (١/ ١٥٥).

(٢) سبقت ترجمته (ص ٤٠).

(٣) أبو العباس اليمني، أحمد بن موسى بن علي بن عمر بن عجيل، عالم مشارك، له كتاب جمع فيه مشايخه وأسانيده في كل علم، توفي ببيت الفقيه سنة (٦٩٠هـ). معجم المؤلفين (٢/ ١٨٩) بتصرف.

ومِنْ تبعيضية والإضافة في بحر المعاني من إضافة المشبه به للمشبه. والأصل من المعاني الشبيهة بالبحر في الكثرة والسعة، وقوله: لُجَجًا مفعول به لقوله: يخوض؛ وهي جمع لُجَّةٍ؛ وهي الماء العظيم المضطرب. والمراد بها هنا المسائل الصعبة على سبيل الاستعارة التصريحية فيكون المصنف قد شبه المسائل الصعبة بمعنى اللجج واستعار لفظ المشبه به للمشبه والقرينة لفظ المعاني. وقوله: يخوض ترشيح، لا يقال: كيف يكون كلامه من باب الاستعارة مع أن فيه الجمع بين الطرفين؛ أعني المشبه والمشبه به فإنه قد ذكر الأول في قوله: بحر المعاني والثاني بقوله: لججا، وذلك ممتنع فيها؛ لأنا نقول: المشبه إنما هو خصوص المسائل الصعبة ولم يذكرها المصنف بخصوصها ودخولها في عموم المعاني لا يضر، وفي إتيان المصنف بمِنْ التبعيضية في قوله: « من بحر المعاني » إشارة إلى أنه لا يحتوي على جميع المعاني إلا اللّـه تعالى، كما ذكره في شرحه، وهو صريح في الرد على مَنِ ادَّعى أن علم النبي ﷺ محيط بكل شيء إحاطة كإحاطة علم اللّـه تعالى، وقد ألَّف العلامة اليوسى[1] مؤلفًا في الرد على من زعم ذلك وتكفيره، واستدل على ذلك بأدلة نقلية وعقلية، لكن استظهر الشيخ الملوي عدم تكفيره؛ لأن اللوازم على مذهبه التي من جملتها حدوث علمه تعالى؛ لأنه يجب لأحد المثلين موجب للآخر، لا يقول بها؛ لأن لازم المذهب ليس بمذهب إذا كان لازمًا بعيدًا. والتحقيق الذي نعقده أنه ﷺ لم يفارق الدنيا حتى أفاض اللّـه عليه علم الأشياء كلها، لكن لا كعلم اللّـه تعالى فليتنبه.

---

٨. وآلِـهِ وَصَحْـبِـهِ ذَوِي الـهُـدَى مَـنْ شُبِّهُوا بَأَنْـجُـمٍ فـي الاهْـتِـدَا

قوله: [وآله وصحبه] عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وهو جائز على الصحيح عند المحققين ومن أدلته قراءة من قرأ: ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[2] بجر

لأن يخوض مستعار ليدرك؛ إذ أصل الخوض الدخول في الماء.

قوله: [حال مقدمة]؛ أي لأنه في الأصل نعت للنكرة ونعت النكرة إذا تقدم عليها ينصب حالًا.

قوله: [ومن أدلته] ومنها أيضًا...

---

(١) الحسن بن مسعود بن محمد، نور الدين اليوسي، فقيه مالكي أديب من المغرب الأقصى، من مؤلفاته: المحاضرات، وحاشية على شرح السنوسي، ولد سنة (١٠٤٠هـ) توفي سنة (١١٠٢هـ). الأعلام (٢/ ٢٢٢).

(٢) النشر في القراءات العشر، سورة [النساء: ١] (٢/ ٢٨٢) ومن قرأها بالخفض حمزة.

الالتزام، ومن منع ذلك يحمل هذه القراءة على القسم، والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه، والمراد به في هذا المقام أقاربه ﷺ. وقيل: أتقياء أمته، وقيل: جميع أمة الإجابة وهو الأولى ليشمل كل مؤمن ولو عاصيًا، وهذا الخلاف إنما هو عند عدم القرينة وإلَّا فمتى وجدت القرينة فسِّر بما يناسبها فهي محكمة حينئذ فإذا قيل مثلًا: اللَّهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرًا، فسِّر بأقاربه ﷺ. وإذا قيل مثلًا: اللَّهم صلِّ على سيدنا محمد وعلى آله الفائزين بطاعتك ورضاك، فسِّر بأتقياء أمته ﷺ. وإذا قيل مثلًا: اللَّهم صل على سيدنا محمد وعلى آله سكان جنتك فسِّر بجميع أمة الإجابة، والصحب اسم جمع لصاحب، على ما هو التحقيق من أن صيغة فُعْل ليست من أوزان الجموع، والمراد بالصاحب هنا: الصَّحابي، و هو مَنْ اجتمع بالنبي ﷺ مؤمنًا به ببدنه في محل التعارف ولو لحظة، وإن كان غير مميز سواء روى عنه شيئًا أم لا.

وفي كلام المصنف الصلاة على غير الأنبياء والملائكة، وهي مطلوبة إذا كانت على سبيل التبع كما هنا، وأما إذا كانت على سبيل الاستقلال فقيل بالمنع، وقيل بأنها خلاف الأولى، والتحقيق أنها مكروهة كراهة تنزيه؛ لأنها من شعار أهل البدع كما نص عليه اللقاني[1].

قَدْ بِتَّ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا ... اذْهَبْ فَما بِكَ والأَيامِ مِنْ عَجَبِ[2]

قوله: [يحمل هذه القراءة على القَسَم]؛ أي والبعث على الشذوذ. قوله: [فهي محكمة]، والظاهر أنه لو وجدت قرينة في الصَّحْبِ حكمت أيضًا كقولك: اللَّهم صل على سيدنا محمد وصحبه الذين علمت ما في قلوبهم، وأنزلت السكينة عليهم وأثبتهم فتحًا قريبًا فإن هذا خاص بأهل بيعة الرضوان[3].

قوله: [اسم جمع لصاحب]؛ أي واسم الجمع تارة يكون له مفرد من لفظه كما في الأشموني[4].

---

(١) اللقاني، عبد السلام بن إبراهيم اللقاني المصري، شيخ المالكية، له شرح المنظومة الجزائرية في العقائد، وإتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد. ولد سنة (٩٧١هـ)، توفي سنة (١٠٧٨هـ). الأعلام (٣/ ٣٥٥).

(٢) هذا البيت من شواهد سيبويه، والشطر الأول عنده هكذا:

فاليومَ قرَّبْتَ تهجونا وتَشْتِمُنا...

كتاب سيبويه (٢/ ٣٨٣).

(٣) بيعة الرضوان، كانت تحت الشجرة، حينما بلغ الرسولَ أن عثمان قُتل، فاجتمع الصحابة مع الرسول تحت الشجرة وبايعوه، وأول من بايعه أبو سنان الأسدي، السيرة النبوية (٤/ ٢٨٣).

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ١٨٦٧).

قوله: [ذوي الهدى] صفة للصحب فقط، وكذا قوله: مَنْ شبهوا... إلخ؛ لأن التشبيه ليس إلا للصحب كما يعلم مما يأتي، وجُعِلَ الأول لكل من الآل والصحب. والثاني للصحب فقط ولا يخفي ما فيه من البعد، والمراد بالهدى الاهتداء، **ويحتمل أن المراد به الهداية،** وهي عند أهل السنة: الدِّلالة على طريق توصل إلى المقصود؛ وصل بالفعل أو لم يصل[١]، وعند المعتزلة: الدلالة المذكورة لكن بشرط أن يصل بالفعل، ونقض بقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَهُمْ ﴾ [فصلت: ١٧]الآية، فإنهم لم يصلوا بالفعل، ومع ذلك سميت دلالتهم على طريق توصل هداية، وأورد بعضهم على الأول قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ [القصص: ٥٦] فإنه لا يصح أن يراد منه الدلالة على طريق توصل إلى المقصود؛ وصل بالفعل أو لم يصل؛ لأنه ﷺ وجدت منه الدلالة على طريق توصل، لكنه لم يصل المدلول بالفعل **وأنت خبير بأنه مدفوع من أصله**؛ لأن مراد أهل السنة أن الهداية هي الدلالة على طريق توصل، ولهذه الدلالة فردان: الموصلة بالفعل وغيرها، والمراد بها في هذه الآية الفرد الأول؛ لأنه هو الذي يصح نفيه هذا، وفي بعض التفاسير تفسير الهداية في الآية المذكورة **بخلق الاهتداء** فليراجع[٢].

قوله: [من شبهوا... إلخ] أشار بذلك إلى ما رُوي من أن النبي ﷺ **سأل الرب**

قوله: [ويحتمل أن المراد به الهداية] أي للغير ولا يتكرر حينئذ مع قوله: «من شبهوا... إلخ »؛ لإفادة الثاني ما لم يُفِدْهُ الأول.

قوله: [وأنت خبير بأنه مدفوع... إلخ]، لا يخفى أن إطلاق الكلي على فرده المخصوص تأويل، وللمعتزلة أن يقولوا بمثل هذا التأويل في الآية الأولى، بأن يطلق الخاص على العام؛ ولذلك قال بعض المحققين: أنه لا خلاف، بل هي تطلق لغةً بالمعنيين وفتح باب التأويل لأحد الفريقين دون الآخر خلاف الإنصاف. قوله: [بخلق الاهتداء] وعلى هذا يكون قوله: ﴿مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ لبيان أسباب النزول؛ لأنها نزلت في عمه أبي طالب وإلا فنفي الخلق عام. اهـ. مؤلف. قوله: [سأل الرب]؛ أي بلا واسطة ليلة المعراج، ويحتمل أنه كان بواسطة جبريل. والأول أقرب إلى العبارة، ثم يحتمل أن يكون السؤال قبل الاختلاف أو بعده، فعلى الأول يكون من باب الإخبار بالمغيبات.

---

(١) التعريفات (١/ ٣١٩).

(٢) تفسير الطبري، سورة [القصص: ٥٦] (١٤/ ٥١٠)، القرطبي (١٣/ ٢٩٩).

عما يختلف فيه أصحابه فقال: « يا محمد أصحابك عندي كالنجوم في السماء بعضها أضوأ من بعض فمن أخذ بشيء مما اختلفوا فيه فهو على هدي عندي »[١] وإلى ما رُوي أيضًا من أنه ﷺ قال: « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم »[٢]، وظاهر هذين الحديثين أن الصحابة كلهم مجتهدون، وهو ما جرى عليه ابن حجر[٣] في شرح الهمزية، وعلَّله بتوفر شروط الاجتهاد في جميعهم، قال: ولذلك لم يعرف أن واحدًا منهم قلَّد غيره في مسألة من المسائل لكن رجَّح بعضهم أن فيهم المقلدين والمجتهدين، ثم إن بعضهم تكلم في سند الحديث الثاني حتى قال الشهاب[٤] في شرح الشفاء: « إنه رُوي من طرق كلها ضعيفة »، بل قال ابن حزم[٥]: « إنه موضوع »، لكن نقل العارف باللّـه الشعراني[٦] في الميزان أنه صحيح عند أهل الكشف، وإن كان فيه مقال، فإن قيل خطابه ﷺ في قوله: « بأيهم اقتديتم اهتديتم » لا يصح أن يكون للصحابة كما هو ظاهر ولا لغيرهم؛ لعدم حضورهم حين الخطاب! أجيب بأنه لغيرهم على طريق استحضارهم وفرضهم حاضرين كذا قال بعض

قوله: [عما يختلف]؛ أي من أحكام الدين التي للاجتهاد دخل فيها. قوله: [في السماء] حال من النجوم، وأتى بها مع أن النجوم لا تكون إلا في السماء للإشارة إلى علو مرتبة الصحابة كعلو محل النجوم.

قوله: [بعضها... إلخ] حال أيضًا من النجوم؛ أتى بها مع عدم توقف جواب السؤال عليها إشارة إلى تفاوت مراتب الصحابة كتفاوت مراتب النجوم. قوله: [فهو على هَدْي] بفتح الهاء وسكون الدال.

قوله: [لا يصح أن يكون للصحابة كما هو ظاهر]؛ أي لأنهم كلهم مجتهدون بناء

---

(١) جمع الجوامع (١٣٠١٢)، جامع الأحاديث (ص١٢٩٧٤)، وكنز العمال (ص٩١٧)، وهو موضوع كما قال الخماري في جامع الأحاديث.

(٢) قال عنه الألباني: موضوع، السلسلة الضعيفة (ص١٤٤).

(٣) ابن حجر العسقلاني، صاحب فتح الباري والاستيعاب في معرفة الأصحاب. توفي سنة (٨٥٢هـ). معجم المؤلفين (١/ ١٥٢).

(٤) الشهاب، أحمد بن يوسف بن محمد الحنبلي، المتوفى سنة (٧٥٦هـ). الأعلام (٧/ ٥٧).

(٥) ابن حزم، أبو علي محمد بن حزم، من مؤلفاته: الفصل في الملل والنحل والمحلى وغيرها كثير، ولد في قرطبة (٣٨٤هـ)، وتوفي (٤٥٦هـ). وفيات الأعيان (٣/ ٣٢٥).

(٦) الشعراني، أبو محمد عبد اللّـه بن محمد الشعراني الرازي، الأصل، ولد ونشأ في نيسابور، صحب الجنيد وسحنون، مات سنة (٣٥٣هـ). طبقات الصوفية (١/ ١٢١).

المحققين، ثم ذكر أن الشيخ تقي الدين السبكي[١] نقل عن تاج الدين بن عطاء اللّـه[٢] أن النبي ﷺ كانت له تجليات يرى في بعضها سائر أمته الآتية بعده فيقول مخاطبًا لهم: « **لا تسبُّوا أصحابي فلو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبًا ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نصيفه** »[٣]، قال: ومثله يقال في الخطاب الذي نحن بصدده. اهـ.

قوله: [في الاهتدا] هذا بيان للجامع بين المشبه والمشبه به، وقد يقال: كان مقتضى الظاهر أن يقول: في الهداية؛ لأنها وصف كلٍّ من المشبه والمشبه به فتكون هي الجامع بينهما بخلاف الاهتداء، فإنه وصف للمهتدي لا لكلٍّ منهما، كما لا يخفى، وقد يجاب بما أشار له الشيخ الملوي من أن المراد من الاهتداء كون كلٍّ منهما يهتدي به **فهو مصدر المبني للمفعول**، ولا شك أنه صفة لكلٍّ منهما، لا يقال: الاهتداء بالصحابة أقوى من الاهتداء بالنجوم؛ لأن الأول ينجي من الهلاك الأخروي، **بل ومن الدنيوي** بخلاف الثاني فكيف تشبه الصحابة بالنجوم فيه مع أن القاعدة أن وجه الشبه يكون أقوى في المشبه به؛ لأنا نقول التشبيه إنما هو باعتبار الحسِّ والمألوف. ولا يخفى أن الاهتداء في المشبه به أقوى بهذا الاعتبار، وهذا لا ينافي أنه أقوى في المشبه باعتبار آخر، فليتأمل.

---

٩. وبَـعْـدُ فَـالـمَـنْـطِقُ لِـلْـجَـنَـانِ   نِـسْـبَـتُـهُ كَـالـنَّـحْـوِ لِـلِّـسَـانِ

قوله: [وبعد] أصل هذه الكلمة أما بعد، ....

على ما جرى عليه ابن حجر[٤]، نعم إن جرينا على أن فيهم المقلد صح أن يكون خطًّا للمقلدين من الصحابة. قوله: [فهو مصدر المبني للمفعول]؛ أي لأنه يقال اهتدى بالنجم مثلًا اهتداء. قوله: [بل ومن الدنيوي]؛ أي لأن الاهتداء بهم يتضمن الامتناع من المعاصي التي يترتب عليها القصاصات والحدود.

---

(١) تقي الدين السبكي، علي بن عبد الكافي بن علي الأنصاري الخزرجي، شيخ الإسلام في عصره وهو والد تاج الدين السبكي، ولد سنة (٦٨٣هـ) ، وتوفي سنة (٧٥٦هـ) . من مؤلفاته: الدر النظيم، ومختصر طبقات الفقهاء. الأعلام(٤/ ٣٠٢) .

(٢) الشيخ أحمد بن محمد؛ المعروف بـ: ابن عطاء اللّـه الإسكندراني المتوفى سنة (٧٠٩هـ) ، من مؤلفاته: التنوير في إسقاط التدبير. كشف الظنون(١/ ٥٠٢) .

(٣) رواه البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ:« لو كنت متخذًا خليلًا» ، رقم(٣٤٧٠)،(٣/ ١٣٤٣) . ومسلم في فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة، رقم(٢٥٤٠) .

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة(٣/ ٣٥) .

والأصل الأصيل: مهما يكن من شيء بعد، فحُذِفَ كلٌّ مِنْ: مهما، ويكن، ومن شيء، بمعنى أن التركيب حقه أن يكون هكذا ولم يؤت بشيء من ذلك من أول الأمر لا لأنه نطق به، ثم حذف وأتى بـ (أمَّا) نيابة عنه فصار التركيب: أما بعد كذا اشتهر **لكن التحقيق** أن (أما) لم تنب إلا عن (مهما)، كما بحثه بعض المحققين. قال: وفي كلام ابن الحاجب[١] ما يؤيده، وعليه فالاسم الذي بعدها كالعوض من الفعل كما يصرح به كلام ابن الحاجب ونصه: « والتزموا حذف الفعل بعدها »[٢] يعني (أما) والتزموا أن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف، ثم إن بعضهم يعبر بلفظ أما بعد وهو السنة؛ لأنه ﷺ كان يأتي به في خطبه ومراسلاته حتى رواه بعض الحفاظ عن أربعين صحابيًا[٣]، وبعضهم يعبر بلفظ: وبعد، كما هنا فيكون قد حذف أما وأتى بالواو نيابة عنها، فالواو في هذا التركيب نائبة عن (أما) هذا هو المشهور، وقيل: إنها عاطفة، و (أما) محذوفة لدلالة الفاء عليها، وكأن السكاكي[٤] جرى عليه في المفتاح، حيث قال: « وأما بعد، فجمع بين (الواو) و (أما) لكونها ليست نائبة عنها والظرف مبني على

قوله: [والأصل الأصيل... إلخ] هذا مبني على أن مراد سيبويه بقوله: أما زيد فمنطلق[٥] مهما يكن من شيء فزيد منطلق، أنه في الأصل كذلك وقال بعض الأفاضل: مراد سيبويه ببيان المعنى البحثُ وتصويرُ أن (أما) تفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها؛ لأنه في الأصل كذلك؛ بل الأصل أن يكن في الدنيا شيء فحذف فعل الشرط وزيدت ما، وأدغمت النون في الميم وفتحت همزة حرف الشرط. اهـ. فنرى.

قوله: [لكن التحقيق... إلخ] ذكروا في بحث متعلقات الفعل: أن ما يقع موقع (مهما) وفعل الشرط إن كان الفاصل بين (أما) و (الفاء) معمول الشرط بحذف ما إذا كان جزءًا

---

(١) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، ولد سنة(٥٧٠هـ) وتوفي سنة(٦٤٦هـ) في صعيد مصر، حفظ القرآن الكريم وهو صغير، وأصبح عالمًا بالعربية، من مؤلفاته الشاطبية في النحو والشافية والكافية. سير أعلام النبلاء، (٢٣/ ٢٦٥).

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني(١/ ١٧٢٧) ، باب(أما ولولا ولوما) .

(٣) هناك كثير من الأمثلة مثل ما رواه البخاري في باب: كيف كان بدء الوحي، رقم(٧) ، وكتاب الإيمان، باب: قول النبي: الدين النصيحة، رقم(٥٧) .

(٤) أبو يعقوب السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن يعقوب السكاكي، صاحب مفتاح العلوم، المتوفى سنة(٦٢٦هـ) كشف الظنون(٢/ ١٧٦٢) .

(٥) الكتاب(٣/ ٣٣٢) .

الضم بناء على أنه حذف المضاف إليه ونوى معناه، ويصح فيه النصب على الظرفية بناء على أنه حذف المضاف إليه ونوى لفظه »[1]، لكن الأشهر الأول ويستعمل هذا الظرف للزمان كثيرًا، كما في قولك: جاء زيد بعد عمرو، وللمكان قليلًا كما في قولك: دار زيد بعد دار عمرو.

والمتبادر هنا: الأول، وإن صح الثاني أيضًا باعتبار مكان الرقم، وهل هو من معمولات الشرط أو من معمولات الجزاء احتمالان، والثاني أولى؛ ليكون المعلق عليه مطلقًا، فيكون المعلق أقوى في التحقق؛ لأن المعلق على المطلق أبلغ في التحقق من المعلق على المقيد كذا قالوا. الأدق في توجيه الأولوية ما أفاده بعض محققي المغاربة من أن ذلك أمثل للأمر بالبداءة بالبسملة وما بعدها المفهوم من الأحاديث؛ لأنه صريح في أن الشروع في التأليف بعد البداءة بذلك، ولا كذلك الأول ولا يؤتى بهذه العبارة إلا عند الانتقال من نوع من الكلام إلى نوع آخر، وهذا هو معنى ما اشتهر من أن هذه الكلمة هي فصل الخطاب، كما أجمع عليه المحققون.

قوله: [فالمنطق... إلخ]؛ أي فأقول المنطق... إلخ، فاندفع ما يرد من أنه يجب أن يكون مضمون الجزاء مرتبًا على فعل الشرط، ووجه الاندفاع أن مضمون الجزاء في الحقيقة: الإخبار بالكون المذكور لا نفسه، ولا شك أنه مترتب على فعل الشرط نعم، يرد حينئذ أنهم نصُّوا على أنه يجب حذف الفاء إذا كان المحذوف قولًا، ويجاب بأن هذا ليس متفقًا عليه، بل طريقة لبعضهم، فيكون المصنف قد جرى على الطريقة الأخرى القائلة بعدم وجوب حذف الفاء، كما نقله بعضهم عن همع الهوامع للسيوطي، وأشار المصنف بهذا إلى ثمرة هذا الفن التي هي أحد المبادئ العشرة للمنظومة في قول بعضهم:

إِنَّ مَبَادِئَ كُلِّ فَنٍّ عَشَرَة ... الحَدُّ والموضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَة
وَفَضْلُهُ وَنِسْبَةٌ والوَاضِعُ ... والاسْمُ الاسْتِمْدَادُ حَكَمَ الشَّارِعُ
مَسَائِلُ والبَعْضُ بِالبَعْضِ اكْتَفَى ... وَمَنْ دَرَى الجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَا

من الجزاء، فإن (أما) تكون واقعة موقع مهما فقط، والفاصل في موقع الشرط.

قوله: [بناء على أنه حذف المضاف إليه ونوى معناه] وقد تكلمنا على ذلك في غير هذا المحل.

---

(١) لم أجد هذه العبارة في مفتاح العلوم بهذا اللفظ (١/ ١٨٠).

فحد هذا الفن: **علمٌ يُبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنها توصل إلى أمر مجهول تصوري أو تصديقي**[1]، أو من حيث ما يتوقف عليه ذلك، مثال: البحث عن المعلومات التصورية من حيث إنها توصل إلى أمر مجهول تصوري البحث عن الجنس والفصل كالحيوان والناطق، وهما معلومان تصوريان بأنهما إذا ركبا على الوجه المخصوص وصل مجموعهما إلى أمر مجهول تصوري كالإنسان، ومن حيث

قوله: [علم]؛ أي قواعد. قوله: [يبحث فيه عن المعلومات]؛ أي يثبت لها أحوالًا وعوارض ذاتية.

قوله: [من حيث إنها توصل... إلخ] والقواعد الباحثة عن المعلومات التصورية من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري هي القواعد المتعلقة بالحدود والرسوم؛ فإن الحدود والرسوم توصل للمجهولات التصورية بلا واسطة، وعقد لذلك باب المعرفات والقواعد الباحثة عن المعلومات التصديقية، من حيث إنها توصل لمجهول تصديقي هي القواعد المتعلقة بالأقيسة والاستقراء والتمثيل التي هي أنواع الحجة؛ فإن القياس والاستقراء والتمثيل كل منها يوصل للمجهول التصديقي، والقواعد الباحثة عن المعلومات التصورية المتوقف عليها الموصل للمجهول التصوري هي القواعد المتعلقة بالكليات الخمس التي هي: النوع والعرض العام والجنس والفصل والخاصة؛ وذلك لأن الموصل الذي هو الحد أو الرسم متوقف على هذه الأمور؛ لأنه يتركب منها، لكن فيه أن النوع لا دخل له في ذلك.

وكذا العرض العام على ما اشتهر؛ فذكرهما إنما هو على سبيل الاستطراد. نعم، من فسر الإيصال في عبارة من قال: من حيث الإيصال إلى مجهول بكونه موصلًا أو موصلًا إليه، حيث يبحث في المنطق عن كون البسيط لا يحد ولا يرسم، والمركب يحد ويرسم، جعلت مباحث النوع مقصودة بالذات داخلة في الإيصال لا فيما يتوقف عليه الإيصال، وذكر الجزئي على سبيل الاستطراد أيضًا؛ إذ لا دخل له في الحدود. نعم، له دخل في التوصيل إلى التصديق؛ إذ الجزئي يكون موضوعًا، وسيأتي أن الموضوع معلوم تصوري يتوقف عليه القياس الموصل للتصديق بواسطة توقف القياس على جزئه وهو القضية المركبة منه ومن المحمول هذا، ثم ما سبق من كون الفصل أو الخاصة متوقفًا عليهما

---

(١) حدّ علم المنطق. المنطق لابن سينا، والتقريب لحد المنطق لابن حزم (١/ ١٣).

ما يتوقف عليه ذلك البحث عما ذكر بأنه كلي أو جزئي ذاتي أو عرضي جنس أو فصل.

ومثال البحث عن المعلومات التصديقية من حيث إنها توصل إلى أمر مجهول تصديقي البحث عن مقدمتي القياس كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث، وهما معلومان تصديقيان بأنهما إذا ركبا على الوجه المخصوص وصل مجموعهما إلى أمر مجهول تصديقي كقولنا: العالم حادث، ومن حيث ما يتوقف عليه ذلك توقفا قريبًا لكونه من غير واسطة البحث عن كلٍّ من مقدمتي القياس بأنه قضية: أو عكس قضية أو نقيض قضية أو توقفًا بعيدًا لكونه بواسطة توقفه على القضية البحث عما ذكر من حيث الموضوع والمحمول.

وموضوعه: المعلومات التصورية والتصديقية ....

الموصل إذا لم يعرف بكل منهما على انفراده، فإن عرف بكل منهما على انفراده، كانا من قبيل المعلومات التصورية الموصلة بلا واسطة. والقواعد الباحثة عن المعلومات التصديقية المتوقف عليها الموصل للمجهول التصديقي توقفًا قريبًا هي القواعد المتعلقة بالقضايا وأحكامها كالعكس والتناقض، وكونها حمليات أو شرطيات.

ووجه التوقف أن القياس الموصل للتصديق يتوقف على معرفة جزأيه وهما: القضية الصغرى والكبرى، فلا بد من معرفة القضية بتعريفها وأحكامها والقواعد الباحثة عن المعلومات التصورية، المتوقف عليها الموصل إلى التصديق توقفًا بعيدًا هي القواعد المتعلقة بالمحمول والموضوع، المذكورة في ضمن باب القضايا.

ووجه التوقف أن القياس الموصل متوقف على القضية التي هي جزؤه، والقضية متوقفة على جزئها الذي هو المحمول أو الموضوع، فإن قيل: ليس في المنطق مسألة محمولها الإيصال، أو ما يتوقف عليه الإيصال حتى يقال علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إيصالها... إلخ، قيل: إن الحكم على المعلوم التصوري بأنه حد أو رسم معناه: أنه موصل إلى المجهول التصوري بلا واسطة، وقس على هذا، ثم إنه قيد بقوله من حيث إنها توصل... إلخ؛ احترازًا عن البحث عنها لا من هذه الحيثية ككونها موجودة في الذهن أو غير موجودة، وكونها ثابتة في نفس الأمر بقطع النظر عن اعتبار المعتبر أو اعتبارية محضة كأنياب الأغوال والقضايا الذهنية، فلا يبحث عنها المنطقي من هذه الجهات؛ إذ ليس غرضه متعلقًا بها.

قوله: [وموضوعه المعلومات... إلخ]؛ أي لأن موضوع كل علم ما يبحث عن

من حيث صحة إيصالها إلى أمر مجهول تصوري أو تصديقي.

وثمرته: ما أشار إليه المصنف من أنه يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر، **وقيل: معرفة التأليفات الصحيحة والفاسدة.**

وفضله: فوقانه على غيره من العلوم من حيث كونه عام النفع؛ لأنه يبحث عن كل علم تصوري أو تصديقي، وهذا لا ينافي أن بعض باقي العلوم يفوقه من حيثية أخرى.

ونسبته: للعلوم مباينته لها.

وواضعه: إِرَسَطُ بكسر الهمزة وفتح الراء والسين وضم الطاء وهو إرسطاطاليس[١]، خلافًا لمن توهم أنهما شخصان.

عوارضه الذاتية؛ أي المنسوبة إلى ذات المعروض نسبة قوية كالمعلومات المذكورة من الحيثية المذكورة والأعراض الذاتية كالإيصال وما يتوقف عليه الإيصال كالجنسية والفصلية، وكونها قضية أو عكس قضية وحملية أو شرطية موجهة أو غير موجهة؛ إذ هي المبحوث عنها في المنطق، وإنما كان موضوع هذا الفن تلك المعلومات؛ لأن المنطقي يبحث عن أحوالها التي هي الإيصال إلى المجهولات وما يتوقف عليه هذا الإيصال، وهذه الأحوال هي العارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لذواتها، والفرق بين العوارض الذاتية وغيرها مذكور في القطب وحواشيه[٢]، مع زيادات أخرى متعلقة بالحد والموضوع المذكورين. قوله: [من حيث صحة إيصالها ...إلخ]؛ أي فموضوع المنطق مقيد بصحة الإيصال لا بنفس الإيصال، حتى يرد عليه أن قيد الموضوع من تتمته فلا يبحث عنه في العلم؛ إذ لا بد في كل علم من كون موضوعه مسلم الثبوت والإيصال، مبحوث عنه في هذا العلم، فيجب أن يكون حالًا عارضة للموضوع لا مسلم الثبوت. ومحصل الجواب أن قيد الموضوع هو صحة الإيصال، لا الإيصال نفسه، وعلى هذا القياس نظائر هذا القيد في موضوعات العلوم.

قوله: [وقيل معرفة التأليفات... إلخ] في الحقيقة الثمرة الأولى متفرعة على هذه الثمرة.

---

(١) يقصد أرسطو تلميذ أفلاطون من بلاد اليونان وهو الفيلسوف الثالث في مراتب فلاسفة المنطق. أخبار العلماء بأخبار الحكماء.

(٢) هو القطب المصري، إبراهيم بن علي بن محمد السلمي، طبيب، أقام بمصر مدة ثم رحل إلى خراسان، صنف كتبًا في الطب والفلسفة، وشرح الكليات، وله حواشي على كتاب القانون لابن سينا، وتوفي سنة (٦١٨هـ). الأعلام (١/ ٥١).

واسمه: المنطق كما ذكره المصنف، ويسمى أيضًا بالميزان **وبمعيار العلوم** وإنما سمي بالمنطق؛ لأن المنطق في الأصل **يطلق على الإدراك وعلى القوة العاقلة** وعلى النطق الذي هو التلفظ، وهذا الفن **به يكثر** الإدراك ويصيب، وبه تتقوَّى القوة العاقلة وتكمل، وبه **تكون القدرة** على النطق، فلما كان له ارتباط بكلٍّ من هذه المعاني الثلاثة سمي بذلك.

واستمداده: من العقل، وحكمه: الجواز على ما يأتي، ومسائله: القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعرفات والأقيسة وما يتعلق بهما. اهـ. ملخصًا من شرح الشيخ الملوي الكبير والصغير مع زيادة.

قوله: [للجنان]، متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على طريقة من يجيزه كسيبويه[1] تقديره منسوبًا كما أشار إليه الشيخ الملوي، أو متعلق بقوله بعد نسبته، كما قال بعضهم والمراد بالجنان الذهن المتعلق به الذي هو العقل **مجازًا، أو القلب** حقيقة لكن بمعنى

قوله: [وبمعيار العلوم]؛ أي ميزان الإدراكات الذي تعريف به صحيحها من فاسدها. قوله: [يطلق على الإدراك] ومنه ناطق في تعريف الإنسان؛ أي مُدْرِكٌ إدراكًا كليًّا؛ أي كثيرًا. وخرج بـ (كليًّا) إدراك غير الإنسان من الحيوانات فلا يسمى منطقًا ونطقًا، وهو على هذا مصدر ميمي، كما هو على الإطلاق الثالث، كذلك بخلافه على الثاني فإنه اسم مكان. قوله: [وعلى القوة العاقلة]؛ أي التي هي محل صدور تلك الإدراكات. قوله: [به يكثر]، قيل: تقديم المعمول في المواضع الثلاثة للاهتمام لا للحصر؛ إذ لغير المنطق دخل أيضًا وإن كان هو أدخل. قوله: [تكون القدرة]؛ أي التامة.

قوله: [مجازًا] راجع لقوله: الذهن؛ أي من باب تسمية المتعلق بالكسر وهو الذهن باسم التعلق بالفتح، وهو الجنان بمعنى: اللطيفة التي تسمى روحًا ونفسًا وقلبًا حقيقة، وكما يطلق القلب على تلك اللطيفة يطلق على متعلقها وهو اللحمة الصنوبرية الشكل، حقيقة أيضًا فتلخص أن الجنان يطلق على اللطيفة بأسمائها حقيقة وعلى الذهن المتعلق بها مجازًا، وأن القلب يطلق على اللطيفة المذكورة وعلى متعلقها حقيقة أيضًا، وأن الذهن بمعنى العقل. قوله: [أو القلب] عطف على الذهن، لا على العقل.

---

(١) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان، مصنف كتاب: (الكتاب) وهو في اللغة والنحو، مات سنة (١٨٠هـ). وفيات الأعيان، (٣/ ٤٦٣).

اللطيفة الربانية التي تسمى روحًا ونفسًا لا بمعنى اللحمة الصنوبرية[1] الشكل؛ أي التي شكلها كشكل الصنوبر، وهو شجر ينبت في البرية دقيق أحد الطرفين غليظ الآخر مع نوع استدارة كقمع السكر فهذه اللحمة على شكله، كما يشهد ذلك في قلب الدجاجة وغيرها.

قوله: [نسبته] أي المنطق، وقوله كالنحو: أي كنسبة النحو كما قدره الشيخ الملوي ليتناسب المشبه والمشبه به. وقوله: [للسان] متعلق بمحذوف حال من النحو تقديره: منسوبًا بناءً على جعل قوله: للجنان متعلقًا بمحذوف أو متعلق بلفظ نسبة المقدر بناء على جعل ذلك متعلقًا بقوله: نسبته وتقدير المتن على الأول؛ فالمنطق حال كونه منسوبًا للجنان نسبته كنسبة النحو حال كونه منسوبًا للِّسان، وعلى الثاني فالمنطق نسبته للجنان كنسبة النحو للسان، وهذا أقل تكلفًا من الأول، ولا يخفى أن التشبيه إنما هو في أصل العصمة، وإلا فالمنطق يعصم الجنان عن الخطأ في الفكر، والنحو يعصم اللسان عن الخطأ في الكلام كما أشار لذلك بالتفريع.

١٠. فَيَعْصِمُ الأفكارَ عَـنْ غَـيِّ الخَـطَا وَعَـنْ دَقِيْقِ الفَـهْمِ يَكْشِفُ الغِطَـا

قوله: [فيعصم... إلخ] مفرع على التشبيه المذكور، والمراد أنه يعصم عند مراعاته وملاحظته ....

قوله: [الربانية]؛ أي المنسوبة للرب بزيادة الألف والنون على غير قياس للمبالغة ونسبها إليه؛ لأنه لا يعلمها إلا هو سبحانه، أو لأن الجوهر المجرد ليس متحيزًا ولا قائمًا بمتحيز كما أن الرب تعالى كذلك. قوله: [التي تسمى روحًا... إلخ]، هذا مبني على اتحاد الروح والنفس وهو الصحيح، وقيل: الروح ما به الحياة والنفس ما به تدبير البدن.

قوله: [مفرع على التشبيه المذكور] في تفريع عصمة الفكر على التشبيه المذكور خفاء؛ إذ لم يفهم منه ذلك، كما أن في تفريع كشف المنطق للغطاء عن المسائل الصعبة خفاءً أيضًا إلا أن ينظر في الأول لمطلق العصمة، أو لقوله للجنان، وينظر في الثاني لكون النحو يكشف للسان صواب أمكنة البحث؛ فيكون وجه الشبه أمرين مطلق العصمة ومطلق الكشف لا أصل العصمة فقط، كما قاله المحشي أولًا. ولا يقال أن الكشف لازم للعصمة، أو يقال: إن قوله: وعن دقيق الفهم... إلخ كلام مستأنف لا معطوف على التفريع.

---

(١) نوع من الشجر، تهذيب اللغة (١٣/ ١٧١).

فهو العاصم لكن بشرط المراعاة كما قاله بعض المحققين، وهو أوجه مما اشتهر من جعل العاصم نفس المراعاة. والعصمة هنا بمعناها اللغوي: وهو مطلق الحفظ، لا بمعناها الشرعي: وهو الحفظ من الشيء مع استحالة وقوعه من المعصوم؛ وهي بهذا المعنى مختصة بالأنبياء والملائكة دون الأولياء فإنهم محفوظون لا معصومون؛ ولهذا لا يجوز سؤال العصمة كما يقال: اللّـهم اعصمني من المعاصي، أو اللّـهم إني أسألك العصمة. إذا أريد المعنى الشرعي بخلاف ما إذا أريد المعنى اللغوي، وقوله: الأفكار: جمع فكر، وهو - كما تقدم - حركة النفس في المعقولات **لغةً**، وترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما إلى أمر مجهول **اصطلاحًا**. وقوله: [عن غي الخطا] متعلق بقوله: فيعصم، والغي: الضلال، وهو ضد الهدى كما في القاموس وغيره(١)، سواء كان عن عمدٍ أو عن سهوٍ، والخطأ: الضلال إذا كان عن سهو، وقيل: إذا كان عن عمد، وقيل: مطلقًا ففيه ثلاثة أقوال حكاها صاحب القاموس(٢)، **فعلى الأولين** تكون إضافة الغي إليه من إضافة العام للخاص كما في: شجر أراك(٣)، وهي المسماة عندهم بالإضافة التي للبيان، وأما على الأخير فهي **من إضافة أحد المترادفين للآخر** فسقط ما لبعضهم هنا.

قوله: [وعن دقيق الفهم... إلخ]، الواو داخلة على قوله: يكشف، والإضافة في قوله: دقيق الفهم من إضافة الصفة للموصوف، والفهم بمعنى: المفهوم، والتقدير حينئذ: ويكشف الغطا عن المفهوم الدقيق، وفي كلامه استعارة بالكناية وتخييل؛ لأنه قد شبه دقيق

قوله: [فهو العاصم] في إسناد العصمة إلى المنطق و إلى مراعاته مجاز عقلي؛ إذ العاصم هو اللّـه. والمنطق عند مراعاته آلة في العصمة لا تنسب إليه مجازًا إلا عند مراعاته. قوله: [وهو أوجه]؛ أي لأن الإسناد إلى السبب أولى من الإسناد إلى الشرط. قوله: [فعلى الأولين... إلخ] وعلى الأول منهما يكون المعنى أن المنطق لكونه يقوي الذهن وبه يكمل الإدراك، يمنع من وقوع السهو فما بالك بالعمد.

قوله: [من إضافة أحد المترادفين للآخر] وفائدتها الإشارة إلى تعدد الأسماء، لكن الظاهر هنا تأويل الأول بالمسمى. والثاني بالاسم كما في قولك: جاءني سعيد كرز(٤).

---

(١) الغي: انظر الصحاح في اللغة (٢/ ٢٩)، والمحيط (١/ ٤٤٩).

(٢) القاموس المحيط (١/ ٤٤٩). (٣) القاموس المحيط (١/ ١٢٠٢).

(٤) انظر باب الألقاب في كتاب سيبويه (٣/ ٢٩٤)، والمقتضب للمبرد (٤/ ١٦)، وباب إضافة الاسم إلى اللقب في المفصل (١/ ٢٦).

الفهم بشيء مغطى تشبيهًا مضمرًا في النفس، وحذف اسم المشبه به وأثبت شيئًا من لوازمه تخييلًا وهو الغطا. والكشف: ترشيح إن كان حقيقة في الحسيات فقط كما مر، ولا يخفى أن الغطا بكسر الغين المعجمة: الستر بكسر السين المهملة[١]، وأما بفتحها فالمصدر.

١١. فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدَا تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوائِدا

قوله: [فهاك... إلخ]، الفاء للإفصاح عن شرط محذوف، والتقدير: إذا أردت هذا الفن لما علمت أن ثمرته كذا وكذا فهاك... إلخ، وهاك: اسم فعل بمعنى: خذ، كما ذكره ابن مالك في التسهيل[٢]، وذكر الزبيدي أنها حرف تنبيه[٣]، وزاد الجوهري أنها حرف زجر أيضًا[٤]، كذا يؤخذ مما ذكره الشيخ الملوي عن المكودي[٥]، وظاهره أن (هاك) بتمامها اسم فعل، أو حرف تنبيه أو حرف زجر، وهو أحد وجهين، ثانيهما: وهو الراجح أن (ها) فقط اسم الفعل أو حرف التنبيه أو حرف الزجر، وأما الكاف فحرف خطاب كما أفاده بعض المحققين.

قوله: [من أصوله] يحتمل أن مِنْ بيانية، ويحتمل أنها تبعيضية، وعلى الأول فالمبين: القواعد المذكورة بَعْدُ، على ما ذهب إليه غير الرضي من جواز تقديم البيان على المبين، أو شيء محذوف على ما ذهب إليه الرضي من منع ذلك[٦]، والتقدير: فهاك شيئًا من

قوله: [بشيء مغطى] كالعروس. قوله: [بكسر الغين المعجمة]؛ أي والمد إلا أنه قصر هنا للضرورة.

قوله: [أو حرف تنبيه] لعل الناصب لـ (قواعد) عليه، وعلى ما بعده عامل مأخوذ من المقام. قوله: [أو حرف زجر] والمعنى: انزجرْ عما ينافي العلم من المعاصي؛ لأنه نور، وهي ظلام، وهما متنافيان، وخذ قواعد، أو المعنى: انزجر عن تطلبك لغير القواعد التي أذكرها لك، وخذ قواعد... إلخ.

(١) القاموس المحيط (١/ ١٦٩٩).
(٢) حروف أسماء الأفعال (٤/ ١٦٠).
(٣) تاج العروس للزبيدي (١/ ٦٢).
(٤) الصحاح في اللغة (٢/ ٢٥٨).
(٥) عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، عالم العربية، نسبة إلى مكود قبيلة قرب فاس، توفي سنة (٨٠٧هـ)، له مؤلفات منها: شرح الألفية، وشرح مقدمة ابن آجروم. الأعلام للزركلي (٣/ ٣١٨).
(٦) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٠٧).

أصوله، وعليه **فقواعد بدل من شيء**، أو عطف بيان، والإضافة في قوله: أصوله يحتمل أن تكون بيانية ويحتمل أن تكون على معنى (من) التبعيضية، ويتحصل من هذا أن في من مع الإضافة **احتمالات أربعة**:

الأول: كونهما بيانيتين.

والثاني: كونهما تبعيضيتين.

والثالث: كون (من) بيانية والإضافة تبعيضية.

والرابع: العكس، **والمعنى على الأول، فخذ قواعد هي أصول هي هو**[1].

وأورد عليه أنه يقتضي أنه لم يترك شيئًا من أصول المنطق؛ بل ذكر جميعها في هذا النظم وليس كذلك، ....

قوله: [فقواعد بدل من شيء] والعامل في البدل حينئذ مقدر من مادة الأخذ، لا اسم فعل، وإلا ورد أن اسم الفعل لا يعمل محذوفًا، فإن كان محل المنع ما لم يذكر ما يدل على المحذوف صح تقدير اسم الفعل. قوله: [احتمالات أربعة] أظهرها رابعها؛ لما يلزم على غيره من الزيادة المستغنى عنها؛ إذ يكفي على الأول: **أن يقال فخذ قواعد هي هو**، وعلى الثاني: **فخذ قواعد هي بعضه**، وعلى الثالث: **فخذ قواعد هي بعضه أيضًا كذا قيل**، وقد يقال يكفيه على الرابع: **أيضًا أن يقال: فخذ قواعد هي بعضه**. قوله: [والمعنى على الأول... إلخ] فائدة بيان الأصول بالمنطق ظاهرة؛ إذ الأصول عامة والمنطق خاص، وأما فائدة بيان القواعد بالأصول فيحتمل أنها الإشارة إلى تعدد الأسماء، ويحتمل أنها كالفائدة المذكورة في.

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي[2]

نعم إن لوحظ أن المبيَّنَ للقواعد هي الأصول بقيد كونها مبينة بالمنطق، بأن يلاحظ البيان الثاني قبل الأول كانت القواعد عامة والأصول المذكورة خاصة.

(١) هكذا وردت في الأصل، وهي من قبيل المثال النحوي؛ فإذا هو إياها، أو فإذا هو هي. أصول النحو (١/ ٤٩٧).

(٢) البيت للراجز أبي النجم العجلي، ومناسبته: أن أبا النجم قال للعديل بن الفرخ: أرأيت قولك:

فَـإِنْ تَـكُ مِـن شَـيْـبَانَ أُمِّي فَـإِنَّـنِي ... لأبيضُ عُـجْـلـيٌّ عَـرِيـضُ الـمفَـارِقِ

أكنت شاكًا في نسبك حين قلت هذا؟ فرد عليه العديل بن الفرخ، وقال له: أشككت في نفسك أو شعرك حين قلت:

أَنـا أَبُـو الـنَّـجْـم وشِـعْـري شِـعْـري ... لـلَّـه دَرِّي مَـا يـجنُّ صَـدْري

فأمسك أبو النجم واستحيا. الأغاني (٢٢/ ٣٤١)، وخزانة الأدب (١/ ٤١٨).

وأجيب بأنه لما كانت هذه القواعد غالب مهمات الفن وبسببها تتحقق القدرة على إدراك ما تركه، كانت كأنها جميع أصوله، وعلى الثاني: فخذ قواعد وتلك القواعد بعض أصول، وتلك الأصول بعضه، وعلى الثالث: فخذ قواعد هي أصول وتلك الأصول بعضه، وعلى الرابع: فخذ قواعد وتلك القواعد بعض أصول هي هو، ومحل كون الإضافة في قوله أصوله بيانية إن كان المنطق يطلق على الفروع الجزئية كما يطلق على المسائل الكلية حتى يوجد ضابط الإضافة البيانية، وهو أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه بحيث يجتمعان في مادة وينفرد كل منهما في مادة أخرى، كما في قولهم: خاتم حديد[1]، فإن كان لا يطلق إلا على المسائل الكلية كانت الإضافة للبيان؛ لأنه قد وجد ضابطها حينئذ، وهو أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص بإطلاق، بحيث يجتمعان في مادة وينفرد أحدهما فقط في مادة أخرى، كما في قولهم: شجر أراك، وهذا على ما هو التحقيق من التغاير بين الإضافة البيانية والتي للبيان، وقيل: لا فرق بينهما.

واعلم أن الأصول جمع: أصل؛ وهو والقاعدة والضابط والقانون ألفاظ مترادفة على معنى واحد في الاصطلاح، وهو قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها كقولهم: الفاعل مرفوع، فموضوع هذه القضية الفاعل وجزئياته، زيد مِنْ: قام زيد، وعمرو من جاء عمرو، وبكر من قام بكر ونحوها، وأحكامها ثبوت الرفع وكيفية تعرف

قوله: [وأجيب بأنه لما كانت... إلخ] لا ينافي هذا قوله: يرقى به في سماء علم المنطق؛ لأن ما هنا مبني على المبالغة، وما سيأتي مبني على التحقيق الذي هو منشأ تلك المبالغة.

قوله: [وعلى الثاني... إلخ] يحتمل أن هذا الاحتمال فيه إشارة إلى تحقير كتابه، بأنه بعضُ البعضِ، ويحتمل أنه مَدح له بأنه صافي الصافي، وهذا بما يؤيده قوله: يرقى به في سماء... إلخ. قوله: [يجتمعان في مادة... إلخ] فيجتمعان في المسائل الكلية المنطقية، وتنفرد الأصول في الكلية النحوية، وينفرد المنطق في الجزئية المنطقية.

قوله: [على معنى واحد]؛ أي اصطلاحًا، وأما لغةً: فالأصل والقاعدة مترادفان؛ لأن معناهما لغةً: ما يبنى عليه الشيء، وأما الضابط فمعناه لغةً: الحافظ الحازم. وأما

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٠٧).

أحكامها من القضية الكلية أن تجعل الجزئي الذي تريد معرفة حكمه موضوعًا، وتجعل موضوع القضية الكلية محمولًا، وتجعل القضية المركبة منهما صغرى، ثم تجعل القضية الكلية كبرى، فإذا ركبتهما قياسًا خرجت النتيجة ناطقة بحكم ذلك الجزئي.

فإذا قلت في المثال المذكور: زيد فاعل وكل فاعل مرفوع، خرجت النتيجة قائلة زيد مرفوع، وكقولهم في هذا الفن: كل كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة جنس، فموضوع هذه القضية الكلي المذكور وجزئياته حيوان وجسم وجوهر ونحوها من الأجناس، وأحكامها كونها أجناسًا، وقد عرفت كيفية تعرف أحكامها منها.

فإذا قلت: الحيوان كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة، وكل كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة جنس خرجت النتيجة قائلة الحيوان جنس، وعلى هذا القياس. قوله: [قواعدا] مفعول به لاسم الفعل، والقواعد جمع: قاعدة، وقد تقدم تعريفها فتنبَّه.

قوله: [تجمع... إلخ] المتبادر أن الضمير راجع للقواعد ويحتمل أنه للمخاطب أولًا في قوله: فهاك... إلخ، والمعنى عليه: تجمع بسبب تلك القواعد من فنونه... إلخ. قوله: [من فنونه] يحتمل أن (مِنْ) بيانية للفوائد المذكورة بَعْدُ، أو لشيء محذوف على الخلاف المتقدم بين الرضي وغيره، ويحتمل أنها تبعيضية، والمراد بالفنون: الفروع الجزئية المستفادة من القواعد الكلية وليس المراد بها ما هو ظاهرها من الأنواع؛ ....

القانون فمعناه لغةً: مقياس الشيء. ذكره في القاموس[1] قوله: [المتبادر أن الضمير راجع للقواعد] وجملة (تجمع) صفة لـ (قواعد) على هذا الاحتمال، وعلى ما بعده أيضًا، إلا أن العائد عليه محذوف تقديره: (بها)، كما أشار إليه المحشي بقوله: بسبب تلك القواعد. قوله: [ويحتمل أنه للمخاطب... إلخ]. وإنما لم يجزم الفعل في جواب الطلب عملًا بقول الخلاصة[2]:

وَبَعدَ غَيْرِ النَّفْي جزمًا اعْتَمِدْ .... إلخ

لأنه لم يقصد الجزاء، إذ الجملة صفة كما علمت على حد قوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ [التوبة: ١٠٣] أخذًا من قول الخلاصة: والجزاء قد قصد.

(١) ما ورد في القاموس المحيط: القانون: مقياس كل شيء، الجمع: قوانين (١/ ١٥٨٢).

(٢) الخلاصة: ألفية ابن مالك، وعليها شروح كثيرة مثل: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، انظر أوضح المسالك (٤/ ٢١٣).

لئلَّا يتحد الجامع والمجموع أو السبب في الجمع، ومتعلق المسبب وهو المجموع على الاحتمالين في الضمير الذي في قوله: تجمع، ووجه الاتحاد حينئذ أن الأنواع هي: القواعد. والفوائد المجموعة هي: الأنواع، أو بعضها على الاحتمالين المذكورين في (مِنْ). نعم، إن جعلت (من) ابتدائية لم يلزم الاتحاد؛ لأن الفوائد المجموعة حينئذ ليست الأنواع حقيقة، بل الفروع المبتدأة منها وعلى كون المراد بالفنون الفروع الجزئية تكون الإضافة في قوله: فنونه، من إضافة المتعلق للمتعلق إن كان المنطق لا يطلق إلا على المسائل الكلية، كما لا يخفى من أن الفروع الجزئية متعلقة بتلك المسائل المسماة بالمنطق، فإن كان يطلق على الفروع الجزئية أيضًا كانت من الإضافة البيانية؛ لأن النسبة حينئذ بين المتضايفين العموم والخصوص من وجه، ويحتمل أنها على معنى (مِنْ) التبعيضية، **وعلى هذا يتحصل** أن في (من) مع الإضافة؛ الاحتمالات الأربعة السابقة؛ ولهذا قال بعضهم في (مِنْ). والإضافة

قوله: [لئلا يتحد الجامع... إلخ] هذا إذا كانت الفنون هي القواعد السابقة، وأما إذا كانت غيرها فلا؛ إذ لا مانع من اندراج قواعد كلية تحت قواعد كلية جامعة أكثر من الكلية المجموعة، إلا أنه لما كان خلاف المعتاد المألوف لم ينظر إليه.

قوله: [وعلى هذا يتحصل... إلخ] إذا ضربت هذه الأربعة في الأربعة السابقة صار المجموع ستة عشر، لكن قد يقال: إذا كانت مِنْ والإضافة بيانيتين في الموضعين، كان المعنى: فخذ قواعد هي أصول، وتلك الأصول هي المنطق موصوفة تلك القواعد بأنها تجمع. وهو ضروري؛ لأن كل قواعد كذلك، إلا أن يقال حصلت الفائدة بما استفيد منه من كون الجزئيات تسمى: فوائد وفنونًا، وإذا كانتا بيانيتين هناك وتبعيضيتين هنا، كان المعنى: فخذ قواعد هي الأصول وتلك الأصول هي المنطق موصوفة تلك القواعد بأنها تجمع فوائد هي بعض الفنون، وتلك الفنون بعض المنطق. وفساده ظاهر؛ إذ المنطق إنما يجمع جميع جزئياته لا بعضها، و على جعلهما هناك للتبعيض، مع جعلهما هنا للبيان يكون المعنى: فخذ قواعد هي بعض الأصول، وتلك الأصول هي بعض المنطق موصوفة تلك القواعد بأنها تجمع جزئيات المنطق جميعها، مع أن بعض القواعد إنما يجمع بعض الجزئيات، لا جميعها إلا أن يقال نظير ما سبق للمحشي لما كانت تلك القواعد تحصل بها الملكات على إدراك جميع الجزئيات كانت كأنها جامعة لجميع الجزئيات، وقس على ذلك بقية الستة عشر، وهذا القدر يكفي النبيه.

هنا ما سبق في قوله: من أصوله، وهو لا يتمشى إلا على كون المنطق يطلق على الفروع كما يطلق على الأصول فليتأمل.

قوله: [فوائدًا] مفعول به لقوله: تجمع والفوائد جمع: فائدة وهي **لغةً**: ما استفدته من علم أو مال ونحوهما. **واصطلاحًا**: المصلحة المترتبة على الفعل من حيث إنها ثمرته ونتيجته، وخرج بالحيثية المذكورة الغاية فإنها تلك المصلحة من حيث إنها في طرف الفعل. والغرض فإنه المصلحة المذكورة من حيث إنها مطلوبة للفاعل من الفعل، والعلة الغائية فإنها تلك المصلحة من حيث إنها باعثة للفاعل على الفعل، **فالأربعة متحدة بالذات** مختلفة بالاعتبار لكن الأولان أعم من الأخيرين مطلقًا؛ لانفرادهما عنهما فيما لو حفر مُريدُ الماء فظهر له كنزٌ فإنه يقال له فائدة وغاية لا غرض وعلة غائية؛ لأنه ليس مطلوبًا من الفعل ولا باعثًا عليه. وقال بعضهم: الفائدة أيضًا أعم مطلقًا من الغاية لانفرادها عنها فيما لو حفر مُريدُ الماء فظهر له كنز على نصف الحفر مثلًا ولم يقطع الحفر، بل أتمه فإنه يقال لهذا الكنز فائدة لا غاية؛ لأنه ليس في طرف الفعل. ورد بأنه في طرف الفعل الذي انتهى بوجود الكنز، وأما ما بعده ففعل جديد فتأمل.

١٢. سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ المُرَونَقِ يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ

قوله: [سميته] الضمير يرجع للمؤلف المفهوم من السياق؛ فالمسمى إنما هو الألفاظ المؤلفة لكن باعتبار دلالتها على المعاني كما هو التحقيق من احتمالات سبعة **أبداها السيد الجرجاني**[1] في مسمى الكتب، حيث قال: يحتمل أنه الألفاظ فقط، أو المعاني فقط، أو النقوش فقط، أو اثنان من هذه الثلاثة، أو مجموع الثلاثة، **والمختار الأول لكن بقيد ملاحظة المعاني** كما علمت. قوله: [بالسلم] مفعول ثانٍ لـ (سمَّى)،

قوله: [فالأربعة متحدة بالذات]؛ أي قد تتحد أخذًا من قوله: لكن الأول أعم من الأخيرين مطلقًا. تدبر.

قوله: [أبداها السيد الجرجاني] ظاهر عبارته في حاشيته على المطول اختيار أنها موضوعة للألفاظ الخارجية، ونص عبارته قد نقلناه في حاشيتنا على رسالة الشيخ الدرديري[2]، نفعنا اللّه به، المعمولة في بيان المجاز فتدبر. قوله: [والمختار الأول]؛ أي

(١) سبقت ترجمته في(ص ٣٨).
(٢) سبقت ترجمته في(ص٣٧).

وأدخل الباء عليه؛ لأنه يجوز تعديه إليه بها كما يجوز تعديه إليه بنفسه تقول: سميت ابني بمحمد وسميته محمدًا. والسلم حقيقة فيما يتوصل به إلى أعلى إذا كان ذلك الأمر محسوسًا بحاسة البصر، وإلا كان مجازًا بالاستعارة التصريحية كما هنا، لكن جعله هنا مجازًا بقطع النظر عن العلمية وإلا فهو حقيقة لوضعه على هذا المتن بطريق النقل، لا لما قيل من أنه صار حقيقة عرفية فيه فهو من الأعلام المنقولة وهي حقائق.

واعلم أن أسماء الكتب ومثلها أسماء التراجم من قبيل علم الشخص؛ لأن المسمَّى بها الذي هو الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة مشخص، ولا نظر لتعدده بتعدد المحل؛ لأنه إنما ينشأ عن التدقيق الفلسفي وهو غير معتبر عند أرباب العربية، كما حققه العصام[1] في شرح رسالة الوضع بخلاف أسماء العلوم فإنها من

وهو الألفاظ، وقوله: لكن بقيد ملاحظة المعاني؛ أي فهي شرط فإن الألفاظ وإن كانت أعراضًا منقضية، لكن لما ضم إليها اعتبار المعاني تقوَّتْ وصَلحتْ لأَنْ تكون مدلولًا. لا يقال إذًا: تقوَّت الألفاظ بجعل المعاني شرطًا، فلِمَ لم تتقوَّ بجعلها شطرًا أوْلى؛ لأنا نقول: إنه عند جعل المعاني شطرًا يكون كل من الألفاظ والمعاني مأخوذًا على حدته، فهما كخيطين ضعيفين ضُمَّا من غير فتل فضعفهما باق بخلافه على الثاني، فإنه مثل الخيطين بعد الفتل فيزول الضعف؛ لأنهما صارا شيئًا واحدًا، وأنت خبير بأن الذي اختاره المحقق الدواني[2]، وعليه مشايخنا منهم شيخنا المحشي نفعنا اللّٰه ببركته؛ إذ كان يقرر لنا ذلك كثيرًا، إنما هو الألفاظ الذهنية وهي ليست من السبعة، بدليل تعليلهم عدم صحة مدلوليتها بأنها أعراض تنقضي بمجرد النطق، فلا تصلح أن تكون مدلولًا ولا جزء مدلول، ويستفاد أيضًا من ظاهر كلام السيد الجرجاني في حاشيته على المطوَّل: فقول المحشي: والمختار الأول فيه نظر. ولولا هذا لجعلت (مِنْ) في قوله: (مِنْ احتمالات سبعة) بمعنى باء البدل إلا أن يقال: أرادوا بالألفاظ ما يشمل الألفاظ الذهنية، غاية الأمر أن في التعليق قصورًا؟ فقولهم: لأنها أعراض سيالة... إلخ؛ أي ولأنها غير مقصودة

---

(١) العصام الإسفراييني، إبراهيم بن محمد بن عرب شاه، المولود سنة (٨٧٣هـ) والمتوفى سنة (٩٤٥هـ) من مؤلفاته: الأطول، وميزان الأدب وشرح رسالة الوضع للإيجي، وحاشية على تفسير البيضاوي. الأعلام (١/ ٦٦) ومعجم المؤلفين (٧/ ٣٤).

(٢) المحقق الدواني، محمد بن أسعد الصديقي قاص ويعد من الفلاسفة، ولد سنة (٨٣٠هـ) وتوفي سنة (٩١٨هـ). من مؤلفاته: شرح تهذيب المنطق وغيرها. الأعلام (٦/ ٣٢).

قبيل علم الجنس على المشهور، لكن اختار بعض المحققين أنها من قبيل علم الشخص أيضًا؛ لأن المسمى بها الذي هو الأحكام المخصوصة مشخص معين، ولا نظر لتعدده بتعدد المحل لما ذكر فليفهم.

قوله: [المرونق] بتقديم الراء على الواو وتأخير النون عنهما كذا اشتهر، لكن المروي عن المصنف المنورق بتقديم النون على الواو وتأخير الراء عنهما وهما وإن كانا بمعنى واحد وهو: المزيَّن المزخْرَف؛ لكن ثانيهما أولى لكونه هو الرواية، ولكونه حسنًا عذبًا بسبب غرابته وعدم جريانه على الألسنة بخلاف أولهما، وقد استشهد بعضهم على الأول بقول الشاعر حين سئل: هل خط الملك أحسن أو خط ابن مقلة[1] بعد أن رأى الخطين؟

يُخطِّطُ مَوْلانا خُطُوطَ ابْنِ مُقْلَة ... وَيَنْظِمُهَا نَظْمَ الَّلآلِئ في السِّلْكِ
فَهَذَا عَلَيْه رَوْنَقُ الخَطِّ وَحْدَه ... وَهَذَا عَلَيْه رَوْنَقُ الخَطِّ والمِلكِ

ورد ذلك الاستشهاد بأن المروي عن الشاعر نورق بتقديم النون على الواو وتأخير

لذاتها فالأول راجع للألفاظ الخارجية. والثاني لها وللذهنية.

لكن إذا نظرت للألفاظ الذهنية زيادة على الألفاظ الخارجية ولكون المعاني وما معها شروطًا أو شطورًا؛ أرادت الاحتمالات على سبعة، وقد بينا ذلك فيما كتبناه على القَطْر وحاشيته للعلامة السجاعي[2].

قوله: [لكن اختار بعض المحققين... إلخ]؛ أي لأن مدلولها القواعد المضبوطة الحاصلة بالفعل أو بالقوة فالواضع استحضرها بجهة وحدتها ووضع عليها الاسم المخصوص. قوله: [ولا نظر لتعدده بتعدد المحل]، قد يقال القول بأن أسماء العلوم من قبيل أعلام الأجناس ليس مبنيًا على أن الشيء يتعدد بتعدد محله الذي هو تدقيق فلسفي؛ بل لأنه لما كانت أسماء العلوم أسماء للقواعد وهي قابلة للزيادة؛ لأنها تزيد بزيادة العلماء كانت أسماء لماهيات القواعد الكلية الشاملة، تلك الماهيات لِمَا حصل بالفعل، ولما لم يحصل منها كأسامة اسم للماهية الشاملة لما حصل من الإفراد بالفعل، ولما لم يحصل

---

(١) ابن مقلة؛ أبو علي محمد بن علي بن حسن، الوزير الكبير، ولد سنة (٢٧٢هـ) له خط جيل، مُدح كثيرًا من الأدباء، توفي سنة (٣٢٨هـ). سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٢٧). ولم أستدل على مصدر البيتين.

(٢) سبقت ترجمته في (ص٤٦)، والقَطْر هو: قَطْر الندي وَبَلُّ الصَّدَى (في النحو) لابن هشام، والسجاعي له حاشية عليه. الأعلام (٧/ ٧٥).

الراء عنهما لا بتقديم الراء على الواو وتأخير النون عنهما كما زعم المستشهد.

قوله: [يرقى به... إلخ] مستأنف استئنافًا بيانيًا، فكأن سائلًا قال له: ما وجه تسميته بالسلم؟ فقال له: يرقى به... إلخ، الضمير يرجع للمؤلف الذي رجع إليه الضمير في قوله: سميته وكذلك الضمائر في قوله: وأن يكون خالصًا... إلخ، كما يؤخذ من الشرح الصغير للشيخ الملوي، ويصح رجوع ذلك للسلم المتقدم كما ذكره في الشرح الكبير، لكن يتعين أن يراد به المسمى لا الاسم كما هو المراد به فيما سبق فيكون فيه استخدام، لكن الأول أولى كما لا يخفى. وقوله: [سماء علم المنطق]؛ أي علم المنطق الشبيه بالسماء في العلو؛ فإضافة سماء لما بعده من إضافة المشبه به للمشبه. لا يقال: يلزم على كلام المصنف توصيل الشيء إلى نفسه؛ لأن هذا المؤلف بعض المنطق، وقد جعله موصلًا لعلم المنطق المشتمل على ذلك البعض؛ لأنا نقول: لا يخفى أن هذا المؤلف ألفاظ لا معان فلا يلزم ما ذكر، وعلى تسليم أنه معانٍ فالمراد أنه يرقىَ به لما عداه من علم المنطق لا لجميعه الشامل له هذا، ويصح أن يكون في كلامه استعارة تصريحية أو مكنية؛ فعلى الأول يكون قد شبه المسائل الصعبة من علم المنطق بمعنى السماء بجامع عُسْرِ التناول في كلٍّ، واستعار اسم المشبه به للمشبه. وعلى الثانية يكون قد شبه علم المنطق

بخلاف أسماء الكتب والتراجم فإنها أسماء لأشياء لا تقبل الزيادة؛ إذ هي أسماء لما حصل بالفعل، هذا لو نقل اسم عن السيد الجرجاني أن بعضهم يفصل في أسماء العلوم بين أن يراد بها القواعد أو الإدراكات، فجعلها على الأول: أعلامًا شخصية؛ معللًا بأن القواعد التي في ذهن زيد هي التي في ذهن عمرو من غير نظر إلى تعدد المحل. وعلى الثاني: أعلامًا جنسية؛ معللًا بأن الإدراك أمر كلي له أفراد متميزة بالشخص ضرورة أن إدراك زيد يغاير إدراك عمرو، وإن لم ينظر إلى المحل بخلاف ما سبق.

فإن التمايز فيه إنما جاء من محله اهـ. وسكت عما إذا أريد بها الملكة، والظاهر أنها كالإدراك، والظاهر أن هذا التفصيل جار على القول بمغايرة العلم للمعلوم بالذات، أما على أن المغايرة اعتبارية، وأن الموجود في الذهن غير المعلوم لا الشبح والمثال فلا، إلا أن يكتفي بالتغاير الاعتباري؛ أي اعتبار كون الشيء معلومًا، وكونه علمًا وإن أردت الزيادة فعليك بحاشيتنا على رسالة الصبان البيانية.

قوله: [فالمراد أنه يرقى به لما عداه... إلخ] هذا ظاهر على جعل التركيب من باب

بالنجم بجامع الاهتداء بكل تشبيهًا مضمرًا في النفس، وحذف اسم المشبه به وأثبت شيئًا من لوازمه وهو السماء؛ إما باقيًا على معناه الحقيقي أو مستعارًا للمسائل الصعبة، وعلى كل من هذه الأوجه يكون قوله: يرقى، **ترشيحًا** فليتأمل.

١٣. وَاللَّهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا ... لِوَجْهِهِ الكَرِيْمِ لَيْسَ قَالِصَا

قوله: [اللَّـهَ أرجو] اللفظ الشريف منصوب على التعظيم هكذا الأدب، ولا يقال أنه منصوب على المفعولية مع أنه الواقع لما فيه من الإخلال بالأدب، وإنما قدمه لإفادة الحصر فكأنه قال: وأرجو اللَّـه لا غيره، والرجاء بالمد كالرَّجْوِ على وزن الضرب، والرَّجَاوة على وزن السعادة معناه: الأمل، مع الأخذ في الأسباب بخلاف الطمع فإنه الأمل وإن لم يكن مع الأخذ في الأسباب فكل رجاء طمع ولا عكس، وقد يخص الطمع بما لم يكن مع الأخذ في الأسباب يكون مباينًا للرجاء، **وقد يطلق الرجاء على الخوف**، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱرۡجُواْ ٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ ﴾ [العنكبوت: ٣٦]؛ أي خافوه. وقوله تعالى: ﴿ مَّا لَكُمۡ لَا تَرۡجُونَ لِلَّهِ وَقَارٗا ﴾ [نوح: ١٣]؛ أي لا تخافون عظمة اللَّـه تعالى، وأما بالقصر فهو الناحية كما في المختار.

التصريحية فقط، أو المكنية مع جعل قرينتها استعارة تصريحية تحقيقية؛ لأن السماء حينئذ المرقية بالسلم هي المسائل الصعبة. أما على جعله من باب إضافة المشبه به إلى المشبه أو المكنية مع بقاء القرينة على حالها فلا؛ إذ المراد بعلم المنطق على هذا كله. نعم إن أريد بعلم المنطق الصعبُ منه على سبيل المجاز المرسل من إطلاقه الكلِّ على البعض صحَّ أيضًا، وعليه يحمل كلام شيخنا المحشي نفعنا اللَّه به.

قوله: [ترشيحًا] هذا ظاهر على جعل التركيب من إضافة المشبه به للمشبه؛ لأن الترشيح يكون للتشبيه، ومن باب الاستعارة التصريحية فقط، أو المكنية مع استعارة قرينتها فيكون ترشيحًا لاستعارة القرينة، وأما على جعله من باب المكنية من غير استعارة القرينة فلا؛ إذ الرقي لا يناسب المشبه به الذي هو النجم، وإنما يناسب السماء إلا أن يقال: إنه يناسب النجم لكونه يرقى إليه نفسه أو لمحله وهو السماء. تأمل.

قوله: [وقد يطلق الرجاء على الخوف]؛ أي حقيقة. اهـ. صبان[1].

---

(١) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٥١٧).

قوله: [أن يكون خالصا]؛ أي من المكدرات التي تحبط العمل كحب الظهور والشهرة والمحمدة، وحيث كان المراد ما ذكر صدق ذلك بكل من المراتب الثلاثة التي ذكروها للعبادة الخالية من الحرمة وهي أن تعبد اللـه طلبًا للثواب وهربًا من العقاب وهذه أدناها، وأن تعبده تعالى لتتشرف بعبادته والنسبة إليه، وهذه أعلى من التي قبلها، وأن تعبده تعالى لكونه إلهك وأنت عبده وهذه أعلاها كما ذكر المناوي(١)، وأما إذا كان المراد أن يكون خالصًا من موانع الكمال الأعلى كان من المرتبة الأخيرة عينًا فليتأمل. قوله: [لوجهه الكريم] اعلم أنه إذا ورد في كتاب أو سنة ما يوهم أنه تعالى له وجه أو يد أو نحو ذلك فلا بد من تأويله بمعنى صرفه عن ظاهره، وهذا محل وفاق من السلف والخلف، غاية الأمر أنهم اختلفوا في تعيين المعنى المراد؛ السلف لا يعينونه، بل يفوضونه إليه تعالى فيقولون في نحو قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، ليس له وجه كوجهنا ولا يد كيدنا ولا يعلم المراد من ذلك إلا اللـه تعالى. والخلف يعيِّنونه فيقولون فيما ذكر: ليس له وجه كوجهنا ولا يد كيدنا والمراد من الوجه الذات ومن اليد القدرة وهذا هو المراد من قول صاحب الجوهرة:

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيهَا أَوِّلْهُ أَوْ فَوِّضْ وَرُمْ تَنْزِيهَا(٢)

كما يؤخذ من شرحها للشيخ عبد السلام وإن كان المتبادر من البيت المذكور خلافه.

قوله: [ليس قالصًا] يطلق القالص في الأصل على إحدى شفتي البعير ونحوه الناقصة عن أختها، كما يستفاد من المختار(٣)، ثم أطلق على الناقص مجازًا مرسلًا. إما

قوله: [صدق ذلك بكل من المراتب] كيف هذا مع نسبة الخلوص للذات والخالص للذات لا يكون إلا حيث كانت الذات هي المقصودة، فيكون قاصرًا على أعلى المراتب؟ نعم، لو لم يقيد بالجار والمجرور صدق بكل المراتب، إلا أن يقال مقصود المحشي: أنه يحتمل أن يراد بالخالص لذاته ما ليس معه رياء ولا شيء مما يحبط العمل لا ما ليس معه شيء أصلًا، بحيث تكون الذات هي المقصودة فقط وحينئذ يصدق... إلخ.

---

(١) المناوي، محمد بن عبد الرءوف بن تاج العارفين، من كبار العلماء والفنون، ولد سنة (٩٥٢هـ) وتوفي سنة (١٠٣١هـ)، من مؤلفاته: كنوز الحقائق، شرح فتح القدير، وشرح قصيدة النفيس لابن سينا. الأعلام (٦/ ٢٠٤).

(٢) بلغة السالك لأقرب المسالك (٤/ ٤٥٤).

(٣) انظر مختار الصحاح، مادة: « قلص » (١/ ٥٦٠).

بمرتبة وهو الأقرب أو بمرتبتين أو مجازًا بالاستعارة، وبيان ذلك أنه إذا لوحظ أن العلاقة الإطلاق والتقييد **ونقل عن المعنى الأصلي إلى مطلق الناقص، واستعمل في الناقص المعنوي لكونه فردًا من ذلك المطلق فهو مجاز مرسل بمرتبة، وإذا لوحظ أن العلاقة ما ذكر ونقل عن المعنى الأصلي إلى مطلق الناقص، ثم نقل عنه إلى الناقص المعنوي** فهو مجاز مرسل بمرتبتين، وإذا لوحظ أن العلاقة المشابهة **كان مجازًا بالاستعارة**، ثم إن كان المراد أن لا يكون ناقصًا بسبب قصد الظهور والمحمدة ونحو ذلك كان ما ذكر تأكيدًا لقوله: « أن يكون خالصًا لوجهه الكريم »، وإن كان المراد أن لا يكون ناقصًا في النفع بحيث يكون مطروحًا في زوايا الإهمال لا ينتفع به كان قوله وأن كان نافعًا **توضيحًا لذلك**، وإن كان المراد **أن لا يكون ناقصًا حسًّا** بحيث لا يتم بأن يعوقه عائق عن إكماله كان ذلك **مغايرًا لما قبله** وما بعده، لكن فيه نوع بعدُ فليفهم.

---

١٤. وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِلْمُبْتَدِي بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

قوله: [وأن يكون... إلخ] معطوف على قوله: أن يكون خالصًا... إلخ. وقوله: [نافعًا للمبتدي]؛ أي بطرق الأصالة في وضعه فلا ينافي أن يكون نافعًا لغير المبتدي من المتوسط والمنتهي أيضًا بمراجعة أو نحوها، ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بقوله: نافعًا، ولا ينافي ذلك جعلهم اللام زائدة لتقوية العامل الذي هو (نافعًا) لضعفه بالفرعية عن الفعل في العمل؛ لأن زيادتها غير محضة فلما لم تكن زيادتها محضة جوزوا تعلقها كما هو مصرح به في محله، والمراد من المبتدي هنا الآخذ في صغار العلم، وقد أجاب

وإن كان هذا الاحتمال خلاف المتبادر، بل المتبادر هو الثاني المشار إليه، وأما إذا كان المراد... إلخ.

قوله: [ونقل عن المعنى الأصلي إلى مطلق الناقص... ثم نقل عنه... إلخ] فيه أن هذا هو بناء المجاز على المجاز. قوله: [كان مجازًا بالاستعارة] يحتمل جراء الاستعارة بعد المجاز المرسل نظير ما ذكره المحشي عند قوله: حط. قوله: [توضيحًا لذلك]؛ أي وكان مغايرًا لما قبله. قوله: [أن لا يكون ناقصًا حسًّا] لا منافاة بين ما هنا وقوله فيما مرَّ استعمل في الناقص المعنوي؛ لأن النقص المعنوي يجامع الحسي.

قوله: [مغايرًا لما قبله]؛ أي ليس توكيدًا فلا ينافي أنه قد يدعي لزومه لما بعده وهو

اللّـه دعاء المؤلف بذلك كما هو مشاهد، فإنه كان مجاب الدعوة، كما نقله بعضهم عن العلامة اليوسي(١) رضي اللّـه عنهم أجمعين. قوله: [به إلى المطولات يهتدي] ذكر هذا بعد ما قَبلَهُ من ذكر اللازم، بعد الملزوم، أو تخصيص بعد تعميم؛ لأن النفع أعم من أن يكون بذلك أو بغيره.

النفع للمبتدي.

قوله: [من ذكر اللازم بعد الملزوم]؛ أي إن أريد بالنفع ما لا يشمل الاهتداء به إلى المطولات، وقوله: أو تخصيص؛ أي إن أريد به ما يشمل ذلك كما أفاده بالتعليل بعد.

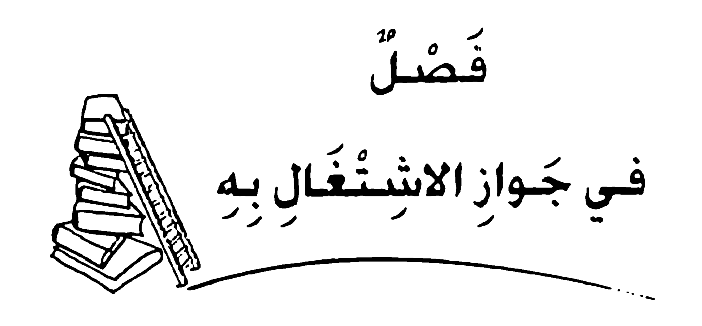
❊❊❊

---

(١) سبقت ترجمته في (ص٤٨).

فَصْلٌ

في جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ



١٥. وَالخُلْفُ في جَوازِ الاشْتِغَالِ   بِهِ عَلى ثَلاثَةٍ أَقْوالِ

[فصل] هو في اللغة الحاجز بين الشيئين. وفي الاصطلاح: الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة كسائر أسماء التراجم. كما علم مما مر. وقوله: [في جواز الاشتغال به]؛ أي في دالِّ ذلك، والظرفية حينئذ من ظرفية الخاص في العام؛ لأن الفصل خاص بالألفاظ التي ذكرها المصنف، والدال عام لها وللألفاظ التي ذكرها غيره **ويحتمل غير ذلك**. فإن قيل كما ذكر المصنف القول بجواز الاشتغال به ذكر القول بتحريمه والقول بانبغائه ففي الترجمة قصور. **أجيب بأنه من باب الترجمة لشيء** والزيادة عليه وذلك غير معيب عندهم، **أو أن في الترجمة حذفًا**، والتقدير: في جواز الاشتغال به وتحريمه وانبغائه كما أشار به الشيخ الملوي في شرحه الكبير، واعلم أن علم المنطق

قوله: [هو في اللغة الحاجز... إلخ] ظاهره أن هذا معنى لغوي أصلي، ولا مانع منه؛ إذ لا مانع من أن يكون للشيء معنيان؛ فالفصل تارةً يطلق بالمعنى المصدري على الحجز بين الشيئين، وتارةً يطلق بالمعنى الاسمي على الحاجز بينهما. ويحتمل أنه في اللغة الحاجز... إلخ، بعد النقل من المعنى المصدري. تأمل.

قوله: [ويحتمل غير ذلك] كان بجعل (مِنْ): ظرفية الدال في المدلول، ويستغنى عن تقدير دال.

قوله: [أجيب بأنه من باب الترجمة... إلخ] أجيب أيضًا بأن المراد في بيان الاختلاف في جوازه فتكون الترجمة مطابقة للمترجم؛ لأن بيان الاختلاف في جوازه يتضمن بيان الأقوال الثلاثة. اهـ. صبان[1].

قوله: [أو أن في الترجمة... إلخ] وسر الاقتصار على الجواز لكونه المشهور

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٦٤٧).

قسمان: أحدهما: ما هو خالٍ عن ضلالات الفلاسفة المكفرة وغيرها، كالمذكور في هذا المتن ومختصر السنوسي[1] وإيساغوجي، ومختصر ابن عرفة[2] وتأليف الكاتبي[3] والخونجي[4] والسعد[5] وغيرهم من المتأخرين، وهذا القسم لا خلاف في جواز الاشتغال به، بل هو فرض كفاية **على أهل كل إقليم**؛ لأنه يتوقف عليه ردُّ الشكوك في علم الكلام، **وهو فرض كفاية**، وما يتوقف عليه فرض الكفاية يكون فرض كفاية، ومحل ذلك إذا لم يستغن عنه بجودة الذهن وصحة الطبع كما صرح به السنوسي في شرح مختصره، وابن يعقوب وغيرهما؛ ولذلك لم يحتج إليه الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون وأصحابهم.

وثانيهما: ما ليس خاليًا عن تلك الضلالات كالمذكور في كتب المتقدمين، وهذا القسم هو الذي فيه الخلاف، إذا تمهد هذا علمت أنه يتعين حمل كلام المصنف على هذا القسم، وحينئذ يرد عليه أنه إذا لم يكن في القسم الأول الذي منه ما في هذا النظم خلاف، وإنما الخلاف في القسم الثاني، كان ينبغي له أن لا يذكر هذا الخلاف المتعلق بالقسم الثاني، وإنما يذكر حكم القسم الأول، وأجيب بأن المصنف قصد أولًا بيان حكم القسم الأول، فجرَّه ذلك القصدُ إلى ذكر حكم القسم الثاني، فترجم له وبيَّن الخلاف

الصحيح. قوله: [على أهل كل إقليم]؛ أي إذا كان بين كل إقليمين مسافة قصر.

قوله: [وهو فرض كفاية]؛ أي رد الشكوك فرض كفاية، فالضمير راجع لرد الشكوك. وفي كلامه إشارة إلى قياس من الشكل الأول نظمه هكذا علم المنطق يتوقف عليه فرض الكفاية، وكل ما يتوقف عليه فرض الكفاية يكون فرض كفاية ينتج علم المنطق يكون

---

(١) سبقت ترجمته (ص٤٠).

(٢) ابن عرفة، محمد بن محمد بن عرفة المالكي، إمام تونس وعالمها وخطيبها في عصره، ولد سنة (٧١٦هـ) وتوفي سنة (٨٠٣هـ)، من مؤلفاته: المختصر الكبير في فقه المالكية والمختصر الشامل والمبسوط. الأعلام (٧/ ٤٣).

(٣) أبو المعالي نجم الدين علي بن عمر الكاتبي القزويني، المتوفى سنة (٦٧٥هـ) من تلاميذ نصر الدين الطوسي حكيم، منطقي، من مؤلفاته: الشمسية، ورسالة في قواعد المنطق، وحكمة العين والمفصل شرح المحصل. الأعلام (٤/ ٣١٥).

(٤) الخونجي، محمد بن ناماور بن عبد الملك الخونجي، عالم بالمنطق والحكمة وهو فارسي الأصل، انتقل إلى مصر وولي قضاءها، ولد سنة (٥٩٠هـ) وتوفي سنة (٦٤٦هـ). من مؤلفاته: كشف الأسرار من غوامض الأفكار. الأعلام (٧/ ١٢٢).

(٥) السعد التفتازاني، سبقت ترجمته في (ص١٤).

فيه، ونوقش هذا الجواب بأنه يلزم عليه أنه ترك ما قصده مع أنه أهم مما ذكره، اللَّـهم إلا أن يقال أنه ذكره ضمنًا؛ لأنه بيَّن أن الأصح جواز القسم الثاني لكامل القريحة مُمَارِسِ السنة والكتاب بخلاف غيره؛ لعدم الأمن عليه من ضلالات الفلاسفة، ولا يخفى أن هذا يتضمن جواز القسم الأول مطلقًا لعدم المحذور المذكور فليتأمل.

قوله: [والخلف]؛ أي الاختلاف؛ فالخلف اسم مصدر بمعنى: الاختلاف، وقوله في جواز الاشتغال به؛ أي وفي عدمه ففيه اكتفاء، والضمير عائد لعلم المنطق لكن بمعنى القسم الثاني منه؛ لأن كلام المصنف محمول عليه كما علم مما مر.

قوله: [على ثلاثة أقوال]؛ أي كائن عليها من كينونة المتعلق على المتعلق لما هو ظاهر من أن الخلف بمعنى الاختلاف متعلق بالأقوال الثلاثة، ويتعين قراءة ثلاثة بالتنوين، وحينئذ يكون قوله: أقوال؛ بدلًا من ثلاثة، ولا يجوز ترك التنوين **على أن يدخل في البيت الشَّكْلُ** الذي هو اجتماع الخبن والكف، والأول[١] هو: سقوط الثاني الساكن، والثاني[٢] هو: سقوط السابع الساكن؛ لأن ذلك إنما يكون في (مستفع لن) **ذي الوتد المفروق لا** في مستفعلن **ذي الوتد المجموع**، كما هو في بحر الرجز الذي منه هذا النظم فلا يدخله الشكل كما هو مقرر في محله.

فرض كفاية وهو المدعي.

قوله: [على أن يدخل في البيت الشكلُ]؛ لأن ثلاثة من غير تنوين على وزن متفعل، فحذف منه الثاني الساكن وهو السين في الميزان، والسابع الساكن وهو النون التي بعد اللام في الميزان. قوله: [ذي الوتد المفروق]، وهو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كمظْهر. فـ (مُسْ) سبب خفيف؛ لأنه حرفان ثانيهما ساكن، و (تفْعِ) وتد مفروق؛ لأنه ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، و (لُنْ)[٣] سبب خفيف لما ذكر. قوله: [ذي الوتد المجموع] وهو ثلاثة أحرف آخرها ساكن. فَـ (مُسْ) سبب خفيف، و (تَفْ) سبب خفيف أيضًا و (عِلُنْ) وتد مجموع.

(١) الخبن.

(٢) الكف.

(٣) فـ « مُسْ تَفْعِ لُنْ » = مُسْتَفْعِلُن.

١٦. فَـابْـنُ الـصَّلاحِ وَالنَّـوَاوِيْ حَـرَّمَا وَقَـالَ قَـوْمٌ يَـنْـبَـغِـي أَنْ يُـعْـلَـمَـا

قوله: [فابن الصلاح... إلخ]؛ أي إذا أردت بيان ذلك فابن الصلاح... إلخ، وهو الحافظ الفقيه الورع الزاهد العارف بالتفسير والأصول والنحو، الكردي الأصل، نزيل دمشق تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن، تفقه على والده الصلاح شيخ بلاده في حياته، ثم رحل سنة تسع وسبعين وخمسمائة، أفاده الملوي في كبيره مع زيادة من شرح النخبة.

قوله: [والنواوي] هو الإمام المشهور محيي الدين صاحب التصانيف المشهورة المباركة وهو منسوب إلى نَوَى؛ قرية من قرى الشام من عمل دمشق، فما قاله سيدي سعيد[١]، أنها قرية من قرى مصر سبق قلم، وكان القياس في النسبة إليها نووي، كما يقال في النسبة إلى فتى فتوي، فقوله: النواوي على غير قياس، وقال سيدي سعيد: إن زيادة الألف في نواوي إما لضرورة الوزن أو للإشباع كما قالوا السخاوي في النسبة إلى سخا، وقد ناقشه الشيخ الملوي في كبيره بأن الإشباع سماعي لا قياسي وإلا لأشبعت كل حركة وبأن هذا ليس من ضرورة الشعر؛ أي ليس من ضرورته القياسية، بمعنى أنه **ليس من الأمور التي يجوز للشاعر باطراد** ارتكابها عند الضرورة كصرف ما لا ينصرف، ومنع صرف ما ينصرف، ومد المقصور، وقصر الممدود، وإن كان من ضرورته السماعية بمعنى أنه من الأمور التي لا يجوز للشاعر باطراد ارتكابها عند الضرورة، وإن وقع في بعض أشعار العرب للضرورة شذوذًا فهو موقوف على السماع هذا مراده، وإن توقف بعضهم في قوله بأن هذا ليس من ضرورة الشعر، حيث قال انظر ما وجهه، ثم قال: بل الظاهر أنه من ضرورة الشعر. اهـ فليتأمل.

قوله: [حرَّما]؛ أي حرَّما الاشتغال به ووافقهما على ذلك كثير من العلماء، قال بعضهم: ووجه تحريم هؤلاء الاشتغالَ به أنه يشتغل به اليهود والنصارى، ورد بأنه **يلزم هذا القائل تحريم الطب والنحو، بل والأكل والشرب وغيرهما لاشتغال اليهود**

قوله: [ليس من الأمور التي يجوز للشاعر... إلخ] كصرف ما لا ينصرف ومد المقصور وقصر الممدود[٢]. قوله: [ورد... إلخ] قد يقال: إن اشتغال اليهود والنصارى

---

(١) لم أستدل عليه.

(٢) وهو ما يطلق عليه الضرورات الشعرية.

والنصارى بذلك؛ فالأحسن أن يقال وجه تحريمهم الاشتغال به أنه حيث كان مخلوطًا بضلالات الفلاسفة يخشى على الشخص إذا اشتغل به أن يتمكن من قلبه بعض العقائد الزائغة، كما وقع ذلك للمعتزلة، كذا يؤخذ من كلام الشيخ الملوي، وقد يرد عليه أن هذا الوجه لا يظهر فيمن كان كامل القريحة ممارس السنة والكتاب، وقد يجاب بأنهم التزموا ذلك حتى بالنسبة لمن كان كذلك، وإن لم يظهر فيه ما ذكر سدًّا للباب ودرْأً للمفسدة فليراجع.

قوله: [وقال قوم] هم الغزالي(١)، ومن تبعه كما يعلم من شرح المصنف، وقوله: [ينبغي أن يعلما]، طرق فيه الشيخ الملوي احتمالي الوجوب والندب، حيث قال: وقوله: ينبغي؛ يحتمل أن يكون بمعنى يجب كفاية، ويحتمل أن يكون بمعنى يستحب. اهـ.

لكن المصنف جزم بحمله على الاستحباب، حيث قال: واستحبه الغزالي ومن تبعه، وفي كلام بعضهم أن لفظة ينبغي حقيقة في الاستحباب مجاز في الوجوب، وأيضًا في كلام ابن يعقوب أن الغزالي لم يجعله من فروض الكفاية.

وأما ما قاله مِنْ أنَّ مَنْ لا معرفة له بعلم المنطق لا يوثق بعلمه، فمحمول على أن المراد أنه لا يوثق بعلمه الوثوق التام، وهو محمول أيضًا على من لم يستغن عنه بجودة الذهن وصحة الطبع، كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب. وما يروى من أنه رجع إلى تحريمه فلم يثبت. اهـ. ملخصًا من كلام بعض المحققين.

بالمنطق من غير ضرورة إليه، بل مع الاستغناء عنه، وقد صار شعارًا لهم، وقد نهينا عن موافقتهم في الأعياد والملابس، فننهى عن موافقتهم في الاشتغال بهذا أيضًا بخلاف علم الطب وما معه.

قوله: [لا يوثق بعلمه]؛ أي إدراكه أي إدراك كان؛ لأنه لا يفرق بين صحيح العلوم وفاسدها.

---

(١) الغزالي، زين الدين أبو حامد بن محمد الغزالي الطوسي الشافعي، صاحب إحياء علوم الدين، والمنقذ من الضلال. توفي سنة (٥٠٥هـ) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٢٢ - ٣٤٣)

١٧. وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيْحَهْ جَوَازُهُ لِكَامِلِ القَرِيحَهْ

قوله: [والقولة المشهورة]؛ أي بسبب كثرة قائليها. وقوله: [الصحيحه]؛ أي بسبب قوة دليلها، فإن قيل: هذا يقتضي أن كلًّا من القولين السابقين غير مشهور وليس كذلك. أجيب بأن الذي اختصت به هذه القولة مجموع الوصفين المذكورين، وحينئذ فلا ينافي شهرة القولين الأولين أيضًا لكثرة قائليها.

قوله: [جوازه... إلخ]. من المعلوم أن الجواز كون الشيء بحيث يستوي نسبتا الفعل والترك إليه، وهو بهذا المعنى لا يلائم قوله ليهتدي به إلى الصواب؛ لأنه يقتضي أن نسبة الفعل إليه أرجح؛ ولذلك قال بعضهم ما معناه أنه أراد بالجواز كونه مأذونًا فيه شرعًا، وحينئذ يكون محتملًا للوجوب والندب، ومعلوم أن محله ما لم يستغن عنه كما تقدم. قوله: [لكامل القريحه]؛ أي لشخص كامل القريحة. واعلم أن القريحة في الأصل أول مستنبط من الماء نقلت إلى أول مستنبط من العلم أو إلى المستنبط منه مطلقًا؛ أي وإن لم يكن أولًا إما بالاستعارة أو المجاز المرسل، **ثم نقلت للعقل إما بالاستعارة أو المجاز المرسل**، ويتحصل من هذا أنه يحتمل أن يكون التجوُّزان المذكوران من المجاز بالاستعارة، و[1] أن يكونا من المجاز المرسل، وأن يكون الأول من المجاز بالاستعارة، والثاني من المجاز المرسل، وأن يكون الأول من المجاز المرسل، والثاني من المجاز بالاستعارة، وتقرير الاحتمال الأول أن يقال: شبه أول مستنبط من العلم أو المستنبط منه مطلقًا بأول مستنبط من الماء بجامع الحياة في كل، وإن كانت الحياة في المشبه للروح، وفي المشبه به للجسم، واستعير لفظ المشبه به وهو لفظ القريحة للمشبه، ثم شبه العقل

قوله: [مستنبط]؛ أي مستخرج. فالقريحة بمعنى: المقروحة؛ أي المستخرجة. قوله: [ثم نقلت للعقل إما بالاستعارة... إلخ] قد يقال يصح أن يكون هناك مجاز واحد بأن تنقل القريحة من أول مستنبط من الماء للعقل لعلاقة المشابهة في الانتفاع بكل. قوله: [إما بالاستعارة]؛ أي التبعية؛ لأن قريحة على وزن فعيلة بمعنى: مفعولة؛ فهي مشتقة من القرح. نعم؛ إن نظر لكونها جرت مجرى الجوامد كانت أصلية وهكذا يقال في المجاز المرسل.

---

(١) السياق يتطلب وضع حرف التخيير [أو].

بالمعنى المنقول إليه بتنزيله منزلة المعنى الحقيقي بالنسبة للمعنى المتجوَّز إليه بعد، بجامع الانتفاع والاهتداء بكل، واستعير لفظ المشبه به وهو لفظ القريحة للمشبه، وتقرير الاحتمال الثاني أن يقال: نقل لفظ القريحة من أول مستنبط من الماء إلى أول مستنبط من العلم، أو إلى المستنبط منه مطلقًا مجازًا مرسلًا إما بمرتبة أو بأكثر، والعلاقة في ذلك دائرة بين الإطلاق والتقييد، ثم نقل إلى العقل مجازًا مرسلًا -من إطلاق اسم الشيء على آلته وإن شئت قلت من إطلاق اسم المسبب على سببه وتقرير الاحتمالين الأخيرين واضح مما مر، وبعد هذا قد صارت القريحة حقيقة عرفية في العقل لهجر المعنى الأصلي الأول والثاني بحيث إذا أطلقت انصرفت إلى العقل لا إلى المعنى الأصلي الأول أو الثاني، حتى إذا أريد أحدهما كان بطريق المجاز العرفي فلا بد عليه من قرينة فليفهم.

---

١٨. مُـمَـارِسِ الـسُّـنَّـةِ وَالـكـتَـابِ لِـيَـهْـتَـدي بِـهِ إِلَـى الـصَّـوابِ

قوله: [ممارس السنة والكتاب]؛ أي مزاولهما ومتداولهما بحيث عرف العقائد الحقة من العقائد الباطلة؛ هذا هو المراد وليس المراد بممارسهما مزاولهما ومتداولهما بحيث عرف ما يتعلق بهما من لغات، وأسباب نزول، وناسخ ومنسوخ، وغير ذلك؛ لأن هذا إنما يحتاج إليه المجتهد المطلق كما قال ابن يعقوب، واحترز المصنف بالتقييد بكامل القريحة عن ناقصها وبممارس السنة والكتاب عمن لا يمارسهما، فلا يجوز لكل منهما الاشتغال به؛ أعني بالقسم الثاني من هذا الفن الذي هو المخلوط بضلالات الفلاسفة،

قوله: [بتنزيله منزلة المعنى الحقيقي... إلخ]، يحتاج لهذا في المجاز المرسل أيضًا.
قوله: [إلى أول مستنبط من العلم... إلخ]؛ أي بأن يتجوز بالقريحة إلى أول مستنبط مطلقًا، ثم إن استعملت في أول مستنبط من العلم لكونه فردًا من أفراد ذلك المطلق كان مجازًا بمرتبة واحدة، وإن نقلت ثانيًا من مطلق أول مستنبط إلى أول مستنبط من العلم كان مجازًا بمرتبتين، هذا إن كان النقل من أول لأول، فإن كان من أول لما يستنبط من العلم مطلقًا كان بثلاث مراتب: بأن يتجوز بها إلى أول مستنبط مطلقًا، ثم إلى أول مستنبط من العلم، ثم إلى مطلق مستنبط من العلم. اهـ. صبان[1]، وهذا مبني على ما اشتهر، وإلا فهو من بناء المجاز على المجاز، وأما بيان كونه بمرتبة أو بمرتبتين فأكثر يعلم مما ذكرناه فيما سبق.

---

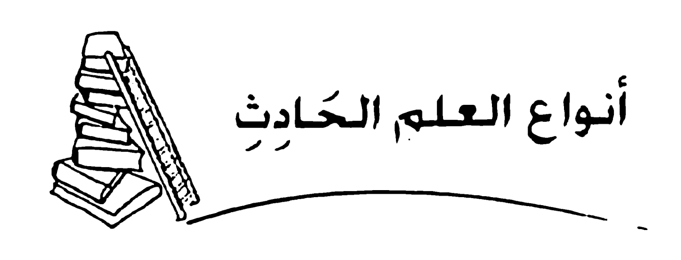
(١) لم أستدل في الحاشية على هذه العبارة.

ومثل هذا القسم في هذا التفصيل كتب علم الكلام المشتملة على تخليطات منها، كالمطالع والطوالع والمواقف والمقاصد، فيجوز الاشتغال بها لكامل القريحة ممارس السنة والكتاب؛ بحيث عرف العقائد الحقة من العقائد الباطلة دون غيره، فلا يجوز له الاشتغال بها لئلَّا يتمكن من قلبه بعض العقائد الوهمية كما وقع للمعتزلة، فإنه تمكن من قلبهم بعض تلك العقائد كاعتقادهم أن اللّـه لا يُرى؛ لتوهمهم أنه لا يُرى إلا ما كان جسمًا أو قائمًا به، وبنوا على ذلك قياسًا صورته: هكذا اللّـه ليس بجسم ولا قائم، به وكل ما كان كذلك لا يرى تخرج النتيجة قائلة: اللّـه لا يُرَى[1]، ونحن نبطل ذلك القياس بنقض كبراه لحكم العقل بأن ما كان موجودًا يصح أن يُرَى وإن لم يكن جسمًا ولا قائمًا به، ونبني على ذلك قياسًا قائلًا: اللّـه موجود، وكل موجود يصح أن يرى تخرج النتيجة قائلة: اللّـه يصح أن يُرَى، وهو الحق واللّـه الموفق.

قوله: [ليهتدي به إلى الصواب] علة لقوله: جوازه... إلخ، وقد تقدم ما فيه، ولا يخفى أن الصواب ضد الخطأ، نسأل اللّـه التوفيق للصواب والنجاة يوم الحشر والحساب والفوز بصحبة سيدنا محمد خير أولي الألباب.

* * *

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٨٥)، واللباب في علوم الكتاب (٢/ ٢٨٤).



١٩. إِدْراكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عُلِمْ وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ

أنواع العلم الحادث

أي التي هي أربعة كما يعلم من استقصاء كلامه؛ وذلك لأن العلم إما تصورًا وإما تصديقًا، وكل منهما إما ضروريًّا وإما نظريًّا، وتعرض المصنف لتنويع العلم ولم يتعرض لحدِّه لما فيه من الخلاف، **حتى قال إمام الحرمين**[١]**: لا يحد لتعذره**،وقال الإمام الرازي: لا يحد لكونه ضروريًّا، لكن المختار أنه يحد فحده بعض الأصوليين بأنه إدراك النسبة التصديقية، وليس مرادًا هنا، وإنما المراد به مطلق الإدراك بدليل التقسيم الآتي، واحترز بقوله الحادث عن علمه تعالى إشعارًا بأنه لا يتصف بكونه تصورًا أو تصديقًا، ولا بكونه نظريًّا أو ضروريًّا؛ لأن كلًّا من التصور والتصديق مفسر بالإدراك وهو وصول النفس إلى تمام المعنى، وذلك من خواص الأجسام؛ ففي وصف علمه تعالى بذلك إبهام أن له تعالى جسمًا ....

قوله: [حتى قال إمام الحرمين: لا يحد لتعذره] عبارة جمع الجوامع: والعلم قال الإمام: ضروري، ثم قال: هو حكم الذهن الجازم المطابق لموجب[٢]. وقيل: هو ضروري فلا يحد. وقال إمام الحرمين: عسر، فالرأي الإمساك عن تعريفه انتهت. وفي حواشي الأمير علي عبد السلام[٣]، وقال الرازي[٤] كما في جمع الجوامع: والمواقف والمقاصد لا يعرف العلم. وقال إمام الحرمين والغزالي[٥]: تعريف العلم عسر. اهـ.

---

(١) الإمام أبو المعالي عبد اللّه الجويني، توفي في سنة (٤٧٨هـ). غياث الأمم (١/١).

(٢) انظر البحر المحيط في أصول الفقه (١/٤١).

(٣) ذكرت له أقوال كثيرة في الفروق مع هوامشه ولم يذكر له سيرة ذاتية. إغاثة الطالبين (٤/ ١٣٤).

(٤) فخر الدين الرازي، فريد عصره، وإمام دهره في المعقولات وعلم الكلام، له تصانيف كثيرة منها: التفسير، وكتاب المطالب العالية، وشرح الكليات، توفي سنة (٦٠٦هـ) . سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٨٨).

(٥) سبقت ترجمته في (ص٧٩).

ونفسًا تنطبع فيها صورة المعلومات؛ ولهذا يمتنع إطلاق ذلك، ولو أريد به معنى صحيح كان يراد بالتصور في حقِّه تعالى علمه بما يسمى العلم به بالنسبة إلينا تصورًا وهو المفرد كزيد، وبالتصديق في حقِّه تعالى علمه بما يسمى العلم به بالنسبة إلينا تصديقًا، وهو النسبة كنسبة القيام لزيد؛ ولأن النظري مفسر بما يحصل عن نظر واستدلال، وهو يقتضي الحدوث لكونه مسبوقًا بالنظر والاستدلال، وأما الضروري فهو وإن كان معناه أعني ما لم يحصل عن نظر واستدلال صحيحًا في حقِّه تعالى، لكن إطلاقه على علمه تعالى فيه إيهام مقارنته للضرورة لإطلاق الضروري على ما اقتضته الضرورة، وذلك مستحيل في حقه تعالى.

فإن قيل: لا حاجة لزيادة المصنف لهذا القيد لخروج علمه تعالى بلفظ الأنواع؛ لأنه لا أنواع له، أجيب بأن المصنف قيَّد بذلك ليخرج علمه تعالى حتى على قول بعض أكابر أهل السنة إن علمه تعالى يتعدد بتعدد المعلوم، وفيه أن هذا يقتضي أن القائل بذلك يقول بأن تعدد العلم بتعدد المعلوم تعدد بالنوع، وليس كذلك، بل يقول بأن تعدده بذلك تعدد بالشخص فيما يظهر، فالأولى الجواب بأن المصنف أراد الإيضاح فزاد القيد المذكور تصريحًا بالمقصود لا سيما بالنسبة لمن لم يعلم عدم تنوع علمه تعالى فليتأمل.

قوله: [إدراك مفرد... إلخ] المراد بإدراك المفرد الإدراك الذي لم يتعلق بالنسبة الخارجية على وجه الإذعان بأن لم يتعلق بنسبة أصلًا، وذلك إدراك الموضوع وحده وإدراك المحمول وحده، وإدراكهما دون النسبة بينهما، أو تعلق بنسبة غير خارجية،

قوله: [ونفسًا تنطبع... إلخ] وأما النفس في قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام: ٥٤] ونحوه فبمعنى: الذات. قوله: [إطلاق ذلك]؛ أي التصور والتصديق، أما الإدراك والنفس فهما وإن أوهما إلا أنه ورد إطلاقهما عليه تعالى حتى قيل: إن له صفة تسمى بالإدراك تدبر. قوله: [وهو النسبة]؛ أي الخارجية. قوله: [لمن لم يعلم عدم تنوع علمه] قيل: الأولى إسقاط عدم اهـ. وفيه نظر ظاهر. قوله: [إدراكهما دون النسبة بينهما] فيه أن تصورهما يستدعي تصور النسبة؛ إذ متى لوحظ طرفاها حصلت. اهـ. عطار، وقد يقال: لا نسلم ذلك؛ إذ لا يلزم من تصور ماصدقات الموضوع كزيد وماصدقات المحمول كقائم، ولا من تصورهما معًا بقطع النظر عن ارتباط أحدهما بالآخر تصور النسبة، وهذا هو المراد لا ما فهمه.

وذلك إدراك النسبة الكلامية التي هي ثبوت المحمول للموضوع على وجه الإثبات في القضية الموجبة، وعلى وجه النفي في القضية السالبة سواء أكانت إنشائية أم خبرية، وإدراك النسبة الإضافية **كالنسبة: في قولك: زيد بن عمرو**، وهي بنوة زيد لعمرو وإدراك النسبة التقييدية كالنسبة في قولك حيوان ناطق، وهي كون الثاني صفة للأول **أو تعلق بنسبة خارجية لا على وجه الإذعان** بأن لم يكن قابلًا ومسلمًا لها على ما يأتي في تفسير الإذعان، فكل ما ذكر داخل في تعريف التصور، **وقد أبلغ بعضهم صوره إلى خمس وعشرين صورة**. فلتراجع.

قوله: [تصورًا علم]؛ أي علم بالتصور بمعنى أنه سمي به، ولا يخفى أن التصور بهذا المعنى قسم من العلم، وأما بمعنى حصول صورة الشيء في النفس فهو مرادف للعلم الشامل للتصور بذلك المعنى وللتصديق فتحصل أن التصور له استعمالان كما قاله في شرح الشمسية[1]، أحدهما: استعماله في المعنى الأخص وهو الذي ذكره المصنف، والثاني: استعماله في المعنى الأعم وهو ما تقدم فلا تغفل.

قوله: [ودرك نسبة بتصديق... إلخ] الدرك اسم مصدر بمعنى الإدراك، وقد علمت مما مر أن النسبة الكلامية هي ثبوت المحمول للموضوع على وجه الإثبات، أو على وجه النفي بخلاف النسبة الخارجية، فإنها وقوع ذلك الثبوت أو عدم وقوعه، وقد تقدم أن إدراك النسبة الكلامية يسمى تصورًا، ومن هذا تعلم أن كلام المصنف محمول على

قوله: [وذلك إدراك النسبة الكلامية... إلخ]؛ أي فإدراك النسبة الكلامية بقطع النظر عما معها من إدراك الموضوع والمحمول يسمى: تصورًا، وكذا إذا اعتبر إدراكها مع أحدهما أو معهما، وهذا التعدد إنما هو من حيث الاعتبار الملاحظة، لا من حيث الوجود؛ إذ لا يمكن وجود إدراك النسبة من غير وجود إدراك الطرفين كما لا يخفى. قوله: [كالنسبة في قولك: زيد بن عمرو]؛ أي نسبة الابن لعمرو لا نسبة ابن عمرو لزيد، كما لا يخفى. قوله: [أو تعلق بنسبة خارجية لا على وجه الإذعان]؛ أي بل وجه التردد باستواء أو مرجوحية.

قوله: [وقد أبلغ بعضهم صوره إلى خمس وعشرين] هو المحقق الصبان لكن في

---

(١) الشمسية في المنطق من مؤلفات القزويني (٦٠٠هـ - ٦٧٥هـ)، وعليها شروح وهوامش كثيرة لأهميتها في علم المنطق: الأعلام (٤/ ٢١٥)، (٥/ ٣٢). وقد شرحها كلٌّ من: الفخر الرازي والسعد التفتازاني وغيرهما.

النسبة الخارجية؛ لأن إدراكها هو الذي يسمى تصديقًا، وهذا أولى مما صنعه الشيخ الملوي من حمل كلام المصنف على النسبة الكلامية مع تقدير مضاف، **حيث قال: أي وإدراك وقوع نسبة... إلخ**، ومحل تسمية إدراك هذه النسبة تصديقًا إذا كان على وجه الإذعان؛ بحيث يطلق عليه اسم التسليم والقبول كما قاله الخبيصي[1] في شرح التهذيب، ونقله عن العضد[2]، والسعد والسيد، وهذا ما ارتضاه الشيخ الملوي وجعله التحقيق، ونقل يس في حاشيته عن الخبيصي، عن العصام[3] أن الإذعان: الاعتقاد **سواء كان راجحًا** وهو الظن **أو جاز ما غير مطابق** وهو الجهل المركب، **أو مطابقًا** راسخًا لا يعرض له الزوال بتشكيك المشكك وهو اليقين، **أو غير راسخ** وهو التقليد، **وفي كلام غير واحد أن الإذعان عند المناطقة بمعنى الإدراك**، وعند المتكلمين بمعنى التسليم والقبول، ورجحه كثير من الأشياخ كذا قال بعض المحققين، لكن الذي قاله شيخنا أن المرضي هو الأول فليراجع وليحرر.

قوله: [بتصديقٍ وُسِم]؛ أي علم بالتصديق بمعنى أنه سمي بذلك، والمتبادر من كلام المصنف أن التصديق اسم لذلك الإدراك وحده وهو مذهب الحكماء، وهو الراجح، وذهب الإمام الرازي إلى أنه اسم له مع الإدراكات الثلاثة قبله؛ أعني إدراك الموضوع وإدراك المحمول وإدراك النسبة الكلامية، فهي عنده معتبرة في التصديق على

كلامه نظر، بل تزيد الصور على ذلك كما يعلم بالتأمل. قوله: [حيث قال: أي وإدراك وقوع نسبة... إلخ]؛ أي سواء كانت تلك النسبة الكلامية على وجه الإثبات، أو على وجه النفي. قوله: [سواء كان راجحًا]؛ أي مطابقًا أم لا.

قوله: [أو جاز ما غير مطابق]؛ أي راسخًا، أو لا. قوله: [أو مطابقًا]، عطف على قوله: غير مطابق؛ أي له أو كان جازمًا مطابقًا راسخًا. قوله: [أو غير راسخ]؛ أي أو جازمًا مطابقًا غير راسخ. قوله: [وفي كلام غير واحد... إلخ] تأييدًا نقله يس[4]. قوله: [بمعنى الإدراك]؛ أي الراجح أو الجازم ليخرج ما كان على وجه الشك أو الوهم أخذًا مما تقدم.

---

(١) عبيد اللّـه بن فضل اللّـه الخبيصي، توفي سنة (١٠٥٠هـ)، متكلم، منطقي، له مؤلفات منها: التذهيب في شرح التهذيب في المنطق. الأعلام (٤/ ١٩٦).

(٢) عبد الرحمن بن أحمد بن عضد الدين الإيجي، عالم بالأصول والمنطق وعلم الكلام والمعاني، من مؤلفاته: المواقف، وشرح مختصر ابن الحاجب. توفي سنة (٧٥٦هـ). الأعلام (٣/ ٢٩٥).

(٣) سبقت ترجمته (ص٦٧).

(٤) سبقت ترجمته (ص٣٩).

وجه الشطرية، بخلافها على الأول فإنها معتبرة فيه على وجه الشرطية، وإنما سمي ذلك تصديقًا؛ لأن التصديق لغة النسبة إلى الصدق والخبر وإن احتمل الصدق والكذب لكن مدلوله الصدق ليس إلا، وأما الكذب فاحتمال عقلي كما صرح به السعد.

٢٠. وَقَـدِّمِ الأَوَّلَ عِـنْـدَ الـوَضْـعِ لأَنَّـهُ مُـقَـدَّمٌ بِـالـطَّـبْـعِ

قوله: [وقدم الأول... إلخ]؛ أي وجوبًا صناعيًا كما صرح به المصنف في شرحه، وإذا كان كذلك فالأولى قراءة الفعل في عبارته بصيغة الأمر؛ ليفيد ذلك وإن صح قراءته بصيغة الماضي المبني للمجهول على أن المعنى أن العلماء قدموه، والمراد أنه يجب تقديم ما يتعلق بالتصور على ما يتعلق بالتصديق. قوله: [عند الوضع]؛ أي في الكتابة أو في التعليم أو في التعلم أو النحو ذلك. قوله: [لأنه مقدم بالطبع]؛ أي وكل ما كان مقدمًا بالطبع يناسب أن يقدم في الوضع؛ ليناسب الوضع الطبع، وهذا أحد أنواع التقدم الخمسة المنظومة في قول بعضهم:

وَخَـمسـةُ أَنْواعِ التَّـقـدُّمِ يَا فَـتَى أَقَـرَّ بِهَا بَيْتٌ مِـنَ الشِّعْرِ واعْـتَرَفْ
تَـقـدُّمُ طَـبْـعٍ والـزَّمَـانِ وَعِـلَّـةٌ وَرُتْبَـةٌ أيضًا والتَّـقُّدمُ للشَّـرفْ[1]

وقوله: وخمسة أنواع التقدم يقرأ بدرج الهمزة[2]، وكذا قوله ورتبة أيضًا، كما لا يخفى على من له إلمام بفن العروض، وضابط الأول أن يكون المقدم بحيث يحتاج إليه المؤخر من غير أن يكون علة فيه، كالواحد بالنسبة للاثنين، وكذا التصور بالنسبة للتصديق، وضابط الثالث أن يكون المقدم بحيث يحتاج إليه المؤخر مع كونه علة فيه كحركة الأصبع بالنسبة لحركة الخاتم فإنها مقدمة عليها، وهي علة فيها لكن تقدمها عليها إنما هو في التعقل، وإلا فهما في الوجود الخارجي متقارنان، وضابط كلٍّ من الثاني والرابع والخامس ظاهر، ومثال الثاني تقدم الأب على الابن، ومثال الرابع تقدم الإمام على المأموم، وعبَّر بعضهم عن هذا النوع بـ« التقدم بالمكان » ومثَّلَ له بذلك، ومثال الخامس تقدم العالم على الجاهل.

واعلم أن التصديق إنما يتوقف على تصور يناسبه، فإذا رأيت شبحًا من بُعْدٍ صح أن تحكم عليه بأنه شاغل فراغًا؛ لأنه قد وجد التصور الذي يناسبه وهو تصوره بكونه جسمًا، ولا يتوقف على أن تتصور أنه إنسان أو فرس مثلًا. نعم؛ لو أردت أن تحكم عليه بأنه

(١) لم أستدل على قائل هذه الأبيات أو مصدرها.
(٢) يقصد إضعاف النطق بالهمزة فتسهل.

متحرك مثلًا لم يَسُغْ لك ذلك حتى تتصور ما ذكر، أفاد الشيخ الملوي في شرحه الكبير مع زيادة.

٢١. وَالنَّظَرِيْ ما احْتاجَ لِلتَّأَمُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الجَلِي

قوله: [والنظري... إلخ] بإسكان الياء للوزن، وغرض المصنف بهذا تعريف كلٍّ مِنَ النظري والضروري اللذين هما قسمان للعلم الشامل لكلٍّ من التصور والتصديق، فيتحصل من ذلك أربعة أقسام كما مر: هذا هو الراجح ووراء ثلاثة أقوال: أحدها: ما قاله الفخر[1] من أن التصور ضروري ليس إلا، وأن التصديق ينقسم إلى نظري وإلى ضروري. ثانيها: أن العلم كله ضروري. ثالثها: أنه نظري، أفاده الشيخ الملوي، وقد ذكر توجيه هذه الأقوال مع بيان أن الخلاف لفظي في شرحه الكبير فليراجع.

قوله: [ما احتاج]؛ أي إدراك احتاج سواء كان ذلك الإدراك تصورًا أو تصديقًا كما علمت، وقوله للتأمل؛ أي للفكر والنظر لكن بالمعنى الاصطلاحي الذي هو خصوص ترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما إلى أمر مجهول تصوري أو تصديقي، وإلا لكان تعريفُ النظري غيرَ جامع، وتعريفُ الضروري غيرَ مانع؛ لعدم شمول الأول لما احتاج إلى الاستقراء الذي هو تتبع أفراد المحكوم عليه كما في قولهم: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ، ولما احتاج إلى التمثيل الذي هو القياس الأصولي كما في قول الإمام الشافعي ﷺ: النبيذ حرام كالخمر[2] مع شمول الثاني لذلك؛ ولهذا قال الشيخ الملوي: يجب أن يعنوا بالنظر في هذا المقام ما هو أعم من القياس ولواحقه؛ أي بأن يريدوا به ما يوصل إلى المجهول من تعريف أو قياس أو استقراء أو تمثيل لا ما يخص التعريف والقياس كما قد يتوهم من التعبير بالنظري، فإن المتبادر أنه منسوب للنظر الاصطلاحي فقط، وليس كذلك، بل هو منسوب النظر بمعنى يعم الاصطلاحي، وما ألحق ببعض أنواعه من الاستقراء والتمثيل، فليتأمل.

قوله: [وعكسه]؛ أي عكس النظري، والمراد بالعكس هنا المعنى اللغوي الذي هو مطلق المخالف، لا المعنى الاصطلاحي الذي هو قلب جزأَيِ القضية كما سيأتي،

قوله: [لا المعنى الاصطلاحي]؛ لأننا لو أردنا الاصطلاحي جعلنا الأصل هكذا: كل ما احتاج للتأمل فهو نظري وإنما جعلنا هذا أصله؛ لأن قولنا: والنظري ما احتاج للتأمل

---

(١) الفخر الرازي، سبقت ترجمته (ص٨٣).
(٢) الأم (٥/ ٢٥٣).

فالضروري هو ما لا يحتاج لتأمل أي نظر وفكر بالمعنى المتقدم، ولا يخفى أنه يدخل في تعريف الضروري بما ذكر القضايا الأوليات والحدسيات والتجربيات؛ أما الأولى: فهي القضايا التي لا يتوقف بالتصديق بها على شيء أصلًا؛ بل تصدق النفس بها من أول وهلة؛ أعني بمجرد الالتفات إليها؛ ولذلك نسبت إلى الأول كقولهم: الكل أعظم من الجزء والواحد نصف الاثنين. وأما الثانية: فهي التي يتوقف التصديق بها على حدس وتخمين كقولهم: نور القمر مستفاد من نور الشمس. وأما الثالثة: فهي التي يتوقف التصديق بها على تجربة كقولهم: السقمونيا[1] مسهلة للصفراء التي هي إحدى الطبائع الأربع، وإنما دخلت هذه والتي قبلها في تعريف الضروري؛ لأن كلًّا منهما وإن توقف على حدس أو تجربة **لم يتوقف على تأمل ولا نظر.**

قوله: [هو الضروري] ويرادفه البديهي على القول بأنه ما لا يحتاج إلى نظر واستدلال، وأما على القول بأنه ما لا يحتاج إلى شيء أصلًا فيكون أخص منه لانفراد الضروري على هذا بالحدسيات والتجربيات لتوقفهما على الحدث والتجربة.

واعلم أن الضروري كما يستعمل في مقابلة النظري ويفسر بما ذكر كما هنا، يستعمل في مقابلة الاكتسابي ويفسر بما لم يكن للعبد فيه اكتساب، وهو بهذا المعنى أخص منه بالمعنى الأول لانفراده في العلم الحاصل بالأبصار المقصود ممن كان مغمضًا عينيه

يؤول إليه، وعكس قولنا: كل ما احتاج للتأمل فهو نظري بعض النظر ما احتاج للتأمل. فالأصل موجبة كلية والعكس موجبة جزئية، لما تقرر أن عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية. اهـ. عطار[2].

قوله: [لم يتوقف على تأمل ولا نظر] أي بالمعنى المراد وهو الموصل إلى المجهول من تعريف، أو قياس، أو استقراء، أو تمثيل، وخروجها من النظريات مع توقفها على الحدس أو التجربة مجرد اصطلاح، كما قاله الشيخ الملوي[3]: أي اصطلاح مجرد عن اقتضاء العقل واللغة إياه، وقيل: إنها من النظريات لتوقفها على ما ذكر من الحدس أو التجربة.

---

(١) السقمونيا: دارت معانيها في كتب الأقدمين على أنه دواء شرب يطهر البطن. والتعريف العلمي لها: هو نبات يستخرج منه دواء مسهل للبطن ومزيل لطفيلاته المعجم الوسيط، باب السين (١/ ٩٠٥) وهو لبن شجرة يسيل منها. مفاتيح العلوم (١/ ٣٢).

(٢) لم أستدل على ترجمته.

(٣) الشيخ أحمد الملوي، سبقت ترجمته.

ففتحهما قصدًا فإنه ضروري على الأول دون الثاني؛ لأنه مكتسب للعبد بفتح عينيه أفاده الملوي في كبيره.

قوله: [الجلي]؛ أي الواضح، وهو وصف كاشف للضروري.

٢٢. وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ ... يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ

قوله: [وما به... إلخ]؛ أي والذي أو شيء توصل به إلى تصور... إلخ؛ فـ « ما » إما اسم موصول أو نكرة موصوفة. وقوله: [وصل] بمعنى توصل صلة أو صفة لـ « ما ». وكلٌّ من قوله: [به]، وقوله: [إلى تصور]؛ متعلق بقوله: [وصل]، وهو على صيغة المبني للمفعول وذلك كقولك في تعريف الإنسان: حيوان ناطق، فإنه توصل به إلى تصور الإنسان. قوله: [يدعى بقول شارح]؛ أي يسمى بذلك، ويسمى أيضًا معرِّفًا وتعريفًا، والقول بمعنى المقول فهو مجاز مرسل علاقته التعلق، وكذا التعريف بمعنى المعرَّف به بفتح الراء وإسناد الشرح إليه في قولهم: شارح مجاز عقلي من إسناد الشيء إلى آلته، وكذا إسناد التعريف إليه في قولهم: معرف بكسر الراء، وهذا كله بقطع النظر عن العلمية وإلا فلا تجوُّز أصلًا؛ لأن الأعلام المنقولة من باب الحقيقة كما مر، ووجه تسمية ذلك قولًا شارحًا أنه في الأغلب مركب والقول عندهم يرادف المركب مع كونه يشرح الماهية إما بالكُنْهِ والحقيقة، وإما بالوجه والاعتبار كما يعلم مما سيأتي.

قوله: [فلتبتهل]؛ أي فلتجتهد في البحث عما يحتاج إليه من ذلك أو فلتتأمل ويحتمل - على بُعْدٍ - أن يكون من الابتهال المأخوذ من بَهَلَه؛ أي: خلاه مع رأيه كما يؤخذ من القاموس والمختار[1]، وعليه فالمعنى: فلنترك المناطقة مع رأيهم لا تعترض عليهم، بل سلم لهم وعلى كل حالة فهو تكملة للبيت.

٢٣. وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلا ... بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلا

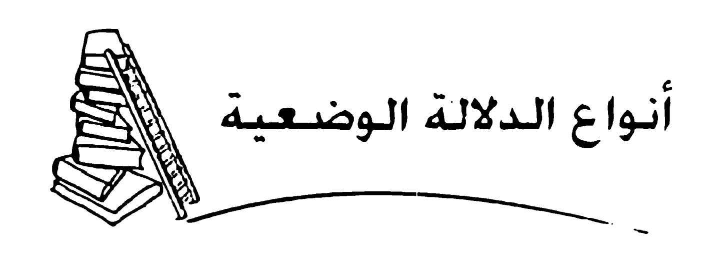
قوله: [وما لتصديق... إلخ]؛ أي والذي أو شيء متوصل به... إلخ، ففيه ما تقدم، وذلك كقولك في الاستدلال على أن العالم حادث العالم متغير وكل متغير حادث فإنه توصل به إلى التصديق بنسبة الحدوث للعالم، قوله: [بحجة يعرف] المراد أنه يسمى

---

(١) لم أجد هذا المعنى في القاموس المحيط، أو مختار الصحاح من مادة: « بهل ».

بحجة وإنما سمي بذلك؛ لأن من تمسك به حج خصمه وغلبه. قوله: [عند العقلا] أل فيه للعهد، والمعهود أرباب هذا الفن وبهذا يندفع ما قد يقال: إن العوام لا يعرفون أن الموصل للتصديق يسمى حجة مع أنهم عقلاء، كذا يستفاد من كلام الشيخ الملوي، إلا أنه قال بعد أن فسر العقلاء بأرباب هذا الفن، و (أل) في (العقلا) للكمال، وناقشه بعض المحققين بأنه يقتضي أن أرباب غير هذا الفن ليسوا كاملين في العقل، قال: وعمومه ظاهر الفساد. اهـ.

***



أنواع الدلالة الوضعية

٢٤ دِلَالَـةُ اللَّـفْـظِ عَـلـى مَـا وافَـقَـهْ   يَـدْعُـونَـهَـا دِلَالَـةَ الـمُـطَـابَـقَـهْ

أنواع الدلالة الوضعية

اعلم أن الدلالة تطلق بالاشتراك على معنيين؛ أحدهما: كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر، وإن لم يفهم منه بالفعل، والمراد بالأمر الأول: الدال، وبالثاني: المدلول، واعترض هذا التعريف كما ذكر سيدي سعيد[١] بأن الحيثيات تجتنب في التعاريف؛ لأنها لا تدل على الحصول، وإنما تدل على القابلية. قال بعض المحققين: وللبحث فيه مجال. اهـ.

ولعل وجهه أن محل اجتنابها ما لم يكن المدار على القابلية كما هنا. ثانيهما: فهم أمر من أمر؛ أي فهمه منه بالفعل، فهو أخص مما قبله، والمراد بالأمر الأول المدلول، وبالثاني الدال على عكس ما قبله، والتعبير بالفهم من المسامحات التي لا يلتبس بها المقصود كما نقله عبد الحكيم[٢] عن السيد قال: إذ لا اشتباه في أن الدلالة صفة الأمر الدال، والفهم صفة الفاهم، وكأنهم نبهوا بهذا التسامح على أن الثمرة المقصودة هي الفهم. اهـ. بتصرف.

وينبني على المعنيين المذكورين أن الأمر قبل حصول الفهم منه بالفعل يقال له: دال حقيقة على الأول دون الثاني، ولا بد في الدلالة عند أهل هذا الفن من اطرادها، ولهذا قال السيد: الدلالة المعتبرة في هذا الفن ما كانت كلية، وأما إذا فهم من اللفظ معنى في بعض الأوقات بواسطة قرينة فأهل هذا الفن لا يحكمون بأنه دال عليه بخلاف أصحاب العربية والأصول. اهـ. لكن الذي صرح به السعد[٣] في شرح الشمسية ....

---

(١) لم أستدل عليه.

(٢) عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي البنجابي من لاهور، الهند، توفي سنة (١٠٦٧هـ). من مؤلفاته: حاشية على تفسير البيضاوي، حاشية على الجرجاني في المنطق وعلى القطب في الشمسية في المنطق، وعلى المطول وعلى السعد. الأعلام (٣/ ٢٨٣).

(٣) السعد التفتازاني، انظر ترجمته في (ص١٤).

أن المجاز يدل على معناه المجازي، وهو مخالف لما ذكر إلا أن يجعل جريًا على رأي أهل العربية والأصول كما قاله بعض المحققين هذا.

والدلالة ستة أقسام؛ لأنها إما وضعية أو عقلية أو عادية وعلى كل الدال إما لفظ أو غيره؛ فدلالة اللفظ الوضعية كدلالة الأسد على الحيوان المفترس والعقلية كدلالة اللفظ على وجود لافظه أو حياته، والعادية كدلالة أخ بفتح الهمزة وبالخاء المعجمة على الوجع مطلقًا وأُحْ بضم الهمزة وفتحها وبالحاء المهملة على وجع الصدر ودلالة غير اللفظ الوضعية كدلالة الإشارة بالرأس إلى أسفل على معنى نعم، وإلى أعلى على معنى لا[١]، والعقلية كدلالة تغير العالم على حدوثه، والعادية كدلالة الحمرة على الخجل؛ أي الحياء والصفرة على الوجل؛ أي الخوف، والمناطقة إنما يبحثون على الأول من هذه الأقسام وهو مراد المصنف[٢]، وإن لم يصرح بالتقييد باللفظية لأخذه من قوله: دلالة اللفظ... إلخ. فيكون قد حذف هنا قيد اللفظية وأثبته فيما يأتي، كما أنه حذف، ثم قيد الوضعية وأثبته هنا ففي كلامه احتباك[٣]، ولا يخفى أن أنواع هذا القسم ثلاثة كما يعلم من استقصاء كلامه **والحصر فيها عقلي كما قاله السيد؛** لأن اللفظ إما أن يدل على المعنى الموضوع له أو على جزئه أو على خارجه.

قوله: [إن المجاز يدل على معناه المجازي] فحينئذ دلالة اللفظ على تمام المعنى المجازي مطابقة، ودلالته على جزء ذلك المعنى المجازي تضمن، وعلى لازمه التزام فتكون أقسام الدلالة في المعنى المجازي كالحقيقي، وهو الذي حققه السعد في المطول، وصرح به السنوسي[٤] في شرح إيساغوجي[٥]، وجرى عليه في شرح المختصر. قوله: [وهو مخالف لما ذكر]، وصرح بالمخالفة جمع: فلا حاجة إلى الجمع بقوله: إلا أن يجعل... إلخ على هذا. قوله: [والحصر فيها عقلي كما قاله السيد]، وأورد عبد الحكيم في حواشي القطب أمورًا على كونه عقليًا وأجاب عنها فراجعه إن شئت.

وقيل: إن الحصر استقرائي لا عقلي. ألا ترى أنه بقي أربعة احتمالات أخرى، وهي

---

(١) يعرف هذا في علم اللغة بلغة الإشارة أو الرموز كدلالة الإشارات المرورية؛ فالأحمر دلالة على الوقوف والأخضر على السير والأصفر على الاستعداد.

(٢) وهي الدلالة الوضعية.

(٣) شدة لسان العرب، مادة: «حبك» (١٠/ ٤٠٧).

(٤) سبقت ترجمته في (ص٤٠).

(٥) المدخل إلى المنطق.

واستشكل القرافي[١] هذا الحصر بدلالة العام على بعض أفراده كعبيدي؛ لأن بعض أفراده لم يوضع له اللفظ حتى تكون مطابقة، **وليس جزءًا حتى تكون تضمنًا ولا خارجًا** حتى تكون التزامًا. وأجيب بأنها مطابقة؛ لأن قولك: جاء عبيدي **في قوة قضايا متعددة بعدد أفراد العام** المذكور فإنه من باب الكلية، فهو يدل مطابقة على مجيء كل فرد من أفراد العبيد كذا قيل، وبحث فيه **بأن الكلام في دلالة العام الخالي عن الحكم**؛ فالتحقيق ما أجيب به من أنها تَضَمُّنٌ؛ لأن زيدًا العبد مثلًا من جملة العبيد من حيث هي جملة فهو جزء منها، وعلى تسليم أن الكلام في دلالة العام مع الحكم عليه، كما استند إليه

دلالة اللفظ على مجموع الثلاثة، أو على الكل والجزء، أو على الكل واللازم، أو على الجزء واللازم.

قوله: [وليس جزءًا]؛ أي بل هو جزئي. قوله: [حتى تكون تضمنًا]؛ أي لأن التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والعام كلية لا كل، كما تقرر في الأصول. قوله: [ولا خارجًا]؛ إذ لو كان خارجًا لخرج جميع الأفراد لتساوي نسبتها إلى العام فيبقى بلا معنى. قوله: [في قوة قضايا متعددة... إلخ]، فيه: أن هذا لا يفيد؛ لأنه لا يلزم من كون الشيء في قوة الشيء أن يدل دلالةَ ذلك الشيء. اهـ. فكون الدلالة على الفرد مطابقة لا يصح؛ كيف والمفهوم مِنْ (جاء عبيدي): الجميع دفعةً، تأمل. قوله: [بأن الكلام في دلالة العام الخالي عن الحكم] محصل البحث أنا لا نسلم أن العام من باب الكلية، بل من باب الكل؛ إذ الكلية هي القضية التي حكم فيها على كل فرد. والعام ليس بقضية؛ بل ليس بمركب أصلًا، وإنما هو مفرد عرَّفوه. (**بأنه: لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر**)[٢] وقالوا: صيغته: كل، ومن، وما الموصولات... إلخ. وهي مفردات بالضرورة وإذا انتفى كونه قضية وثبت كونه مفردًا فكيف يكون كلية؟

وقد وقع في عبارات كثير من الأصوليين أن العام كل، وفي المحلي[٣] أن مسمى العام واحد وهو كل الأفراد اهـ. فإذا علمت هذا تبين أن دلالة العام على جميع أفراده

---

(١) أحمد بن إدريس القرافي، المتوفى سنة (٦٨٢هـ). من مؤلفاته: الاستبصار فيما يدرك بالأبصار، وأنوار الفروق في أنواء البروق. كشف الظنون (١/ ١٨٦).

(٢) انظر الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٤١)، حاشية البجيرمي على المنهج (٤/ ٤٦٥)، وحاشية الدسوقي (٣/ ٣٨١).

(٣) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (٣/ ٣٨٤).

صاحب ذلك القيل يصح اعتبار جملة أحكام الأفراد من حيث هي جملة، فتكون دلالة ذلك على بعض تلك الأحكام تضمنًا، **وإن كان يصح أيضًا على هذا اعتبار كل منها على حدته،** فتكون دلالته على بعضها مطابقية، ولا ينافي الاعتبار الأول جعل ذلك من باب الكلية؛ لأن الحكم على كل فرد لا ينافي النظر إلى حكم غيره، بل يجامعه، وأمَّا جعلها التزامية كما قاله بعضهم فليس بشيء؛ لأن الفرد ليس خارجًا، ووصف المصنف الدلالة بالوضعية صريح في أن هذه الأنواع الثلاثة وضعية، وهو محل وفاق في المطابقة، وأما في التضمنية والالتزامية **فهو على الأصح المنقول** عن أكثر المناطقة، كما قاله الغنيمي[1] وغيره، ووراءه قولان: أحدهما: **أنهما عقليتان،** ثانيهما: **أن التضمنية وضعية والالتزامية عقلية،** وهذه إحدى الطريقتين في ذلك، والأخرى أن المطابقية وضعية اتفاقًا كالأولى

بالمطابقة، وعلى بعضها بالتضمن؛ لأنه كل الأفراد وهي أجزاؤه، وأن القول بأنه مطابقة أو التزام باطل. اهـ. بناني[2].

قوله: [وإن كان يصح أيضًا على هذا اعتبار كل منها... إلخ] فيه ما تقدم فتدبر. فالإشكال في هذا الاعتبار باقٍ لا مدفع له. قوله: [فهو على الأصح]، وجهه: أنها بتوسط الوضع للكل أو الملزوم. صبان. قوله: [أنهما عقليتان] وجهه: توقف كل منهما على مقدمة عقلية، وهي أنه كلما فهم المعنى فهم جزؤه أو لازمة. صبان. قوله: [أن التضمنية وضعية والالتزامية عقلية] هذا هو الذي جرى عليه الآمدي[3]، وابن الحاجب[4]، وابن الهمام[5] وغيرهم من المحققين ووُجِّه كما في الكبير بأن التضمن فهم الجزء في ضمن الكل؛ إذ لا شك أنه إذا فُهِمَ المعنى فُهِمَتْ أجزاؤه معه، فليس فيها انتقال من اللفظ إلى المعنى، ومن المعنى إلى الجزء، بل هو فهم واحد يسمى بالقياس إلى تمام المعنى

---

(١) الغنيمي، أحمد بن محمد بن علي، فقيه باحث نحوي، متكلم، من أهل مصر، ولد سنة (٩٦٤هـ) وتوفي (١٠٤٤هـ) من مؤلفاته: رسالة في الأدب والمنطق والتوحيد، وحاشية على شرح العصامي في المنطق. الأعلام (١/ ٢٣٧).

(٢) محمد بن الحسن بن سعد البناني، توفي سنة (١١٩٤هـ)، فقيه مالكي من أهل فاس، له مؤلفات منها: الفتح الرباني، وحاشية على شرح السنوسي لمختصره في المنطق، وعرف عند أهل المغرب (بناني) دون أل. الأعلام (٦/ ٩١).

(٣) الآمدي، الحسن بن بشر بن يحيى، توفي سنة (٣٧٠هـ)، عالم بالأدب واللغة، من مؤلفاته: المؤتلف والمختلف. وفيات الأعيان (٢/ ١١).

(٤) سبقت ترجمته في (ص٥٣).

(٥) ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي، المعروف بابن الهمام، عارف بالأصول والتفسير والفرائض والمنطق والحساب، ولد سنة (٧٩٠هـ) وتوفي سنة (٨٦١هـ). الأعلام (٦/ ٢٥٥).

والالتزامية عقلية بلا خلاف، وأما التضمنية فقيل: وضعية، وقيل: عقلية. اهـ. ملخصًا من شرح الشيخ الملوي مع زيادة.

قوله: [دلالة اللفظ]؛ أي الوضعية كما علم مما مر. وقوله: [على ما وافقه]؛ أي على معنى، أو الذي وافق ذلك اللفظ فـ (ما) نكرة موصوفة أو معرفة موصولة، والضمير المستتر في (وافقه) راجع لـ (ما)، والبارز للفظ، والعكس وإن كان صحيحًا باعتبار المعنى؛ لأن كلًّا منهما موافق لصاحبه يلزم عليه جريان الصفة أو الصلة على غير ما هي له مع عدم الإبراز، وهو ممنوع اتفاقًا عند خوف اللبس كما هنا، وكذا عند أمن اللبس على ما قاله البصريون خلافًا للكوفيين[1]، ولا فرق في ذلك بين الوصف والفعل، وأما ما قيل

مطابقة، وبالقياس إلى جزئه تضمنًا بخلاف دلالة الالتزام، فإنه لا بد فيها من الانتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى اللازم، ضرورة أن اللازم لا دخل له في الوضع أصلًا، ووجه أيضًا بأن الجزء داخل فيما وضع له اللفظ بخلاف اللازم؛ فإنه خارج عنه وصرح غير واحد كالغنيمي[2] بأن الخلاف لفظي، فإن من قال بعقليتهما لا ينكر أن للوضع دخلًا فيهما، ومن قال بوضعيتهما لا ينكر توقفهما على مقدمة عقلية؛ فالخلاف في التسمية، وفي حاشية السيرامي[3] على المطول أن المنطقيين سموا التضمنية والالتزامية: وضعية، وإن كان للعقل مدخل فيهما لتخصيصهم العقلية بالصرفة وسماها البيانيون: عقلية، وإن كان للوضع مدخل فيهما لعدم تخصيصهم العقلية بالصرفة. اهـ. والحاصل أن من أراد بالوضعية ما تتوقف على الوضع سواء كفى فيهما أو لا، جعل التضمنية والالتزامية وضعيتين، ومن أراد بالوضعية ما كان الوضع كافيًا فيها جعلهما عقليتين، ومن أراد بالوضعية ما كان المدلول فيها موضوعًا له اللفظ أو داخلًا فيما وضع له اللفظ، جعل التضمنية وضعية والالتزامية عقلية. اهـ. صبان.

قوله: [وهو ممنوع اتفاقًا عند خوف اللبس كما هنا]، تبع فيه الصبان، وقد يقال:

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٥٧٤).

(٢) الغنيمي، أحمد بن محمد بن علي، فقيه محدث، نحوي، متكلم، باحث، من أهل مصر، ولد سنة (٩٦٤هـ)، وتوفي سنة (١٠٤٤هـ) من مؤلفاته: رسالة في الأدب والمنطق والتوحيد، حاشية على شرح العصامي في المنطق. الأعلام (١/ ٢٣٧).

(٣) السيرامي: يحيى بن سيف السيرامي المصري الحنفي، المتوفى سنة (٨٨٣هـ) له حاشية على كتاب المطول، ومن تلامذته الشمني. كشف الظنون (١/ ٤٧٣).

من أن الخلاف إذا كان المتحمل للضمير وصفًا بخلاف الفعل فإن ذلك فيه جائز اتفاقًا من البصريين والكوفيين[١]، فهو مردود بنقل غير واحد كالسيوطي[٢] في همع الهوامع الخلاف بين الفريقين في الفعل أيضًا، وظاهر ما تقدم إجراء الموافقة بين المدلول واللفظ ويؤخذ من كلام ابن يعقوب[٣] إجراؤها بين المدلول والموضوع له، حيث قال؛ أي وافق وضع اللفظ، ومعنى موافقة المدلول للموضوع له أنه ليس خارجًا ولا ناقصًا عنه، فإن قيل: إنهما متحدان لا متغايران حتى يصح ذلك. **أجيب بأنهما وإن اتَّحدا ذاتًا تغايرا اعتبارًا**؛ إذ الحيوان الناطق باعتبار كونه موضوعًا له، غيره باعتبار كونه مدلولًا. ولم يذكر المصنف قيد التمام كما ذكره جماعة لعدم الاحتياج إليه مع ما فيه من إيهام اشتراط التركيب في دلالة المطابقة وليس كذلك، بل قد يكون المدلول فيها غير مركب كالجوهر الفرد وكواجب الوجود؛ ولهذا لم تكن دلالة المطابقة مستلزمة لدلالة التضمن، **كما أنها ليست مستلزمة لدلالة الالتزام** خلافًا للفخر[٤]؛ حيث قال بأن دلالة المطابقة تستلزم دلالة الالتزام، وعلَّله بأن كل ماهية لها لازم أقله كونها غير ما عداها، ورد بأن هذا ليس لازمًا بيِّنًا بالمعنى الأخص الذي هو شرط في دلالة الالتزام؛ بل هو لازم بيِّن بالمعنى الأعم.

لا ضرر في مثل هذا اللبس؛ لأن الموافقة من الجانبين حاصلة ولا بد، وسيأتي للمحشي ما يؤيده عند قول المصنف بعكس ما تلا فتأمل. قوله: [أجيب... إلخ] قيل: إن الصورة الحاصلة في العقل من حيث إنها تقصد باللفظ تسمى معنى، ومن حيث إنها تحصل من اللفظ في العقل تسمى مفهومًا. وأما المسمى فهو أخص منهما لاختصاصه بمدلول اللفظ الحقيقي، وأما المدلول فهو أعم الجميع. قوله: [كما أنها ليست مستلزمة لدلالة الالتزام] استدل عليه بأنه لا يجوز أن يكون لكل معنى لازم ذهني، وإلا لزم من تصوُّر معنى واحد تصوُّر لازمه، ومن تصوُّر لازمه تصوُّر لازم لازمه وهكذا إلى غير نهاية، فيلزم من تصوُّر معنى واحد إدراك أمور غير متناهية دفعة، وهو محال؛ لأن الذهن لا يقدر على إحاطة أمور غير متناهية فلا بد أن يكون هناك معنى لا يكون له لازم ذهني. فإذا وضع اللفظ بإزاء ذلك المعنى دل عليه مطابقة ولا التزام.

ورد ذلك بجواز أن يكون بين معنيين تلازم متعاكس، فيكون كل منهما لازمًا ذهنيًا

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٥٧).

(٢) سبقت ترجمته في (ص٢٩).

(٣) سبقت ترجمته في (ص٣١).

(٤) الفخر الرازي، وقد سبقت ترجمته في (ص٨٣).

ونوقش هذا الرد بأن الفخر ككثير من المتأخرين لا يقول باشتراط اللازم البين بالمعنى الأخص؛ بل يكتفي باللازم البين بالمعنى الأعم، وبهذا يعلم ما في كلام بعضهم هنا.

واعلم أن قيد الحيثية معتبر هنا، وكذا في كلٍّ من دلالة التضمن والالتزام كما صرح به بعضهم، حيث قال في دلالة المطابقة من حيث إنه معناه، وفي دلالة التضمن من حيث إنه جزء معناه، وفي دلالة الالتزام من حيث إنه لازم معناه، والغرض من ذلك الفرار من انتقاض كلٍّ من الدلالات الثلاث بالأخريين فيما إذا فرضنا أن لفظ الشمس مثلًا مشترك بين الجِرْم وحده والضوء وحده والمجموع؛ لأنه إذا نظر إلى وضعه للمجموع تكون دلالته على كل من الجِرْم(١) وحده والضوء وحده دلالةَ تَضَمُّنٍ مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة؛ لأن اللفظ قد دل على ما وافقه بالنظر لوضعه لكلٍّ منهما على حدته، وإذا نظر لوضعه للجِرْمِ وحده تكون دلالته على الضوء وحده دلالةَ الالتزام، مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة؛ لأن اللفظ قد دل على ما وافقه بالنظر لوضعه للضوء وحده، فبقيد الحيثية المذكورة يخرج ما ذكر عن تعريف دلالة المطابقة؛ لأن دلالة لفظ الشمس على ما ذكر ليست من حيث إنه معناه؛ بل من حيث إنه جزء معناه عن الأول، ومن حيث إنه لازم معناه على الثاني؛ ولأنه إذا نظر لوضعه للجرم وحده تكون دلالته عليه دلالة مطابقة مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة التضمن؛ لأن اللفظ قد دل على جزء معناه بالنظر لوضعه للمجموع، وتكون دلالته على الضوء وحده دلالة الالتزام مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة التضمن؛ لأن اللفظ قد دل على جزء معناه بالنظر لذلك فبقيد الحيثية المذكورة يخرج ما ذكر عن تعريف دلالة التضمن؛ لأن دلالة لفظ الشمس على ما ذكر ليست من حيث إنه جزء معناه، بل من حيث

للآخر ولا استحالة في ذلك كما في المتضايفين مثل الأبوة والبنوَّة؛ وذلك لأن التلازم من الطرفين لا يستلزم توقف كل منهما على الآخر حتى يكون دورًا محالًا؛ أي دور تقدم، بل الدور فيما نحن فيه دور معنى، ومنهم من استدل على عدم الاستلزام بأنا نجزم قطعًا بجواز تعقل بعض المعاني مع الذهول عن جميع ما عداه، فتتحقق هناك المطابقة بدون الالتزام، فإن صح ذلك الاستدلال فقد تم ما ادعاه من عدم الاستلزام أفاده السيد، وتكلم عليه عبد الحكيم في حاشيته على القطب فراجعه. قوله: [لأن دلالة لفظ الشمس على ما ذكر ليست من حيث إنه معناه، بل من حيث إنه جزء معناه... إلخ]؛ أي أن الغرض

---

(١) الجِرْم: الجِسْم أو الحجم، والجمع: جروم وأجرام، جمهرة اللغة، مادة: جرم (١/ ٢٢٩).

إنه معناه على الأول، ومن حيث إنه لازم معناه على الثاني، ولأنه إذا نظر لوضعه للضوء وحده تكون دلالته عليه دلالة مطابقة مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة الالتزام؛ لأن اللفظ قد دل على لازم معناه بالنظر لوضعه للجرم وحده، وإذا نظر لوضعه للمجموع تكون دلالته على الضوء وحده دلالة تضمن مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة الالتزام؛ لأن اللفظ قد دل على لازم معناه للنظر لذلك فبقيد الحيثية المذكورة يخرج ما ذكر عن تعريف دلالة الالتزام؛ لأن دلالة لفظ الشمس على ما ذكر ليست من حيث إنه لازم معناه، بل من حيث إنه معناه من الأول، ومن حيث إنه جزء معناه الثاني فليتأمل.

قوله: [يدعونها دلالة المطابقة]؛ أي يسمونها بذلك؛ لمطابقة المعنى للفظه أو لوضعه على ما تقدم، والإضافة في قوله دلالة للمطابقة من إضافة المصاحب إلى المصاحب.

٢٥. وَجُزْئِهِ تَضَمُّنًا وَمَا لَزِمْ فَهْوَ الْتِزَامٌ إنْ بِعَقْلٍ الْتُزِمْ

قوله: [وجزئه تضمنًا]؛ أي و دلالة اللفظ على جزء مما وافقه يدعونها دلالة تضمن؛ فالضمير راجع لما وافقه. وقوله: [تضمنًا] على تقدير مضاف، والأصل: دلالة تضمن، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه، وفي كلامه العطف على معمولين لعاملين مختلفين؛ لأن قوله: جزئه معطوف على قوله: ما وافقه المعمول لـ (على)، وقوله: تضمنًا معطوف على قوله: دلالة المطابقة المعمول لـ (يدعون) وهو جائز عند الأخفش[1]، والكسائي[2] ومن وافقهما، وإن كان ممنوعًا عند الجمهور. والإضافة في قولهم: دلالة التضمن من إضافة المسبب إلى السبب، وسميت بذلك لتضمن المعنى لجزئه؛ لأن القاعدة أن الكل يتضمن الجزء، وقد استشكل بعضهم ذلك بأن فهم المركب بفهم أجزائه فكيف يتأتى الانتقال من المركب إلى جزئه؟! وصوره

أن فهم السامع للجِرْمِ وحده، أو للضوء وحده مبني على اعتبار وضع لفظ الشمس للمجموع، ففهمه للجرم وحده إنما هو من حيث كونه جزءًا، وكذلك فهمه للضوء وحده وكذا يقال في الآتي.

---

(١) سعيد بن مسعدة المشهور بالأخفش، من مشهوري نحوي البصرة وهو أحذق أصحاب سيبويه وأسن منه، وهو الوحيد الذي قرأ كتاب سيبويه على سيبويه نفسه، كما فعل سيبويه ذلك، مات بعد سنة (٢٠٧هـ). أخبار النحويين (١/٧).

(٢) سبقت ترجمته في (ص٣٦).

الشيخ الملوي بما إذا رأيت شيخًا من بُعْدٍ وشككت فيه هل هو حيوان أو لا؟ فقيل لك: هو إنسان ففهمت أنه حيوان، ولم تلتفت إلى كونه ناطقًا وإن كان يقع في الذهن أولًا المعنى بتمامه؛ قال: فهذا مثال يظهر فيه الانتقال من معنى اللفظ إلى جزئه؛ إذ لا مانع من أن يفهم المعنى إجمالًا، ثم ينتقل الذهن إلى جزئه.

وبحث فيه من وجهين؛ الأول: أنه يستلزم تقدم الكل على الجزء ذهنًا مع اتِّفاقهم على تقدم الجزء على الكل في الوجودين؛ أعني الوجود الذهني والوجود الخارجي. والثاني: أنه يستلزم أن يفهم الجزء مرتين؛ مرة في ضمن الكل، وأخرى منفردًا والوجدان يكذبه؛ **ولذلك قال بعضهم: الأحسن ما ذهب إليه بعض المحققين من أن دلالة التضمن فهم الجزء**

قوله: [ولذلك قال بعضهم] هو العلامة العدوي[١]. قوله: [الأحسن ما ذهب إليه بعض المحققين... إلخ]. الحاصل أنه اختلف في دلالة التضمن على ثلاثة أقوال؛ الأول: أن فيها انتقالًا من فهم الكل إلى فهم الجزء فيكون فهم الكل سابقًا وفهم الجزء متأخرًا عنه، وإليه ذهب الفخر[٢]، وابن التلمساني[٣]، والقرافي[٤]، وهو الذي في المفتاح[٥]، والتلخيص[٦]، وجمع الجوامع، وعليه السعد[٧] في المطول وشرح الشمسية[٨]. القول الثاني: أن دلالة التضمن لا انتقال فيها أصلًا، وليس للجزء فهم يخصه، وإنما هناك فهم واحد إن قيس إلى المجموع كان مطابقًا، وإن قيس إلى أحد الأجزاء كان تضمنًا وإليه ذهب الآمدي وابن الحاجب والعضد والسعد في حاشيته، والسيد في حاشيتي المطول وشرح المطالع، وابن أبي شريف[٩]. القول الثالث: أن للجزء فهمًا من اللفظ يخصه، كما أن للكل فهمًا يخصه، وأن فهم الجزء من اللفظ سابق على فهم الكل منه، هذا هو الذي دل عليه كلام القطب في شرح المطالع ومن تبعه، فيكون الانتقال عندهم من اللفظ إلى

---

(١) العلامة العدوي: هو الشيخ العلامة أحمد بن محمد الدرديري، وقد سبقت ترجمته في (ص٣٧).

(٢) الفخر الرازي، سبقت ترجمته في (ص٨٣).

(٣) ابن التلمساني، عبد اللّـه بن محمد بن علي فقيه أصولي، ولد سنة (٥٦٧هـ). الأعلام (٤/ ١٢٥).

(٤) سبقت ترجمته في (ص٩٣).

(٥) المفتاح لأبي يعقوب السكاكي.

(٦) التلخيص للسكاكي.

(٧) السعد التفتازاني، سبقت ترجمته في (ص١٤).

(٨) شرح الشمسية تأليف: سعد الدين التفتازاني، وقد سبقت ترجمته.

(٩) كمال الدين محمد بن الأمير ناصر الدين، له فتاوى تسمى فتاوى ابن أبي شريف، توفي سنة (٩٠٣هـ). كشف الظنون (٢/ ١٢١٨).

في ضمن الكل، ولا شك أنه إذا فهم المعنى فهمت أجزاؤه معه، فليس هناك إلا فهم واحد يسمى بالقياس إلى المعنى بتمامه دلالة مطابقة، وبالقياس إلى جزئه دلالة تضمن وليس هناك انتقال من المعنى إلى جزئه بخلاف دلالة الالتزام فإنه لا بد فيها من الانتقال من المعنى إلى لازمه ضرورة أن اللازم لا دخل له في الوضع أصلًا.

وأجيب عن الوجه الأول بما قاله عبد الحكيم[١] من أن اتفاقهم على تقدم الجزء في الوجود الذهني إنما هو من حيث فهم الجزء في ذاته، وهو لا ينافي تقدم الكل عليه من حيث فهمه من اللفظ فيكون فهم الجزء من اللفظ متأخرًا عن فهم الكلي منه، وإن كان الجزء في ذاته متقدمًا على الكل. وعن الوجه الثاني بمنع تكذيب الوجدان فهم الجزء مرتين كما قاله بعض المحققين فليتأمل.

قوله: [وما لزم... إلخ]؛ أي ودلالة اللفظ على ما لزم فهو دلالة الالتزام فهو معطوف على ما قبله والفاء زائدة، وهذا أولى مما أشار له الشيخ الملوي من أن الفاء واقعة في جواب (أما) المحذوفة، والتقدير: وأما ما لزم... إلخ على أن المعنى: وأما دلالة اللفظ على ما لزم... إلخ؛ لأنه يصير الكلام عليه مستأنفًا غير متعلق بما قبله فيفوت حسن سبك التقسيم، وما واقعة على شيء، لا على لازم وإلا لضاع قوله: لزم، والإضافة في قولهم دلالة الالتزام من إضافة المسبب للسبب، وذكر الضمير في قوله، فهو التزام رعاية للخبر.

قوله: [إن بعقل التزم]، أشار بهذا إلى أنه يشترط في دلالة الالتزام أن يكون ذلك اللازم لازمًا ذهنيًّا وهو المسمى باللازم البيِّن بالمعنى الأخص في اصطلاح بعض المناطقة، وضابطه أن يلزم من تصور الملزوم تصور لازمه سواء أكان لازمًا في الذهن **أو الخارج معًا كالزوجية بالنسبة للأربعة المتصورة بمفهومها المخصوص** وهو عدد ذو زوجين، أم في

الجزء ومن الجزء إلى الكل عكس القول الأول، وهذا القول باطل بالضرورة؛ إذ لا يلزم من إطلاق اللفظ فهم جزء المعنى لعدم وضعه له، لا من فهم الجزء فهم الكل، لأن الجزء أعم. اهـ. بناني.

قوله: [أو الخارج]؛ **أي خارج الذهن لا خارج الأعيان. اهـ. صبان،**قوله: [كالزوجية] **هي الانقسام إلى متساويين صحيحين. اهـ. صبان.** قوله: [المتصورة بمفهومها المخصوص... إلخ] **دفع لما قيل أنه لا يظهر التمثيل به للبين بالمعنى الأخص؛ لأنه قد**

---

(١) سبقت ترجمته في(ص٩٣).

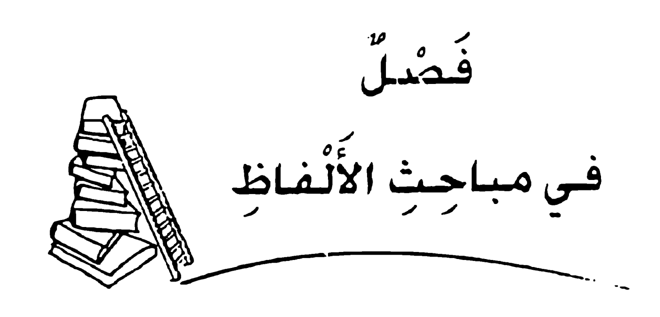
الذهن فقط كالبصر بالنسبة للعمى فإنه يلزم من تصور العمى تصور البصر فهو لازم في الذهن وليس لازمًا في الخارج، بل منافٍ.

وخرج بهذا الشرط اللازم غير البين وضابطه أن لا يلزم من فهم الملزوم واللازم الجزم باللزوم بينهما، بل يتوقف على الدليل كالحدوث اللازم للعالم، وكذلك اللازم البين بالمعنى الأعم وضابطه أن يلزم من فهم الملزوم واللازم الجزم باللزوم بينهما سواء كان يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم كالزوجية بالنسبة للأربعة، أو لم يلزم كمغايرة الإنسان للفرس مثلًا، فإنه لا يلزم من تصور الإنسان تصور المغايرة المذكورة لكن إذا فهم الإنسان وفهمت المغايرة المذكورة، جزم باللزوم بينهما فتحصل أن اللازم ينقسم إلى بَيِّنٍ وغير بين، والأول ينقسم إلى لازم بيِّن بالمعنى الأخص وإلى لازم بيِّن بالمعنى الأعم، ووجه تسميتهما بذلك أن الأول فرد من الثاني فهو أخص منه وهذه إحدى طريقتين في التقسيم، ثانيهما: وهي غير منافية للأولى أن اللازم ينقسم إلى لازم في الذهن والخارج معًا **كالشجاعة للأسد** وإلى لازم في الذهن فقط كالبصر للعمى وإلى لازم في الخارج فقط كالسواد للغراب، وما تقدم من اشتراط اللازم البين بالمعنى الأخص هو الراجح، وذهب الفخر ككثير من المتأخرين إلى أنه يكفي اللازم البين بالمعنى الأعم كما تقدم .

تتصور الأربعة مع الغفلة عن كونها زوجًا. اهـ. صبان.

قوله: [كالشجاعة للأسد] قد يمنع كون شجاعة الأسد من اللازم الذهني المرادف للبين بالمعنى الأخص لا مكان تصور الأسد مع الغفلة عن شجاعته إلا أن يمنع فتأمل. اهـ. صبان.

* * *



٢٦. مُسْتَعْمَلُ الأَلْفاظِ حيثُ يُوجَدُ إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدُ

فصل في مباحث الألفاظ

أي في المسائل التي يبحث فيها عن الألفاظ من حيث الإفراد والتركيب وما يلائمهما كالكلية والجزئية؛ فالمباحث بمعنى المسائل المذكورة؛ لأنها جمع مبحث بمعنى مكان البحث وهو في الأصل التفتيش عن باطن الشيء حسًّا، ثم استعمل عرفًا في بيان الشيء والكشف عنه فقولهم: مبحث كذا بمعنى مكان بيانه والكشف عنه، وذلك المكان كناية عن المسائل التي يبحث فيها عنه، وبقولنا: من حيث... إلخ، اندفع ما قد يقال كلامه يقتضي أن مبحث الدلالات ليس من مباحث الألفاظ وليس كذلك فتأمل.

قوله: [مستعمل الألفاظ... إلخ]؛ أي المستعمل منها؛ فالإضافة على معنى (من)، **وخرج عن ذلك المهمل** فلا ينقسم إلى ذلك؛ لأنه لا معنى له حتى يقال فيه: المركب ما دل جزؤه على جزء معناه، والمفرد ما لا يدل جزؤه... إلخ.

قوله: [حيث يوجد]؛ أي في أي تركيب يوجد ذلك فيه فهي **حيثية إطلاق**. قوله: [إما مركب وإما مفرد] يعنى أنه لا يخرج عنهما، وهذا مبني على أن القسمة **ثنائية** وجعلها بعضهم ثلاثية. **مفرد** وهو ما لا يدل جزؤه على شيء أصلًا. **ومركب** وهو ما يدل جزؤه على معنى ليس جزء معناه. **ومؤلف** وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه، والحق

قوله: [وخرج عن ذلك المهمل]؛ أي على رأي الجمهور من أنه يسمى لفظًا، ولم يقل: وخروج الموضوع قبل الاستعمال لانقسامه إليهما؛ فعلى هذا مفهوم المستعمل فيه تفصيل، ويحتمل أنه أراد به الموضوع. قوله: [حيثية إطلاق]؛ أي لا تقييد ولا تعليل. قوله: [ثنائية] وعلى هذه الطريقة فالمركب والمؤلف مترادفان. قوله: [مفرد] كزيد، قوله: [مركب] كعبد الله علمًا على ما فيه. قوله: [ومؤلف] كزيد قائم.

الأول ودخل تحت المركب المركبُ الإضافي كغلام زيد، والتقييدى كحيوان ناطق، والإسنادى كزيد قائم، وتحت المفردِ الاسمُ والفعلُ والحرفُ.

٢٧. فَأَوَّلٌ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا

قوله: [فأول... إلخ] الفاء للإفصاح؛ لأنها أفصحت عن شرط محذوف، والتقدير: إذا أردت بيان هذين القسمين فأول... إلخ، وأول مبتدأ وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لوقوعه في معرض التفصيل كذا قيل(١)، وبحث فيه بأن قوله: فأول... إلخ، ليس مفصلًا، وإنما هو بيان للمفصل إليه فهو لم يقع في معرض التفصيل، والذي وقع في معرض التفصيل إنما هو قوله: مستعمل الألفاظ.

وأجيب بأن المراد بوقوعه في معرض التفصيل وقوعه في مقام التفصيل، وإن لم يقع مفصلًا نفسه؛ بل وقع عنوانًا لأحد أقسام المفصل **على أنه يمكن أن يراد بالتفصيل** التبيين كما في قوله تعالى ﴿وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٤] [الأعراف: ١٤٥] فإن قيل: كان المناسب للمصنف تقديم تعريف المفرد على تعريف المركب؛ لأن المفرد جزءٌ والمركب كلٌّ، والجزء سابق على الكل. أجيب بأن تعريف المركب **بالإيجاب** وتعريف المفرد بالسلب، والإيجاب أشرف من السلب، وأيضًا لا يتصور **سلب شيء** إلا بعد تعقله، وبعضهم قدم تعريف المفرد على تعريف المركب نظرًا لسبق العدم على الوجود والنكات لا تتزاحم. قوله: [ما دل جزؤه... إلخ]؛ أي الذي أو لفظ دل... إلخ، فـ(ما) موصولة أو موصوفة وخرج بقوله: ما دل جزؤه، ما ليس كذلك بأن لم يكن له جزء أصلًا كباء الجر ولامه، أوْ لَهُ جزءٌ لكن لا يدل كزيد. واعترض على المصنف بأن

قوله: [على أنه يمكن أن يراد... إلخ]، فمعنى كونه في معرض التفصيل أنه مفصل ومبين؛ إذ المبتدأ وهو أول الذي هو المركب مبين بالتعريف؛ أي ما دلَّ... إلخ، فاندفع ما قيل أيبحث في هذا الجواب أيضًا بمثل البحث الذي تقدم، وهو أن قوله: فأول، ليس مفصلًا وإنما هو بيان للمفصل إليه. قوله: [بالإيجاب]؛ أي بذي الإيجاب، أو متلبس بالإيجاب، وقوله: [سلب شيء] المراد بالشيء: الدلالة؛ أي سلب الدلالة مأخوذ في تعريف المفرد فيتوقف تعقله على تعقلها وهي مأخوذة في تعريف المركب، فلزم توقف

(١) قال ابن مالك في عدم جواز الابتداء بالنكرة إلا بشرط منها: التفصيل والإفادة:

وَلَا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

هذا التعريف غير مانع لشموله نحوَ: عبد اللّـه والحيوان الناطق، وحجة الإسلام علمًا **مع قصد الواضع في الأخير** أن المسمى حجة في الدين. وأجيب بأن المراد ما دل جزؤه دلالة مقصودة بالأصالة، ولا كذلك الدلالة فيما ذكر؛ لأنها فيما عدا الأخير غير مقصودة وفي الأخير غير مقصودة بالأصالة، بل بالتبع.

وأجاب الشيخ الملوي بأن ما عدا الأخير لا يدل جزؤه حال العلمية فهو خارج بقوله: دل جزؤه. وأما ما يتوهم من دلالته فإنما هو قبل العلمية، واختار أن الأخير مركب لا مفرد فلا يصح إخراجه لوجوب إدخاله حينئذ، **واختار بعض المحققين أنه مفرد** باعتبار قصد الواضع المعنى العلمي، ومركب باعتبار قصده المعنى التركيبي فليتأمل. قوله: [على جزء معناه] بضم الزاي **كما قرئ به في السبع**[1]، وهذا تتميم للتعريف. قوله: [بعكس ما تلا]، يعني أن المركب **ملتبس** بعكس ما تلاه؛ أي بعكس المفرد الذي أو بعكس مفرد تلاه، والضمير المستتر في (تلا) يرجع لـ (ما)، والضمير المقدر المنصوب يرجع للمركب؛ هذا هو الأقرب الموافق لما هو الواقع من تبعية المفرد للمركب.

وأما ما يصرح به كلام المصنف في شرحه من أن الضمير المستتر يرجع للمركب، والضمير المقدر المنصوب يرجع للمفرد فهو مبحوث فيه بأن الذي تلا إنما هو المفرد لا المركب، وبأنه لو كان كذلك لوجب إبراز الضمير لجريان الصلة أو الصفة على غير ما هي له مع خوف اللبس، وأجيب بأنه أراد بالتلو: الاتصال مجازًا مرسلًا لعلاقة اللزوم، **وبأن اللبس هنا غير مضر**؛ لصحة اتصاف كلٍّ من المفرد والمركب بالتلو بهذا المعنى،

تعقل بعض أجزاء المفرد على تعقل بعض أجزاء المركب. اهـ. صبان.

قوله: [مع قصد الواضع في الأخير... إلخ]؛ أي لأنه جعله لقبًا فاعتبر الإشعار بالمدح. قوله: [واختار بعض المحققين... إلخ]، وجهه أن الإشعار بالمدح إنما هو باعتبار الوضع الأصلي لا الوضع العلمي؛ إذ باعتبار الوضع العلمي لا دلالة له على صفة أصلًا. قوله: [كما قرئ به في السبع]؛ أي في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزُءٌ مَّقْسُومٌ﴾ [الحجر: ٤٤]. وقوله: ﴿عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزُءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]. قوله: [ملتبس] الأولى متلبس. قوله: [وبأن اللبس هنا غير مضر... إلخ] يخالف ما تقدم له ويؤيد ما قلنا كما تقدم.

---

(١) انظر التيسير في القراءات السبع، سورة [البقرة: ٢٦٠] و [الحجر: ٤٤]، (١/ ٦٥)، والنشر في القراءات العشر (٢/ ٣٢٨).

لكن قد يعكر على صدر الجواب أن المصنف نفسه فسر (تلا) بـ (تبع)، إلا أن يقال أراد بتبع: اتصل، ولا يخفى أن المراد بالعكس معناه اللغوي، وإنما كان المركب ملتبسًا بعكس ما تلاه الذي هو المفرد؛ لأنهم قد عرفوا المفرد بأنه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وقد عرف هو المركب بأنه ما دل جزؤه على جزء معناه ولا ريب أنه عكس ذلك.

لا يقال يرد على تعريف المفرد بما ذكر أن الزاي من: زيد قائم مثلًا لا تدل على جزء معناه، فيلزم أن يكون مفردًا؛ لأنا نقول المراد بالجزء في قولنا: ما لا يدل... إلخ: الجزء القريب، ولا كذلك الزاي من زيد قائم مثلًا فإنها جزء بعيد؛ لأنها إنما كانت جزءًا بواسطة أنها جزء من زيد وهو جزء من ذلك، والقاعدة أن جزء الشيء جزء لذلك الشيء هذا **ومن نكر الجزء بأن قال: لا يدل جزء منه**... إلخ، لا يرد عليه ذلك؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم فيخرج نحو: المركب المذكور؛ لأن بعض أجزائه يدل فليتأمل.

٢٨. وَهْـوَ عَلى قِسْمَيْنِ أَعْـنِـي المُفْرَدَا كُـلِّـيٌّ أَوْ جُـزْئِـيٌّ حَـيْـثُ وُجِـدَا

قوله: [وهو على قسمين]، ظاهره أن التقسيم إلى القسمين المذكورين جار في المفرد الشامل للفعل والحرف، وليس كذلك فيخص المقسم بالاسم. وعن السنوسي **أن الفعل كلي أبدًا**؛ لوقوعه محمولًا ولا يحمل إلا الكلي، وظاهره أيضًا أن المركب لا ينقسم إلى هذين القسمين، حيث خص التقسيم إليهما بالمفرد وليس كذلك، بل ينقسم إليهما كالمفرد. فالمركب الكلي كحيوان ناطق، والجزئي كرأس زيد بجعل الإضافة للعهد؛ ولهذا قال بعضهم: تخصيص المفرد بالذكر ليس للاحتراز عن المركب؛ بل لأن الكلام هنا توطئة للكليات الخمس **وهي مفردات**، وهذا التقسيم إنما هو باعتبار كلية المعنى وجزئيته؛ لأنه هو الذي يتصف بالكلية والجزئية حقيقة، وأما وصف اللفظ بهما فهو مجاز من وصف الدال بما للمدلول، كما أن التركيب والإفراد وصفان للفظ حقيقة، وأما

قوله: [ومن نكر الجزء... إلخ] يصح جعل الإضافة في جزئه للعهد الذهني فيكون في معنى النكرة. اهـ. صبان.

قوله: [أن الفعل كلي]؛ أي وأما الحرف فهو جزئي دائمًا بالنظر للاستعمال وللوضع على أحد القولين. قوله: [وهي مفردات] قيل: أي غالبًا وإلا فقد تكون مركبة كجسم تام فإنه جنس.

وصف المعنى بهما فهو مجاز من وصف المدلول بما للدال فتأمل.

قوله: [أعني المفردا] هذا المقام ليس للعناية؛ لأنه لا يؤتى بها إلا إذا كان هناك خفاء وما هنا ليس كذلك؛ لأن رجوع الضمير لـ (ما تلا) الذي هو المفرد معلوم من قاعدة أن الضمير يرجع لأقرب مذكور، كذا يؤخذ من كلام بعض المحققين، وقد يقال لما كان قد يتوهم أن الضمير عائد للمركب؛ لأنه هو المحدَّث عنه في قوله: فأول... إلخ. أتى المصنف لعنايةٍ لما في المقام من الخفاء بهذا الاعتبار. قوله: [كلي أو جزئي] بإسقاط الهمزة بعد نقل حركتها للساكن قبلها الذي هو التنوين وبمنع صرف جزئي للوزن والكلي نسبة للكل الذي هو الجزئي، والجزئي نسبة للجزء الذي هو الكلي؛ وذلك لأن القاعدة أن كل كلي جزء من جزئيه، وكل جزئي كل لكليه؛ لأن حقيقة الجزئي مركبة من الكلي ومن التشخص فالجزئي كل للكلي، والكلي جزء للجزئي؛ مثلًا حقيقة زيد مركبة من الإنسان والتشخص؛ فالإنسان كلي وهو جزء من جزئيه كزيد، وزيد جزئي وهو كل لكليه فليتأمل. قوله: [حيث وجدا]؛ أي في أي تركيب وجد فيه المفرد فهي حيثية إطلاق كما مر في نظيره، والألف فيه للإطلاق.

---

٢٩. فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكٍ الكُلِّيُّ   كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ

قوله: [فمفهم اشتراك... إلخ] الفاء للإفصاح؛ لأنها أفصحت عن شرط محذوف والتقدير: إذا أردت بيان كل من الكلي والجزئي فمفهم اشتراك... إلخ، ومفهم اشتراك خبر مقدم والكلي مبتدأ مؤخر ويجوز العكس، لكن الأول أولى؛ لأن الكلي هو المعرف ومفهم الاشتراك هو التعريف، واللائق حمل التعريف على المعرف لا العكس، ومثل ذلك يجري في قوله: وعكسه الجزئي. لا يقال: مفهم الاشتراك عبارة عن المشترك فكأنه قال: فالكلي هو المشترك وحينئذ يصدق بزيد الذي اشترك فيه بنوه مثلًا؛ لأنه مشترك بينهم من حيث أبوَّته لهم مع أنه جزئي، فيكون التعريف غير مانع؛ لأنا نقول المراد بالمشترك ما جرى عليه اصطلاح المناطقة وهو: ما يصدق على كثيرين؛ بمعنى أنه يصح حمله عليها وما ذكر ليس كذلك؛ لأنه وإن كان مشتركًا بين بنيه باعتبار أبوته لهم لكن لا يصدق عليهم بالمعنى المذكور، ولا يخفى أن المراد الاشتراك المعنوي، وضابطه: أن يتَّحد اللفظ والوضع والمعنى، وتتعدد الأفراد المشتركة في ذلك المعنى لا اللفظي، وضابطه: أن يتَّحد اللفظ ويتعدد الوضع والمعنى. **واعلم أن أقسام الكلي ثلاثة**؛ الأول: ما لم يوجد

منه شيء. والثاني: ما وجد منه فرد واحد فقط. والثالث: ما وجد منه أفراد. كذا قال الأقدمون، وجعلها المتأخرون ستة؛ حيث قسموا الأول إلى ما يستحيل وجود شيء منه كالجمع بين الضدين ومالا يَسْتَحِلْ كبحر من زئبق. وقسموا الثاني إلى ما يستحيل وجود غير ذلك الفرد الذي وجد منه كالآلة وما لا يستحيل كالشمس. وقسموا الثالث إلى ما وجد منه أفراد غير متناهية كالصفة، فإن أفرادها التي وجدت لا تتناهى؛ لأن منها الصفات الوجودية القائمة بذاته تعالى، وقد دل الدليل على أنها لا نهاية لها، واستحالة وجود ما لا نهاية له إنما ثبت في حق الحوادث ولا يصح التمثيل لذلك بنعمة اللّـه كما صنعه بعضهم؛ لأن الكلام فيما وجد منه أفراد لا نهاية لها، ونعمة اللّـه ليست كذلك؛ نعم هي لا نهاية لها بمعنى أنه ما من نعمة إلا وبعدها نعمة وهكذا، وليس ذلك مرادًا هنا ولا يصح أيضًا التمثيل لذلك بحركة الفلك؛ لأنه لا يتمشى إلا على ما ذهب إليه الفلاسفة من أنه ما من حركة إلا وقبلها حركة وهكذا إلى ما لا نهاية له في جانب الماضي.

ويبنون على ذلك أنها قديمة بالنوع حادثة بالشخص، وهو مذهب باطل ومعتقده كافر، وما وجد منه أفراد متناهية، وتحت هذا القسم ثلاثة أقسام: ما لا يوجد له أفراد سوى تلك الأفراد المتناهية كالكوكب. وما يوجد له أفراد سواها وهي غير متناهية كنعمة اللّـه تعالى، وما يوجد له أفراد سواها، وهي متناهية وهو ما مثل له المصنف بقوله: كأسد؛ ففي الحقيقة تؤول الأقسام إلى ثمانية تفصيلًا، وبهذا سقط ما لبعضهم هنا فاحفظ ذلك. قوله: [وعكسه الجزئي] فهو ما لا يفهم الاشتراك كزيد فإنه لا يفهم الاشتراك، ولا عبرة بما يعرض له من الاشتراك اللفظي لما تقدم من أن المراد هنا الاشتراك المعنوي، وإنما قدم المصنف تعريف الكلي على تعريف الجزئي اهتمامًا به لكونه **مادة الحدود دائمًا، والبراهين والمطالب** غالبًا؛ ولأنه قد عرف الكلي بالإيجاب والجزئي بالسلب، والإيجاب أشرف من السلب، وأيضًا سلب الشيء لا يتصوَّر إلا بعد تعقل وجوده، وبالوجه الأول يوجه تقديم غير المصنف لذلك لا بالوجه الثاني؛ لأن غير المصنف إنما عرف الكلي بالسلب، حيث قال: ما لا يمنع

قوله: [مادة الحدود دائمًا والبراهين] أراد بالحدود مطلق التعاريف، وبالبراهين مطلق الأقيسة، ففي كلامه تغليب، أو المراد الحدود الحقيقية والبراهين الحقيقية فيكون تخصيصها بالذكر لأشرفيتهما.

وقوله: [والمطالب] هي النتائج؛ لأنها تطلب بالدليل. اهـ. صبان.

نفس تصوُّره من وقوع الشركة فيه. واعلم أن كلام المصنف إنما هو في الجزئي الحقيقي وأما الجزئي الإضافي فهو ما اندرج تحت ما هو أعم منه، وبينه وبين الحقيقي العموم والخصوص بإطلاق، فيجتمعان في زيد مثلًا، وينفرد الإضافي في نحو: الإنسان.

٣٠. وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ فَانْسُبْهُ أَوْ لِعَارِضٍ إِذا خَرَجْ

قوله: [وأولًا... إلخ] غرض المصنف بذلك تقسيم الكلي إلى ذاتي وإلى عرضي وإلى واسطة، وهذا مأخوذ من كلامه بطريق المفهوم، حيث قيد الأوَّل بالاندراج في الذات، والثاني بالخروج عنها فيعلم منه أن النوع واسطة؛ لأنه لم يندرج في الذات ولم يخرج عنها، بل هو عينها وهو أحد اصطلاحات ثلاثة اشتهرت من اصطلاحات كثيرة في ذلك. ثانيها: أن الذاتي ما اندرج في الذات والعرضي ما ليس كذلك وعليه فالنوع عرضي. ثالثها: أن العرضي ما خرج عن الذات والذاتي ما ليس كذلك، و عليه فالنوع ذاتي، وتوضيح ذلك أن الكلي إما مندرج في الذات بأن كان جزءًا منها وهو الجنس والفصل، وإما خارج عنها بأن لم يكن جزءًا منها؛ ولا عينها وهو الخاصة والعرض العام، وإما غير مندرج وغير خارج بأن كان تمام الذات وهو النوع، فالذات بمعنى الماهية كالحيوان الناطق بالنسبة للإنسان، والمندرج فيها كالحيوان وكالناطق والخارج عنها كالضاحك وكالماشي وغير المندرج وغير الخارج كالإنسان. ولا يخفى عليك تنزيل الخلاف المذكور على ما ذكر هذا.

وقد ذكر المصنف أن الأرجح نصبُ أولًا على الاشتغال، وبحث فيه بأن ما بعد كل من أداة الشرط وفاء الجواب لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا، وحينئذ يجب رفعه على الابتداء والمسوغ التفصيل. وأجيب بأن أداة الشرط مؤخرة عن العامل تقديرًا، والفاء زائدة والأصل وأوَّلًا للذات انسبه إن اندرج فيها، وجواب الشرط محذوف لدلالة الفعل المذكور عليه، ولا يخفِى ما في هذا من التكلف. قوله: [للذات]؛ أي: للماهية كما

قوله: [فالنوع ذاتي] وعلى هذا يكون منسوبًا للذات بمعنى الماصدقات لا الماهية، أو هو تسمية اصطلاحية على صورة النسبة، فلا يقال: يلزم نسبة الشيء لنفسه أو هو منسوب للماهية لقصد المبالغة. اهـ. صبان. قوله: [وبحث فيه... إلخ] لك جعله من باب مطلق التفسير فلا إشكال.

هو أحد إطلاقيها، وثانيها: على الماصدق، قوله: [إن فيها اندرج]؛ أي: بأن كان جزءًا منها وهو الجنس والفصل كما مر. قوله: [فانسبه]؛ أي: بأن تقول ذاتي، كما هو الشائع عند المناطقة. وبحث فيه بأنَّ مقتضى قواعد النسب أن يقال ذووي؛ لأن أصل المنسوب إليه ذوو، والنسب يردُّ الأشياء إلى أصولها. وأجيب: بأن ذلك ليس نسبًا حقيقة؛ بل تسمية اصطلاحية على صورة النسب، وعلى تسليم أنه نسب حقيقة فهو على غير قياس. قوله: [أو لعارض]؛ أي: أو انسبه لعارض بأن تقول: عرضي، كما هو الشائع عند المناطقة أيضًا. وبحث فيه أيضًا بأنه كان مقتضى الظاهر أن يقال: عارضي ويجاب بما تقدم آنفًا، والمراد بالعارض المنسوب إليه الأمر الذي يعرض للشيء كالضحك **وبالعرضي المنسوب نحو: الضاحك**؛ فالعارض غير العرضي كما لا يخفى. قوله: [إذا خرج]؛ أي عن الذات.

---

٣١. وَالكُـلِّـيَات خَـمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ   جِنْسٌ وَفَصْلٌ، عَرَضٌ، نَوْعٌ وَخَاصْ

قوله: [والكلِّيَات] بتخفيف الياء للوزن، وقوله: خمسة دون انتقاص؛ أي: ودون زيادة؛ ففي كلام المصنف اكتفاء على حد قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾ [النحل:٨١]؛ أي والبرد، ووجه انحصار الكليات في الخمسة: أن الكلي إما جزء من الماهية وهو الجنس والفصل، وإما تمامها وهو النوع، وإما خارج عنها وهو الخاصة والعرض العام.

واعلم أنه قد استعمل بعض المولدين في الرجز زيادة حرف ساكن آخر الشطر الأوَّل، وآخر الشطر الثاني كما هنا، لكن العروضيون لم يذكروه؛ بل ظاهر كلامهم منعه، وعلى تسليم أنه يسمى تذييلًا؛ فالتذييل الجائز خاص بمجزوء البسيط والكامل والمتدارك بناء على طريقة من أثبته، وكأن من استعمله تسامح لشبه مستفعلن آخر مشطور الرجز بمستفعلن آخر مجزوء، وما ذكر. قوله: [جنس]، هو ما صدق في جواب **ما هو؟** على كثيرين مختلفين بالحقيقة كالحيوان، فإنه يصدق في جواب ما هو على كثيرين... إلخ؛ بمعنى: أنه يصح حمله على ما ذكر، فإذا قيل: الإنسان والفرس والحمار ما هو؟ صلح لأن يحمل في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بأن يقال: حيوان؛ أي؛ المذكور حيوان، وما واقعة على الكلي

قوله: [وبالعرضي المنسوب... إلخ] فالنسبة من نسبة اللازم على الملزوم. اهـ. صبان.

قوله: [ما هو]، أفرد الضمير للتأويل بالمذكور.

الشامل لجميع الكليات فهي جنس، **والمراد بالكثيرين:** ما يشمل اثنين فأكثر؛ فالتعبير بذلك إنما هو مسامحات المصنفين التي مقتضاها غير مراد، فاندفع ما قد يقال: إن كثيرين جمع كثير، وأقل الجمع اثنان بناء على أن المراد بالجمع ما فوق الواحد، وأقل الكثرة ثلاثة، فيلزم أن لا يصلح لأن يصدق على أقل من ستة أنواع وهو باطل.

وخرج بقولنا: في جواب بقطع النظر عن الإضافة لما العرض العام؛ لأنه لا يقع في **الجواب المصطلح** عليه عند المناطقة، وإن وقع في الجواب عن السؤال بكيف كأن يقال: كيف زيد؟ فيقال: صحيح مثلًا، ومع النظر للإضافة لـ (ما) الفصل والخاصة؛ لأن كلًّا منهما لا يقع في جواب (ما) وإنما يقع في جواب أي شيء، كما يعلم مما يأتي وبقولنا على كثيرين الحدّ فإنه لا يصدق في جواب ما هو على كثيرين، بل يصدق في جواب ما هو على واحد فقط كأن يقال: الإنسان ما هو؟ فيقال: حيوان ناطق، وبقولنا مختلفين بالحقيقة النوع، فإنه وإن صدق في جواب ما هو على كثيرين لكن متفقين بالحقيقة النوع كما سيأتي. وأما الجزئي فلا حاجة لإخراجه لما علمت من أن (ما) واقعة على كلي بواسطة أن الكلام ليس إلا في الكليات فافهم.

قوله: [وفصل] هو ماصدق في جواب أي شيء هو في ذاته كالناطق فإنه يصدق في جواب ذلك، فإذا قيل مميز الإنسان أي شيء هو في ذاته؛ أي حال كونه مندرجًا في ذاته صلح لأن يحمل في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بأن يقال: ناطق، **وهذا مبني على القول بأن الناطق لا يقال إلا على الإنسان**، وأما على ما قاله بعضهم من أنه يقال على الملائكة والجن، فليس الناطق فصلًا للإنسان بالنسبة للملائكة والجن، و (ما) واقعة على الكلي الشامل لجميع الكليات، فهي جنس. وخرج بقولنا: في جواب بقطع النظر

قوله: [والمراد بالكثيرين... إلخ]، وغلِّب فيه أيضًا العاقل على غيره حتى يصح الجمع بالياء والنون. قوله: [في الجواب المصطلح]، وهو الجواب عن السؤال بـ (ما)، أو أي؟ قوله: [وهذا مبني على القول... إلخ] عبارة الصبان قال الغنيمي[1]: كون الناطق مميز الإنسان عما سواه إنما هو عند مَنْ جعله مقولًا على غير الحيوان، أما عند من جعله مقولًا عليه فلا يكون الناطق فصلًا للإنسان بالنسبة للملائكة، بل بالنسبة لما شاركه في جنسه، فإن الملائكة عندهم ليست حيوانًا؛ لأنها عندهم ليست أجسامًا ولكنها ناطقة. اهـ.

---

(١) سبقت ترجمته في (ص٩٦).

عن الإضافة لـ (أي) العرضُ العامُ، ومع النظر لها الجنسُ والنوعُ؛ لأن كلًّا منهما لا يقع في جواب (أي)، وإنما يقع في جواب (ما)، وبقولنا: في ذاته الخاصة فإنها لا تصدق في جواب أي شيء هو في ذاته؛ بل في جواب أي شيء هو في عرضه، وأما الجزئي فلا حاجة لإخراجه لما تقدم.

واعلم أن الفصل نوعان: قريب وبعيد:

فالأوَّل: ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه القريب كالناطق، فإنه يميز الإنسان عما يشاركه في جنسه القريب وهو الحيوان من الفرس والحمار ونحو ذلك.

والثاني: ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه البعيد كالحساس بالنسبة للإنسان يميزه عما يشاركه في جنسه البعيد كالجسم من الحجر والشجر ونحو ذلك، فإن قيل: يلزم على ذلك كون الجنس غير العالي فصلًا؛ لأنه يميز الشيء عما يشاركه في جنسه البعيد كالحيوان بالنسبة للإنسان فإنه يميزه عما يشاركه في الجنس البعيد كالجسم من الحجر والشجر ونحو ذلك. أجيب بأن الحيوان مثلًا إذا وقع في جواب أي شيء هو كما إذا قيل: مميز الإنسان أي شيء هو في ذاته؟ فقلت: حيوان؛ كان فصلًا، وإذا وقع في جواب ما هو كما إذا قيل: الإنسان والفرس ما هو؟ فقلت: حيوان، كان جنسًا فهو فصل باعتبار وجنس باعتبار آخر فليتأمل.

قوله: [عرض]؛ أي عام، وهو ما خرج عن الماهية وصدق عليها، وعلى غيرها كالمتحرك بالنسبة للإنسان فإنه خرج عن ماهيته ويصدق عليها وعلى غيرها، كأن يقال: الإنسان متحرك، الفرس: متحرك، و (ما) واقعة على الكلي الشامل لجميع الكليات فهي

ببعض تصرف. وقيل: عدم حيوانيتهم لعدم نموِّهم، وكالملائكة فيما ذكر الجن. ا. هـ. بالحرف. قوله: [في جنسه القريب] ويلزم منه تمييزه عما يشاركه في البعيد بخلاف الفصل البعيد، فإنه لا يلزم من تمييزه الشيء عما يشاركه في البعيد تمييزه له عما يشاركه في القريب، والاقتصار على ذكر الجنس في النوعين مبنيٌّ على أن كل ماهية لها فصل، لا بد وأن يكون لها جنس وهو مذهب المتقدمين. وذهب المتأخرون إلى عدم لزوم ذلك، فزادوا في تعريف الفصل أو في الوجود فقالوا في تعريفه: هو ما يميز الشيء في ذاته عما يشاركه في الجنس أو في الوجود. فإن كان هذا الفصل مميز للماهية عن جميع ما يشاركها في الوجود فهو قريب، وإن ميزها عن بعض ما يشاركها فهو بعيد. اهـ. صبان.

جنس، وخرج بقولنا: عن الماهية؛ الجنس والفصل والنوع، فإنها ليست خارجة عنها؛ بل الأولان جزآن منها، والثالث تمامها، وبقولنا: وصدق... إلخ الخاصة فإنها وإن خرجت عن الماهية تصدق عليها فقط. واعلم أن العرض العام نوعان: الأول: لازم **كالمتنفس بالقوَّة.** والثاني: مفارق كالمتنفس بالفعل. قوله: [نوع] هو ماصدق في جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة كالإنسان، فإنه يصدق في جواب ما هو على كثيرين... إلخ، فإذا قيل: زيد وعمرو ما هو، صلح لأن يحمل في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال؛ بل لو قيل: زيد ما هو، صلح لذلك فيقال: إنسان؛ لأن المراد هنا بصدقه على كثيرين حمله عليها وإن لم تجمع في السؤال بخلاف صدق الجنس على كثيرين فيما مر، فإنه لا بد من جمعها في ذلك، وما واقعة على الكلي الشامل لجميع الكليات فهي جنس، وخرج بقولنا: في جواب، بقطع النظر عن الإضافة لـ (ما) العرضُ العامُ لما تقدم، وبالنظر لها الفصلُ والخاصةُ فإن كلًّا منهما يصدق في جواب أي شيء هو وبقولنا: على كثيرين الحد لما مر وبالتقييد بالمتفقين بالحقيقة الجنس، فإنه يصدق في جواب ما هو على المختلفين بالحقيقة. فإن قيل: حقيقة كلٍّ من زيد وعمرو مركبةٌ من الإنسان، والتشخص المختص به الذي لا يشركه فيه غيره فهما مختلفان بالحقيقة، أجيب: بأن المراد بالحقيقة هنا الحقيقة النوعية كحيوان ناطق لا الشخصية كالإنسان والتشخص، ولا شك أنهما متفقان في الأولى؛ إذ يصدق على كلٍّ منهما أنه حيوان ناطق وإن لم يتفقا في الثانية والنوع المعرف بما ذكر إنما هو النوع الحقيقي، وأما الإضافي فهو ماصدق في جواب ما هو على كثيرين، وقد اندرج تحت جنس، وبينه وبين النوع الحقيقي عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في نحو الإنسان، وينفرد الإضافي في نحو الحيوان، والحقيقي في **نحو النقطة.** واعلم أن مراتب النوع الإضافي ثلاثة: النوع العالي: وهو ما لا أنواع فوقه، وتحته الأنواع كالجسم.

قوله: (كالمتنفس بالقوة) المراد هنا: مكان حصول الشيء مع عدمه، أو وجوده فهو أعم مطلقًا من الفعل وإن كانت تفسَّرُ أيضًا بإمكان حصول الشيء مع عدمه فتكون مباينة له.اهـ. صبان. قوله: [في نحو النقطة]؛ أي لعدم اندراجها تحت جنس وإلا لزم تركبها، والفرض أنها بسيطة. وبحث فيه بأنا لا نسلم عدم تركب ماهية البسيط من أجزاء ذهنية كما ذكره السعد في شرح الشمسية، أفاده الملوي في كبيره، قال الصبان: وتقدَّمَ لنا فيه كلامٌ شريف. اهـ.

والنوع السافل: وما هو ما لا نوع تحته، وفوقه الأنواع كالإنسان. والنوع المتوسط: وهو ما فوقه نوع وتحته نوع كالحيوان. وبقي رابع وهو النوع المنفرد وهو: ما لا نوع فوقه ولا نوع تحته ويمثل له بالعقل بناء على نوعيته.

قوله: [وخاص] بحذف الهاء وتخفيف الصاد للضرورة، وهي ماصدق في جواب: أي شيء هو في عرضه كالضاحك؛ فإنه يصدق في جواب ذلك، فإذا قيل: مميز الإنسان أي شيء هو في عرضه؛ أي: حال كونه مندرجًا في عرضه صلح لأن يحمل في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بأن يقال ضاحك، و (ما) واقعة على الكلي الشامل لجميع الكليات فهي جنس، وخرج بقولنا: في جواب بقطع النظر عن الإضافة لـ (أي) العرضُ العامُ لما مرَّ، ومع النظر لها الجنسُ والنوعُ لما تقدم، وبقولنا: في عرضه الفصل؛ لأنه يصدق في جواب: أي شيء هو في ذاته كما علمت. واعلم أن الخاصة كما تكون للنوع تكون للجنس كالماشي، فإنه خاصة للحيوان ولا يلزم من كونها خاصة للجنس أن تكون خاصة للنوع بخلاف العكس؛ فكل خاصة للنوع خاصة للجنس ولا عكس، والخاصة على نوعين: ملازمة؛ كالضاحك بالقوة، ومفارقة؛ كالضاحك بالفعل، وجعل الضاحك من خواص الإنسان مبني على ما ذهب إليه الحكماء من أن طبع الملائكة والجن لا يقتضي الضحك، كما أنه لا يقتضي البكاء ووقوعُ ذلك منهم كما ورد في بعض الآثار اتفاقيٌّ ليس باقتضاء الطبع[1]، وبهذا يجاب عما حكي من أن النسناس يضحك إذا

ثم إنه اختلف في النقطة فقيل: من العدميات. وقيل: من الاعتباريات. وقيل: من الكميات؛ هذا عند الحكماء، وأما عند المتكلمين فالنقطةُ الجوهر الفردُ. قوله: [بناء على نوعيته]؛ أي كونه نوعًا، وأما ما تحته من العقول العشرة أفراد اختلفت بالخواص المشخصة لا بالفصول، وقدرنا أن الجوهر المجرد جنس له وذهب الإمام إلى أنه جنس تحته أنواع مختلفة بفصول لا نعلمها، فعلى هذا القول يكون جنسًا منفردًا على تقدير أن

---

(١) ورد في مختصر قيام الليل، لأبي عبد اللَّـه بن نصر بن الحجاج المرزوي خبر يفيد أن الملائكة بكت لبكاء شاب، والخبر ورد في أكثر من مصدر مثل تفسير الثعالبي (٩/ ١٨٨) ونهاية الأرب في متون الأدب (١٣/ ٢٤).. قال: حدثنا يحيى أخبرنا عبد العزيز بن محمد المدني، عن سعد بن سعيد أن رجلًا من الأنصار صلى من الليل، ثم جلس وثنى رجليه، وقال: واغوثي باللَّـه العظيم من النار، ثم جاء النبي ﷺ فلما رآه، قال رسول اللَّـه ﷺ: « لقد أبكيت ملأ من الملائكة عظيمًا الليلةَ بقولك: واغوثي باللَّـه العظيم من النار » وهناك روايات أخرى تختلف عن سياق هذا الخبر. مختصر قيام الليل (١/ ٢٠٩) ولكني لم أجد عليه تعليقًا في كتب تخريج الحديث أو كتب الشيخ الألباني أو الأرناؤوط.

رأى أو سمع ما يتعجب منه! وأما على ما ذهب إليه بعضهم من أن طبع الملائكة والجن يقتضي الضحك فليس الضاحك من خواص الإنسان بالنسبة لهما.

٣٢. وَأَوَّلٌ ثَـــلاثَــــةٌ بِــــلا شَــطَــطْ جِنْسٌ قَرِيْـبٌ أَوْ بَعِيْدٌ أَوْ وَسَـطْ

قوله: [وأول] أي: الذي هو الجنس وقوله: ثلاثة؛ أي: بقطع النظر عن الجنس المنفرد لعدم الظفر بمثاله وإلا فمع النظر إليه يكون الجنس أربعة، ومثَّل بعضهم للجنس المنفرد بالعقل بناء على جنسيته، وقوله: بلا شطط؛ أي: بلا زيادة. يعني ولا نقص. ففي كلامه اكتفاء، قال بعضهم: أصل قوله: بلا شطط؛ لأن حق حرف النفي التقديم على جميع المنفي وهو الباء مع الشطط الدال مجموعهما على ملابسة الثلاثة للشطط، وإنما قدمت الباء تزيينًا للفظ، وهذا إنما يتجه على القول بأن (لا) في مثل ذلك ليست بمعنى غير،

الجوهر المجرد ليس جنسًا له، بل هو عرض عام له. أفاده الصبان.

وفي البناني أن الفلاسفة قسموا الجوهر وهو ماهية إذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع إلى خمسة أقسام؛ لأنه إما حال ويسمى: الصورة، وإما محل وهو الهيولى، وإما مركب منهما وهو الجسم، أم لا حال ولا محل وهو المجرد وفيه قسمان؛ لأنه إما أن يتعلق بالبدن تعلق التدبير وهو النفس أو لا يتعلق به وهو العقل، فالعقل على قولهم: جوهر مجرد من المادة وعلائقها. واختلفوا في جنس العقول العشرة وهو المجرد عن المادة وعلائقها: هل هو مندرج تحت الجوهر أم لا؟ واختلفوا في العقول العشرة: هل اختلفت بالحقيقة والفصول فتكون أنواعًا والعقل جنسها أو بالعوارض والخواص، فيكون العقل نوعًا لها وهي أفراده؟ ثم على القول بأنه تحت الجوهر، وإنه من أقسامه كان نوعيًّا إضافيًّا على كلٍّ من القولين الأخيرين، وعلى القول بأنه ليس من أقسامه، وأن الجوهر ينقسم إلى الحال والمحال والمركب منهما فقط؛ فعلى أنه جنس يكون جنسًا منفردًا، وعلى أنه نوع يكون نوعًا منفردًا كالنقطة، والحق عند أهل السنة – رضي اللّٰه عنهم – أن الجوهر إن لم يقبل القسمة فهو الفرد، وإلا فهو الجسم وأنكروا جميع ما عدا ذلك. اهـ. باختصار، وقد بين العلامة الصبان العقول العشرة وغيرها كالأفلاك فراجعه[1].

قوله: [تزيينًا للفظ]؛ أي تحسينًا له. أقول: قد يتوقف في وجه التزيين، وما يتوهم من

(١) حاشية الصبان على شرح الملوي على السلم.

وأما على القول بأنها بمعنى (غير) كما هو المشهور في نحو قولك: جئت بلا زاد فلا، فليعرف. قوله: [جنس قريب] ويسمى الجنس السافل وهو ما لا جنس تحته وفوقه الأجناس كالحيوان، وقوله: أو بعيد أو هنا وفيما بعد بمعنى الواو ويسمى: البعيد الجنس العالي، وهو ما لا جنس فوقه وتحته الأجناس كالجوهر، وهذا عند الإطلاق، وأما عند التقييد كأن يقال بعيد بمرتبة أو بمرتبتين فهو بحسب القيد الذي قيد به؛ فالأول: كالجسم، والثاني: **كالجواهر**، وقوله: أو وسط هو ما فوقه جنس وتحته جنس كالجسم، وإنما قدم المصنف البعيد على الوسط مع أن المعتبر في ترتيب الأجناس التصاعد؛ لأنه المتيسر في النظم كما لا يخفى.

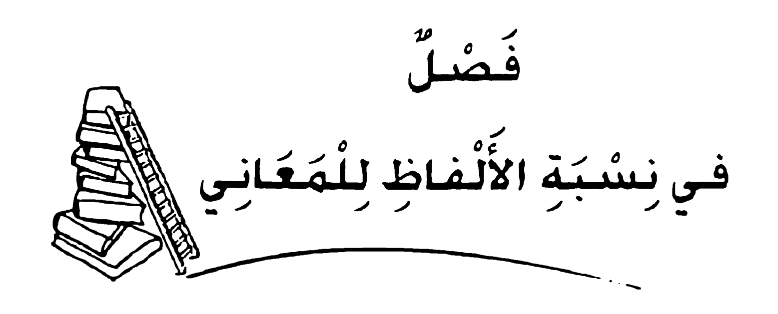
أن وجهه خفة اللفظ وعذوبته بهذا التقديم، ويرد بأن ذلك على تسليمه إنما نشأ من كثرة استعمال اللفظ هكذا، وألفته على هذا الوجه فلو استعمل اللفظ وألف بدون التقديم لخلصت تلك العذوبة والخفة فافهم. اهـ. صبان.

قوله: [كالجواهر] لا يقال: هناك ما هو أعلى منه كالشيء والمذكور والموجود والحادث؛ لأنا نقول: هذه أعراض عامة خارجة عن الماهيات؛ أي لم يجعل شيء منها جزء ماهيته أصلًا فلا يكون الجنس الذي الكلام فيه؛ لأنه لا بد أن يكون جزءًا من حقيقة. أفاده الملوي في كبيره. اهـ. صبان.

* * *

فَصْلٌ

فِي نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي



٣٣. وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي   خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلا نُقْصَانِ

فصل في نسبة الألفاظ للمعاني

اعلم أن ما ذكره المصنف من النسب الخمسة: منه ما هو معتبر بين معنى اللفظ وأفراده، وذلك هو التواطؤ والتَّشاكك. ومنه ما هو معتبر بين معنى لفظ ومعنى لفظ آخر، وذلك هو التباين. وما قد يقع من الحكم بالتباين بين الألفاظ فهو بالنظر لمعانيها. ومنها ما هو معتبر بين اللفظ ومعناه، وذلك هو الاشتراك. ومنه ما هو معتبر بين لفظ ولفظ آخر وذلك هو الترادف. وظاهر قول المصنف ونسبة الألفاظ للمعاني لا يفي إلا بالذي بين اللفظ ومعناه وهو الاشتراك، وإذا كان كذلك فكيف يخبر عنه بقوله: خمسة أقسام؟ وأجاب بعضهم: بأن في كلام المصنف اكتفاء، والتقدير: ونسبة الألفاظ للمعاني وللألفاظ، ونسبة المعاني للمعاني وللأفراد وجعل الشيخ الملوي اللام في قوله: للمعاني بمعنى (مع)، وجعل المراد من المعاني ما يشمل الأفراد، وعليه فيصير كلام المصنف هكذا، ونسبة الألفاظ مع نسبة المعاني، ولا شك أن هذا يصدق بنسبة الألفاظ للمعاني وللألفاظ ونسبة المعاني للمعاني إما حقيقة أو بمعنى الأفراد فليتأمل.

قوله: [ونسبة الألفاظ... إلخ] اعلم أن بعض هذه النسب يختص بالكلي وهو التواطؤ والتشاكك كما هو ظاهر، وأما الباقي فهو غير مختص به، بل يكون في الجزئي أيضًا. ومثال التباين فيه زيد وواشق، ومثال الاشتراك فيه زيد اسمًا لابن عمرو، وزيد اسمًا لابن بكر، ومثال الترادف فيه زيد وأبو عبد اللّـه، وبهذا التحقيق يعلم رد ما قيل من أن الجزئي من قبيل المتباين فافهم. قوله: [خمسة أقسام] بقي عليه ثلاثة وهي التساوي والعموم والخصوص من وجه، والعموم والخصوص بإطلاق؛ فضابط الأول: أن يتحدا ماصدقا ويختلفا مفهومًا كما في الكاتب والضاحك. وضابط الثاني: أن يجتمعا في مادة وينفرد كلٌّ منهما في مادة أخرى كما في الإنسان والأبيض. وضابط الثالث: أن يجتمعا في مادة

وينفرد أحدهما في مادة أخرى كما في الإنسان والحيوان. قال بعض المحققين: ويمكن إدراج الأول في الترادف بأن يراد به ما يشمل ما لو كان بينهما الاتحاد ماصدقا فقط، وإدراج الثاني والثالث في التخالف بأن يراد ما يشمل التباين الجزئي. اهـ. بتصرف.

وعليه فكلام المصنف مستوفٍ لجملة النسب الثمانية.

٣٤. تَـواطُـؤٌ تَـشَـاكُـكٌ تَـخَـالُـفُ وَالاشْـتِـرَاكُ عَـكْـسُـهُ الـتَّـرَادُفُ

قوله: [تواطؤ]؛ أي توافق، وذلك بأن كان المعنى الواحد مستويًا في أفراده من غير اختلاف وتفاوت فيها كما في الإنسان؛ فإن معناه لا يختلف في أفراده، فإن قيل: قد يكون المتواطئ في بعض الأفراد أكثر آثارًا وأكمل منه في بعض آخر، وهذا يقتضي أنه متشاكك، وذلك كالإنسان فإن بعض أفراده كنبينا عليه الصلاة والسلام أكثر وأكمل من غيره في الخواص الإنسانية كالإدراك. أجيب بما قاله القرافي[1]: من أن التفاوت بالأمور الخارجة عن المسمى غير معتبر حتى يخرج ما ذكر عن التواطؤ. قوله: [تشاكك]؛ أي بأن يكون المعنى الواحد ليس مستويًا في أفراده؛ بل مختلف ومتفاوت فيها كما في النور؛ فإنه في الشمس أقوى منه في غيرها، وإنما سميت هذه النسبة بذلك؛ لأن الناظر في ذلك يتشكك ويقع في شك، فإنه إن نظر لأصل المعنى كان من قبيل التواطؤ، وإلا كان من قبيل الاشتراك؛ ولذلك أنكر ابن التلمساني[2] حقيقة التشاكك، حيث قال: لا حقيقة له؛ لأن ما به التفاوت إن دخل في التسمية فمشترك وإلا فمتواطئ ومنعه القرافي بما ملخصه أن المعنى هنا واحد هو القدر الشامل لجميع الأفراد؛ فلا يصح كونه من قبيل المشترك والتفاوت هنا بأمور من جنس المسمى، فلا يصح كونه من قبيل المتواطئ فتثبت له حقيقة فليتأمل.

قوله: [تخالف]؛ أي تباين كلي كما في معنى الإنسان ومعنى الفرس، ويمكن حمله على ما يشمل التباين الجزئي فيدخل فيه العموم والخصوص من وجه والعموم والخصوص

قوله: [وإدراج الثاني... إلخ] غير ظاهر في الثالث؛ لأن الخاص لا يباين العام. اهـ. عطار. وفيه نظر؛ إذ يباينه مباينة جزئية فإنه عند تحقيق العام في غير هذا الخاص يصدق العام ولا يصدق الخاص.

---

(١) سبقت ترجمته في (ص ٩٥). (٢) سبقت ترجمته في (ص ٩٩).

بإطلاق كما مر. قوله: [والاشتراك]؛ أي اللفظي، بأن يتحد اللفظ ويتعدد معناه كما في (عين) فإنها تطلق على الباصرة وعلى الجارية وعلى الذهب وعلى ذات الشيء وعلى خيار الشيء وعلى الشمس وعلى حرف الهجاء المخصوص، وعلى غير ذلك، كما يعلم بالوقوف على القاموس[1]، وغيره، قوله: [عكسه الترادف]؛ أي التتابع والتوارد في الاستعمال على المعنى الواحد بأن يتعدد اللفظ ويتحد المعنى كما أشار له بقوله: عكسه كما في إنسان وبشر؛ فإنهما متتابعان ومتواردان على معنى واحد وهو الحيوان الناطق، ثم إنه قد يتبادر إلى الوهم إعراب قوله: عكسه الترادف مبتدأ وخبرًاوهو لا يناسب إعراب قوله: تواطؤ... إلخ، بدلًا من خمسة كما في نظائره؛ فالأحسن أن يجعل قوله: عكسه معطوفًا على ما قبله على حذف العاطف، وقوله: الترادف بدلًا أو عطف بيان.

٣٥. وَاللَّــفْــظُ إِمَّــا طَلَــبٌ أَوْ خَــبَــرُ وَأَوَّلٌ ثَــلَاثَـــةٌ سَـــتُـــذْكَـــرُ

قوله: [واللفظ]؛ أي: المعهود وهو المستعمل، وقوله: إما طلب أو خبر؛ أي أو تنبيه، والأول: ما دل على الطلب النفسي. والثاني: ما احتمل الصدق والكذب، والثالث: ما دل على تمنٍّ أو ترجٍّ أو نحو ذلك، ولا يرد على الأول قولك لمن معه ماء: أنا عطشان ونحو ذلك؛ لأن دلالته على الطلب ليست بذاته، بل بقرينة المقام. قوله: [وأول ثلاثة... إلخ]، لا يخفى أن الأول في كلامه هو الطلب وهو يشمل طلب الفعل كـ (اضرب)، وطلب الترك كـ (لا تضرب)، وظاهر سياق المصنف أن هذا التقسيم جارٍ في كلٍّ منهما لكن قد يمنع من ذلك قوله: أمر مع استعلا؛ لأنه لا يظهر إلا في طلب الفعل؛ إذ طلب الترك لا يسمى أمرًا إلا أن يقال: إنه مبني على أن طلب الترك طلب فعل الضد.

قوله: [ما دل على تمنٍّ أو ترجٍّ]؛ أي فإن اللفظ الدال على ذلك موضوع لكيفية يلزمها الطلب وهي ميل النفس. وقوله: [ونحو ذلك]؛ أي كالنداء، فإنه موضوع لكيفية يلزمها الطلب وهي الرغبة في الإقبال.

قوله: [ولا يرد على الأول... إلخ] محصل الإيراد أن الطلب يشمل: أنا عطشان. مع أنه لا يقال أمر ولا دعاء ولا التماس، وهو قد حصر الطلب في ذلك. قوله: [ليست بذاته]؛ أي ليست من جهة وضعه.

---

(١) انظر القاموس المحيط، مادة: « عين » (١/ ١٥٧٢)

٣٦. أَمْـرٌ مَعَ اسْـتِـعْـلا وَعَـكْـسُهُ دُعَـا وَفي التَّـسَـاوِي فَالْـتِـمَاسٌ وَقَـعَـا

قوله: [أمر مع استعلا]؛ أي: مع إظهار العلو بناء على أن السين للطلب والتاء بمعنى الإظهار، أو مع العلو بناء على أنهما زائدتان، وعلى الأول يكون المصنف قد جرى على القول باشتراط العلو في نفس الأمر مع إظهاره، ويحتمل أن يكون جاريًا على القول باشتراط إظهار العلو وإن لم يكن عاليًا في نفس الأمر، وعلى الثاني يكون قد جرى على القول باشتراط العلو في نفس الأمر، وإن لم يظهره فتلخص أن كلام المصنف محتمل لثلاثة أقوال، وبقي رابع وهو القول بأنه لا يشترط شيء من ذلك، وهذا القول هو الراجح فما جرى عليه المصنف طريقة مرجوحة. قوله: [عكسه دعا] يجري فيه الأقوال المذكورة فيما مرَّ، والراجح عدم اشتراط شيء، وهكذا يقال في قوله: وفي التساوي... إلخ. قوله: [فالتماس وقعا] الفاء فيه زائدة والألف للإطلاق.

***

فَصْلٌ
فِي بَيَانِ الكُلِّ والكُلِّيَّة وَالجُزْءِ وَالجزئيَّة

٣٧. الكُلُّ حُكْمُنَا عَلى المَجْمُوعِ ‏ ‏ ‏ ‏ كَكُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذا وُقُوعِ

فصل في الكل والكلية والجزء والجزئية

وشارك الأَوَّلين في البداءة بالكاف الكليُّ، والأخيرين في البداءة بالجيم الجزئيُّ؛ فجملة الألفاظ ستة: ثلاثة مبدوءة بالكاف، وثلاثة مبدوءة بالجيم. قوله: [الكل حكمنا... إلخ] **الكل في الحقيقة هو الموضوع الذي هو المجموع** المحكوم عليه في تسمية الحكم كلًّا من باب تسمية الشيء باسم متعلقه، لكن هذا باعتبار الأصل، وإلا فقد صار حقيقة اصطلاحية كما ذكره الملوي في كبيره. قوله: [على المجموع]؛ أي: على الأفراد المجتمع جميعها **كما هو الحقيقة في إطلاق المجموع** أو على بعض الأفراد المجتمعة، كما هو المجاز فيه؛ فالأول: كما في قوله تعالى: ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٧]، والثاني: كما في قولك: أهل الأزهر علماء، وقد يكون الكلام محتملًا للأمرين كما في قولهم: بنو تميم يحملون الصخرة العظيمة؛ فإنه يحتمل أن يكون المراد مجموع جميع الأفراد لكون كل منهم لا يستقل بالحمل، وأن يكون المراد مجموع بعضها لكونه يستقل به، وبما تقرر يعلم أن قولهم: إن المجموع قد يراد به البعض محمول على أن ذلك على طريق المجاز.

قوله: [ككل... إلخ]، هذه رواية بالمعنى، وإلا فالمروي أنه ﷺ قال: « **كل ذلك لم يكن** »[1] واسم الإشارة عائد للمذكور من قصر الصلاة والنسيان في قول ....

قوله: [الكل في الحقيقة هو الموضوع... إلخ]؛ أي لا الحكم؛ لأنه بسيط. قوله: [كما هو الحقيقة في إطلاق المجموع... إلخ]. هذا حكم الكل في الإيجاب، أما في السلب فهو النفي عن المجموع كقولنا: ما أعطيت كل العشرة، فلا ينافي الثبوت في

---

(١) رواه مسلم، في المساجد، باب السهو في الصلاة، برقم (١٣١٨)، (٢/ ٨٧).

ذي اليدين[١] لما سلَّم ﷺ من ركعتين « أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول اللّـه[٢] »، وإنما كان الحديث المذكور من باب الحكم على المجموع؛ لأن المنفي في نفس الأمر لثبوت أحدهما وهو النسيان فيه، فلو كان من باب الكلية لكان الخبر غير موافق للواقع، وهو غير لائق به ﷺ هذا توجيه كلام المصنف. والراجح عند المحققين أنه من باب الكلية، ومخالفة الخبر للواقع إنما تعد عيبًا **إذا علمها المُخْبَر**، ويشهد لهذا ما روي في بعض الطرق « **لم أنسَ ولم تقصر** »[٣] وما روي من أنه لما قال ﷺ **ذلك** قال ذو اليدين: « بعض ذلك قد كان »[٤] فلو لم يكن الحديث من باب الكلية لما صح قوله المذكور؛ لأن الإيجاب الجزئي إنما يرفع السلب الكلي، وأيضًا المقرر **أن السؤال بـ (أم)** لطلب تعيين أحد الأمرين المعتقد ثبوت أحدهما وجواب ذلك إما بالتعيين أو بنفي كل من الأمرين المذكورين، لا بنفي المجموع، وليس في الحديث تعيين فوجب أن يكون نفيًا لكلٍّ منهما. ويؤيد ما ذكر ما هو القاعدة، وإن كانت أغلبية من أن تأخر النفي عن أداة التعميم لعموم السلب بخلاف تقدمها عليها، هذا وقال بعضهم: البحث في المثل ليس من دأب الفحل، وينبغي أن محله إذا لم يترتب على التمثيل ارتكاب خلاف الواقع في كلام اللّـه أو كلام رسوله كما هنا فاحفظه.

البعض. ذكره شيخنا العدوي. اهـ. صبان. قوله: [إذا علمها المخبر] لا يقال: إنَّ السَّلامَ مِنْ رَكعتَيْنِ مَعْصيةٌ وَقَعتْ نِسْيانًا، والمعْصِيةُ لَا تَقَعُ مِنَ الأنْبياءِ وَلَوْ نِسْيانًا.

لأنا نقول: محل ذلك ما لم يترتب على صورة وقوعها حكم شرعي كما هنا، ودلالة الفعل أقوى، فلا يقال: يمكن البيان بالقول ومحل كون النسيان مستحيلًا على الأنبياء إذا كان من الشيطان بخلاف ما إذا كان من اللّه كما هنا. اهـ. صبان. قوله: [أن السؤال بأم]؛ أي الهمزة المصاحبة لأم.

---

(١) ذو اليدين رجل من بني سليم يقال له: الخرباق، حجازي شهد مع الرسول ﷺ المغازي، وقد عاش حتى شهد التابعين وروى عن أبي بكر، وقد راجع النبي ﷺ في حديث السهو، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ١٤١).

(٢) رواه البخاري، في كتاب الجماعة والإمامة، باب هل يأخذ الإمام بقول الناس إذا شك، برقم (٦٨٢)، (١/ ٢٥٢)، ومسلم في المساجد، باب السهو في الصلاة، برقم (١٣١٨)، (٢/ ٨٧).

(٣) رواه البخاري في كتاب أبواب المساجد، باب تشبيك الأصابع، برقم (٤٦٨)، وفي كتاب السهو، باب من يكبر في سجدتي السهو، برقم (١١٧٢)، (١/ ٤١٢).

(٤) مسلم في المساجد، باب السهو في الصلاة، برقم (١٣١٨)، (٢/ ٨٧).

٣٨. وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا

قوله: [وحيثما لكل فرد... إلخ]، اللام فيه بمعنى على، وهي متعلقة بقوله: حكمًا، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وكما في الكلمة المشرفة بناء على أنها سالبة كلية لعموم السلب فيها لجميع أفراد الإله غير الذات العليّة المستثناه استثناء متصلًا لدخول المستثنى في المستثنى منه بحسب الوضع، وإن كان خارجًا منه بحسب الإرادة؛ لأنه يجب على المتكلم بالكلمة المذكورة أن يريد بالمنفي غير الذات العلية من الآلهة وإلّا لزم الكفر والعياذ باللّه تعالى.

قوله: [فإنه كلية... إلخ] الضمير عائد للحكم المفهوم من قوله: حكما فهو على حد قوله تعالى: ﴿ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة: ٨]، وكما يسمى الحكم المذكور: كليةً تسمى القضية المشتملة عليه: كليةً.

٣٩. وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الجُزْئِيَّهْ وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

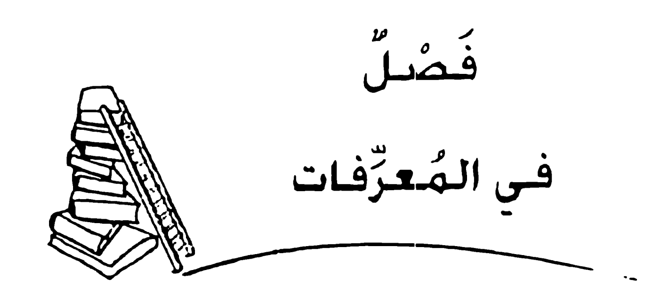
قوله: [والحكم للبعض... إلخ]، اللام فيه بمعنى (على) كالذي قبله، وذلك كما في قولك: بعض الحيوان إنسان، ولا فرق في ذلك البعض بين أن يكون واحدًا أو أكثر.

قوله: [هو الجزئيه] وكما يسمى الحكم المذكور: جزئية، تسمى القضية المشتملة عليه: جزئية. قوله: [والجزء معرفته جليه]؛ أي واضحة، وإنما وصف المعرفة بكونها جلية مع أنه لا يتصف بذلك إلا معنى الجزء، وهو ما تركب منه ومن غيره كلٌّ محسوسًا كان كالسمار بالنسبة للحصير، أو معقولًا كالحيوان بالنسبة للإنسان؛ إذ المعرفة هي الإدراك ولا معنى لاتِّصافه بذلك مبالغة في ظهور معنى الجزء، وقد يقال: المراد أنها جلية من حيث متعلقها، ويمكن أن يقال: مراده بكونها جلية حصولها من غير احتياج إلى فكر وتأمل.

***

فَصْلٌ

فـي الـمُعرِّفات



٤٠. مُعَـرِّفٌ عـلـى ثَـلاثَـةٍ قُـسِـمْ حَـدٌّ وَرَسْـمِـيٌّ وَلَـفْـظِـيٌّ عُـلِـمْ

فصل: في المعرّفات

جمع معرِّف بكسر الراء؛ **وهو ما يقتضي تصوره تصور المعرَّف** بفتح الراء أو امتيازه عن غيره؛ فالأول: الحد التام. والثاني: ما عداه مما سيأتي. **والمراد بالتصور الأوَّل** الخطور بالبال لا الحصول عن جهل؛ لأن المعرِّف بكسر الراء يجب أن يكون معلومًا حال التعريف به وإلا لزم التعريف بالمجهول. وبالتصور الثاني الحصول عن جهل لا الخطور بالبال؛ لأن المعرَّف بفتح الراء يجب أن يكون مجهولًا حال تعريفه وإلا لزم تحصيل الحاصل، وعلم من التعريف المذكور أن المعرِّف بالكسر غير المعرَّف بالفتح وهو ظاهر بالنسبة للفظ، وكذا بالنسبة للمعنى باعتبار الإجمال والتفصيل في الحد والرسم، وباعتبار الظهور والخفاء في التعريف اللفظي فليتأمل. قوله: [معرف] مبتدأ والمسوغ وقوعه في معرض التفصيل. وقال المصنف في شرحه: إنه حذفت منه (أل) للضرورة. قوله: [على ثلاثة قسم] وزاد بعضهم التعريفَ بالمثال **كقولهم: العلم كالنور**، والجهل كالظلمة والتعريفَ

قوله: [ما يقتضي تصوره تصور المعرف]، من جملة ما أورده البناني على قول السنوسي المعرف للحقيقة ما معرفته سبب لمعرفة تلك الحقيقة أنه يقتضي أن مجرد تصور المعرف سبب في تصور الحقيقة وليس كذلك، بل السبب مجموع أمرين: التصور المذكور وحمل المعرف على الحقيقة؛ ولهذا عُرف في التهذيب: المعرف بما يقال على الشيء لإفادة تصوره. ثم أورد سؤالًا وجوابًا على ذلك. فراجعه. قوله: [والمراد بالتصوُّر الأول... إلخ] ولا يرد أنه استعمل لفظ التصوُّر في التعريف في المعنيين هو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز، أو مشترك فيهما لعدم اللبس. اهـ. صبان.

قوله: [كقولهم العلم كالنور]، وكقولهم الاسم كزيد، والفعل كضرب وأخذ، من تمثيله بالعلم كالنور، والجهل كالظلمة أن المراد بالمثال ما يعلم المشبه به لا خصوص

بالتقسيم كقولهم: العلم تصور أو تصديق. والتحقيق أن كلًّا منهما كالتعريف اللفظي داخل في الرسم؛ لأنه من التعريف بالخاصة فإن مشابهة العلم للنور خاصة من خواصه، وكذا مشابهة الجهل للظلمة وانقسام الشيء إلى أقسامه خاصة من خواصه، وكذلك لفظ القمح مثلًا في تعريف البُرِّ: بأنه القمح. وعلى هذا فالمعرف على قسمين فقط فتكون القسمة ثنائية لا ثلاثية كما فعل المصنف فافهم. قوله: [حد]؛ أي تام وناقص وكذا قوله: ورسمي، كما يعلم مما يأتي. واعلم أن الحد في اللغة: المنع؛ أطلق على ما يأتي لمنعه من دخول أفراد غير المعرف فيه، ومن خروج أفراده منه، لا يقال: ينبغي أن يسمى الرسم حدًّا لمنعه من ذلك؛ لأنا نقول: منع الرسم ضعيف فلا يعتبر على أن وجه التسمية لا يوجبها كما هو مشهور. قوله: [ورسمي]، ويقال له: رسم أيضًا، فإن قيل: يلزم على ذلك نسبة الشيء إلى نفسه؛ لأنه منسوب للرسم الذي هو هو، أجيب بأنه منسوب للرسم اللغوي وهو الأثر لا المصطلح عليه حتى يلزم ما ذكر، قال بعضهم: ويمكن أن يتكلف بأن يقال: إنه منسوب للرسم المصطلح عليه، ويراد منه فرد من أفراده فيكون من نسبة النوع إلى فرده.

قوله: [ولفظي] منسوب للفظ من نسبة الخاص للعام، وقد عرفت أنه لا حاجة لزيادة ذلك على التحقيق فلا تغفل. قوله: [علم]، تكملة للبيت وكأنه نبه به على أنه لا بد أن يكون اللفظ المعرف به علم معناه، وإنما جهل كونه مسمى باللفظ الآخر أفاده ابن يعقوب[1].

٤١. فَـالحَـدُّ بِالـجِـنْـسِ وَفَصْلٍ وَقَعَـا وَالـرَّسْـمُ بِالجِنْـسِ وَخاصَةٍ مَعَـا

قوله: [فالحد بالجنس... إلخ] الفاء للإفصاح؛ لأنها أفصحت عن شرط محذوف والتقدير: إذا أردت بيان ذلك، فالحد... إلخ، ومراده: بيان الحد التام، وأراد بالجنس: الجنس القريب كما يؤخذ من قوله: وناقص الحد... إلخ. وقوله: وفصل أي قريب؛ لأن ذكر البعيد بعد الجنس القريب لا يفيد؛ لأنه إما أعم منه أو مساوٍ له، كالنامي والحساس بالنسبة للحيوان. ويشترط في تمام الحد زيادةً على ما فهم مما مر تقديمُ الجنس على الفصل **وإلا كان حدًّا ناقصًا**. قوله: [وقعا] خبر عن قوله: فالحد والألف فيه للإطلاق.

جزئي الشيء. اهـ. صبان. قوله: [وإلا كان حدًّا ناقصًا] قال العطار: وأقول في ذلك نزاع

---

(١) ابن السكيت، سبقت ترجمته في (ص٣١).

قوله: [والرسم]؛ أي التام. وقوله: [بالجنس]؛ أي القريب كما يؤخذ من قوله: وناقص الرسم... إلخ، وقوله: وخاصة؛ أي شاملة لازمة بخلاف غير الشاملة كالعلم بالنسبة للإنسان فلا يعرف بها؛ لخروج كثير من الأفراد عنها. وبخلاف غير اللازمة كالمتنفس بالفعل بالنسبة للحيوان فلا يعرف بها؛ لخروج أفراد المحدود عنها حال المفارقة. ويشترط في تمام الرسم زيادة على ما ذكر تقديم الجنس على الخاصة، وإلا كان رسمًا ناقصًا أفاده بعض المحققين. قوله: [معًا]؛ أي حال كونهما معًا.

٤٢. وَناقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا ... جِنْسٍ بَعِيدٍ لا قَرِيبٍ وَقَعَا

قوله: [ناقص الحد] من إضافة الصفة للموصوف. وقوله: [بفصل... إلخ]، ذكر للحد الناقص صورتين؛ الأولى: أن يكون بالفصل وحده كأن يقال: الإنسان ناطق. الثانية: أن يكون بالفصل مع الجنس البعيد كأن يقال: الإنسان جسم ناطق، وبقيت صورة ثالثة وهي بأن يأتي بالجنس القريب والفصل لكن مع تأخير الجنس عن الفعل كما يعلم مما مر، كأن يقال: الإنسان ناطق حيوان، وما ذكره المصنف هنا من كون الحد الناقص يكون بالفصل وحده مبني على جواز التعريف بالمفرد؛ وهو مذهب المتأخرين من المناطقة، وكذا ما ذكره بعدُ مِنْ كون الرسم الناقص يكون بالخاصة وحدها كما لا يخفى. قوله: [أو معا] معطوف على محذوف والتقدير بفصل واحد أو معا. قوله: [لا قريب] تأكيد لما قبله. قوله: [وقعا] خبر عن قوله: و ناقص الحد، والألف للإطلاق.

٤٣. وَناقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَةٍ فَقَطْ ... أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ

قوله: [وناقص الرسم] من إضافة الصفة للموصوف كما مرَّ في نظيره، وقوله: بخاصة فقط لا بد أن تكون تلك الخاصة شاملة لازمة لما تقدم، وذلك كأن يقال: الإنسان ضاحك. وقوله: [أو مع جنس أبعدٍ] بالتنوين للضرورة والمراد به: البعيد؛ وذلك كأن يقال: الإنسان جسم ضاحك. فهاتان صورتان، وبقيت صورة ثالثة وهي أن يأتي بالجنس القريب والخاصة، لكن مع تأخير الجنس عن الخاصة كما يعلم مما تقدم كأن يقال: الإنسان ضاحك حيوان.

ذكرناه في غير هذا المحل، وكذا يقال فيما يأتي. قوله: [كالعالم]؛ أي بالفعل.

(تنبيه) بقي التعريف بالعرض العام مع الخاصة أو مع الفصل، كأن يقال: الإنسان ماشٍ ضاحك أو ناطق، وكذا التعريف بالفصل مع الخاصة كأن يقال: الإنسان ناطق ضاحك، والصواب كما قاله السيد[١] أن الأوَّل رسم ناقص، وهو أقوى من الخاصة وحدها، وأن كلًّا من الثاني والثالث حد ناقص وهو أكمل من الفصل وحده، أما ما نقله الحفيد[٢] عن بعضهم من عدم اعتبار كل من هذه الثلاثة، فلا يخفى ضعفه، بل ردَّه؛ لأن انضمام العرض العام إلى الخاصة أو إلى الفصل إن لم يقوِّ لم يضعف، والواقع أنه مقوى كما ذكره السيد، وكذا انضمام الخاصة إلى الفصل، وظاهر كلامهم أن العرض العام وحده لا يقع معرفًا، وهل هو مبني على عدم جواز التعريف بالأعم أو لا؟ توقف فيه بعضهم، والأقرب الأول فليحرر.

٤٤. وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا   تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

قوله: [وما بلفظي... إلخ]؛ أي والذي شهر عندهم بالمعرَّف اللفظي... إلخ، فـ (ما) اسم موصول و (شهر) صلتها، ولديهم بمعنى: عندهم ظرف لتلك الصلة، وقوله: تبديل... إلخ، فيه تسامح[٣]؛ لأن المعرَّف اللفظي ليس نفس التبديل، بل اللفظ الذي أتى به بدلًا؛ إذ التعاريف من قبيل الألفاظ وذلك كأن يقال في تعريف البُرِّ هو القمح، وقوله: برديف؛ أي بمرادف فهو فعيل بمعنى مفاعل. وقوله: أشهرَا، أي عند السامع، واحترز بذلك عن الرديفَ الأخفى أو المساوي كما هو ظاهر.

٤٥. وَشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرى مُطَّرِدا   مُنْعَكِسًا وَظَاهِرًا لا أَبْعَدا

قوله: [وشرط كل... إلخ] ظاهر كلامه اعتبار ما ذكره من الشروط في اللفظي كغيره،

قوله: [بقي التعريف بالعرض العام... إلخ]، بقي أيضًا التعريف بالجنس بنوعيه مع التفصيل والخاصة أو العرض العام. والظاهر أن الجنس القريب مع الفصل والخاصة، أو العرض العام حدٌّ تام، وأن الجنس البعيد مع الفصل والخاصة، أو العرض العام حد ناقصٌ. اهـ. صبان.

---

(١) السيد وهو السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، سبقت ترجمته في (ص٣٨).

(٢) حفيد السعد، توفي سنة (٩٦٠هـ)، أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين، شيخ الإسلام، وهو حفيد السعد التفتازاني، من مؤلفاته: شرح تهذيب المنطق، الدر النضيد في مجموعة الحفيد. الأعلام (١/ ٢٧٠).

(٣) لفظة تسامح هنا بمعنى ترخص؛ أو تسهيل.

وتعقبه بعضهم بأنه لا معنى لاشتراط هذه الأمور فيه؛ لأنه لا يعقل تخلف شيء منها عنه؛ إذ لا يمكن أن يكون لفظ الرديف الأشهر غير جامع ولا غير مانع؛ لأن مدلوله عين مدلول اللفظ غير الأشهر، ولا يمكن أن يكون دون المعرف ولا مساويًا؛ لأن الفرض أنه أشهر منه، ولا مجازًا؛ لأن المجاز والحقيقة ليسا مترادفين ولا يمكن أيضًا دخول الدور فيه كما صرح به ابن قاسم في الآيات[1]، وهكذا الباقي. اهـ. وهو وجيه، **لكن ناقش بعض المحققين في قوله**: وهكذا الباقي بأنه يمكن أن يكون اللفظ الأشهر مشتركًا بين معنى رديفه غير الأشهر وبين معنى آخر، وبهذا يعلم ما في قوله؛ لأنه لايعقل تخلف شيء منها عنه فليتأمل. قوله: [أن يرى مطردًا منعكسًا] فسر القرافي[2] المطرد بالجامع، والمنعكس بالمانع، ونص عبارته في شرح التنقيح: وقولنا: جامع هو معنى قولنا: مطرد، وقولنا: مانع هو معنى قولنا: منعكس، لكن مقتضى كلام الجمهور خلافه، حيث فسروا المطرد بالذي كلما وُجِدَ المعرِّفُ بكسر الراء وُجِدَ هو، والمنعكس بالذي كما وُجِدَ المعرَّفُ بفتح الراء وُجِدَ هو؛ إذ مقتضاه أن المطرد المانع والمنعكس الجامع، وعليه فحقيقة الاطراد أن يكون كلما وُجِدَ المعرِّفُ بالكسر وُجِدَ المعرَّفُ بالفتح بأن لا يزيد الأول على الثاني بأفراد يصدق فيها دونه، كما في قولك: حيوان ناطق في تعريف الإنسان، فلو زاد عليه بتلك الأفراد، كما في قولك: جسم نام حساس في تعريف الإنسان فإنه يزيد بالحمار والفرس مثلًا لم يصح التعريف؛ لكونه غير مطرد فإنه يوجد ولا يوجد المعرَّفُ بالفتح في الأفراد التي زادت فلم يكن مانعًا.

وحقيقة الانعكاس أن يكون كلما وُجِدَ المعرَّفُ بالفتح وُجِدَ المعرِّفُ بالكسر، بأن لا يزيد الأوَّل على الثاني بأفراد يصدق فيها دونه، كما في قولك: جسم نامٍ حساس في

قوله: [لكن ناقش بعض المحققين... إلخ]، فيه نظر؛ لأنه إذا لم يكن الآخر مشتركًا لم يكن رديفًا وعلى تسليم أنه رديف إذا كان المشترك خاليًا من القرينة كان غير ظاهر، وهو خلاف الفرض وإن كان كل منهما مشتركًا بين معنيين، إلا أن أحدهما أشهر فيهما، والآخر خفيًّا فيهما، ويمتنع التعريف بالمشترك؛ لأن محل منعه إذا لم يرد به جميع معانيه.

---

(١) ابن قاسم، أحمد بن قاسم الصباغ العبادي المصري الشافعي، المتوفى سنة (٩٩٢هـ)، من مؤلفاته: الآيات البينات، مجلدان، وهي حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه. الأعلام (١/ ١٩٨).

(٢) سبقت ترجمته في (ص٩٥).

تعريف الحيوان، فلو زاد عليه بتلك الأفراد كما في قولك: متفكر بالقوَّة في تعريف الحيوان فإنه يزيد بالحمار والفرس مثلًا لم يصح التعريف؛ لكونه غير جامع فإنه يوجد المعرف بالفتح ولا يوجد هو فلم يكن جامعًا فليتأمل. قوله: [وظاهرًا]؛ أي عند السامع. وقوله: [لا أبعدا ولا مساويًا] تصريح بالمفهوم، والمراد: أبعد عن الذهن وهو الأخفى وذلك كقولك في تعريف النار: هي جسم كالنفس، فإنه أخفى من المعرف لشدة خفاء النفس بدليل كثرة الخلاف فيها، والمراد مساويًا في الخفاء وذلك كقولك في تعريف المتحرك: هو ما ليس بساكن إذا استوى كل منهما عند السامع فليتأمل.

٤٦. وَلا مُسَاوِيًا وَلا تَجَوُّزا بِلا قَرِينَةٍ بِهَا تُحُرِّزَا

قوله: [لا تجوزا... إلخ]؛ أي ولا بلفظ تجوز به... إلخ، كما قاله المصنف في شرحه وذلك كأن تقول في تعريف العَالِم: هو بحر يُلاطف الناسَ، فإن هذا لفظ تجوَّز به بلا قرينة تحرز بها عن غير المعنى المراد، وإن كان فيه قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي فالقرينة المنفية في قوله: بلا قرينة بها تحرزا، إنما هي المعينة لا المانعة، وبذلك اندفع الاعتراض بأن المجاز لا يتحقق إلا بقرينة فكيف يقول المصنف: ولا تجوّزا بلا قرينة... إلخ؟ واحترز بذلك عما لو تجوز به مع قرينة معينة كأن تقول في تعريف العَالِم: هو بحر يُلاطِفُ الناسَ، يظهر الدقائق والنكات، فإنه تعريف صحيح لعدم الالتباس حينئذ ولا حاجة في هذه الحالة؛ لقولنا: يلاطف الناس للاستغناء عنه بقولنا: يظهر... إلخ؛ لأن المعينة تكفي عن المانعة كما هو مقرر في محله.

٤٧. وَلا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلا مُشْتَرَكٍ مِنَ القَرِينَةِ خَلا

قوله: [ولا بما يُدْرَي بمحدود]؛ أي ولا بما يعلم بواسطة المعرف بالفتح؛ فالمراد بالمحدود مطلق المعرف، وإنما امتنع التعريف بذلك للزوم الدور حينئذ فإن كلًّا من

وهنا قد أريد به معنياه معًا وإن كان أحدهما أشهر في معنى من معنَيَيْهِ، والآخر خفيًّا فيما كانت الشهرة في هذا المعنى قرينة على إرادة تعريف الآخر بالنسبة لأحد معنيه، وإن كان كل منهما مشتهرًا في معنى غير ما اشتهر فيه الآخر لم يصح التعريف؛ لعدم الشهرة من الجهة التي قصد بها التعريف فتأمل. قوله: [كالنفْس] بسكون الفاء ووجه الشبه أن كلًّا جسمٌ لطيفٌ له اتصال بغيره، والتعريف الصحيح للنار جسم لطيف شديد

المعرَّف بالفتح والمعرِّف بالكسر متوقف على الآخر في هذه الحالة، وهو إما مصرح، وذلك إذا كان التعريف متوقفًا على المعرف من غير واسطة كتعريف الشمس بأنها كوكب يظهر نهارًا، فإنه يتوقف على المعرف بلا واسطة، حيث أخذوا فيه النهار وقد عرفوه بأنه: ما بين طلوع الشمس وغروبها وإما مضمر، وذلك إذا كان التعريف متوقفًا على المعرف بواسطة أو أكثر كتعريف الاثنين بأنهما أوَّل عدد ينقسم إلى متساويين فإنه يتوقف على المعرف بواسطة، حيث أخذوا فيه المتساويين وقد عرَّفوهما بأنهما الشيئان غير المتفاضلين وقد عرَّفوا الشيئين بالاثنين، وكتعريف الاثنين بأنهما أول زوج، فإنه يتوقف على المعرف بأكثر من واسطة، حيث أخذوا فيه الزوج، وقد عرَّفوه بأنه المنقسم إلى متساويين، وقد عرَّفوا المتساويين بالشيئين غير المتفاضلين، وقد عرفوا الشيئين بالاثنين، أفاده الملوي في كبيره.

قوله:[ولا مشترك... إلخ]؛ أي ولا بمشترك لفظي خلا من القرينة المعينة للمراد كأن تقول في تعريف الشمس: هي عين. فلو وجدت القرينة المذكورة كأن تقول فيما ذكر: هي عين تضيء في الآفاق لم يمتنع التعريف به، ومحل الامتناع إذا لم يرد بذلك المشترك جميع المعاني التي وضع لها، وإلا جاز التعريف به كتعريف القضية بأنها قول... إلخ، والقول مشترك بين المعقول والملفوظ، والمراد في التعريف المذكور كل منهما.

٤٨. وَعِـنْـدَهُـمْ مِـنْ جُـمْـلَةِ المَـرْدُودِ ... أَنْ تَـدْخُلَ الأَحْكَامُ فـي الحُـدُودِ

قوله:[وعندهم]؛ أي المناطقة وإنما خصهم بالذكر؛ لأنهم الباحثون أوَّلًا عن ذلك،

الحرارة مُحْرِق. اهـ. قال العطار: قال المرعشي[1]؛ المراد بالنار المعرَّفة الحار الساري في الجمر. اهـ؛ أي النار المشتعلة، وإنما كان المراد ذلك ليظهر التشبيه بالنفس، ونبه على أن وجه الشبه إحداث كل الخفة في مجاوره. فإن الحرارة تفيد الجسم خفة بخلاف الرطوبة، وكذلك النفس التي هي الروح تحدث في الجسم خفة؛ ومن ثم كان الحي أخف من الميت، كما هو مشاهد كل ذلك. اهـ. فتأمل. قوله:[وقد عرفوا الشيئين بالاثنين] هذا يفيد أن الاثنين هنا أعم من الاثنين فيما سبق؛ لأن الاثنين فيما سبق هما الفردان،

(١) المرعشي، محمد بن أبي بكر المرعشي المعروف بساجلقي، فقيه حنفي. المولود في مَرْعش من أعمال الشام، وتوفي سنة (١١٤٥هـ)من تصانيفه: شرح الرسالة القياسية في المنطق، وتقدير القوانين المتداولة. الأعلام (٦/ ٦٠).

وإلا فعند غيرهم كذلك، ويحتمل أن المراد: وعند العلماء مطلقًا، والظرف على كلٍّ من الاحتمالين متعلق بقوله: المردود، وقدمه مع كون العامل مضافًا إليه وصلة لـ (أل) للضرورة، وقوله: [من جملة المردود... إلخ]؛ أي لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره[1]، فهو متوقف على المحكوم عليه، **وحينئذ يلزم الدور** لتوقف كلٍّ من التعريف والمعرف على الآخر، وقد دفع هذا الدور بأوجهٍ ما بين بعيد وغير سديد، **ودفعه بعض المحققين بأن المحكوم عليه بالحكم المذكور** في التعريف إنما هو المأخوذ جنسًا في التعريف لا المعرف، ألا ترى أن المحكوم عليه بالرفع في تعريف ابن آجروم[2] للفاعل: بأنه الاسم المرفوع[3]... إلخ هو الاسم لا الفاعل حتى يلزم الدور فليتأمل. قوله: [أن تَدخُل... إلخ] بفتح التاء وضم الخاء أو بالعكس أو بضم التاء وكسر الخاء، وقوله: الأحكام بالرفع على الفاعلية على الأوَّل، وعلى النيابة عن الفاعل على الثاني، وبالنصب على المفعولية على الثالث، وقوله في الحدود: أراد بها هنا الرسوم مجازًا إما بمرتبة

فلا يَصْدُقان على الأربعة مثلًا بدليل تعريفهما بأنهما أول عدد... إلخ، والاثنين هنا بمعنى مطلق الأمرين تساويا أم لا، وإلا لما احتيج لوصف الشيئين بكونهما غير متفاضلين، فإن قصد بقوله: وقد عرفوا الشيئين بالاثنين؛ أنهم عرفوا الشيئين غير المتفاضلين بالاثنين كان الاثنان أعم أيضًا؛ إذ الشيئان غير المتفاضلين تفسير للمتساويين، والمتساويان يشملان الأربعة بخلاف الاثنين، أولًا فإنهما خاصان بأوَّل الأعداد المتساوية بدليل قوله: أول عدد... إلخ، وحينئذ فلا دور. تأمل. قوله: [وحينئذ يلزم الدور]، على هذا يكون قوله: وعندهم... إلخ داخلًا في قوله: ولا بما يدرى بمحدود وإنما ذكره اهتمامًا به. قوله: [ودفعه بعض المحققين... إلخ] قال العطار: وأنا أقول هذا لا يستقيم؛ لأن المرفوع وقع صفة للاسم الواقع خبرًا عن الفاعل، والصفة والموصوف كالشيء الواحد. فقد حكم بالاسم بقيد كونه مرفوعًا على الفاعل، وهل يصح أن يقال في مثل قولنا: جاء الرجل الفاضل: إن الفاضل محكوم به على الرجل كيف وهذا التركيب توصيفي؟! وهل يعقل في التركيب التوصيفي حكم؟ نعم لو حوِّل التركيب للإسناد الخبري ساغ الحكم.

---

(١) هذه القاعدة من القواعد الفقهية التي يعمل بها في أحكام الأدلة.

(٢) ابن آجروم، محمد بن محمد الإمام، النحوي صاحب متن الأجرومية، توفي سنة (٧٢٣هـ) من مؤلفاته: الآجرومية. الأعلام (٧/ ٣٣).

(٣) التحفة السنية شرح متن الآجرومية (١/ ٦٧).

أريد بها الرسوم من أول الأمر لعلاقة التضاد أو بمرتبتين إن أريد بها التعاريف، ثم أريد بها الرسوم لعلاقة الخصوص والعموم والقرينة أنه لا يتوهم إمكان دخولها في الحدود حتى يحتاج للتنبيه على انتفائه؛ لأن الحكم ليس جزءًا من الماهية بخلاف الرسوم، فإنه قد يتوهم دخولها فيه فاحتاج للتنبيه على انتفائه، أفاده الملوي في كبيره.

٤٩. وَلا يَجُوزُ فِي الحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا

قوله: [ولا يجوز في الحدود... إلخ] الفرق بين الحدود والرسوم إنما هو في (أو) التي للتقسيم، وأما التي للشك أو للإبهام فهي ممتنعة فيهما، **ولم يتعرضوا لـ (أو) التي للتخيير، واستظهر بعض المحققين جوازها في الرسوم** كأن تقول: الإنسان حيوان ضاحك أو كاتب بمعنى: أنك مخير بين التمييز بالخاصة الأولى، والتمييز بالخاصة الثانية وما ذكره المصنف من عدم جواز (أو) التي للتقسيم في الحدود وجوازها في الرسوم لم ينفرد به، بل صرح به الأصبهاني[1]، حيث قال: وتجوز (أو) في الرسم بخلاف الحد؛ لأن النوع الواحد يستحيل أن يكون له فصلان على البدل بخلاف الخاصتين على البدل. اهـ.

لكن ذاك تركيب آخر غير ما الكلام فيه، وكونه الحكم بالرفع إنما يتوقف على مطلق تصور الاسم ممنوعًا، فإن هذا التصور لا يكفي؛ إذ الاسم صالح للنصب والجر كصلاحيته للرفع، فلا بد من ملاحظة الجهة التي لأجلها يحكم عليه بالرفع وهي الفاعلية. ولقد عثرت على مواضع كثيرة من حاشية شيخنا[2] على الملوي من هذا الفصل، وأعرضت عن التكلم فيها؛ لأن المقام لا يقتضي ذلك؛ إذ المقصود بهذه الكلمات المبتدي. اهـ. ولا يخفى عليك دفعه إذا كنت ذا تنبه. قوله: [ولم يتعرضوا لـ (أو) التي للتخيير واستظهر... إلخ]. قال العطار: هذا فاسد لفظًا ومعنى، أما لفظًا: فلأن (أو) التي للتخيير هي الواقعة بعد ما يدل على الطلب، وقد امتنع الجمع بين متعاطفيها كقولك: تزوَّج هندًا أو أختها ولا طلب هنا، وأما معنى: فلأنه جعل التخيير من جهة المخاطب كما يفيده قوله بمعنى أنك مخير... إلخ. ومعلوم أن حق التخيير إنما يكون لذاكر التعريف كما يفيده قوله: بين التمييز؛ لأن التمييز إنما يكون من جهة المعرف فكلامه متضارب.

(١) الأصبهاني، الحسن بن أحمد بن الحسن، شيخ أصبهان، من مؤلفاته: تاريخ أصبهان، معرفة الصحابة، توفي سنة (٥١٥هـ). الأعلام (٢/ ١٨١).

(٢) يقصد الإنبابي شيخه إبراهيم الباجوري المولود في الباجور، منوفية سنة (١١٩٨هـ)، والمتوفى سنة (١٢٧٧هـ).

وخالف شيخ الإسلام زكريا[١] في ذلك فجوَّزها في الحدود، واستند إلى تعريفهم النظر بأنه الفكر المؤدي إلى علم أو غلبة ظن بمعنى أن النظر قسمان: أحدهما: يؤدي إلى العلم كقولك: العالم حادث، وكل حادث لا بد له من محدِث. وثانيهما: يؤدي إلى غلبة ظن كقولك: زيد يطوف ليلًا بالسلاح، وكل من هو كذلك فهو لص، **وقد يمنع كون ذلك التعريف حدًّا، وعلى تسليم ذلك فهو في الحقيقة حدان، والمنع إنما هو في الحد الواحد؛** أفاده الملوي مع زيادة.

قوله: [ذكر أو]؛ أي التي للتقسيم أو التخيير على ما مر. قوله: [فادْرِ ما رووا]؛ أي فاعلم الذي رووه من عدم الجواز في الأوَّل، والجواز في الثاني.

قوله: [وقد يمنع كون ذلك التعريف حدًّا]؛ أي لأن التأديةَ إلى علم أو ظن أمرٌ خارجٌ عن حقيقة النظر. أقول: المنع في حيز المنع، وما ذكر من السند غير مسلم لما صرح به الشيخ في الشفاء أن الأمور الاعتبارية؛ أي التي اعتبرها الواضع مفهومات لألفاظ وضعها بإزائها، ليس لألفاظها معانٍ غير تلك المفهومات فيكون تعاريفها بتلك المفهومات حدودًا، والنظر من هذا القبيل، فيكون تعريفه بما ذكر حدًّا؛ لأن الواضع اعتبره مفهومًا له وتكون التأدية داخلة في حقيقته وبمثل هذا رد على البرازي[٢] في قوله: إن تعريف الكليات الخمس رسوم لا حدود، كما في شرح إيساغوجي وحواشيه. اهـ. صبان. قوله: [فهو في الحقيقة حدَّان] قد رجع شيخ الإسلام إلى هذا آخرًا؛ فهو نفسه قد أجاب بهذا الجواب كما يعلم في شرحه على لقطة العجلان[٣]. اهـ. عطار.

قوله: [والمنع إنما هو في الحدِّ الواحد] ظاهره الواحد في الظاهر ونفس الأمر؛ وحينئذ منع دخولها فيه، لا معنى له؛ لأنه لا يمكن ولا يعقل دخولها فيه؛ لأنه يلزم من دخولها فيه تعدده في الحقيقة ونفس الأمر، فينافي فرض حدته في ذلك فبطل التمسك بهذا الجواب. اهـ. صبان.

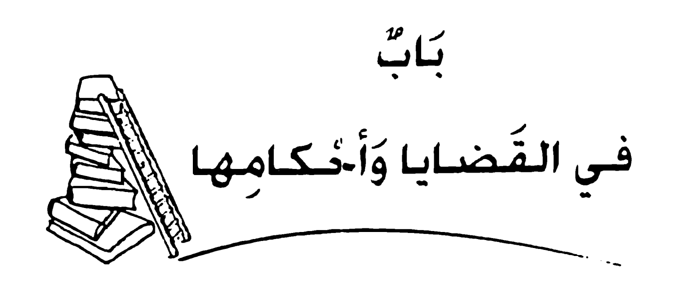
---

(١) زكريا بن بيرام الأنقروي التركي، توفي سنة (١٠٠١هـ) له حاشية على السيد. كشف الظنون (٢/ ١٧٦٢).

(٢) سبقت ترجمته في (ص٨٣).

(٣) لقطة العجلان، كتاب للإمام الزركشي في المنطق، والمتوفى سنة (٧٩٤هـ)، وهو محمد بن بهادر بن عبد اللّه الزركشي. الأعلام (٦/ ٦٠). وقد شرحها كثيرون منهم ابن أبي شريف (٩٢٣هـ)، وجمال الدين القاسمي (١٢٨٣هـ).

بَابٌ
فِي القَضَايَا وَأَحْكَامِهَا



٥٠. مـا احْتَمَـلَ الصِّـدْقَ لِذاتِـهِ جَـرَى   بَيْنَـهُـمْ قَـضِـيَّـةً وَخَـبَـرَا

باب في القضايا

جمع: قضية؛ فعيلة بمعنى مفعولة؛ أي مقضيٌّ فيها، أو بمعنى فاعلة؛ أي قاضية على الإسناد المجازي وإنما سميت بذلك؛ لأنها تتضمن القضاء بمعنى: الحكم المراد به النسبة بين الطرفين لا الإيقاع والانتزاع؛ أي إدراك الوقوع وعدم الوقوع؛ لأنها لم تتضمن ذلك؛ لأنه قائم بنفس المدرك كما سيأتي.

واعلم أن وزن قضايا باعتبار الأصل فعائل؛ لأن أصلها قضايي بياءين فأبدلت الأولى همزة على القياس؛ في نحو: صحائف ورسائل، ثم فتحت الهمزة للتخفيف، ثم قلبت الثانية ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين فصار قضايا[1] بعد أربعة أعمال. وقوله: وأحكامها؛ أي التي هي التناقض والعكس المستوى وإنما جمعها المصنف؛ لأن الجمع يطلق على الاثنين كثيرًا خصوصًا في هذا الفن أو لأنه اعتبر الإفراد. قوله: [ما احتمل... إلخ] (ما) **واقعة على اللفظ الشامل لجميع الألفاظ فهي** جنس وخرج بقوله: احتمل الصدق ما لم يحتمله **كزيد** وعمرو **وكغلام زيد** وبقوله: لذاته

قوله: [واقعة على اللفظ] الأولى على القول؛ لأنه جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل المركب، ومراده اللفظ الصادر من اللسان أو الملحوظ في الذهن لأجل أن يشمل التعريف القضية الملفوظة والقضية المعقولة. اهـ. صبان. قوله: [كزيد]؛ أي وكالقضية المشكوكة بناء على التحقيق من أنه لا حكم فيها. اهـ. صبان. قوله: [وكغلام زيد] جعله الصبان مما يحتمل الصدق بالنظر لما يستلزمه من الخبر الذي هو زيد له غلام فالأولى إخراجه بقوله: لذاته كما صنع الصبان[2].

---

(١) انظر الخصائص لابن جنّي في كلامه عن تعريف خطايا، فهو مشابه هنا لقضايا. الخصائص (١/ ١٨٢).

(٢) حاشية الصبان على شرح الملوي على السُّلم في المنطق.

ما احتمله لا لذاته، بل للازمه كالإنشآت من الأمر والنهي وغيرهما فإن قولك: اسقني مثلًا وإن احتمل الصدق لكن لا لذاته، بل لما استلزمه من قولك: أنا طالب للسقيا منك، ودخل بهذا القيد ما قطع بصدقه أو بكذبه فالأوَّل أخبار اللّـه وأخبار رسله والأخبار المعلوم صدقها بضرورة العقل؛ نحو: الواحد نصف الاثنين، والثاني كأخبار مسيلمة الكذاب[١] في دعواه النبوَّة، والأخبار المعلوم كذبها بضرورة العقل؛ نحو: الواحد نصف الأربعة؛ لأن ذلك يحتمل الصدق لذاته، وإن قطع بصدقه أو كذبه لشيء آخر، وبهذا تعلم أن القيد المذكور لكل من الإخراج والإدخال.

قوله: [الصدق]؛ أي والكذب إنما لم يصرح به للعلم به إذ يلزم من كونه محتملًا للصدق كونهُ محتملًا للكذب، وأيضًا في اقتصاره على الصدق تأدبٌ في حق كلام اللّـه وكلام رسله، ومعنى الصدق مطابقة النسبة المفهومة من الخبر للنسبة التي في الواقع وضده الكذب؛ بخلاف الحق فإنه مطابقة النسبة التي في الواقع للنسبة المفهومة من الخبر، وضده الباطل؛ فالمطابقة وإن كانت مفاعلة من الجانبين؛ لكنها تُسند في تفسير الصدق إلى النسبة الخبرية، وفي تفسير الحق إلى النسبة الواقعية هذا هو الذي اشتهر، وقد اختار بعضهم أن الصدق والحق شيء واحد، وهو مطابقة النسبة الخبرية للنسبة الواقعية، قال: لأن ما في الواقع أمر ثابت؛ فالأنسب أن يقاس عليه غيره لا العكس، بأن يلاحظ مطابقة غيره له لا مطابقته لغيره وإن كانت المفاعلة من الجانبين، ألا ترى أنه يحسن أن يقال: جالس الوزيرُ السلطانَ، ولا يحسن: أن يقال جالس السلطانُ الوزيرَ، واعترض أخذ الصدق في تعريف الخبر بأنهم قد أخذوا الخبر في تعريف الصدق، وحينئذ يلزم الدور لتوقف كل على الآخر، وأجيب بأن الصدق كالكذب اشتهر في المحاورات فلا يحتاج للتعريف فصحَّ أخذه في تعريف الخبر. قوله: [جرى بينهمو... إلخ] علم منه أن القضية والخبر بمعنى واحد، وهو ما احتمل... إلخ، لكن تسميته قضية من حيث اشتماله على الحكم وتسميته خبر من حيث احتماله الصدق، وفي التلويح أنه يسمى إخبارًا من حيث إفادته الحكم، ومقدمة من حيث كونه جزءًا من الدليل، ومطلوبًا من حيث كونه يطلب بالدليل، ونتيجة من حيث كونه نتيجة الدليل، ....

(١) مسيلمة الكذاب، قتل سنة (١٢٥هـ) ولد ونشأ في اليمامة وارتد عن الإسلام بعد وفاة الرسول ثم ادعى النبوة ودانت له بعض القبائل وقت الردة. قتل في حرب اليمامة، وكانت له جموع كبيرة فرقها خالد بن الوليد بعد مقتله. مناقب الأسد الغالب (١/ ٣٢٤).

ومسألة من حيث كونه يسئل عنه في العلم قال: فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات. اهـ. قوله: [قضية وخبرًا] منصوبًا على الحال من الضمير المستتر في قوله: جرى.

٥١. ثُـمَّ الـقَـضَـايَـا عِـنْـدَهُـمْ قِسْـمَانِ   شَـرْطِـيَّـةٌ حَـمْـلِـيَّـةٌ وَالـثَّـانِـي

قوله: [ثم القضايا... إلخ]، ثم للترتيب الذكرى فقط كما قاله الشيخ الملوي. قوله: [شرطية حملية] بدلان من قوله: قسمان، **والأولى: ما حكم فيها على وجه الشرط والتعليق** كما سيأتي. **والثانية: ما حكم فيها على وجه الحمل**؛ ولذلك سميت الأولى: شرطية، والثانية: حملية، وقد اشتهر أن الأولى ما ليس طرفاها مفردين ولا في قوتهما، والثانية ما طرفاها مفردان أو في قوتهما كقولك: زيد قائم، وكقولك: زيد قائم يناقض: زيد ليس بقائم؛ لأنه في قوَّة هذا نقيض هذا، واعترض بأن الأولى في قوَّة المفردين؛ لأنها إذا كانت متصلة تكون في قوة أن يقال: هذا ملزوم لذاك؛ وإذا كانت منفصلة تكون في قوة أن يقال: هذا معاند لذاك، وأجيب عن ذلك بما لا ينهض، فالأَوْلَى حذف ذلك والاقتصار على ما تقدم كما يفيده كلام الملوي في كبيره.

قوله: [والثاني] إنما قال: والثاني، ولم يقل: والثانية، مع أنه عبارة عن الحملية نظرًا لكونها قسمان؛ وسيأتي الكلام على الأَوَّل في قوله: وأن على التعليق... إلخ.

قوله: [ومسألة... إلخ]؛ أي ودعوى من حيث افتقارها لدليل ومبحث من حيث إنها محل البحث.

قوله: [للتركيب الذَكري] ويحتمل أن تكون للرتبي؛ لأن رتبة التقسيم بعد رتبة التعريف. قوله: [والأولى ما حكم فيها... إلخ]، وسميت شخصية لوجود أداة الشرط فيها لفظًا أو تقديرًا ليشمل المنفصلة فإن قولنا: إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا في قوة قولنا: إن كان العدد زوجًا لم يكن فردًا وإن كان فردًا لم يكن زوجًا، وقوله: والثانية... إلخ، سميت حملية باعتبار نسبتها إلى ما يؤخذ من صفة طرفها المحكوم به وهو المحمول، شبه بالشيء المحمول على شيء آخر، وإنما نسبت إلى ما يؤخذ من المحمول دون ما يؤخذ من صفة الموضوع بأن يقال: وضعية؛ لأنه محط الفائدة دون الموضوع، فإن قلت. هذا إنما يتحقق في الموجبة، أما السالبة فلا حمل؛ فالجواب: أنه في السالبة يلاحظ الإيجاب،

٥٢. كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالأَوَّلُ إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلُ

قوله: [كلية شخصية] ليس المراد بالكلية هنا ما دخل عليها السور الكلي؛ كما هو المصطلح عليه، بل ما كان موضوعها كليًّا بقطع النظر عن السور، كما يرشد لذلك مقابلتها بالشخصية التي هي ما كان موضوعها مشخصًا معينًا؛ ولذلك صح التقسيم الذي ذكره بقوله: والأوَّل... إلخ، والذي يتحصل من كلام المصنف في المقام: أن الحملية أربعة أقسام؛ الأول: **الشخصية** وهي ما كان موضوعها مشخصًا معينًا كقولك: زيد قائم لكن يمتنع إطلاق الشخصية على نحو قولنا: اللَّـه قادر لِمَا فيه من إيهام تشخص الموضوع تشخصًا جسمانيًّا، تعالى اللَّـه عنه. والثاني: المهملة وهي ما كان موضوعها كليًّا وأهملت من السور كقولك: الإنسان حيوان إذا جعلت (أل) للجنس في ضمن الأفراد بقطع النظر عن الكلية والجزئية. والثالث: الكلية وهي المسورة بالسور الكلي كقولك: كل إنسان حيوان. والرابع: الجزئية وهي المسورة بالسور الجزئي كقولك: بعض الحيوان إنسان، وهذان القسمان وإن لم يصرح بهما المصنف لكنهما مأخوذان من قوله: [والسور كليًّا وجزئيًّا يُرى]، فإنه يؤخذ منه أن المسورة بالسور الكلي تسمى: كلية، والمسورة بالسور الجزئي تسمى: جزئية، ولم يتعرض المصنف للطبيعية وهي ما كان المحكوم عليه فيها الطبيعةَ بقطع النظر عن الأفراد، كقولك: الحيوان جنس، وقد جرى فيها خلاف؛ فقيل وهو الحق: إنها داخلة في الشخصية؛ لأن المحكوم عليه فيها مشخص ذهنًا، وقيل: إنها داخلة في المهملة، وقيل وهو المشهور: إنها قسم مستقل لا شخصية ولا مهملة، وهذا كله مبني على ما هو الراجح من إنها معتبرة في العلوم لا على ما قيل من أنها غير معتبرة فيها فتأمل.

ثم دخول حرف السلب؛ ففيها حملٌ بحسب التقدير، أو أنه كثيرًا ما تسمى الإعدام باسم الملكات. هذا توضيح ما أشار إليه المُحَشِّي بقوله: ولذلك سميت... إلخ.

قوله: [الأول الشخصية] وهي في حكم الكلية؛ لأن الحكم في كل منهما على مصدوق اللفظ من غير خروج شيء منه عن الحكم بخلاف المهملة، فإنها في قوّة الجزئية؛ لأن الحكم فيها على بعض الأفراد محقق والزائد مشكوك فيه فَطُرِحَ، وجعلت القضية في قوة الجزئية، وكون المحكوم به قد يُتيقن تحققه لجميع الأفراد كما في الإنسان كاتب بالقوة، لا يقتضي تيقن الحكم به من المتكلم عن الجميع.

قوله: [والأول]: أي الذي هو الكلية بالمعنى الذي أراده المصنف منها فيما تقدم، ولم يقل: والأولى؛ نظرًا لكونها قسمًا كما تقدم في نظيره، وقوله: إما مسوَّر؛ أي بالسور الكلي أو الجزئي وقوله: وإما مهمل؛ أي من السور.

٥٣. وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى ... وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى

قوله: [والسور... إلخ] هو **ما دل على الإحاطة** بجميع الأفراد **أو** بعضها في الحملية كـ (كل وبعض) كما سيذكره المصنف، وما دل على الإحاطة بجميع الأوضاع؛ أي الأحوال الممكنة أو بعضها في الشرطية كـ (كلما)، وقد يكون كما سيأتي، سمي بذلك تشبيهًا له بسور البلد المحيط بكلها أو بعضها بجامع الإحاطة في (كل)، فهو استعارة باعتبار اللغة وإن كان حقيقة باعتبار اصطلاح المناطقة. قوله: [كليًّا وجزئيًّا]، وكل منهما إما إيجابي وإما سلبي، فأقسامه أربعة كما ذكره المصنف بعد.

قوله: [وأربع أقسامه] حذف المصنف التاء من اسم العدد مع أن المعدود مذكر مذكور للضرورة أو على ما نقله النووي من أن ذكر المعدود لا يعتبر إلا إذا كان تمييزًا بخلاف ما إذا لم يكن كذلك كما هنا، ومحصل الأقسام الأربعة أن الأول: السور الكلي الإيجابي وهو (كل) وما أشبهه كـ (جميع وعامة) كما في قولك: كل إنسان حيوان أو جميع الإنسان حيوان، وهكذا. والثاني: السور الجزئي الإيجابي، وهو (بعض) وما أشبهه كواحد واثنين وثلاثة كما في قولك: بعض الحيوان إنسان أو واحد من الحيوان إنسان، وهكذا والثالث: السور الكلي السلبي وهو لا شيء وما أشبهه كـ (لا واحد، ولا ديار) كما في قولك: لا شيء من الإنسان بحجر، ولا واحد من الإنسان بحجر، وهكذا. والرابع: السور الجزئي السلبي **وهو (ليس بعض) وما أشبهه كـ (ليس كل وليس بعض)** كما في قولك: ليس بعض الحيوان بإنسان أو ليس كل حيوان بإنسان وهكذا كما بينه المصنف بقوله: إما بكل... إلخ. ومن هذا التقرير نعلم أن قوله: **أو** شبه؛ راجع لجميع

قوله: [ما دل على الإحاطة]؛ أي سواء أكان لفظًا نحو: كل وبعض، أَمْ لَا؛ ككون النكرة في سياق النفي والإضافة التي دلت قرينة على عمومها أو عدمه.

قوله: [وهو (ليس بعض) وما أشبهه... إلخ] قد ذكر ثلاثة أمثلة للسور الجزئي السلبي وبينها فرق؛ لأن (ليس كل) يدل على رفع الإيجاب الكلي مطابقة، وعلى السلب

الأربعة المذكورة قبله، فكأنه قال: إما بكل أو شبه، وإما ببعض أو شبه وهكذا فافهم.

قوله: [حيث جرى]؛ أيْ في أيِّ تركيب وقع فيه.

٥٤. إِمَّـا بِـكُـلٍّ أَوْ بِـبَـعْـضٍ أَوْ بِـلا شَـيْءٍ وَلَيْسَ بَعْـضٌ أَوْ شِبْهٍ جَـلا

قوله: [إما بكل... إلخ]؛ أي إما أن يكون السور ملتبسًا أو مصوَّرًا بكل... إلخ؛ فالباء للملابسة أو للتصوير من ملابسة الكلي لجزئياته أو تصويره بها، ويحتمل أن المعنى إما أن يكون التسوير لكل... إلخ، لكن الأول أوفق بكلام المصنف. واعلم أنه يصح قراءة (كل) في كلام المصنف بالجر وهو ظاهر، وبالرفع على الحكاية للفظ (كل)؛ الواقع مبتدأ في القضية. وكذا يقال في لفظ (بعض) في قوله: أو ببعض. وجوَّز الملوي في كبيره أيضًا جر لفظ (شيء) في قوله: أو بلا شيء، وفتحه على الحكاية للواقع في نحو قولك: لا شيء من الإنسان بحجر. قال: وأما (بعض) في قوله الآتي: وليس بعض؛ فيتعين فيه الحكاية؛ لأن المعطوف هو مجموع (ليس بعض). اهـ. قال بعضهم: والظاهر أنه يتعين أيضًا في لفظ (شيء) في قوله: أو بلا شيء، الحكايةُ؛ لأن المعطوف هو مجموع لا شيء فتأمل.

قوله: [أو شبه جلا]؛ أي جلا الإحاطة بجميع الأفراد أو ببعضها بمعنى أظهرها، وقد علمت أن ذلك معطوف على جميع ما قبله.

٥٥. وَكُـلُّـهـا مُـوجَـبَـةٌ أَوْ سالِـبَـهْ فَـهْـيَ إِذَنْ إِلـى الـثَّـمَـانِ آيِـبَـهْ

قوله: [وكلها]؛ أي القضايا الأربع المعلومة مما تقدم، وقوله: موجبة وسالبة يصح قراءة موجَبة بفتح الجيم كما هو الشائع، وعليه فالأصل موجب فيها فدخله الحذف والإيصال؛ أعني حذف الجار[1]، وإيصال الضمير، ويصح قراءتها بكسرها على الإسناد المجازي، وهذا هو المناسب للمقابلة بالسالبة. قوله: [فهي إذًا إلى الثمان آيبه]؛ أي فهي إذا كانت منقسمة إلى الموجبة والسالبة راجعة إلى الثمان بحذف الياء تخفيفًا، وجعل

الجزئي التزامًا، والباقيان بالعكس، وقد بيَّن ذلك العلامة الصبان فارجع إليه[2].

(١) وهو حرف الباء.

(٢) في شرحه على حاشية الملوي على السلم في المنطق.

الإعراب مقدرًا عليها أو ظاهرًا على النون كما في قول الشاعر:

لَـهَـا ثَـنَـايَـا أَرْبَـعُ حِـسَـانُ وَأَرْبَـعُ فَـثِـغْـرُهَـا ثَـمَـانِ(١)

واعلم أنه إذا اعتبر أن هذه الثمانية تنقسم إلى معدولة المحمول فقط أو الموضوع كذلك أو هما، وإلى محصلة ما ذكر كان المجموع ثمانية وأربعين، قائمة من ضرب ثمانية في ستة، ومعدولة المحمول فقط هي ما جعلت أداة النفي جزءًا من محمولها دون موضوعها، مثالها موجبة نحو قولك: كل إنسان هو لا حجر. وسالبة نحو قولك: زيد ليس هو لا عالم، وسميت بذلك؛ لأنه عدل فيها بأداة النفي عن أصل وضعها وهو رفع النسبة فهو على الحذف والإيصال، وهكذا يقال فيما بعد ومعدولة الموضوع فقط هي ما جعلت أداة النفي جزءًا من موضوعها دون محمولها، مثالها موجبة نحو قولك: كل لا حيوان جماد، وسالبة نحو قولك: لا شيء من لا حيوان بإنسان، ومعدولتهما هي ما جعلت أداة النفي جزءًا منهما مثالها موجبة نحو قولك: كل لا حيوان هو لا إنسان. وسالبة نحو قولك: لا شيء من لا حيوان لا بجماد، ومحصلة المحمول فقط هي ما لم تجعل أداة النفي جزءًا من محمولها مع جعلها جزءًا من موضوعها، فهي عين معدولة الموضوع فقط، وسميت بذلك؛ لأنه جعل المحمول فيها محصلًا؛ أي ثبوتيًا لا سلبيًا فهو على الحذف والإيصال، وهكذا يقال فيما بعد. ومحصلة الموضوع فقط هي ما لم تجعل أداة النفي جزءًا من موضوعها مع جعلها جزءًا من محمولها فهي عين معدولة المحمول فقط، ومحصلتهما هي ما لم تجعل أداة النفي جزءًا منهما، مثالها موجبة نحو: كل إنسان حيوان، وسالبة نحو: لا شيء من الإنسان بحجر، وبهذا يعلم أن بعض الثمانية والأربعين المذكورة مكرر وهو ستة عشر؛ لأن محصلة المحمول فقط هي عين معدولة الموضوع فقط، ومحصلة الموضوع فقط هي عين معَدولة المحمول فقط فليتأمل.

---

٥٦. والأَوَّلُ الـمـوضـوعُ في الحَمْلِيَّـهْ والآخَـرُ المَـحْـمُـولُ بـالـسَّـوِيَّـهْ

قوله: [والأوَّل الموضوع... إلخ] تكلم المصنف على جزأين من أجزاء القضية

قوله: [وهو ستة عشر] حاصلة من ضرب الصورتين المكررتين في الثمانية.

(١) هو الشاهد رقم (٥٤١) في خزانة الأدب، وهو بيت من الرجز ذكره صاحب الخزانة دون تسمية قائله، وموطن الاستشهاد به حذف الياء من ثمان، وجعل الإعراب على النون، وقد استشهد به صاحب الكشاف في قراءة من قرأ: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ﴾. الكشاف (٤/ ٤٤٥)، وخزانة الأدب (٧/ ٣٤٠).

وهما الموضوع والمحمول، والأوَّل: هو المحكوم عليه وينحصر في ثلاثة؛ وهي: المبتدأ والفاعل ونائبه. والثاني: هو المحكوم به وينحصر في اثنين وهما: الخبر والفعل، وترك جزأين آخرين وهما النسبة الكلامية التي هي ثبوت المحمول للموضوع؛ أي تعلقه وارتباطه به على وجه الثبوت في القضية الموجبة، أو على وجه الانتفاء في القضية السالبة والنسبة الخارجية التي هي وقوع ذلك في الأولى أو عدم وقوعه في الثانية، فجملة أجزاء القضية أربعة كما يؤخذ من شرح الشمسية وغيره، قال بعض محققي المغاربة: إن ذلك طريقة العجم وأما طريقة العرب فأجزاؤها الثلاثة الأُوَلُ فقط، لكن لم يتابعه الأشياخ كما قاله شيخنا، وجعل الجزء الرابع ما ذكر هو الظاهر المتبادر.

وأما ما في كلام بعضهم من أنه الإيقاع أو الانتزاع؛ أي إدراك الوقوع أو عدم الوقوع ففيه نظر؛ لأن ذلك وصف للمدرك فلا يصح جعله من أجزاء القضية، وبهذا بعينه اعترض ملا أحمد علي الغفري[1] في جعله ذلك من أجزائها، وقد وضع المناطقة لفظًا يدل على النسبة الخارجية مطابقةً، **وعلى النسبة الكلامية التزامًا** كما في شرح الشمسية، وسموا ذلك اللفظ رابطة، وهو تارة يكون **في قالب الاسم كهو في نحو قولك: زيد هو قائم**، ...

قوله: [المبتدأ]؛ أي الذي ليس في تأويل الفعل، كما أن المراد بالفعل في القسم الثاني ما يشمل الفعل ولو تأويلًا، فيخرج من الأول الوصف الرافع للسادِّ مسد الخبر في نحو: أمضروب الزيدان، ويدخل في الثاني فإن المحكوم عليه هو نائب الفاعل والمحكوم به هو المبتدأ؛ لأنه في قوة أيضرب الزيدان. قوله: [وعلى النسبة الكلامية التزامًا]؛ أي لأنه يلزم من الوقوع أو اللاوقوع المضاف كل منهما للنسبة الكلامية النسبةُ الكلامية دون العكس؛ فالجزآن أديا بعبارة واحدة. قوله: [في قالب الاسم]، وحينئذ تسمى رابطة غير زمانية بخلاف ما إذا كانت في قالب الفعل تسمى: رابطة زمانية. قوله: [كهو في نحو قولك: زيد هو قائم] استشكل بأن لفظة هو في نحو هذا المثال لا دلالة له على النسبة أصلًا، بل هو عائد على زيد، عبارة عن مبتدأ ثانٍ، فإن كان المراد ما يسمى ضمير الفصل فهو لا يكون في نحو هذا المثال؛ لأنه لا يذكر إلا بين جزأي ابتداء؛ معرفتين أو نكرتين كالمعرفتين في امتناع دخول (أل)، وعلى تقدير دخوله فلا دلالة له على النسبة أصلًا، وإنما يفيد الحصر أو التأكيد وتحقيق أن ما بعده خبر لا نعت، والذي يفهم منه الربط إنما

---

(١) لم أستدل على ترجمته.

وتارة يكون في **قالب الفعل** كـ (كان) في نحو قولك: زيد كان قائمًا. وكثيرًا ما تحذف تلك الرابطة في لغة العرب؛ استغناء عنها **بالربط اللفظي**، واعلم أنه لا بد لنسبة القضية من

هو الحركة الإعرابية.

وأجيب باختيار الثاني ومنع أنه لا دلالة له على النسبة أصلًا، بأنه يحقق أن ما بعده خبر لا نعت، وهذا يستلزم ربط ما بعده بالموضوع ونسبته إليه؛ لإفادته أن ما بعده خبر فيفيد أنه مسند إلى موضوع، ولا يقال: إن ضمير الفصل لا يوجد في كل محل كما علمت؛ لأنه لا بد للطرفين من وجود رابطة في المعنى عند المناطقة فالتزموه في كل موضوع نيةً، سواء ذكر أو لم يذكر بخلاف أهل العربية فيذكرونه إذا كان المحمول يلتبس بالتابع للفرق بينهما، وإلا فيمنعوا ذلك لفظًا ولم يلتفتوا للمعنى ولا فرق في هذا الضمير بين أن يكون للمتكلم أو المخاطب أو الغائب.اهـ. صبان.

قوله: [في قالب الفعل]؛ أي الناقص تقدم أو تأخر أو توسط ولا فرق بين كان وغيرها إلا ما ينقلب الكلام معه إنشاء نحو عسى، ونظر في كون هذه الأفعال رابطة بأنها قد تجتمع مع الضمير، نحو ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ ﴾ [المائدة: ١١٧] فيمتنع كونها رابطة لحصول الربط بالضمير، وبأنها وضعت لمعنى آخر غير الربط كالدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الموافق لصيغتها، ودعوى أنها تفيد غير ذلك لا دليل عليه، وأجيب عن الأول بأنهم لم يقولوا بأنها في كل مكان للربط، بل يصح الربط بها كما أن الضمائر كذلك، والضمير في الآية أن جعل تأكيد التاء الفاعل ترجح كون (كان) للربط، وإن جعل فصلًا فهو الرابط ولك أن تجعل كليهما للربط كالتأكيد اللفظي، وكما أن كل واحد من الطرفين يجوز تأكيده كذلك ما يدل على النسبة، وعن الثاني بأن كونها، وضعت لمعنى آخر غير الربط لا ينافي كونها رابطة، وأيضًا فالنحاة إنما سموها ناقصة على الصحيح؛ لأنها لا تكتفي بالموضوع، بل هي طالبة للمحمول معه، وكذا شأن النسبة تستلزم النسبتين، أفاده الملوي في كبيره[1]، وأقرّه العلامة الصبان[2]، وفي الجواب عن الثاني نظر لا يخفى فتأمل. قوله: [بالربط اللفظي]؛ أي اللازم للإعراب لفظًا أو تقديرًا؛ لأننا إذا قلنا: زيد عالم على سبيل التعداد بلا حركة إعرابية لم يفهم الربط، والإسناد، وإذا قلنا: زيد عالم بالرفع فهم ذلك منه.

---

(١) للملوي شرحان على متن السلم وهما في دار الكتب القومية برقم (٣٣٩٤، ٣٣٩٩٥). الأعلام (١/ ١٥٢).

(٢) الصبان، حاشيته على شرح الملوي على متن السلم.

كيفية تتكيف بها في نفس الأمر وهي إما الضرورة؛ **أي الوجوب**، وإما الدوام، وإما الإمكان، وإما الإطلاق؛ أي الحصول بالفعل. وسموا اللفظ الدال على تلك الكيفية: جهة، وتسمى القضية إذا ذكر فيها ذلك اللفظ موجَّهة، وعَدَّدَ المتأخرون القضايا باعتبار الكيفية المذكورة إلى خمسة عشر؛ **الضروريات السبع، وهي الضرورية المطلقة** وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة مع الإطلاق عن التقييد بوصف أو وقت؛ مثالها موجبة: كل إنسان حيوان بالضرورة، وسالبة: لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة، وإنما سميت ضرورية؛ لأن كيفية نسبتها الضرورة. ومطلقة لإطلاقها عن التقييد بوصف أو وقت، وهي بسيطة كما يعلم مما يأتي. **والمشروطة العامة** وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة

قوله: [أي الوجوب] العقلي وهو يستلزم الدوام من غير عكس؛ فالدوام أعم منه والإطلاق أعم من الضرورة، والدوام والإمكان أعم من الثلاثة. قوله: [الضروريات السبع] وجه كونها سبعًا أن علة الضرورة إما أن تكون ذات الموضوع أو وصفه أو وقته المعين، أو غير المعين، وكل من الثلاثة الأخيرة إما مقيد بما ينفي احتمال دوامه وهو (لا) دائمًا، أو لا. أفاده الصبان. قوله: [الضرورية المطلقة] هي عند الجمهور متى أطلقت شملت ما كان موضوعها أزليًّا؛ نحو: اللَّه عالم بالضرورة، أو غير أزلي كمثال المحشى. واصطلح ابن سينا[1] على أنه متى أطلقت انصرفت للأزلية، فإن أريد غيرها قيد بدوام ذات الموضوع. قوله: [والمشروطة العامة] النسبة بينها وبين ما قبلها وما بعدها العموم والخصوص المطلق، أما وجه كونها أعم من التي قبلها، وهي الضرورية المطلقة فلأن كل دائم بحسب الذات دائم بحسب الوصف ولا عكس؛ لجواز مفارقة الوصف للذات، وأما وجه كونها أعم من الخاصة؛ فلأنها حكم فيها بثبوت الوصف ولم يتعرض لدوامه بحسب الذات ولا عدم دوامه، فهي تحتمل الأمرين والخاصة تعرض فيها للا دوامه، وبين الضرورية المطلقة والمشروطة الخاصة تباين؛ لأن الأولى: حكم فيها بالدوام بحسب الذات. والثانية: بعدمه، وكل قضية فيها (لا) دائمًا أو لا بالضرورة فهي مباينة للضرورة المطلقة. اهـ. يوسي[2]، وبقية النسب تطلب من المطولات.

---

(١) ابن سينا، العلامة الفيلسوف، أبو علي بن الحسن صاحب التصانيف في الطب والفلسفة والمنطق، مثل: القانون، والشفاء، توفي سنة (٤٢٨هـ). وفيات الأعيان (٢/ ١٥٧).

(٢) سبقت ترجمته في (ص٤٨).

بشرط دوام وصف الموضوع؛ **مثالها موجبة: كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا، وسالبة: لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا**، وإنما سميت مشروطة لما فيها من اشتراط دوام وصف الموضوع. وعامة؛ **لأنها أعم من المشروطة** الخاصة، فإنها لم تقيد بما ينفي احتمال دوام الوصف وهو قولنا: لا دائمًا، وهي بسيطة كالتي قبلها.

والمشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة لكن مع زيادة قيد: لا دائمًا؛ مثالها موجبة: كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا لا دائمًا، **وسالبة: لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا لا دائمًا**، وإنما سميت مشروطة لما مر. وخاصة؛ **لأنها أخص من المشروطة العامة كما علم مما مر، وهي مركبة إن كانت موجبة** من مشروطة عامة موجبة، وهي الصدر؛ أعني قولك مثلًا: كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا **فمطلقة عامة سالبة**، وهي العجز؛ أعني قولك: لا دائمًا، **فإنه في قوة أن يقال: لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالإطلاق العام؛ أي بالفعل**؛ لأن إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن دائمًا كان السلب متحققًا في الجملة، وهذا هو معنى المطلقة العامة السالبة. وإن كانت سالبة من مشروطة عامة سالبة وهي الصدر؛

قوله: [مثالها موجبة: كل كاتب... إلخ] قد حكم في هذا المثال بضرورة ثبوت تحرك الأصابع للموضوع مدة دوام وصفه وهو الكتابة؛ إذا تحرك الأصابع لذات الكاتب من غير اعتبار وصفه ليس ضروري الثبوت لها. قوله: [وسالبة: لا شيء... إلخ] قد حكم في هذا المثال بضرورة سلب سكون الأصابع عن الموضوع مدة دوام وصفه وهو الكتابة؛ إذ سلب سكون الأصابع عن ذات الكاتب من غير اعتبار وصفه ليس بضرورة. قوله: [لا دائمًا]؛ أي ليس الوصف دائمًا بدوام ذات الموضوع. قوله: [كما علم مما مر]؛ أي قيدت بما يرفع احتمال دوام الوصف للذات بخلاف العامة فإنها تحتمل الدوام وعدمه. قوله: [وهي مركبة إن كانت موجبة... إلخ]، من هنا تبين أن الاعتبار في إيجاب القضية المركبة وسلبها بإيجاب جزئها الأول وسلبه، فإن كان موجبًا كانت القضية موجبة، وإن كان سالبًا كانت سالبة، وإن الجزء الثاني مخالف للأول في الإيجاب والسلب موافق في الكلية والجزئية. اهـ. صبان. قوله: [فمطلقة عامة... إلخ]، هي الأولى من المطْلَقَات الثلاث الآتية. قوله: [فإنه في قوة أن يقال: لا شيء من الكاتب... إلخ]، هذه القضية

أعني قولك مثلًا: لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا فمطلقة عامة موجبة، وهي العجز؛ أعني قولك: لا دائمًا؛ لأنه في قوَّة أن يقال: كل كاتب ساكن الأصابع بالإطلاق العام؛ لأن سلب المحمول عن الموضوع إذا لم يكن دائمًا كان الإيجاب متحققًا في الجملة، وهذا هو معنى المطلقة العامة الموجبة؛ والوقتية المطلقة: وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين؛ مثالها موجبة: كل إنسان متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة. وسالبة: لا شيء من الإنسان بساكن الأصابع بالضرورة وقت الكتابة. وإنما سميت: وقتية؛ للتقييد فيها بالوقت. ومطلقة؛ لإطلاقها عن التقييد بقولنا: لا دائمًا، وهي بسيطة كما سيأتي. والوقتية غير المطلقة وهي الوقتية المطلقة، لكن مع زيادة قيد: لا دائمًا. مثالها موجبة: كل إنسان متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة لا دائمًا. وسالبة: لا شيء من الإنسان بساكن الأصابع بالضرورة وقت الكتابة لا دائمًا. وإنما سميت وقتية لما مر. وغير مطلقة؛ لأنها مقيدة بقولنا: لا دائمًا وهي مركبة إن كانت موجبة من وقتية مطلقة موجبة، وهي الصدر؛ أعني قولك مثلًا: كل إنسان متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة فمطلقة عامة سالبة وهي العجز؛ أعني قولك: لا دائمًا؛ لأنه في قوَّة أن يقال: لا شيء من الإنسان بمتحرك الأصابع بالإطلاق العام لما مر من أن إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن دائمًا كان السلب متحققًا في الجملة، وهذا هو معنى المطلقة العامة السالبة. وإن كانت سالبة من وقتية مطلقة سالبة وهي الصدر؛ أعني قولك مثلًا: لا شيء من الإنسان بساكن الأصابع بالضرورة وقت الكتابة. فمطلقة عامة موجبة وهي العجز؛ أعني قولك: لا دائمًا؛ لأنه في قوَّة أن يقال: كل إنسان ساكن الأصابع بالإطلاق العام لما مر من أن سلب المحمول عن الموضوع إذا لم يكن دائمًا، كان الإيجاب متحققًا في الجملة، وهذا هو معنى المطلقة العامة الموجبة.

والمنتشرة المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين، مثالها: موجبة: **كل إنسان متنفس بالضرورة وقتًا ما.** وسالبة: **لا شيء من الإنسان بمتنفس**

سالبة كلية مطلقة؛ لأن سلب الحكم عن جميع أفراد الكاتب حاصل بالفعل في بعض الأوقات لا كلها؛ لأنه المحقق.

قوله: [كل إنسان متنفس بالضرورة وقتًا ما] قد حكم في هذا المثال بضرورة ثبوت التنفس للإنسان في وقت غير معين.

بالضرورة وقتًا ما، وإنما سميت: منتشرة لانتشار وقتها، ومطلقة؛ لإطلاقها عن التقييد، بقولنا: لا دائمًا، وهي بسيطة كما يعلم مما يأتي. والمنتشرة غير المطلقة وهي المنتشرة المطلقة لكن مع زيادة قيد: لا دائمًا، مثالها موجبة: كل إنسان متنفس بالضرورة وقتًا ما لا دائمًا. وسالبة: لا شيء من الإنسان بمتنفس بالضرورة وقتًا ما لا دائمًا، وإنما سميت منتشرة لما مر. وغير مطلقة؛ لأنها مقيدة بقولنا: لا دائمًا وهي مركبة إن كانت موجبة من منتشرة مطلقة موجبة وهي الصدر؛ أعني قولك مثلًا: كل إنسان متنفس بالضرورة وقتًا ما فمطلقة عامة سالبة وهي العجز؛ أعني قولك: لا دائمًا؛ لأنه في قوَّة أن يقال: لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام لما مر، وإن كانت سالبة من منتشرة مطلقة سالبة وهي الصدر؛ أعني قولك: لا شيء من الإنسان بمتنفس بالضرورة وقتًا ما، فمطلقة عامة موجبة، وهي العجز؛ لأنه في قوَّة أن يقال: كل إنسان متنفس بالإطلاق العام لما تقدم.

والدوائم الثلاث وهي الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام النسبة مع الإطلاق عن التقييد بوصف أو نحوه؛ مثالها موجبة: كل إنسان حيوان دائمًا، وسالبة: لا شيء من الإنسان بحجر دائمًا، وإنما سميت: دائمة؛ لأن كيفية نسبتها الدوام، ومطلقة لإطلاقها عن التقييد بوصف أو نحوه وهي بسيطة كما يعلم مما يأتي. والعرفية العامة: وهي التي حكم فيها بدوام النسبة بشرط دوام وصف الموضوع؛ مثالها موجبة: كل كاتب متحرك الأصابع دائمًا ما دام كاتبًا. وسالبة: لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع دائمًا ما دام كاتبًا، وإنما سميت: عرفية؛ لانفهام التقييد فيها بدوام الوصف من العرف ولو لم يصرح به. وعامة؛ لأنها أعم من العرفية الخاصة، فإنها لم تقيد بما ينفي احتمال الدوام وهو قولنا: لا دائمًا كما تقدم نظيره، وهي بسيطة كالتي قبلها. والعرفية الخاصة وهي العرفية العامة لكن مع زيادة قيد: لا دائمًا؛ مثالها موجبة: كل كاتب متحرك الأصابع دائمًا ما دام كاتبًا لا دائمًا. وسالبة: لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع دائمًا ما دام كاتبًا لا دائمًا، وإنما سميت: عرفية؛ لما مر. وخاصة؛ لأنها أخص من العرفية العامة، كما علم مما مر، وهي مركبة إن

وقوله: [لا شيء من الإنسان... إلخ] قد حكم في هذا المثال بضرورة سلب التنفس عن الإنسان في وقت غير معين ولا تنافي بينهما، كما هو ظاهر؛ إذ كل في وقت غير وقت الآخر إلا أن وقتهما غير معين. قوله: [والدوائم الثلاث] وجه كونها ثلاثة: أن علة الدوام إما الذات أو الوصف. وعلى الثاني إما مقيد بما ينفي احتمال دوام الوصف أوْ لا.

كانت موجبة من عرفية عامة موجبة وهي الصدر؛ أعني قولك مثلًا: كل كاتب متحرك الأصابع دائمًا ما دام كاتبًا، فمطلقة عامة سالبة وهي العجز؛ أعني قولك: لا دائمًا؛ لأنه في قوَّة أن يقال: لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالإطلاق العام لما مر وإن كانت سالبة من عرفية عامة سالبة وهي الصدر؛ أعني قولك مثلًا: لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع دائمًا ما دام كاتبًا، فمطلقة عامة موجبة وهي العجز؛ أعني قولك: لا دائمًا؛ لأنه في قوَّة أن يقال: كل كاتب ساكن الأصابع بالإطلاق العام لما مر.

والممكنتان: وهما الممكنة العامة: وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف المخالف؛ مثالها موجبة: كل إنسان حيوان بالإمكان العام. وسالبة: لا شيء من الإنسان بحجر بالإمكان العام. وإنما سميت ممكنة؛ لأن كيفية نسبتها الإمكان. وعامة؛ لأنها أعم من الممكنة الخاصة **فإنها كما تصدق بها تصدق بالضرورية** وهي بسيطة كما سيأتي. والممكنة الخاصة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين؛ أعني الموافق والمخالف؛ مثالها موجبة: **كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص**. وسالبة: لا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاص. وإنما سميت ممكنة لما مر. وخاصة؛ لأنها أخص من الممكنة العامة كما علم مما تقدم وهي مركبة سواء أكانت موجبة أم سالبة من ممكنتين عامتين؛ إحداهما: موجبة. والأخرى: سالبة؛ لأن قولك مثلًا: كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص في قوَّة أن يقال: كل إنسان كاتب بالإمكان العام، وأن يقال: لا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام، وكذا يقال في مثال السالبة. وبذلك تعلم أنه ليس المراد أنها مركبة

قوله: [والممكنتان] وجه كونهما اثنين أن سلب الضرورة إما عن الطرفين وإما عن الطرف المخالف. قوله: [فإنها كما تصدق بها تصدق بالضرورية]، بل وبغيرها بيان ذلك كما قاله اليوسي[1]، أن الإمكان العام هو عدم امتناع وجود النسبة، وهذا إنما يستلزم صحة الوجود أعم من أن يكون حاصلًا بالفعل ضروريًّا ولا دائمًا؛ نحو: كل إنسان قائم أو غير حاصل أصلًا، نحو كل ذلك ساكن بالإمكان العام؛ فالممكنة العامة أعم من الضروريات والدوام والمطلقات. اهـ.

قوله: [كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص... إلخ] يعني أن ثبوت الكتابة وانتفاءها عنه ليسا بضروريين ولا فرق في المعنى بين الموجبة والسالبة، بل في اللفظ؛ لأنه إن عبر

---

(١) سبقت ترجمته في (ص٤٨).

لفظًا، بل المراد أنها في قوَّة قضيتين.

والمُطْلَقاتُ الثلاث، وهي: المُطْلَقةُ العامة وهي التي حكم فيها بإطلاق النسبة؛ **أي كونها حاصلة بالفعل**؛ مثالها موجبة: كل إنسان متنفس بالإطلاق. وسالبة: لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق. وإنما سميت مطلقة؛ لأن صفة نسبتها الإطلاق، وعامة؛ لأنها أعم من الوجوديتين المذكورتين بعد، فإنها لم تقيد بنفي الدوام أو الضرورة بخلافهما وهي بسيطة كما يعلم مما يأتي. والوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة لكن مع زيادة قيد: لا دائمًا؛ مثالها موجبة: كل إنسان متنفس بالإطلاق لا دائمًا. وسالبة: لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق لا دائمًا، وإنما سميت وجودية لوجود نسبتها بالفعل. واللادائمة؛ لأنها مقيدة بقولنا: لا دائمًا وهي مركبة إن كانت موجبة من مطلقة عامة موجبة وهي الصدر؛ أعني قولك مثلًا: كل إنسان متنفس بالإطلاق فمطلقة عامة سالبة. وهي العجز؛ أعني قولك: لا دائمًا؛ لأنه في قوة أن يقال: لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام لما سبق وإن كانت سالبة من مطلقة عامة سالبة وهي الصدر؛ أعني قولك مثلًا: لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق فمطلقة عامة موجبة وهي العجز؛ أعني قولك: لا دائمًا؛ لأنه في قوَّة أن يقال: كل إنسان متنفس بالإطلاق العام لما مر.

والوجودية اللاضرورية، وهي المطلقة العامة، لكن مع زيادة قيد اللاضرورة مثالها موجبة: كل إنسان متنفس بالإطلاق لا بالضرورة، وسالبة: لا شيء من الإنسان بمتنفس

بعبارة إيجابية كانت موجبة وإلا كانت سالبة.

قوله: [والمطلقات الثلاث] وجه كونها ثلاثة أن الحصول بالفعل إما أن يقيد بنفي الدوام وبنفي الضرورة أوْ لا يقيد بواحد من النفيين. قوله: [أي كونها حاصلة بالفعل] قد يقال: إن الحصول بالفعل ليس معناه إلا وقوع النسبة الذي هو مفهوم الحكم، وهو بهذا المعنى ليس من الموجهات. ويجاب بأن فعليته أمر زائد على النسبة؛ إذ النسبة في ذاتها تكون فعلية وإمكانية؛ فإذا قيدت بالفعل كانت موجهة، فإذا قلت: الإنسان حيوان، فمعناه أن الحيوان صادق على ذات الإنسان أعم من أن يكون ذلك الصدق بالفعل أو بالإمكان، وكل من الفعل والإمكان أمر زائد على الحكم؛ ولذا كان كل منهما جهة، وإن كان المتبادر هو الفعل عند الإطلاق. أفاده اليوسي[1].

---

(١) سبقت ترجمته في (ص٤٨).

بالإطلاق لا بالضرورة، وإنما سميت: وجودية لما مر، واللاضرورية؛ لأنها مقيدة بقولنا: لا بالضرورة، وهي مركبة إن كانت موجبة من مطلقة عامة موجبة وهي الصدر؛ أعني قولك مثلًا: كل إنسان متنفس بالإطلاق فممكنة عامة سالبة؛ وهي العجز؛ أعني قولك: لا بالضرورة؛ لأنه في قوة أن يقال: لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإمكان العام لما علمت من أن الإمكان العام هو سلب الضرورة عن الطرف المخالف وإن كانت سالبة من مطلقة عامة سالبة وهي الصدر؛ أعني قولك مثلًا: لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق فممكنة عامة موجبة، وهي العجز؛ أعني قولك: لا بالضرورة؛ لأنه في قوَّة أن يقال: كل إنسان مِتنفس بالإمكان العام لما ذكر. فهذه المذكورات جملة الخمسة عشر، وبعضهم نقص عنها **وبعضهم زاد عليها** حتى قال بعضهم: إنها لا تنحصر في عدد وعلم مما تقرر أنها تنقسم إلى مركبة وبسيطة؛ فالمركبة ما كان فيها زيادة: لا دائمًا، أو لا ضرورة أو كان فيها الإمكان الخاص. والبسيطة؛ ما عدا ذلك، وقد أشار بعضهم لذلك بقوله:

وَمَا حَوَى مِنَ القَضَايَا لَا كَذَا ... أَوْ خَاصَ إِمْكَانٍ مُرَكَّبًا خَذَا
وَمَا خَلَا عَنْ ذَيْنِ فَالبَسِيطِ ... فَادْعُ لِمَنْ أَلِفَ يَا نَشِيطُ[1]

الكلام على الموجهات كثير، وقد أفردت بالتأليف، وفي هذا القدر كفاية.

قوله: [المَوضَوع] خبر عن الأوَّل، وإنما سمي بذلك؛ **لأنه يتخيل أنه كشيء وضع ليحمل عليه غيره** كما قاله ابن يعقوب[2]، والمسمى بذلك الأوَّل في الرتبة، وإن ذكر آخرًا، كما أن المسمى بالمحمول الآخر في الرتبة وإن ذكر أوَّلًا وإنما كان الموضوع أولًا، في الرتبة؛ والمحمول آخرًا فيها؛ لأن الموضوع محكوم عليه بالمحمول والمحكوم به وصف للمحكوم عليه في المعنى، والموصوف سابق على صفته؛ ولهذا جعل النحاة

قوله: [وبعضهم زاد عليها]؛ إذ لا مانع من أن يقال: إن هناك مُطْلَقَةً وقتية وهي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين، ومُطْلَقَةً منتشرةً وهي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت غير معين وغير ذلك، كما لا يخفى.

قوله: [لأنه يتخيل... إلخ] سببه أن الموضوع أصله أن يكون ذاتًا، والمحمول أصله أن يكون وصفًا، والذات أحق بأن تكون حاملة والوصف أحق بأن يكون محمولًا.

---

(١) لم أستدل على قائلها.

(٢) سبقت ترجمته في (ص٣١).

رتبة المبتدأ التقدم ورتبة الخبر التأخر[١]، وإنما جعلوا رتبة الفاعل التأخير عن الفعل[٢]، مع أنه موصوف في المعنى لأمر لفظي وهو أن الفعل عامل فيه ورتبة العامل التقدم على معموله فليتأمل.

قوله: [في الحملية] متعلق بمحذوف صفة للأَوَّل والتقدير: الأول الكائن في الحملية الموضوع. قوله: [والآخر] بكسر الخاء بمعنى: المتأخر لا بفتحها بمعنى المغاير، بدليل مقابلته بالأَوَّل. والمراد الآخر في الرتبة وإن ذكر أَوَّلًا كما علمت. وقوله: [المحمول] خبر عن الآخر، وإنما سمي بذلك؛ لأنه يتخيل أنه كشيء حمل على غيره كما يؤخذ من عبارة ابن يعقوب. قوله: [بالسوية]؛ أي حال كونهما ملتبسين بالسوية بمعنى الاستواء[٣] في الذكر بحيث لا يذكر أحدهما دون الآخر.

٥٧. وَإِنْ عَلى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمْ

قوله: [وإن على التعليق... إلخ]؛ أي وإن حكم فيها حكمًا كائنًا على وجه التعليق، لا على وجه الحمل، فإنها... إلخ، وعلى هذا التقرير فـ (على) باقية على بابها ويحتمل وهو الذي اقتصر عليه الشيخ الملوي، وتبعه غيره أنها بمعنى الباء، والمعنى: وإن حكم فيها بالتعليق فإنها... إلخ. فإن قيل: لا يخفى أن التعليق توقيف شيء على شيء آخر، وهذا خاص بالشرطية المتصلة مع أن المصنف سيقسم الشرطية إلى شرطية متصلة، وإلى شرطية منفصلة. أجيب بأن المراد بالتعليق في كلامه **الربط بين الجزأين ولو على وجه العناد**، أو أن

قوله: [الربط بين الجزأين ولو على وجه العناد]؛ أي سواء أكان على وجه التوافق والترتيب أم على وجه التنافي. والمراد ربط مخصوص يشمل القسمين لا مطلق ربط يشملهما وغيرهما، وَإلا لم يحصل التمييز عن الحملية ولم يكن فائدة لقوله على التعليق.

(١) انظر ألفية ابن مالك:
مُبْتَدأٌ زَيْدٌ وَعاذِرٌ خَبَر إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عاذِرٌ مَنْ اعْتَذَرْ
وأوَّلٌ مبتدأ والثاني فاعلٌ أغنى في أسارٍ ذان
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ١٨٨).
(٢) الفاعِلُ الَّذي كَمرفُوعَيْ أتى زَيْدٌ منيرًا وجهُهُ نعم الفتى
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٧٤).
(٣) انظر اللسان، مادة: « سوى » (١٤/ ٤١٠).

المراد ما يشمل التعليق صريحًا كما في المتصلة أو استلزامًا كما في المنفصلة؛ لأنها تستلزم توقف ثبوت أحدهما على انتفاء الآخر، أو توقف انتفاء أحدهما على ثبوت الآخر، فكأنه قيل: إن انتفى هذا ثبت هذا، وإن ثبت هذا انتفى هذا، فليتأمل.

قوله: [وتنقسم... إلخ] قسمها المصنف إلى متصلة ومنفصلة، وكل منهما ينقسم إلى **مخصوصة وكلية وجزئية ومهملة؛ فالأولى**: ما حكم فيها على وضع معين من الأوضاع الممكنة؛ أي حال معين من الأحوال الممكنة؛ مثالها متصلة نحو: إن جئتني الآن أكرمتك، ومنفصلة نحو: زيد الآن إما كاتب أو غير كاتب. والثانية: ما ذكر فيها ما يدل على تعميم الأوضاع؛ مثالها متصلة: كلما كانت الشمس طالعة؛ فالنهار موجود، منفصلة دائمًا إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا. والثالثة: ما ذكر فيها ما يدل على تعميم بعض الأوضاع؛ مثالها متصلة: قد يكون إذا كان هذا حيوانًا كان إنسانًا، ومنفصلة: قد يكون إما أن يكون الشيء حيوانًا أو فرسًا. والرابعة: ما لم يذكر فيها شيء من ذلك؛ مثالها متصلة: إن كان هذا إنسانًا كان حيوانًا، ومنفصلة إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا فتنبه.

٥٨. أَيْضًا إِلى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ وَمِثْلُهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَهْ

قوله: [أيضًا]، هو في الأصل مصدر « آض »[1] يئيض إذا رجع **والمعنى: رجوعًا إلى الانقسام السابق في الحملية**. قوله: [إلى شرطية متصلة]؛ أي نحو: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وسميت شرطية؛ لأنه حكم فيها على وجه الشرط والتعليق كما تقدم، ومتصلة **لاتصال طرفيها** فإنه كلما تحقق أحدهما تحقق الآخر.

قوله: [إلى مخصوصة وكلية] ظاهر هذا أن الكلية والجزئية، والإهمال لا مجرى في المخصوصة وهو طريقة، وهناك طريقة أخرى مشى عليها السنوسي تجعل هذه الأقسام الثلاثة في المخصوصة أيضًا. قوله: [والمعنى: رجوعًا إلى الانقسام السابق في الحملية]، كذا في بعض النسخ والصواب حذف قوله السابق في الحملية كما في بعض آخر؛ لأن مقصوده الرجوع إلى مطلق الانقسام كما هو ظاهر. قوله: [لاتصال طرفيها]؛ أي اقترانهما

(١) انظر اللسان مادة: « أيض، يئيض، أيضًا ». اللسان (٧/ ١١٦). وهو من باب الافتراض؛ أي أن العرب افترضوا وجود جذر لكل منطوق ومن ثم افترضوا هذا الجذر الفعلي لكلمة أيضًا، وهذا محال صوتيًّا لوجود ألف المد فيُصبح ألض جذرًا ولا معنى له لغويًّا في المفاهيم، وأيضًا من الألفاظ التي لا فعل لها مثل: سبحان، أولو، أولات، وهذا لا يعيب اللغة ولا يقلل منها ومن ثم يصبح قول الشارح لا محل له.

قوله: [ومثلها]؛ أي وإلى مثلها فهو بالجر عطفًا على مدخول (إلى)، و المراد أنها مثلها في أصل الربط وإن كان الربط في المتصلة على وجه التلازم، وفي المنفصلة على وجه التعاند هذا، ولا حاجة لزيادة قوله: مثلها من حيث المعنى؛ لأن المماثلة فيما ذكر متحققة من جعل المنفصلة قسمًا من الشرطية.

قوله: [شرطية منفصلة]؛ أي نحو العدد إما زوج أو فرد، وسميت شرطية؛ لأنه حكم فيها على وجه الشرط والتعليق على ما مر، ومنفصلة لانفصال طرفيها؛ لأنه كلما تحقق أحدهما انتفى الآخر، أو كلما انتفى أحدهما تحقق الآخر فبينهما التنافي والعناد.

٥٩. جُـزْءَاهُـمَـا مُـقَـدَّمٌ وَتَـالِي ‏ ‏ ‏ ‏ أَمَّـا بَـيَـانُ ذاتِ الاتِّـصَـالِ

قوله: [جزءاهما... إلخ] الضمير عائد للشرطية المتصلة والشرطية المنفصلة، فصريح كلام المصنف أن جزأي المنفصلة يقال لهما: مقدم وتالٍ، وهو ما صرح به السيد الشريف[1] في شرح الخونجي[2]، وبعض شراح إيساغوجي، والقطب[3] لكن ظاهر كلام السنوسي[4] في شرح مختصره خلافُهُ، بل صرح بذلك في شرح إيساغوجي وقد صرح به أيضًا ابن يعقوب حيث قال: « المشهور في الاصطلاح أن المقدم هو مدخول أداة الشرط في المتصلة، والتالي ما علق على مدخولها، وأما المنفصلة فلا مقدم لها، ولا تالي؛ **لأن المعنى لا يختلف فيها بالتقديم والتأخير** » . اهـ. قوله: [مقدم وتالي] يعني

صدقًا؛ أي تحققًا؛ لأن الصدق في القضايا بمعنى: التحقق، وفي المفردات بمعنى: الحمل.

قوله: [لأن المعنى لا يختلف... إلخ]؛ أي فلا ترتيب بين جزأيها في المعنى؛ بل في الذكر فقط، وقد يقال: قد يكون بينهما ترتيب معنوي، كما إذا كان الحكم في أحدهما إثباتًا لشيء، وفي الآخر نفيًا له. فإن رتبة إثباته مقدمة على رتبة نفيه؛ إذ لا يعقل سلب شيء إلا بعد تعقله كما تقدم مرارًا نحو: هذا الشبح إما أن يكون إنسانًا وإما أن يكون غير إنسان، ويمكن أن يجاب بأن الحصر إضافي؛ أي بالنسبة للعناد؛ أي أن الترتيب ليس

(١) سبقت ترجمته في (ص٣٨). ‏ ‏ (٢) سبقت ترجمته في (ص٧٦).

(٣) قطب الدين محمد بن محمد الرازي المعروف بالقطب التحتاني، برع في المنطق والنحو، وصنف شرح الشمسية والمطالع، وله حواش على الكشاف، توفي سنة (٧٦٦هـ) . النجوم الزاهرة (١١/ ٨٧).

(٤) سبقت ترجمته في (ص٤٠).

أن الجزء الأول يسمى: مقدمًا، والجزء الثاني يسمى: تاليًا، ولا يرد نحو قولك: النهار موجود إن كانت الشمس طالعة؛ لأن المذكور في ذلك أولًا ليس تاليًا إنما هو دليله؛ لأن مذهب أهل التحقيق في اللغة العربية أن جواب الشرط أبدًا متأخر والمذكور أولًا دليله كذا يؤخذ من القطب وبه صرح ابن مرزوق[1] في شرح الجمل، لكن ذكر السعد أن المذكور في ذلك أولًا هو التالي بعينه، وهو وإن تقدم في الذكر تالٍ في الرتبة، قال: والقول بحذف الجزاء في مثل هذا إنما هو اصطلاح النحاة. اهـ.

وهو متعين يجب المصير إليه إن كان قد علمه من اصطلاح المناطقة، ووجهه بعضهم بأن مقصود المناطقة المعاني، فلا حاجة إلى تقدير شيء يتم المعنى بدونه فليتأمل. قوله: [أما بيان ذات الاتصال]؛ أي صاحبة الاتصال وهي المتصلة.

٦٠. مـا أَوْجَبَـتْ تَـلازُمَ الـجُـزْأَيْـنِ وَذاتُ الانـفِـصَـالِ دُونَ مَـيْـنِ

وقوله: [ما أوجبت تلازم الجزأين]؛ أي فهي ما اقتضت واستلزمت ذلك، والتلازم هنا ليس من الجانبين؛ لأن القضية إنما تدل على لزوم التالي للمقدم دون العكس وإن كان متحققًا في بعض المواد فهو بمعنى اللزوم وإضافته إلى الجزأين لملابسته لهما، بسبب كونه نسبة بينهما. واعترض على المصنف بأن ذلك ظاهر في المتصلة اللزومية، وهي

إلا في الذكر لا في العناد، أو المنفي الترتيب المعنوي اللازم في كل منفصلة فافهم. أفاده الصبان، وناقشه العطار بأن قوله: قد يكون بينهما ترتيب معنوي... إلخ لا يصح، بل لا يعقل؛ إذ من المعلوم أن أداة الانفصال ربطت القضيتين وصيرتهما واحدة، كما اعترف به هو في غير هذا المحل، وحينئذ فكيف يعقل أن في كلٍّ من القضيتين حكمًا بإثبات أو نفي؟ وإنما الحكم بالتنافي بين الطرفين، ولأنا لو نظرنا لما اشتمل عليه الطرفان قبل الربط ولاحظناه بعدُ - لزم أن كل قضية شرطية مشتملة على أحكام ثلاثة، ولم يقل بذلك أحد. قال السيد في حواشي القطب: أن أطراف الشرطية ليست قضايا؛ لأن القضية لا تتم إلا إذا اعتبر فيها الحكم إيقاعًا أو انتزاعًا وما اعتبر فيه ذلك لا يرتبط بغيره ضرورة فإنك إذا قلت: الشمس طالعة، وأوقعت النسبة بين طرفيه، لم يتصور ربطه بشيء آخر بأن يصير

(١) الحفيد بن مرزوق، محمد بن أحمد، ولد بتلمسان سنة (٧٦٦هـ) وتوفي سنة (٨٤٢هـ)، عالم بالأصول واللغة والأدب، من مؤلفاته: مختصر ألفية ابن مالك، شرح جمل الخونجي، وشرح البردة. الأعلام (٥/ ٣٣١).

التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى؛ لعلاقة بينهما توجب ذلك كالسببية نحو قولك: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، دون الاتفاقية وهي التي حكم فيها بذلك **لا لعلاقة توجبه**، بل لاتفاق أن جزأيها وجدا معًا، نحو قولك: إن كان الإنسان ناطقًا فالحمار ناهق؛ إذ لا علاقة بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار حتى يستلزم أحدهما الآخر، بل اتفقا أنهما وجدا معًا - وأجيب بأن المراد بتلازم الجزأين تصاحبهما سواء أكان على وجه اللزوم كما في اللزومية أم على وجه الاتفاق كما في الاتفاقية، ويحتمل كما قاله بعضهم: أن المصنف نزَّل الاتفاقية منزلة العدم لعدم إنتاجها في الأقيسة فيكون التلازم بمعنى عدم صحة الانفكاك عقلًا أفاده الملوي في كبيره.

قوله: [وذات الانفصال]؛ أي صاحبة الانفصال وهي المنفصلة وقوله: [دون مين][1]: أي: دون كذب، وهو مقدم من تأخير. والأصل: وذات الانفصال ما أوجبت تنافرًا بينهما دون مين.

٦١. ما أَوْجَبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُمَا أَقْسَامُهَا ثَلاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا

وقوله: [ما أوجبت تنافرًا بينهما] أي: ما اقتضت واستلزمت تنافيًا وعنادًا بين الجزأين، واعترض على المصنف بأن ذلك ظاهر في المنفصلة العنادية وهي التي حكم فيها بالمعاندة بين الطرفين لذاتهما نحو قولك: العدد إما زوج أو فرد دون الاتفاقية وهي التي حكم فيها بتلك المعاندة لمجرد الاتفاق نحو قولك في شخص أسود: كاتب هذا إما أبيض أو كاتب. وأجيب بأن المراد بالتنافر بينهما عدم تصاحبهما ولو لمجرد الاتفاق أو أن المصنف نزَّل الاتفاقية منزلة العدم كما تقدم في المتصلة.

قوله: [أقسامها]؛ أي أقسام ذات الانفصال.

محكومًا عليه أو به، فما لم تتجرد القضية عن الحكم، لم يمكن جعلها جزءَ قضيةٍ أخرى، وإذا تأملت هذا حق التأمل ظهر لك مصداق ما قلنا. وفي المحشي من أمثال هذا أشياء كثيرة ولولا خوف مآل الناظر، وتشويش الخاطر لاستقصيناه ولا يخفى على النبيه رده.

قوله: [لا لعلاقة توجبه] يرد عليه أن من أنواع العلاقة أن يكون المقدم والتالي مُسبَّبين عن سبب واحد كما هنا، ولا شك أن ناطقية الإنسان وناهقية الحمار مسببان عن سبب

---

(١) المين: الكذب. الصحاح في اللغة (٢/ ١٨٧).

٦٢. مَانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٍّ أَوْ هُمَا وَهْوَ الحَقِيْقِيُّ الأَخَصُّ فَاعْلَمَا

قوله: [مانع جمع] كان مقتضى الظاهر أن يقال: مانعة جمع، لكن المصنف ذكر باعتبار كون القضية خبرًا ولا حاجة لقول بعضهم: حذف التاء للضرورة واختلف في تفسير: (مانعة الجمع) فقيل وهو المشهور: هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين صدقًا وكذبًا أو صدقًا فقط، فالأول إذا كانت مركبة من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه نحو قولك: العدد إما زوج أو لا زوج وقولك: العدد إما زوج أو فرد. والثاني إذا كانت مركبة من الشيء والأخص من نقيضه نحو قولك: هذا إما أبيض أو أسود فإن أسود أخص من نقيض أبيض، وهو لا أبيض لشموله الأسود والأحمر وغيرهما. وقيل: هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين صدقًا فقط، بأن كانت مركبة من الشيء والأخص من نقيضه نحو ما ذكر.

قوله: [أو خلوٍّ]؛ أي: أو مانع خلو، واختلف أيضًا في تفسير: (مانعة الخلوِّ) فقيل وهو المشهور هي: ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين كذبًا وصدقًا أو كذبًا فقط؛ فالأوَّل: إذا كانت مركبة من الشيء، ونقيضه، أو المساوي لنقيضه نحو ما تقدم، والثاني: إذا كانت مركبة من الشيء والأعم من نقيضه نحو قولك: هذا إما غير أبيض أو غير أسود فإن غير أسود أعم مَن نقيض غير أبيض وهو أبيض لكونه فردًا منه، وقيل: هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين كذبًا فقط بأن كانت مركبة من الشيء والأعم من نقيضه نحو ما ذكر. قوله: [أو هما]؛ أي: أو مانعهما؛ فالضمير في الأصل مضاف إليه، فلما حذف المضاف انفصل الضمير وقام مقام المضاف، ومانعتهما هي: ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين صدقًا وكذبًا بأن كانت مركبة من الشيء ونقيضه، أو المساوي لنقيضه نحو ما تقدم. قوله: [وهو الحقيقي]؛ أي: لأن التنافي فيه أتم منه في الآخرين، فإنه فيه من جانبي الصدق والكذب بخلافه فيهما. وقوله: [الأخص]؛ أي من مانع الجمع ومن مانع الخلوِّ فالنسبة بين مانعتهما ومانعة الجمع العموم والخصوص بإطلاق؛ لاجتماعهما في

واحد، وهو تعلق القدرة والإرادة عندنا فيكون هذا المثال من قبيل اللزومية، ويجاب بأن المراد: لملاحظة علاقة كما في الصبان نقلًا عن بعضهم، أو يقال المراد: علاقة خاصة.

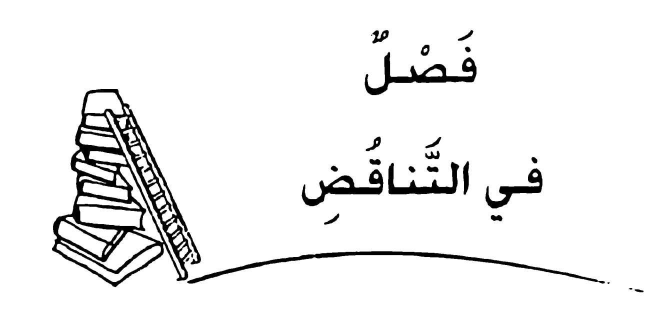
قوله: [صدقًا وكذبًا... إلخ]؛ أي تحققًا وارتفاعًا أو تحققًا فقط؛ أي لا يجتمعان ولا يرتفعان أو يرتفعان.

المركبة من الشيء ونقيضه، أو المساوي لنقيضه وانفراد مانعة الجمع في المركبة من الشيء والأخص من نقيضه، وكذلك النسبة بين مانعتهما ومانعة الخلوِّ؛ لاجتماعهما في المركبة من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه، وانفراد مانعة الخلو في المركبة من الشيء والأعم من نقيضه، وأما النسبة بين مانعة الجمع ومانعة الخلو فالعموم والخصوص من وجه لاجتماعهما في المركبة من الشيء ونقيضه، أو المساوي لنقيضه وانفراد مانعة الجمع في المركبة من الشيء، والأخص من نقيضه وانفراد مانعة الخلو في المركبة من الشيء والأعم من نقيضه، هذا كله على القول الأول في كلٍّ من (مانعة الجمع) و (مانعة الخلو)، وأما على القول الثاني في ذلك فالنسبة في ذلك كله التباين، فليتأمل .

***

فَصْـلٌ

فـي التَّنـاقُـضِ



٦٣. تَـنَـاقُـضٌ خُـلْـفُ القَضِيَّـتَـيْنِ فِيْ ... كَـيْـفٍ وَصِدْقُ واحِدٍ أَمْـرٌ قَـفِـيْ

فصل في التناقض

أي في تعريفه وأحكامه وقد أشار للأول بالبيت الأول، والثاني بما بعده، ومعنى التناقض لغةً: إثبات الشيء ورفعه. واصطلاحًا: ما ذكره المصنف[1]. قوله: [تناقض] مبتدأ والمسوغ إرادة الجنس أو وقوعه في معرض التفصيل الآتي، كما ذكره المصنف وقوله: [خلف القضيتين... إلخ]. الخلف اسم مصدر بمعنى الاختلاف، وهو جنس دخل فيه جميع الاختلافات وخرج بإضافته إلى القضيتين خلف غيرهما من المركبات الإنشائية كقم لا تقم أو المركبات الإضافية كغلام زيد، لا غلام زيد، والمفردات كزيد لا زيد، ومقتضى ذلك أن اختلاف المفردات لا يسمى تناقضًا في اصطلاح المناطقة، وهو ما صرح به الملوي في كبيره، لكن في كلام بعضهم ما يفيد أنه يسمى بذلك في اصطلاحهم، وعليه فتخصيص المصنف القضيتين بالذكر لكون القضايا هي المقصودة

فصل في التناقض

وجه الحاجة إلى التناقض والعكس أن إقامة الدليل في بعض المواضع قد يقوم على إبطال النقيض والمطلوب نقيض هذا النقيض، أو على صدق المعكوس والمطلوب عكسه، فإن بطل أحد النقيضين كان الآخر حقًّا، وإذا صدق المعكوس صدق العكس؛ إذ يلزم من صدق الملزوم صدق اللازم، فمن الأول قولك في قياس الخلف: لو لم يكن هذا حيوانًا، لم يكن إنسانًا لكنه إنسان فهو حيوان، فهذا المطلوب لم يقم الدليل ابتداءً عليه، بل على إبطال نقيضه بنفي لازمه فلزم صدقه، ومن الثاني ما ذكروه في الأشكال الثلاثة غير الأول من ردها للأول بالعكس، ومثاله في الثاني لا شيء من الحجر بحيوان وكل إنسان حيوان، فإذا رد إلى الأول بعكس الصغرى وجعلها كبرى أنتج: لا شيء من الإنسان بحجر،

(١) أي: في البيت.

لهم بالأصالة لا للاحتراز عن المفردين، وخرج بقوله في: كيف خلف القضيتين في غيره من موضوع أو محمول أو عدول أو تحصيل أو غير ذلك، فالأول: كما في قولك: زيد قائم، والثاني: كما في قولك: زيد قائم، زيد كاتب، والثالث: كما في قولك: زيد هو قائم، زيد هو لا قائم، والرابع: كما في قولك: زيد قائم الآن، زيد قائم أمس، وكما في قولك: زيد جالس في الدار، زيد جالس في المسجد إلى غير ذلك.

واعترض على المصنف بأن هذا التعريف غير مانع لصدقه بخلف القضيتين في الكيف مع جواز صدقهما وكذبهما كما في قولك: زيد قائم عمرو ليس بقائم، وقولك: زيد قائم زيد ليس بكاتب، وقولك: زيد صائم الآن زيد ليس بصائم أمس إلى غير ذلك، **ومع وجوب صدقهما** كما في قولك: بعض الحيوان إنسان، بعض الحيوان ليس بإنسان، ومع وجوب كذبهما كما في قولك: كل حيوان إنسان، ولا شيء من الحيوان بإنسان، ومع صدق إحداهما وكذب الأخرى اتفاقًا لا اطرادًا كما في قولك: كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحيوان، وقولك: بعض الإنسان حيوان بعض الإنسان ليس بحيوان، وإنما كان ذلك اتفاقًا؛ لأنه غير لازم في كل كليتين أو جزئيتين اختلفا في الكيف، وإنما هو أمر اتفق لخصوص المادة التي فيها المحمول أعم من الموضوع **بدليل تخلفه** في نحو قولك: كل حيوان إنسان لا شيء من الحيوان بإنسان، وفي نحو قولك: بعض الحيوان إنسان بعض الحيوان ليس بإنسان، وأجيب بأن جميع ذلك خرج بقوله: « **وصدق واحد أمر قُفِي** » فإنه

والمطلوب عكسه وهو لازم صدقه منه وإنما قدم التناقض؛ لأنه يجري في جميع القضايا بخلاف العكس كما يعلم من كلام المصنف. قوله: [ومع وجوب صدقهما... إلخ] النقيض في هذه الأمثلة ليس جاريًا على قانون النقيض، إذا لم يختلف الكم، ولو اختلف لما تأتّى إيراد جميع هذه الأمثلة. وقوله: [بدليل تخلفه... إلخ]، في كلٍّ من نقيض هذين المثالين نظرٌ؛ إذ نقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية، ونقيض الموجبة الجزئية سالبة كلية كما يعلم من كلام المصنف، كذا قيل، وهو لا معنى له؛ إذ المقصود أن تعريف الناقض بما ذكره المصنف[١] يشمل أمورًا ليست[٢] وهذا صحيح لا اشتباه فيه تأمل.

قوله: [خرج بقوله: وصِدْقُ واحدٍ أمرٌ قُفي]؛ أي لأنه لا يكون كذلك إلا عند ثبوت

---

(١) يقصد الشيخ عبد الرحمن الأخضري مصنف متن السلم.

(٢) قوله: (ليست) هكذا في الأصل الذي بأيدينا بدون خبر ليس، ولعل الأصل ليست من العرف أو نحو ذلك.

وإن كان محتملًا الاستئناف جعله حالًا أولى فيكون قيدًا في التعريف فتأمل.

قوله: [في كيف]؛ أي في الإيجاب والسلب وكذا في الحكم؛ أعني الكلية والجزئية إن كانت القضية الأصلية مسوَّرة كما سيذكر المصنف بقوله: « وإن تكن محصورة بالسور... إلخ »، وإنما اقتصر على ذكر الكيف هنا لاطراده في جميع القضايا حتى الشخصية والمهملة بخلاف الكم كما هو ظاهر. قوله: [وصدق واحد]؛ أي وكذب الآخر؛ ففي كلامه اكتفاء، وكان مقتضى الظاهر أن يقول: وصدق واحدة لكنه نظر إلى كون القضيتين بمعنى القولين، وقوله: [أمر قفي]؛ أي تبع، وذلك كناية عن كونه مطردًا ولا يكون كذلك إلا عند ثبوت الوحدات المشهورة وهي وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان ووحدة المكان ووحدة الإضافة ووحدة الشرط ووحدة القوة أو الفعل ووحدة الكل أو الجزء إلى غير ذلك، ألا ترى أنه ليس كذلك في نحو قولنا: زيد قائم، عمرو ليس بقائم، وقولنا: زيد قائم زيد ليس بكاتب، وقولنا: زيد صائم اليوم زيد ليس بصائم أمس، وقولنا: زيد جالس في المسجد زيد ليس بجالس في السوق، وقولنا: زيد أب لعمرو زيد ليس بأب لبكر، وقولنا: الزكاة واجبة في مال الصبي إذا بلغ نصابًا، الزكاة ليست بواجبة في مال الصبي إذا لم يبلغ نصابًا، وقولنا: الخمر في الدَّن[1] مسكر بالقوَّة، الخمر في الدن ليس بمسكر بالفعل، وقولنا: الزنجي أسود؛ أي جزؤه الزنجي ليس بأسود؛ أي كله، وقولنا: زيد كاتب بالقلم الحديد، زيد ليس بكاتب بغير القلم الحديد، وبذلك علم أن قول المصنف: وصدق واحد... إلخ مغنٍ عن اشتراط الوحدات المذكورة فليتأمل.

٦٤. فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ   فَنَقْضُها بِالْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ

قوله: [فإن تكن... إلخ] الفاء إما تفريعية أو فصيحية، والضمير يرجع للقضية من حيث هي، وقوله: [فنقضها] مبتدأ. وقوله: [أن تبدله] خبر، واحترز بقوله: بالكيف عن

الوحدات، وعند الاختلاف في الكم فتدبر. قوله: [جعله حالًا أولى]؛ بل متعين. قوله: [إلى غير ذلك]؛ أي كوحدة الآلة، ووحدة العلة ووحدة المفعول ووحدة الحال ووحدة التمييز.

قوله: [أن تبدله] خبر، وقوله: بالكيف؛ أي بحسبه متعلق بنقض.

---

(١) الدَّن: مادة: دنن، لسان العرب، (١٣/ ١٥٧) وهو ما يشبه الإناء للشرب.

نقضها بالجهة فإن له أحكامًا مذكورة في المطوَّلات، ويحتمل أن قوله: بالكيف هو الخبر. وقوله: أن تبدله بدل منه على حد البدل في نحو: نفعنى زيد علمه ومقتضى كلام المصنف أن نقيض الشخصية شخصية مخالفة لها في الكيف، ونقيض المهملة مهملة كذلك، وهو عند غير المصنف مسلم في الأولى دون الثانية؛ لأن نقيض المهملة عند غير المصنف إنما هو كلية تخالفها في الكيف لكونها في قوَّة الجزئية، فنقيض المهملة الموجبة نحو: الإنسان حيوان، سالبة كلية نحو: لا شيء من الإنسان بحيوان، ونقيض المهملة السالبة نحو: الإنسان ليس بحيوان موجبة كلية نحو: كل إنسان حيوان، واعلم أن جميع ما ذكره المصنف لا يختص بالحملية، بل يجري في الشرطية، فمثال التناقض في المخصوصة أن تقول: إن جئتني الآن أكرمتك ليس إن جئتني الآن أكرمتك، **وفي المهملة** أن تقول: إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان، ليس إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان وعلى هذا القياس.

---

٦٥. وَإِنْ تَـكُـنْ مَـحْـصُـورَةً بِالـسُّـورِ فَانْـقُضْ بِـضِدِّ سُـورِهَا المَذْكُورِ

قوله: [وإن تكن محصورة بالسور... إلخ]؛ أي سواء كانت كلية أو جزئية وسواء كانت موجبة أو سالبة فدخل في كلامه جميع القضايا فليتأمل. قوله: [فانقض بضد سورها المذكور]، لا يخفى عليك أن سور الإيجاب الكلي ضده سور السلب الجزئي، وبالعكس وسور الإيجاب الجزئي ضده سور السلب الكلي وبالعكس.

---

٦٦. فَإِنْ تَـكُـنْ مُـوجَـبَـةً كُـلِّـيَّـهْ نَـقِـيضُـهَـا سَـالِـبَـةٌ جُـزْئِـيَّـهْ

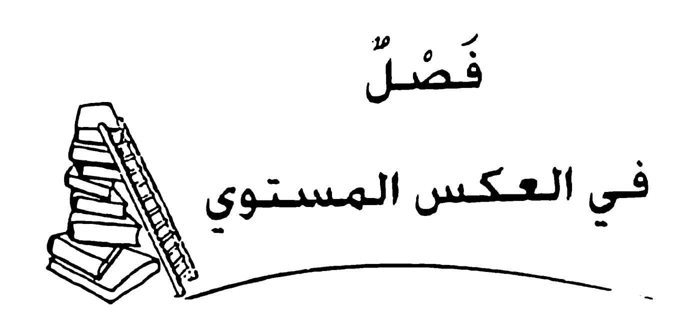
قوله: [فإن تكن موجبة... إلخ] الفاء إما تفريعية أو فصيحية مثل ما مر. قوله: [نقيضها سالبة جزئيه]؛ أي وبالعكس؛ ففي كلام المصنف اكتفاء للعلم بذلك مما ذكره، وإنما لم يكن نقيض الموجبة الكلية سالبة كلية؛ لأنه لو كان كذلك لجاز كذبهما معًا كما في قولك: كل حيوان إنسان لا شيء من الحيوان بإنسان، والنقيضان لا يكذبان معًا كما علم مما مر.

قوله: [وفي المهملة] انظر هل الخلاف جار في ذلك بين المصنف وغيره قياسًا على ما تقدم؟

٦٧. وَإِنْ تَــكُــنْ سَــالِــبَــةً كُــلِّــيَّــهْ نَــقِــيضُــهَــا مُــوجَــبَــةٌ جُــزْئِــيَّــهْ

قوله: [وإن تكن سالبة كلية، نقيضها... إلخ]؛ أي وبالعكس ففي كلامه اكتفاء لما تقدم، وإنما لم يكن نقيض السالبة الكلية: موجبة كلية؛ لأنه لو كان كذلك لجاز كذبهما معًا كما مر.

***



٦٨. العَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ ... مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّهْ

فصل في العكس المستوي

أي في تعريفه وأحكامه، واعلم أن العكس **لغةً**: مطلق التبديل والقلب بأن يجعل السابق لاحقًا، واللاحق سابقًا. **واصطلاحًا يطلق بإطلاقين**؛ أحدهما: **إطلاقه على القضية التي وقع التحويل إليها.** وثانيهما: **إطلاقه**: على المعنى المصدري وعلى كلٍّ من الإطلاقين فهو ثلاثة أقسام؛ الأول: عكس مستو ويقال له عكس مستقيم؛ لاستواء طرفيه واستقامتهما بسبب سلامة كل منهما من التبديل بالنقيض، وهذا هو الذي اقتصر عليه المصنف ويعرَّف على الإطلاق الأول بأنه: القضية التي تركبت بتبديل كل من طرفي القضية بالآخر، وعلى الإطلاق الثاني بأنه: قلب جزأي القضية إلى آخر ما ذكره المصنف. الثاني: عكس نقيض موافق لموافقته لأصله في الكيف ويعرَّف على الإطلاق الأوَّل بأنه القضية التي تركبت بتبديل كل من طرفي القضية بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيفية، وعلى الإطلاق الثاني بأنه تبديل كل من طرفي القضية بنقيض الآخر مع القيد المذكور، **كما في قولك في عكس؛ كل إنسان حيوان: كل ما لا حيوان لا إنسان.** الثالث: عكس نقيض مخالف لمخالفته لأصله في الكيف ويعرَّف على الإطلاق الأول بأنه: القضية التي تركبت بتبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني منها، وتبديل الثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف، وعلى الإطلاق الثاني بأنه تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني... إلخ كما في قولك: في عكس المثال المذكور: لا شيء مما لا حيوان

قوله: [كما في قولك في عكس: كل إنسان حيوان... إلخ]؛ أي بعكس الموجبة الكلية موجبة كلية، بخلافه على العكس المستوي، فإنها تنعكس موجبة جزئية كما صرَّح به المصنف، وكذلك بخلافه على العكس المخالف، فإن الكلية الموجبة تنعكس كلية سالبة.

بإنسان، وإنما اقتصر المصنف على الأول؛ لأنه أكثر دورانًا من غيره فافهم.

قوله: [العكس]؛ أي المستوي بدليل الترجمة ولأنه المنصرف إليه اللفظ عند الإطلاق، ومن هذا يعلم أن تقييد المصنف بذلك في الترجمة للإيضاح. وقوله: [قلب جزأي القضية... إلخ] هو أولى من قول بعضهم أن يصير الموضوع محمولًا والمحمول موضوعًا؛ لشموله لكلٍّ من الحملية والشرطية المتصلة؛ نعم يرد عليه أنه يشمل الشرطية المنفصلة مع أنه لا عكس لها لعدم الترتيب الطبيعي بين جزأيها، فكان عليه أن يقيد القضية بكونها ذات ترتيب طبيعي ويجاب بأن قوله: قلب جزأي القضية مغن عن ذلك القيد؛ لأنه يقتضي أن كلًّا منهما له موضع طبيعي **على أن المصنف سيصرح بذلك في قوله:** « **والعكس في مرتَّبٍ بالطبع... إلخ** »، ولا يخفى أنه يخرج بإضافة القلب إلى الجزأين كل من عكس النقيض الموافق، وعكس النقيض المخالف؛ لأنه ليس قلب الجزأين، بل الأول قلب نقيضهما، والثاني قلب أحدهما ونقيض الآخر كما علم مما مر، وبإضافة الجزأين إلى القضية، قلب جزأي غيرها كالمركب الإضافي كأن تقول في عكس ضارب غلام: غلام ضارب.

وبقوله: [مع بقاء الصدق] ما إذا لم يبق الصدق كأن تقول في عكس: كل إنسان حيوان: كل حيوان إنسان، وبقوله: [والكيفية] ما إذا لم تبق الكيفية، كأن تقول في عكس؛ بعض الإنسان حيوان: ليس بعض الحيوان بإنسان، وبقوله: [والكم] ما إذا لم يبق الكم إلا فيما استثناه المصنف، كأن تقول في عكس؛ بعض الإنسان حيوان: الحيوان إنسان، فإن قيل: لا يتأتَّى قلب جزأي القضية في نحو قولك: زيد قام؛ لأن الفعل لا يصح جعله موضوعًا؟ أجيب بأنه وإن لم يصح جعله بذاته موضوعًا يجعل في محله ما يصح أن يكون موضوعًا كبعض القائم أو بعض من قام، ويرتكب هذا **في نحو قولك: قام زيد** فيقال: بعض القائم أو بعض من قام زيد، لا يقال: لم يحصل قلب لجزأيِ القضية المذكورة حتى يسمى ذلك

قوله: [على أن المصنف سيصرح بذلك في قوله... إلخ]؛ أي فاستغنى عن القيد هنا بما يأتي. اهـ. صبان، قال العطار: هذا لا يتم، فإن التعاريف مستقلة قائمة برأسها، والأصل أن تذكر فيها القيود ولا يجعل ما يذكر في كلام أجنبي عن التعريف دليلًا لقيد فيها فتأمل. قوله: [في نحو قولك: قام زيد]؛ أي من كل تركيب كان المحكوم به فعلًا متقدمًا والمحكوم عليه فاعلًا مؤخرًا، ونظيره تركيب الفعل ونائبه.

عكسًا؛ لأنا نقول المدار في مثل ذلك على نية المتكلم بأن ينوي أن ما كان موضوعًا يصير محمولًا وبالعكس، وإن لم يحصل تقديم وتأخير في اللفظ، فليتأمل.

قوله: [مع بقاء الصدق]؛ أي على وجه اللزوم، ليخرج ما لم يكن على وجه اللزوم، بل على وجه الاتفاق، كما في قولك في عكس: كل إنسان ناطق؛ كل ناطق إنسان، فإن بقاء الصدق في ذلك ليس على وجه اللزوم، بل أمر اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه في قولك: كل إنسان حيوان لو عكس كلية، ولم يقل المصنف: مع بقاء الصدق والكذب؛ لأنه لا يلزم من كذب الأصل كذب العكس، فإن قولك: كل حيوان إنسان كاذب مع صدق عكسه وهو: بعض الإنسان حيوان وبذلك يعلم أن المراد ببقاء الصدق وجوده، وإن لم يكن موجودًا في الأصل كما لا يخفى. قوله: [والكيفية]؛ أي الإيجاب أو السلب.

---

٦٩. وَالكَمِّ إِلَّا الـمُـوجَـبَ الـكُـلِّـيَّـهْ فَـعَـوْضُهَا الـمُـوجَـبَـةُ الجُزْئِـيَّـهْ

وقوله: [والكم]، أي الكلية أو الجزئية. قوله: [إلا الموجب الكلية] استثناء من الأخير[1]، وحذف التاء من الموجبة ترخيمًا للضرورة، فإن قيل: التعريف لا يدخله الاستثناء؛ لأنه للماهية لا للأفراد، أجيب بأن هذا ليس تعريفًا، بل هو ضابط كما يشعر به كلام المصنف في شرحه، وعلى تسليم أنه تعريف فما ذكر من تدقيقات المناطقة. والمصنف لم يعتن بذلك تقريبًا وتسهيلًا للمبتدي، أفاده الملوي في كبيره.

قوله: [أجيب بأن هذا ليس تعريفًا... إلخ]، ينافيه ما صرح به الملوي نفسه في غير موضع بأنه تعريف. اهـ. صبان.

قوله: [فما ذكر من تدقيقات المناطقة] قال العطار: أقول: لا خلاف في أن التعريف إنما هو للماهية والاستثناء إنما هو من الأفراد وأيضًا الإخراج لبعض الأفراد من الحكم السابق والتعاريف لا حكم فيها باتفاق، والتعاريف التي يستعملها غير المناطقة لم تخرج عن كونها للماهية؛ ولذلك إن اقترنت بلفظ كل تخلصوا عن كونها تعاريف إلى أنها ضوابط للمنافاة بين لفظة كل؛ لكونها للأفراد، والتعاريف؛ لكونها للماهية. ومسامحة غير المناطقة

---

(١) أي استثناء من قوله: والكم؛ الذي عنى به: الكلية أو الجزئية ومعنى كلامه: العكس: قلب جزأي القضية مع بقاء صدقها، والمقصود بالكيفية هنا السالبة أو الموجبة، ومن ثم يصح معنى البيت: قلب جزأي القضية السالبة أو الموجبة مع بقاء صدقها إلا الموجبة الكلية.

قوله: [فعوضوها الموجب الجزئية] هكذا بعض النسخ، وفي بعض آخر [فعوضها الموجبة الجزئية] بفتح العين وسكون الواو وإثبات التاء. **(تنبيه) علم من كلام المصنف أن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية** فتقول في عكس؛ كل إنسان حيوان: بعض الحيوان إنسان، ومثلها الشخصية الموجبة إن كان محمولها كليًّا فتقول في عكس؛ زيد حيوان: بعض الحيوان زيد، **فإن كان محمولها جزئيًّا انعكست كنفسها** فتقول في عكس؛ هذا زيد: زيد هذا، وعلم منه أيضًا أن السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية فتقول في عكس؛

في التعاريف مسلمة إلا أنها لم تحصل باستثناء للمنافاة التي قلناها، فالتحقيق أنه لا يصح منه الاستثناء إلا أن خرج عن كونه تعريفًا إلى كونه ضابطًا مثلًا، وعلى تسليم التسامح فيه بالاستثناء فلا يحسن ذلك من المصنف؛ لأنه الآن إنما يتكلم باصطلاح المناطقة، وكيف يؤلف الإنسان في فن ولا يلزم ما التزمه أربابه، فالإشكال ما زال باقيًا. اهـ.

وقد يقال نسبته للمناطقة؛ لأنهم الباحثون عن ذلك وإن وافقهم غيرهم والتعاريف فيها أحكام ضمنية، والاستثناء باعتبارها كما قال، وهذا البحث لما كان خفيًّا وإن كان واقعيًّا عند الجميع لم يلتفت إليه المصنف خصوصًا، والمقصود بهذا المتن المبتدي الذي لم ينتبه لمثل هذا فتأمل. قوله: [(تنبيه) عُلِمَ من كلام المصنف... إلخ]، حاصل ما يقال أن القضايا ثمانية أقسام: أربع موجبات ونظيرها سوالب[١]، فالأربع الموجبات عكس كل واحدة منها عكسًا مستويًا جزئية موجبة حتى الشخصية مطلقًا، سواء أكان محمولها كليًّا أم جزئيًّا على ما قاله العطار، أو إلا الشخصية التي محمولها جزئي فإنها تنعكس كنفسها على ما قاله المحشي، أو إلا ما إذا كان المحمول جزئيًّا فيما عدا الكلية على ما يأتي عن البناني. والأربع السوالب ينعكس منها اثنتان وهما: السالبة الكلية والسالبة الشخصية، التي محمولها جزئي فينعكسان كنفسهما، فإن كان محمولها كليًّا انعكست سالبة كلية، ولا ينعكس منها اثنتان وهما: الجزئية السالبة والمهملة السالبة.

قوله: [فإن كان محمولها جزئيًّا انعكست كنفسها]. قال العطار: الذي يظهر أن الشخصية تنعكس جزئية دائمًا لتصريحهم بأن الموجبات كلها تنعكس جزئية وأيضًا المحمول لا يكون كليًّا؛ فيؤول زيد في: هذا زيد بالمسمى بزيد، كما حقق في غير هذا الموضوع، وعلى هذا فيقال في عكس؛ هذا زيد: بعض المسمى بزيد هذا. اهـ، وفي

---

(١) الأدق هنا استخدام لفظة: سالبات لمراعاة المقابلة.

لا شيء من الإنسان بحجر: لا شيء من الحجر بإنسان، ومثلها الشخصية السالبة إن كان محمولها كليًّا فتقول في عكس؛ ليس زيد بحجر: لا شيء من الحجر بزيد **فإن كان محمولها جزئيًّا انعكست كنفسها** فتقول في عكس؛ ليس زيد بعمرو: ليس عمرو بزيد، وعلم منه أيضًا أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية فتقول في عكس؛ بعض الحيوان إنسان: بعض الإنسان حيوان، ومثلها المهملة الموجبة فتقول في عكس؛ الإنسان حيوان: بعض الحيوان إنسان، ويصح أيضًا عكسها كنفسها فتقول في عكس المثال المذكور: الحيوان إنسان. وأما الجزئية السالبة فلا عكس لها فلا تقل في؛ بعض الحيوان ليس بإنسان: بعض الإنسان ليس بحيوان، ومثلها المهملة السالبة فلا تقل في الحيوان ليس بإنسان: بعض الإنسان ليس بحيوان، ولا الإنسان ليس بحيوان، كما نبه على ذلك المصنف، فليتأمل.

٧٠. وَالعَكْسُ لازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ

قوله: [والعكس لازم... إلخ] أل فيه للعهد؛ والمعهود إنما هو العكس المستوي وخرج به عكس النقيض الموافق والمخالف، فإنه لازم لكل قضية حتى لما وجد فيه اجتماع الخستين وهي السالبة الجزئية، فمثال الأول: أن تقول في عكس بعض الحيوان ليس بإنسان: بعض ما لا إنسان ليس لا حيوان. ومثال الثاني: أن تقول في عكس المثال المذكور: بعض ما لا إنسان حيوان، ومثل ما وجد فيه اجتماع الخستين المهملة السالبة، وقوله: [لغير ما وجد... إلخ]؛ أي الذي هو السالبة الجزئية وإنما لم يكن لها عكس؛ لأنه لا يبقى فيه الصدق على وجه اللزوم وإن كان قد يبقى اتفاقًا في بعض المواد كما في قولك في؛ بعض الإنسان ليس بحجر: بعض الحجر ليس بإنسان، فإنه قد بقي الصدق

البناني على المختصر للسنوسي أن قولهم: إن الموجبات تنعكس جزئية موجبة صحيح في الكلية، وأما في الثلاثة الأخر فانعكاسها إلى الجزئية مقيد بأن يكون محمولها كليًّا، فإن كان شخصيًّا نحو: هذا زيد، وبعض الإنسان زيد، وإنسان زيد فعكسها شخصية في الثلاثة، تقول: زيد هذا وزيد بعض الإنسان وزيد إنسان، نبه عليه السعد. اهـ. وبه تعلم ما في كلام المحشي، تأمل.

قوله: [فإن كان محمولها جزئيًّا انعكست كنفسها] فإن قلت: قد سلف أن الجزئي لا يحمل، قلت: لا يحمل حمل إيجاب. وما هنا ليس كذلك. اهـ. عطار.

اتفاقًا لخصوص المادة بدليل تخلفه في مادةٍ يكون الموضوع فيها أعمَّ من المحمول فيصدق سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم، ولا يصدق سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص فإنه يصدق أن يقال: بعض الحيوان ليس بإنسان، ولا يصدق أن يقال: بعض الإنسان ليس بحيوان، كما لا يخفى. قوله: [به]؛ أي فيه[١]، وذكر هنا الضمير نظرًا لِلَفظِ (ما) وأنثه فيما بعد نظرًا لمعناها.

قوله: [اجتماع الخستين]؛ أي الجزئية والسلب، فالجزئية خسة بالنظر للكلية؛ لأنها أشرف منها. والسلب خسة بالنظر للإيجاب؛ لأنه أشرف منه. قوله: [فاقتصد] تتميم للبيت وهو من الاقتصاد الذي هو التوسط في الأمور، ومنه « ولا عال من اقتصد »[٢] أي افتقر.

٧١. وَمِـثـلُها الـمُـهْـمَـلَـةُ الـسَّـلْبِـيَّـهْ لأَنَّـهَـا فـي قُــوَّةِ الــجُــزْئِــيَّــهْ

قوله: [ومثلها]؛ أي مثل ما وجد به اجتماع الخستين وأنث الضمير نظرًا لمعنى (ما) كما مر، وقوله: المهملة السلبية؛ أي نحو قولك: الحيوان ليس بإنسان وإنما لم يكن لها عكس؛ لأنه لم يبق فيه الصدق على وجه اللزوم، وإن كان قد يبقى اتفاقًا في بعض المواد كما في قولك: الإنسان ليس بحجر: الحجر ليس بإنسان، أو بعض الحجر ليس بإنسان، فإنه قد بقي الصدق اتفاقًا لخصوص المادة بدليل تخلفه في مادةٍ يكون الموضوع فيها أعمَّ من المحمول؛ فيصدق سلب الأخص عن أفراد الأعم، ولا يصدق سلب الأعم عن أفراد الأخص، فإنه يصدق أن يقال: الحيوان ليس بإنسان، ولا يصدق أن يقال: الإنسان ليس بحيوان أو بعض الإنسان ليس بحيوان.

٧٢. وَالعَـكْـسُ في مُـرَتَّـبٍ بِالـطَّبْـعِ وَلَـيْــسَ فـي مُـرَتَّـبٍ بِالـوَضْـعِ

قوله: [والعكس]: أي بأقسامه الثلاثة كما قاله الشيخ الملوي في كبيره، وإن كان

---

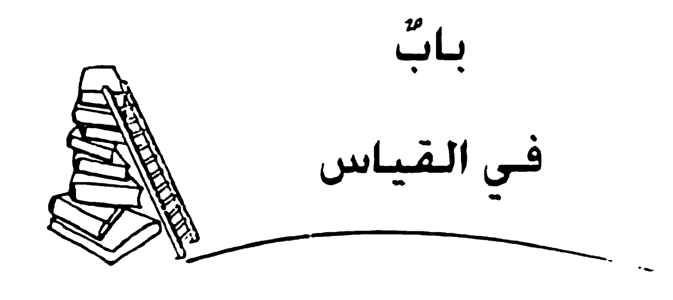
(١) حروف الجر تتقاسم المعاني، أي أن حرفًا يأخذ معنى حرف آخر مثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: ٩٦]، أي في مكة، كذلك الظرف من الجائز تغير معناه للضد، كما في قوله: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]؛ أي أمامهم.

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط عن أنس بن مالك (٦/ ٣٦٥) رقم (٦٦٢٧)، وكنز العمال (٧/ ٨١٣) برقم (٢١٥٣٠). وقال عنه الشيخ الألباني: موضوع. السلسلة الضعيفة، (٢/ ٧٨) برقم (٦١١)، وفي رواية الإمام أحمد بن حنبل: « ما عال من اقتصد »، (١/ ٤٤٧) برقم: (٤٢٦٩)، وعلق عليه الشيخ الأرناؤوط بقوله: إسناده ضعيف.

ظاهر سياق كلام المصنف أن المراد: العكس المستوي؛ لأنه بصدده. وقوله: [في مرتَّبٍ بالطبع]؛ أي الذي هو كلٌّ من الحملية والشرطية المتصلة، وإنما كان كل منهما مرتبًا بالطبع؛ لأن ترتيبه اقتضاه الطبع لكونه لو أزيل تغير المعنى؛ إذ بتأخير الموضوع عن المحمول في الحملية وتأخير المقدم عن التالي في الشرطية المتصلة يتغير المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت في عكس؛ كل إنسان حيوان: بعض الحيوان إنسان، يصير المعنى ثبوت الإنسانية لبعض أفراد الحيوان بعد أن كان ثبوت الحيوانية لكل إنسان، وأنك إذا قلت في عكس؛ كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود: قد يكون إذا كان النهار موجودًا فالشمس طالعة، يصير المعنى ثبوت لزوم طلوع الشمس لوجود النهار بعد أن كان ثبوت لزوم وجود النهار لطلوع الشمس، فتأمل. قوله: [ليس في مرتب بالوضع]؛ أي الذي هو الشرطية المنفصلة وإنما كانت مرتبة بالوضع فقط؛ لأن ترتيبها لم يقتضه الطبع لكونه لو أزيل لم يتغير المعنى؛ إذ بتأخير المقدم عن التالي فيها لا يتغير المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت في قولهم إما أن يكون العدد زوجًا، وإما أن يكون العدد فردًا: إما أن يكون العدد فردًا وإما أن يكون زوجًا لم يختلف المعنى؛ بل هو شيء واحد بُدِّل أو لم يُبدل؛ إذ المعنى على كل ثبوت العناد بينهما؛ ولذلك لم يكن الترتيب في ذلك إلا بالوضع.

***

بابٌ
في القياس



٧٣. إنَّ القِيـاسَ مِـنْ قَـضَـايا صُـوِّرا　　مُـسْـتَـلْـزِمًا بِالـذَّاتِ قَـوْلًا آخَـرَا

باب في القياس

أي في تعريفه وأحكامه وأقسامه وما يتعلق بذلك، واعلم أن القياس في اللغة: تقدير شيء على مثال شيء آخر، كتقدير نحو: القماش على الآلة الحسية التي هي مثال **للذراع الكلي**. وفي اصطلاح الأصوليين: حمل شيء على شيء آخر في الحكم بجامع بينهما، كحمل النبيذ على الخمر في الحرمة بجامع الإسكار فيهما، وفي اصطلاح المناطقة ما يعلم من كلام المصنف من أنه: « قوْلٌ مؤلف من قضايا، مُسْتلْزِمٌ بذاته قولًا آخر ». ولا يخفى أنه يخرج بقولنا: « مؤلف من قضايا » ما ليس كذلك كالقضية الواحدة، ولو كانت من الموجهات المركبة نحو: زيد قائم بالإطلاق لا دائمًا؛ لأنها وإن كانت في قوَّة قضيتين لا يطلق عليها اسم القضيتين، وبقولنا: « مستلزم... إلخ » ما لم يكن كذلك كالضروب العقيمة؛ لأنها لا تستلزم قولًا آخر، وإنما قلنا: « بذاته » ليخرج **قياس المساواة** وهو ما تركب من قضيتين **متعلق** محمول أولاهما موضوع أخراهما، **وإن لم يكن من مادة المساواة** نحو: زيد مساوٍ لعمرو وعمرو مساوٍ لبكر؛ لأنه وإن استلزم قولًا آخر وهو زيد مساوٍ لبكر لكن لا لذاته، بل لمقدمة **أجنبية** وهي في المثال المذكور مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء، بدلِيل تخلف ذلك في نحو قولك: الإنسان مباين للفرس

قوله: [للذراع الكلي]. وهو ما في الذهن؛ فالذراع حقيقة هو ما في الذهن، والذي في الخارج مثال له. قوله: [قياس المساواة]، تسميته قياسًا مجاز لمشابهته القياس من حيث اشتماله على مطلق التكرار، وإن لم يكن المكرر فيه الحد الوسط. وقوله: [متعلق] بكسر اللام المراد به: المجرور فقط، وقوله: [وإن لم يكن من مادة المساواة]، وحينئذ فإضافته إلى المساواة باعتبار بعض الأمثلة. وقوله: [أجنبية]؛ أي ليست مفهومة من المقدمتين ولا لازمة لإحداهما.

والفرس مباين للناطق؛ فإنه لايستلزم أن الإنسان مباين للناطق لأنه لا يلزم صدق أن يقال مباين المباين لشيء مباين لذلك الشيء، وإنما قلنا قولًا آخر ليخرج نحو قولك: كل إنسان حيوان، وكل حجر جسم؛ لأنه لا يستلزم قولًا آخر، وإنما يستلزم إحدى مقدمتيه استلزام الكل لجزئه. لا يقال: التعريف شامل لذلك؛ لأنه مستلزم لعكسه فيصدق عليه أنه مستلزم قولًا آخر؛ لأنا نقول قد اعتبروا في اللازم الإفراد، حيث قالوا قولًا آخر، فلا بد أن يكون قولًا واحدًا؛ وذلك يستلزم قولين لا قولًا واحدًا؛ لأن كل قضية منه تستلزم عكسها. وأورد أنه إذا قلنا: كل إنسان حيوان وكل حيوان حيوان أنتج عين الصغرى، وإذا قلنا: كل إنسان إنسان وكل إنسان حيوان، أنتج عين الكبرى. فكل من هذين القياسين لم يستلزم قولًا آخر، وإنما استلزم إحدى مقدمتيه، وأجيب بأوجه المتجه منها أن نحو ذلك لا يسمى قياسًا لفساد إحدى مقدمتيه باتحاد طرفيها فلا تغفل.

قوله: [إن القياس... إلخ] إنما أتى بـ (إن) المفيدة للتوكيد؛ لأن المقام مقام أن يتردد في معنى القياس؛ **هل هو المعنى الأصولي أو المنطقي**؟ وحينئذ فالمخاطب إما متردد في ذلك، أو منزل منزلة المتردد فحسَّن التوكيد بـ (إن). قوله: [من قضايا] متعلق بما بعده **والمراد بالجمع اثنتان فأكثر**، فشمل المركب من قضيتين نحو قولك: العالم متغير، وكل متغير حادثٌ. والمركب من أكثر نحو قولك: النَّباش[1] آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده. والأول: يسمى بسيطًا. والثاني: مركبًا: هذا على رأي من يقول بأن القياس المركب قياس واحد، **والصحيح عند المحققين** أنه يرجع إلى أقيسة بسيطة كما سيأتي بيانه، وعليه فيجاب عمن ذكر الجمع كالمصنف، بأنه أطلق الجمع

قوله: [هل هو المعنى الأصولي أو المنطقي]، فيه أن المخاطب بهذا التعريف جاهل بالقياس المنطقي، والمقصود من التعريف بيان المعنى وكشفه لا التعيين، على أن المقام يدفع هذا التردد. قوله: [والمراد بالجمع... إلخ] قال بعض مشايخنا: مِنْ: تبعيضية؛ فلا حاجة إلى تأويل القضايا بما فوق الواحد. قوله: [النباش]؛ أي: القبور[2] أو ما هو أعم. قوله: [والصحيح... إلخ] حاصله أنه تؤخذ نتيجة القياس الأول وتجعل صغرى القياس الثاني وهكذا.

---

(١) انظر مادة: « نبش »، ومعانيها في: المحيط في اللغة (٢/ ١٧٢)، والمادة نفسها في لسان العرب (٦/ ٣٥٠).
(٢) انظر مادة: « نبش »، اللسان (٦/ ٣٥٠).

وأراد المثنى وكثيرًا ما يستعمل ذلك أو أنه أراد به اثنتين فأكثر؛ نظرًا إلى صورة التركيب ظاهرًا. وإنما قال المصنف: « من قضايا » ولم يقل: « من مقدمات » لئلا يلزم الدور؛ وذلك لأنهم قد عرفوا المقدمة بأنها: ما جعلت جزء قياس فأخذوا القياس في تعريفها، فلو أخذت هي أيضًا في تعريفه لزم الدور فتأمل. قوله: [مستلزمًا] حال من الضمير في قوله: صورًا، واعترض بأن ذلك يقتضي أن استلزام القياس للنتيجة مع التصوير وليس كذلك؛ لأنه إنما يستلزمها عقبه، وأجيب بأنه على تسليم ذلك نقول: الحالية تدل على المقاربة، وهي في كل شيء بحسبه كما هو شائع، ولا يخفى أن المراد بالاستلزام ما يعم البين وغيره، فشمل كلامه المركب من الشكل الأول وهو المسمى بالقياس الكامل، والمركب من سائر الأشكال وهو المسمى بغير الكامل.

قوله: [بالذات]؛ أي بذاته؛ فـ (أل) عوض عن الضمير على مذهب المجيز لذلك. قوله: [قولًا آخرًا]؛ أي مغاير الكل من المقدمتين، واعترض بأن النتيجة لا بد أن تكون متركبة من أجزاء المقدمتين، وحينئذ فلا تكون مغايرة لهما، وأجيب بأن المراد بمغايرة النتيجة لهما كونها ليست عينَ واحدةٍ منهما لا كون أجزائها غير أجزائها، فإذا قلت مثلًا: كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم، أنتج أن كل إنسان جسم، وهذه النتيجة مغايرة للمقدمتين بالمعنى المذكور فافهم.

---

٧٤. ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ فَمِنْهُ مَا يُدْعى بِالاقْتِرَانِي

قوله: [ثم القياس... إلخ]، ثم للترتيب الذِّكري. وقوله: [عندهم]؛ أي المناطقة. قوله: [فمنه ما يدعى بالاقتراني] يعني أن من القياس قسمًا يسمى بالاقتراني؛ لاقتران حدوده واتصال بعضها ببعض من غير فصل بينها بأداة الاستثناء التي هي لكن، وسيأتي قسيم ذلك في قوله: [ومنه ما يدعى بالاستثناء... إلخ].

قوله: [البين]؛ أي ما لم يفتقر إلى واسطة وغيره ما افتقر إليها كتغيير كل من المقدمتين، أو إحداهما ليرجع القياس إلى الشكل الأول: قوله: [حدوده]؛ أي الثلاثة: الأصغر، والأكبر، والأوسط، وسميت حدودًا؛ لأنها أطراف. والحدُّ لغةً: الطرف.

٧٥. وَهْـوَ الَّـذِي دَلَّ عـلـى النَّـتِـيـجَـةِ بِـقُـوَّةٍ وَاخْـتَـصَّ بِالْـحَـمْـلِـيَّـةِ

قوله: [وهو الذي دل... إلخ] على هذا التعريف يكون مفهومه وجوديًّا بخلافه على تعريفه بأنه الذي لم تذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل، والأول أَوْلَى لإيهام الثاني أنه قد يذكر فيه نقيض النتيجة بالقوة وليس كذلك، لكن الحاملَ لهم على ذلك المقابلةُ بالاستثنائي، وهو تارة تذكر فيه النتيجة بالفعل وتارة يذكر فيه نقيضها كذلك كما سيأتي بيانه، وإنما كانت دلالة الاقتراني على النتيجة بالقوة لا بالفعل؛ لأنها لا تذكر فيه بصورتها وإن ذكرت فيه مفرقة.

قوله: [واختص بالحملية]؛ يعني أنه مقصور على الحملية ولا يتعداها إلى غيرها؛ فالباء داخلة عَلى المقصور عليه، وإن كان خلاف الغالب على ما تقدم، وهذا ما ذهب إليه المصنف كابن الحاجب[١]، والذي عليه الجمهور أنه لا يختص بها، بل قد يتركب من الشرطية وينتظم فيه حينئذ خمسة أقسام: **الأول**: المركب من شرطيتين متصلتين. **والثاني**: **المركب من شرطيتين منفصلتين**. **والثالث**: المركب من شرطية متصلة وشرطية منفصلة. **والرابع**: المركب من حملية وشرطية متصلة. **والخامس**: المركب من حملية وشرطية منفصلة. **وينعقد في كل قسم من هذه الأقسام الخمسة الأشكال الأربعة الآتية**

قوله: [والثاني... إلخ] مثاله كل عدد إما زوج أو فرد، وكل زوج إما زوج الزوج أو زوج الفرد. ونتيجته: كل عدد إما فرد أو زوج الزوج، أو زوج الفرد. وزوج الزوج هو المنقسم إلى زوجين. وزوج الفرد ما لم ينقسم إليهما. قوله: [والثالث... إلخ] مثاله كلما كان هذا الشيء إنسانًا فهو حيوان، وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا الشيء إنسانًا فهو جسم. قوله: [والخامس... إلخ] مثاله كل عدد إما زوج أو فرد، وكل زوج فهو منقسم إلى متساويين ينتج كل عدد؛ إما فرد أو منقسم إلى متساويين.

قوله: [وينعقد... إلخ] بيان ذلك أن الحدَّ الوسط كان تاليًا في الصغرى، مقدمًا في الكبرى، فهو الشكل الأول كما في مثال المحشي، وإن كان تاليًا فيهما فهو الشكل الثاني كقولك في الشرطي المركب من متصلتين: الاقتراني؛ كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وليس ألبتة إذا كان الليل حاصلًا فالنهار موجود، وإن كان مقدمًا فيهما

(١) سبقت ترجمته في (ص٥٣).

مثال: القسم الأول مثل الشكل الأول أن يقال: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس ألبتة إذا كان النهار موجودًا فالليل حاصل، ينتج ليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل حاصل، وبيان باقي الأمثلة يطلب من المطولات، هذا ويحتمل أن المصنف كابن الحاجب لم يكترث بالمركب من الشرطية لقلة جدواه.

٧٦. فَـإِنْ تُــرِدْ تــرْكــيــبَــهُ فَــرَكِّـبَـا　　مُـقَـدِّمَـاتِـهِ عَــلــى مَــا وَجَـبَـا

قوله: [فإن ترد تركيبه... إلخ] مقتضى السياق أن الضمير راجع إلى القياس الاقتراني؛ لأن كلام المصنف بصدده لكن الذي قاله بعضهم أنه راجع إلى القياس من حيث هو؛ لأن ما سيذكره المصنف غير مختص بالاقتراني وفيه بُعْدٌ لا يخفى. قوله: [مقدماته] المراد بالجمع هنا وفيما بعد: ما فوق الواحد.

قوله: [على ما وجبا]؛ أي على الوجه الذي وجب عندهم، ولا يخفى أن ذلك شامل لجميع ما وجب، فقوله: ورتب المقدمات... إلخ من ذكر الخاص بعد العام، ويحتمل تخصيص ما هنا بغير ما صرح به بعدُ كالإتيان بالحد الوسط.

٧٧. وَرَتِّــبِ الـمُــقَـدِّمَـاتِ وَانْـظُـرَا　　صَـحِـيْـحَـهَا مِـنْ فَاسِدٍ مُـخْـتَـبِرا

قوله: [ورتب المقدمات... إلخ]؛ أي بأن تقدم الصغرى على الكبرى في القياس الاقتراني كما في قولك: كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم، **وبالعكس في الاستثنائي** كما سيأتي.

قوله: [وانظرا، صحيحها من فاسد]؛ أي انظر الصحيح منها من الفاسد، والأول لا بد أن يكون صحيحًا من جهة المادة؛ بأن يكون صادقًا ومن وجهة النظم بأن يكون مستجمعًا

فهو الشكل الثالث كقولك منه في القياس المذكور: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وكلما كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة، وإن كان مقدمًا في الصغرى تاليًا في الكبرى؛ فالرابع كقولك منه في القياس المذكور: كلما كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود، وكلما كانت الأرض مضيئة فالشمس طالعة، وبيان نتائج هذه الأشكال مع بيان الأمثلة لا يليق هنا. قوله: [بالعكس في الاستثنائي]؛ أي لأن الكبرى في الاستثنائي هي: الشرطية. والصغرى هي: الاستثنائية.

لشروط الإنتاج، وبذلك يعلم أن الفاسد شامل للفاسد من جهة المادة بأن كان كاذبًا، وللفاسد من جهة النظم بأن كان غير مستجمع لشروط الإنتاج. قوله: [مختبرًا]؛ أي حال كونك مختبرًا لها: هل هي يقينية أو ظنية؟ وهل هي على تأليف منتج أم لا؟ كذا قال الشيخ الملوي. ولا حاجة كما قال بعض المحققين لقوله: وهل هي على تأليف... إلخ؛ لأنه معلوم من قوله: [وانظر صحيحها من فاسدها] فليتأمل.

٧٨. فَـإِنَّ لازِمَ الـمُـقَـدِّمـاتِ بِـحَـسَـبِ الـمُـقَـدِّمـاتِ آتي

قوله: [فإن لازم المقدمات... إلخ] تعليل لمضمون البيتين قبله، وقوله: [بحسب المقدمات آتي]؛ أي آتٍ بطبقها ووفقها من حيث اطراد الصدق وعدم اطراده، فإن كانت المقدمات مطردة الصدق كان لازمها كذلك، وإن لم تكن مطردة الصدق كان لازمها كذلك، وبتقدير كلام المصنف على هذا الوجه اندفع ما قد يقال مقتضى كلامه أنه يلزم من كذب المقدمات كذب لازمها وليس كذلك؛ بل قد يصدق اللازم مع كذب المقدمات، كما في قولك: كل إنسان جماد وكل جماد ناطق، فإن لازمهما وهو كل إنسان ناطق صادق ووجه الاندفاع أن المراد أنه يلزم من اطرادها صدقًا اطراده صدقًا، ومن عدم اطرادها صدقًا عدمُ اطراده صدقًا، وهذا لا ينافي أنه قد يصدق اتفاقًا كما في المثال المذكور، فليتأمل.

٧٩. وَمـا مِـنَ الـمُـقَـدِّمـاتِ صُـغْـرَى فَـيَـجِـبُ انْدِراجُهَا فِـي الْـكُـبْـرَى

وقوله: [وما من المقدمات صغرى... إلخ] ما اسم موصول بمعنى: التي، وصغرى خبر لمبتدأ محذوف والجملة صلة (ما)، ومن المقدمات حال، والتقدير: والتي هي صغرى حال كونها من المقدمات... إلخ، وكان ينبغي للمصنف أن يبين الحد الأصغر والأكبر والأوسط[1] أوّلًا، ثم يبين الصغرى والكبرى، ثم يحكم بوجوب الاندراج؛ لأن صنيعه مع قصوره فيه الحكم قبل التصور؛ ولذلك مهد الشيخ الملوي لكلام المصنف ببيان ذلك؛ حيث قال: واعلم أن موضوع النتيجة يسمى: حدًّا أصغر ومحمولها يسمى: حدًّا أكبر، والمكرر في المقدمتين يسمى: حدًّا أوسط، والمقدمة التي فيها الأصغر

(١) انظر المنطق لابن سينا (٢/ ١٨٧)، والتقريب لحد المنطق لابن حزم (١/ ١٨٥).

تسمى: الصغرى، والتي فيها الأكبر تسمى: الكبرى[١].اهـ. بتصرف، وسمي الأول حدًّا أصغر لكونه في الغالب أقل أفرادًا من الأكبر، وسمي الثاني حدًّا أكبر لكونه في الغالب أكبر أفرادًا من الأصغر، وسمي الثالث حدًّا أوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب بمعنى أنه واسطة في النسبة بينهما لا بمعنى أنه متوسط بينهما لفظًا؛ لأنه إنما يظهر في الشكل الأول كما يؤخذ من كلام الشيخ الملوي في كبيره. وقال بعضهم: يمكن التزام أن التوسط لفظي في جميع الأشكال، إلا أنه في بعضها بالفعل وهو الأول، وفي بعضها بالقوة وهو البقية لرجوعها للأول، وسميت المقدمة التي فيها الأصغر صغرى؛ لاشتمالها على الحد الأصغر، وسميت المقدمة التي فيها الأكبر: كبرى؛ لاشتمالها على الحد الأكبر.

قوله: [فيجب اندراجها في الكبرى] هكذا عبارة القوم، ولا يخفى ما فيها من التسامح؛ لأنها تقتضي أن الصغرى بصورتها يجب اندراجها في الكبرى بصورتها، وليس مرادًا، بل المراد أن الأصغر الذي اشتملت عليه الصغرى **يجب اندراجه في الأوسط** الذي اشتملت عليه الكبرى، وذلك كما في قولك: كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم، وهذا الاندراج

قوله: [في الغالب]؛ أي غالب الموجبات الكلية التي هي أشرف النتائج فلا يقال: إن موضوع السالبة لا يجوز أن يكون أخص، وموضوع الموجبة الجزئية ليس في الغالب أخص، وغير الغالب كونه مساويًا له؛ نحو: كل إنسان ناطق، وكل ناطق ضاحك، ولا يكون أعم؛ لأن الكلام في النتيجة الموجبة الكلية. أفاده الصبان.

قوله: [يجب اندراجه في الأوسط]؛ أي اندراج كل فرد من أفراده في مفهوم الأوسط، واستشكل هذا الاندراج بأن الأوسط قد يكون مساويًا للأصغر نحو: كل إنسان ناطق، وكل ناطق حساس. وأحد المتساويين لا يصدق أنه مندرج في صاحبه؛ لأن معنى اندراج شيء في شيء أن يكون الشيء الثاني شاملًا للأول ولغيره، وأجاب السعد بأن مرجع القياس إلى استفادة الحكم على ذات الأصغر بمفهوم الأوسط وهو أعم قطعًا، وإن كان مفهوم الأصغر مساويًا؛ نحو: كل إنسان ناطق، وكل ناطق حساس، ونحو: كل ناطق إنسان وكل إنسان حيوان، أو كان أعم؛ نحو: بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ناطق. اهـ. يوسي[٢].

---

(١) الإشارات والتنبيهات لابن سينا (١/ ٣٧٨)، والملل والنحل (٢/ ١٦٥).

(٢) سبقت ترجمته في (ص٤٨).

متحقق في الاستثنائي أيضًا بتأويله بالاقتراني بأن يقال في نحو؛ لو كان هذا إنسانًا كان حيوانًا، لكنه إنسان: هذا إنسان وكل إنسان حيوان، كذا قيل، وبحث فيه بعض المحققين بأنه لا حاجة لذلك؛ لأن مدار الإنتاج في الاستثنائي ليس على هذا، بل على أنه يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه أو نحو ذلك كما سيأتي.

٨٠. وَذاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا وَذاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا

قوله: [وذات حد أصغرٍ] بالتنوين للضرورة وكذا قوله: [وذات حد أكبر]، واعلم أنه جرى على ألسنتهم أصغر وصغرى وأكبر وكبرى وليس بلحن؛ لأنهم لا يريدون تفضيلًا على معنى (مِنْ)، وإنما يريدون معنى فاعل وفاعلة كما في قول النحويين جملة صغرى وجملة كبرى، وقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى، وكما في قول ابن هانئ:

كَأَنَّ صُغـرَى وَكُبْـرَى مِنْ فَقَاقِعها حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ[1]

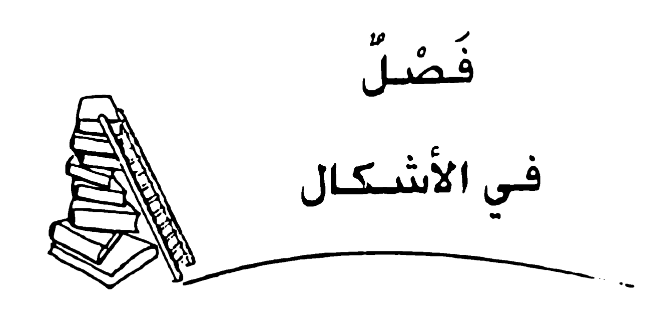
أفاده الملوي في كبيره.

٨١. وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ

قوله: [وأصغر فذاك ذو اندراج]؛ أي في الأكبر كما صرح به المصنف في شرحه، ويحمل الاندراج هنا على اندراج الأصغر في الأكبر مع حمله فيما سبق على اندراجه في الأوسط، اندفع، كما قاله بعض المحققين. الاعتراض على المصنف بأن في كلامه تكرارًا، فإن قيل: اندراج الأصغر في الأكبر لا يتأتى في السلب نحو: كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر؛ لأن الحد الأكبر مباين للأصغر. أجيب بما قاله بعضهم من أن معنى اندراجه فيه في صورة السلب: انسحاب سلب الأكبر عليه، فتأمل. قوله: [ووسط يلغى لدى الإنتاج]؛ أي؛ لأنه إنما أتى به ليتوصل به إلى المطلوب، فعند الوصول إليه لا يؤتي به فهو كالآلة في ذلك.

***

(١) البيت للحسن بن هانئ (أبو نواس)، وهو من البحر البسيط، ديوانه (١/ ٣٤).



فَصْلٌ في الأشكال

٨٢. الشَّكْلُ عِنْدَ هؤُلاءِ النَّاسِ   يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ

فصل في الأشكال

أي في بيانها وبيان شروطها **وما يتعلق بذلك**. قوله: [عند هؤلاء الناس] يعني المناطقة، وقيد بذلك؛ لأن الشكل عند اللغويين لا يختص بذلك؛ بل يطلق على هيئة الشيء مطلقًا. قوله: [يطلق عن قضيتي قياس]؛ أي على هيئتهما الحاصلة من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط؛ ففي كلام المصنف مجاز لغوي ومجاز بالحذف، واحترز بقوله: قضيتي قياس عن قضيتي غير قياس كما لو قلت: كل إنسان حيوان وكل فرس صهّال[1]، فلا تسمى هيئتهما شكلًا.

٨٣. مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ   إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

قوله: [من غير أن تعتبر الأسوار] ظاهره أن عدم اعتبار الأسوار شرط في الشكل كما أن اعتبارها شرط في الضرب، وعلى هذا فبين الشكل والضرب التباين، لكن الذي أفاده سيدي سعيد[2]، أن معنى قول المصنف من غير أن تعتبر الأسوار من غير اشتراط اعتبارها؛ فالمنتفي إنما هو شرط اعتبارها، وحينئذ يصدق باعتبارها وعدم اعتبارها، وعليه فَبَيْنَ الشكل والضرب العمومُ والخصوصُ بالإطلاق؛ لأن كل ضرب شكل ولا عكس، واستبعد الشيخ الملوي ذلك من كلام المصنف، لكنه هو الأنسب بقولهم: ضروب الأشكال؛ أي أنواعها. فإن قيل القياس: لا يشتمل إلا على سورين فَلِمَ جمع المصنف،

قوله: [وما يتعلق بذلك]؛ أي من بيان الضروب المنتجة وتبعية النتيجة الأخس إلى آخر الفصل.

---

(١) صيغة مبالغة من اسم الفاعل صاهل، على وزن فعَّال.

(٢) لم أستدل عليه.

حيث قال: [من غير أن تعتبر الأسوار]؟ أجيب بأنه جمع نظرًا إلى أن السور في حدِّ ذاته أربعة أقسام: السور الكلي الإيجابي، والسلبي، والجزئي الإيجابي، والسلبي، كما تقدم. وبأن اللام للجنس، ولك أن تقول: أراد بالجمع المثنى كما تقدم في نظائره.

قوله: [إذ ذاك بالضرب... إلخ] يحتمل أن « إذ » تعليلية ويحتمل أنها وقتية وعلى الأول؛ فاسم الإشارة راجع للمذكور من قضيتي القياس بتقدير المضاف المتقدم، والضمير عائد لاسم الإشارة والمعنى؛ لأن هيئة قضيتي القياس مع اعتبار الأسوار يشار لها بالضرب، وعلى الثاني؛ فاسم الإشارة راجع لاعتبار الأسوار والضمير عائد للمذكور من قضيتي القياس بتقدير المضاف السابق، والمعنى: وقت اعتبار الأسوار يشار لهيئة قضيتي القياس بالضرب، والمراد بالإشارة هنا الدلالة، فاللام في قوله: له؛ بمعنى: على، كما يستفاد من كلام الشيخ الملوي في كبيره.

والحاصل أن الضرب اسم لهيئة قضيتي القياس الحاصلة من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط، بشرط اعتبار الأسوار كأن يلاحظ كون هاتين القضيتين كليتين بخلاف الشكل، فإنه اسم للهيئة المذكورة لا بهذا الشرط؛ بل بشرط عدم اعتبار الأسوار أو بلا شرط على ما تقدم فلا تغفل.

٨٤. وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ

قوله: [وللمقدمات] المراد بالجمع: المثنى، كما مر. وقوله: [فقط]، مقدم من تأخير؛ لأن حقها التأخير عن قوله: [أربعة]، كما لا يخفى. قوله: [بحسب الحد الوسط]؛ أي بالنظر لأحواله من حمله في الصغرى ووضعه في الكبرى، وحمله فيهما ووضعه فيهما ووضعه في الصغرى وحمله في الكبرى كما يعلم مما بعد.

٨٥. حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى

قوله: [حمل بصغرى... إلخ]؛ أي كما في قولك: كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم، وهذا وما بعده تفصيل وبيان لما قبله. قوله: [يدعى بشكل أول]؛ أي يسمى بذلك ولا يخفى ما في ذلك من التسامح؛ لأن ظاهره أن المسمى بالشكل الأول المذكور من الحمل والوضع مع أن المسمى به إنما هو الهيئة الحاصلة بسبب ذلك، وكذا يقال فيما

بعد، وقوله: [ويدرى]؛ أي بشكل أول، ففيه الحذف من الثاني لدلالة الأول.

٨٦. وَحَمْلُهُ في الْكُلِّ ثَانِيًا عُرِفْ وَوَضْعُهُ فِي الْكُلِّ ثالِثًا أُلِفْ

قوله: [وحمله في الكل]؛ أي كما في قولك: كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان.

قوله: [ثانيًا عرف]؛ أي عرف شكلًا ثانيًا بمعنى أنه سمي بذلك فيكون المصنف قد ضَمَّنَ (عُرِف) معنى (سمي). قوله: [ووضعه في الكل]؛ أي كما في قولك: كل حيوان حساس وبعض الحيوان ناطق. قوله: [ثالثًا ألف]؛ أي أُلِفَ شكلًا ثالثًا بمعنى أنه سمي بذلك فيكون قد دخله التضمين كما مر في نظيره.

٨٧. وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ وَهْيَ عَلى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ

قوله: [عكس الأوَّل]؛ أي وضعه بالصغرى وحمله بالكبرى كما في قولك: كل إنسان حيوان وبعض الناطق إنسان. قوله: [وهي على الترتيب في التكمل] يعني أن الأشكال الأربعة على الترتيب المتقدم في الكمال، فأكملها الشكل الأول؛ لأنه على الترتيب الجاري على مقتضى الطبع، حيث كان فيه الانتقال من الموضوع إلى الحد الوسط، ثم من الحد الوسط إلى المحمول ويلي الشكلَ الأوَّل في الكمال الشكلُ الثاني؛ لأنه أقرب الأشكال الباقية إليه لمشاركته له في الصغرى، التي هي أشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب، وهو أشرف من محموله الذي اشتملت عليه الكبرى؛ لأنه متبوع والمحمول تابع له فإنه إنما طلب لأجله، والمتبوع أشرف من التابع ولا يعارض هذا أن المحمول محط الفائدة؛ لأن المفضول قد يختص بمزية لا توجد في الفاضل، ويلي الشكل الثاني في الكمال الشكلُ الثالث؛ لأن فيه قربًا ما إلى الشكل الأول لمشاركته له في الكبرى. وإن كانت أخس المقدمتين؛ لاشتمالها على محمول المطلوب وهو أخس من موضوعه، كما علم مما تقدم وتعينت المرتبة الأخيرة للشكل الرابع؛ لأنه لا قرب فيه إلى الشكل الأول أصلًا لمخالفته له في كلٍّ من المقدمتين.

٨٨. فَحَيْثُ عَنْ هَذا النِّظَامِ يُعْدَلُ فَفَاسِدُ النِّظَامِ أَمَّا الأَوَّلُ

قوله: [فحيث عن هذا النظام... إلخ]؛ أي ففي أي تركيب يعدل فيه عن النظام

المتقدم في الأشكال الأربعة كأن لم يؤت فيه بالحد الوسط كما لو قيل: كل إنسان حيوان وكل حجر جماد، فالتركيب فاسد النظام وهذا تفريع على قوله: [وللمقدمات أشكال... إلخ]، لكن قال ابن يعقوب: التنبيه على هذا مما يستغنى عنه؛ لأنه إذا لم يذكر أحد الحدود الثلاثة فمعلوم أنه لا إنتاج بالضرورة. اهـ. قوله: [أما الأول... إلخ] غرض المصنف بذلك بيان ما يشترط لإنتاج كل شكل؛ وذلك لأن ضروب كل شكل بحسب القسمة العقلية ستة عشر؛ لأن صغراه إما كلية وإما جزئية، وعلى كلٍّ إما موجبة وإما سالبة، وكذلك كبراه فإذا ضربت الأربع الصغريات في الأربع الكبريات كان الحاصل ما ذكر، لكن ليست كلها منتجة، بل المنتج منها ما وجد فيه ما يشترط للإنتاج وما عداه عقيم.

وللمناطقة في بيان ذلك طريقان؛ أحدهما: يسمى طريق **الإسقاط** وهو ما يتعرض فيه لبيان الضروب العقيمة صريحًا والمنتجة تلويحًا. والآخر: يسمى طريق **التحصيل** وهو ما يتعرض فيه لبيان الضروب المنتجة صريحًا والعقيمة تلويحًا على عكس الأول. وبيان المنتج والعقيم من هذا الشكل بطريق الإسقاط أن يقال: يسقط بالشرط الأول وهو إيجاب الصغرى ثمانية ضروب؛ لأنه إذا لم تكن الصغرى موجبة فإما أن تكون سالبة كلية أو سالبة جزئية، وعلى كلٍّ لا تنتج مع الأربع الكبريات، وبالشرط الثاني أربعة ضروب؛ لأنه إذا لم تكن الكبرى كلية مع كون الفرض أن الصغرى موجبة فإما أن تكون جزئية موجبة أو جزئية سالبة وعلى كلٍّ لا تنتج مع الصغرى الموجبة الكلية أو الجزئية، فإذا ضمت هذه الأربعة إلى الثمانية قبلها كانت الجملة اثني عشر ضربًا وبطريق التحصيل أن يقال: الصغرى لا تكون إلا موجبة، وحينئذ إما كلية أو جزئية، وعلى كلٍّ تنتج مع الكبرى الموجبة الكلية أو السالبة الكلية، فضروبه المنتجة أربعة كما سيصرح به المصنف. الضرب الأول: أن يكون مركبًا من موجبتين كليتين، نحو: كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم، ونتيجته كلية موجبة وهي في المثال المذكور: كل إنسان جسم. الضرب الثاني: أن يكون مركبًا من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر، ونتيجته سالبة كلية وهي في المثال المذكور: لا شيء من الإنسان

قوله: [الإسقاط]؛ أي إسقاط الضروب العقيمة. قوله: [التحصيل]؛ أي تحصيل الضروب المنتجة.

بحجر. الضرب الثالث: أن يكون مركبًا من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى، نحو: بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ناطق، ونتيجته موجبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ناطق. الضرب الرابع: أن يكون مركبًا من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، نحو: بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر، ونتيجته سالبة جزئية هي بعض الحيوان ليس بحجر، ووجه كون النتيجة تارة تكون سالبة كلية، وتارة تكون سالبة جزئية إلى غير ذلك، يعلم من قول المصنف فيما يأتي.. وتتبع النتيجة الأخس... إلخ.

٨٩. فَشَرْطُهُ الإِيجَابُ فِيْ صُغْرَاهُ وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ

قوله: [فشرطه الإيجاب... إلخ] لا يخفى أن الشرطَ الأول من حيث الكيف، والشرطَ الثاني من حيث الكم، وإنما كان ما ذكر شرطًا لإنتاجه؛ لأنه لو انتفى إيجاب الصغرى لاضطربت النتيجة فقد تصدق كما في قولك: لا شيء من الإنسان بحجر وكل حجر جماد. وقد تكذب كما لو أبدلت الكبرى في المثال المذكور بقولك: وكل حجر جسم، وكذا لو انتفت كلية الكبرى فقد تصدق كما في قولك: كل إنسان حيوان وبعض الحيوان ناطق، وقد تكذب كما لو أبدلت الكبرى في المثال المذكور بقولك: وبعض الحيوان صهَّال، فافهم.

٩٠. وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعْ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ

قوله: [والثانِ[1] أن يختلفا في الكيف... إلخ] يعني أنه يشترط لإنتاج الشكل الثاني شرطان؛ اختلاف مقدمته في الكيف وكلية الكبرى، وبيان المنتج والعقيم من هذا الشكل بطريق الإسقاط أن يقال: يسقط بالشرط الأول - وهو اختلاف مقدمتيه في الكيف - ثمانية ضروب؛ لأنه إذا لم يختلفا في الكيف فإما أن يكونا موجبتين أو سالبتين، وعلى كلٍّ فإما أن يكونا كليتين أو جزئيتين، أو الصغرى كلية والكبرى جزئية أو بالعكس. وبالشرط الثاني: وهو كلية الكبرى أربعة ضروب؛ لأنه إذا لم تكن الكبرى كلية مع كون الفرض أنهما اختلفا في الكيف، فإما أن تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة أو بالعكس، وعلى

(١) حذف الياء من الثاني هنا للوزن، وفيه ترخص وتسمح.

كلٍّ فإما أن تكون الصغرى كلية أو جزئية، فإذا ضمت هذه الأربعة إلى الثمانية قَبْلَها كانت الجملة اثني عشر ضربًا، وبطريق التحصيل أن يقال: المقدمتان لا تكونان إلا مختلفتين كيفًا؛ وذلك صادق بأن تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة وبالعكس، وعلى كلٍّ فالصغرى إما كلية أو جزئية فضروبه المنتجة أربعة كالأوَّل كما سيذكره المصنف: الضرب الأول: أن يكون مركبًا من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى، نحو: كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان، ونتيجته سالبة كلية كبرى وهي في المثال المذكور: لا شيء من الإنسان بحجر. الضرب الثاني: عكس الأول، نحو: لا شيء من الإنسان بجماد وكل حجر جماد ونتيجته سالبة كلية، وهي في المثال المذكور: لا شيء من الإنسان بحجر. الضرب الثالث: أن يكون مركبًا من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، نحو: بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الحجر بإنسان، ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور: بعض الحيوان ليس بحجر. الضرب الرابع: أن يكون مركبًا من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى، نحو: بعض الحيوان ليس بإنسان وكل ناطق إنسان ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور: بعض الحيوان ليس بناطق. وإنما أنتج هذا الشكل دائمًا سالبة للزوم السلب في إحدى مقدمتيه، كما علم من كلام المصنف.

قوله: [له شرط وقع] لا يخفى أن الأول من حيث الكيف، والثاني من حيث الكم، وإنما كان ما ذكر شرطًا لإنتاجه؛ لأنه لو انتفى اختلافهما في الكيف بأن كانتا موجبتين أو سالبتين اضطربت النتيجة. أما في الموجبتين؛ فلأنها قد تصدق كما في قولك: كل إنسان حيوان، وكل ناطق حيوان، وقد تكذب كما لو أبدلت الكبرى في هذا المثال بقولك: وكل فرس حيوان وأما في السالبتين؛ فلأنها قد تصدق كما في قولك: لا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر، وقد تكذب كما لو أبدلت الكبرى في هذا المثال بقولك: ولا شيء من الناطق بحجر، وكذا لو انتفت كلية الكبرى فقد تصدق كما في قولك: كل إنسان حيوان، وبعض الحجر ليس بحيوان، وقد تكذب كما لو أبدلت الكبرى في هذا المثال بقولك: وبعض الجسم ليس بحيوان.

---

٩١. وَالثَّالِثُ الإِيْجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ إِحْدَاهُمَا

قوله: [والثالث الإيجاب في صغراهما... إلخ] يعني أنه يشترط لإنتاج الشكل الثالث شرطان؛ أحدهما: من حيث الكيف وهو إيجاب الصغرى. والآخر: من حيث الكم

وهو كلية إحدى المقدمتين، وإنما كان ما ذكر شرطًا لإنتاجه؛ لأنه لو انتفى إيجاب الصغرى لاضطربت النتيجة فقد تصدق كما في قولك: لا شيء من الإنسان بحجر وكل إنسان ناطق، وقد تكذب كما لو أبدلت الكبرى في هذا المثال بقولك: وكل إنسان جسم، وكذا لو انتفت كلية إحداهما فقد تصدق كما في قولك: بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ناطق، وقد تكذب كما لو أبدلت الكبرى في هذا المثال بقولك: وبعض الحيوان صاهل. وبيان المنتج والعقيم من هذا الشكل بطريق الإسقاط أن يقال: يسقط بالشرط الأول وهو إيجاب الصغرى ثمانية ضروب؛ لأنه إذا لم تكن الصغرى موجبة فإما أن تكون سالبة كلية أو سالبة جزئية، وعلى كلٍّ لا تنتج مع الأربع الكبريات، وبالشرط الثاني وهو كلية إحداهما ضربان؛ لأنه إذا لم تكن إحداهما كلية مع كون الفرض أن الصغرى موجبة فإما أن تكون الكبرى موجبة أو سالبة، فإذا ضم هذان الضربان إلى الثمانية المتقدمة كانت الجملة عشرة أضرب. وبطريق التحصيل أن يقال: الصغرى لا تكون إلا موجبة، وهي حينئذ إما كلية وهي تنتج مع الأربعة الكبريات، وإما جزئية وهي تنتج مع الكلية الموجبة أو السالبة.

فضروبه المنتجة ستة كما سيذكر المصنف: الضرب الأول: أن يكون مركبًا من موجبتين كليتين، نحو: كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق، ونتيجته موجبة جزئية، وهي في المثال المذكور: بعض الحيوان ناطق. الضرب الثاني: أن يكون مركبًا من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى، نحو: كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بفرس ونتيجته سالبة جزئية، وهي في المثال المذكور: بعض الحيوان ليس بفرس. الضرب الثالث: أن يكون مركبًا من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى، نحو: بعض الحيوان إنسان وكل حيوان حساس، ونتيجته موجبة جزئية، وهي في المثال المذكور: بعض الإنسان حساس وجعل هذا الضرب ثالثًا وما قبله ثانيًا، هو ما درج عليه الكاتبي[1]، ومن تبعه واختاره الإمام السنوسي[2] في شرح مختصره، وقال ابن الحاجب وجماعة العكس، وأيده بعض الفضلاء بأن المركب من موجبة

قوله: [وهو كلية إحدى المقدمتين]، المراد به عدم جزئيتهما معًا فيصدق بكونهما كليتين وبكون إحداهما كلية والأخرى جزئية. قوله: [وأيده بعض الفضلاء... إلخ] قال الملوي: وكأنه مَنْ درج على الأول اعتبر كلية المقدمتين؛ أي والكلية ولو سالبة أشرف من

---

(١) وهو الإمام القزويني علي بن عمر بن علي الكاتبي انظر ترجمته في (ص٧٤).

(٢) سبقت ترجمته في (ص٤٠).

جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج الإيجاب، والمركب من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج السلب، والإيجاب أشرف من السلب. الضرب الرابع: أن يكون مركبًا من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى، نحو: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ناطق، ونتيجته موجبة جزئية؛ وهي في المثال المذكور: بعض الحيوان ناطق. الضرب الخامس: أن يكون مركبًا من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، نحو: بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بجماد، ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور: بعض الإنسان ليس بجماد، وجعل هذا الضرب خامسًا وما قبله رابعًا هو ما عليه الإمام السنوسي كصاحب الكشف[١]؛ نظرًا لتقديم ما تركب من الموجبتين، وعكس صاحب الشمسية[٢]؛ نظرًا لتقديم ما اشتمل **على ما اشترط للشكل الأول**. الضرب السادس: أن يكون مركبًا من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى، نحو: كل إنسان حيوان وبعض الإنسان ليس بفرس، ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور: بعض الحيوان ليس بفرس. وإنما لم ينتج هذا الشكل كلية **ولو كان مركبًا من كليتين**؛ لأن النتيجة لا تكون كلية **إلا إن[٣] كان الأصغر مسورًا بالسور الكلي في الصغرى أو في عكسها** وليس كذلك هنا، فليتأمل.

الجزئية ولو موجبة. قوله: [على ما اشترط للشكل الأول] وهو كلية الكبرى؛ لأن كبراه سالبة كلية، وإيجاب الصغرى؛ لأنها موجبة جزئية، ولا يخفى أن الثاني - أعني إيجاب الصغرى - مشترك بين الضربين. قوله: [ولو كان مركبًا من كليتين]؛ أي كما في الضربين الأولين. قوله: [إلا إن كان الأصغر مسورًا بالسور الكلي... إلخ]، بأن كان السور الكلي داخلًا عليه، متصلًا به في الصغرى كما في الضربين الأولين من الشكل الأول والثاني. اهـ. صبان. قوله: [أو في عكسها] كما في الضرب الثالث من الشكل الرابع، ويشترط أيضًا في كلية النتيجة على مذهب المتأخرين من كون المنتج من الرابع ثمانية أضرب أن تكون الكبرى كلية تحرزًا عن الضرب الثامن منه، فإن الأصغر فيه مسور بالسور الكلي في عكس صغراه، ومع ذلك لا ينتج إلا جزئية سالبة أفاده الملوي في كبيره، فالا كتفاء اشتراط كون الأصغر مسورًا بالسور الكلي إنما هو على مذهب الأقدمين انتهى. صبان.

---

(١) صاحب الكشف هو الإمام عمر بن عبد الرحمن البهبهائي الكناني، توفي سنة (٧٤٥هـ)، من مؤلفاته: الكشف على الكشاف. الأعلام (٥/ ٤٩).

(٢) هو الإمام علي بن عمر القزويني، سبقت ترجمته (ص٧٦).

(٣) الأدق هنا استخدام الأداة [إذا] لما يكتنف حرف الشك (إن) من عدم التحقق.

٩٢. وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ

قوله: [ورابع عدم جمع الخستين... إلخ] يعني أنه يشترط لإنتاج الشكل الرابع أن لا يجتمع فيه خستان سواء كانتا من جنسين؛ أعني جنس الكم وجنس الكيف أو من جنس واحد إلا في الصورة التي استثناها المصنف؛ وهي ما إذا كانت الصغرى موجبة جزئية، والكبرى سالبة كلية كما سيذكره المصنف فتنتج الصغرى المذكورة مع تلك الكبرى، بل لا تنتج إلا معها؛ فتلخص من هذا أنه إذا كانت صغرى هذا الشكل غيرَ موجبة جزئية اشترط لإنتاجها أن لا يجتمع فيه الخستان، وإذا كانت موجبة جزئية اشترط لإنتاجه أن تكون الكبرى سالبة كلية؛ لأنه لو انتفى شرط من هذين الشرطين لاضطربت النتيجة كما أوضحه الإمام السنوسي في شرح مختصره.

وبيان المنتج والعقيم من هذا الشكل بطريق الإسقاط أن يقال: يسقط باشتراط عدم اجتماع الخستين في القسم الأوَّل ثمانية ضروب؛ لأنه إذا كانت الصغرى سالبة جزئية لم تنتج مع الكبريات الأربع، وإذا كانت سالبة كلية لم تنتج مع ثلاثة منها وهي: السالبة بقسميها، والموجبة الجزئية، وإذا كانت موجبة كلية لم تنتج مع السالبة الجزئية وباشتراط كون الكبرى سالبة كلية في القسم الثاني ثلاثة ضروب؛ لأنه إذا كانت الصغرى موجبة جزئية لم تنتج مع الموجبة بقسميها ومع السالبة الجزئية، فإذا ضمت هذه الثلاثة إلى الثمانية قبلها كانت الجملة أحد عشر.

وبطريق التحصيل أن يقال: الصغرى لا تكون سالبة جزئية وحينئذ فإما أن تكون موجبة كلية وهي تنتج مع الموجبة بقسميها ومع السالبة الكلية، وإما أن تكون سالبة كلية وهي تنتج مع الموجبة الكلية فقط، وإما أن تكون موجبة جزئية وهي تنتج مع السالبة الكلية فقط، فضروبه المنتجة خمسة كما سيذكره المصنف. الضرب الأوَّل: أن يكون مركبًا من موجبتين كليتين، نحو: كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان ونتيجته موجبة جزئية وهي في المثال المذكور: بعض الحيوان ناطق. الضرب الثاني: أن يكون مركبًا من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى، نحو: كل إنسان حيوان، وبعض الناطق إنسان ونتيجته موجبة جزئية وهي في المثال المذكور: بعض الحيوان ناطق. الضرب الثالث: أن يكون مركبًا من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى، نحو: لا شيء من الإنسان بجماد وكل ناطق إنسان ونتيجته سالبة كلية وهي في المثال المذكور: لا شيء من الجماد بناطق.

الضرب الرابع: أن يكون مركبًا من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى، نحو: كل إنسان حيوان ولا شيء من الفرس بإنسان ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور: بعض الحيوان ليس بفرس. الضرب الخامس: أن يكون مركبًا من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى وهو ما استثناه المصنف بقوله: إلا بصورة... إلخ، نحو: بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الجماد بحيوان ونتيجته سالبة جزئية، وهي في المثال المذكور: بعض الإنسان ليس بجماد.

واعلم أن ما ذكره المصنف هو مذهب الأقدمين، وذهب بعض المتأخرين وتبعه كثيرون إلى أن شرط إنتاج هذا الشكل إيجاب مقدمتيه مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما، وبنوا على ذلك أن المنتج من ضروبه ثمانية؛ وعليه فالضرب السادس: أن يكون مركبًا من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى، نحو: بعض الإنسان ليس بجماد وكل ناطق إنسان ونتيجته سالبة جزئية، وهي في المثال المذكور: بعض الجماد ليس بناطق. والضرب السابع: أن يكون مركبًا من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى، نحو: كل إنسان حيوان وبعض الجماد ليس بإنسان ونتيجته سالبة جزئية، وهي في المثال المذكور: بعض الحيوان ليس بجماد. والضرب الثامن: أن يكون مركبًا من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى، نحو: لا شيء من الحيوان بجماد وبعض الإنسان حيوان ونتيجته سالبة جزئية، وهي في المثال المذكور: بعض الجماد ليس بإنسان. ويُشْتَرط لإنتاج هذه الأضرب الثلاثة زيادة على ما مر شروطٌ تطلب من المطولات، وقد رمز بعضهم إلى الضروب المنتجة من كل شكل، لكن مع الجري على ما درج عليه الكاتبي[1] ومن تبعه، وعلى ما مشى عليه صاحب الشمسية في الشكل الثالث، ومع الجري على ما ذهب إليه بعض المتأخرين من أن المنتج من ضروب الشكل الرابع ثمانية فقال:

كَـرِيـمٌ كَبِـيرُكُـمُ لقَـلـبِ بـحُبِّـهِ ... كَـوَى بالتِهَـابٍ للفُـؤَادِ تحَـصُّلَا
كَـحِيلٌ لَـهُ الحَـظُّ كَـأَنَّ بِطَـرْفِـه ... لِنـفْسِي سِهَـامًا كالمنَـايَـا تَوغَّـلَا
كُلِّي كُلٌّ كَهْفٌ لَيْسَ بالحُبِّ كَاذِبًـا ... بَدَا لِلْمَـلا كَنْـزٌ بِهِ كَـمْ سَـنَا جَـلَا
كَفَى كُلٌّ كُـلٌّ بَلْ لَنَـا كَـانَ كَافِـلَا ... لَطِيفًـا بَهِيًّـا لِلْـوَرَى سَادَ كَمْ عَـلَا
كَـأَنَ سَنَـاهَ للدُّجَـا بدْرٌ فَاحْفَـظَـنَ ... وَخُذْ صَدْرَ كَلِمٍ تَعْلَمِ الشَّكْلَ مُجْمَلَا

---

(١) القزويني، صاحب الشمسية، انظر ترجمته في (ص٧٤).

فَكَـافٍ لِكُـلِّي وَبَـاءٌ لمـوُجَـبٍ وَ   سِينٌ لِسَلْبِ الجُزْءِ واللَّامِ أَسْجَلَا[١]

وعلم من قوله: **فكاف لكلّي**... إلخ. أن كلًّا من التاء والجيم والعين والفاء ليس عن الرمز فتأمل. قوله: [إلا بصورة]؛ أي في صورة وقوله: ففيها يستبين؛ أي ففي تلك الصورة يظهر جمع الخستين، فالسين والتاء زائدتان، وفي يستبين مع الخستين سناد الحذو بالواو بعد الذال، **وهو اختلاف حركة ما قبل الروي بفتح** وغيره، وهو جائز للمولدين كما نصَّ عليه شيخ الإسلام زكريا في شرح الخزرجية، وقد تقدم أن بعض المولدين استعمل زيادة ساكن في الرجز آخر الشطر الأول، وآخر الشطر الثاني، كما هنا، وقد مر ما فيه فتنبه.

٩٣. صُـغْـرَاهُـمَـا مُـوجَـبَـةٌ جُـزْئِـيَّـهْ   كُـبْـرَاهُـمَـا سَـالِـبَـةٌ كُـلِّـيَّـهْ

قوله: [صغراهما... إلخ] هذا بيان للصورة المستثناة، وقد تقدم التمثيل لها فلا تغفل.

٩٤. فَـمُـنْـتِـجٌ لأَوَّلٍ أَرْبَـعَـةُ   كَـالـثَّـانِ ثُـمَّ ثَـالِـثٌ فَـسِـتَّـةُ

قوله: [فمنتج... إلخ] الفاء للسببية؛ لأن ما تقدم سبب لما سيذكره وجملة المنتج تسعة عشر على ما جرى عليه المصنف من أن المنتج من الرابع خمسة، وأما على ما ذهب إليه بعض المتأخرين فاثنان وعشرون، قوله: [لأول] اللام بمعنى (من) وهو على تقدير مضاف والأصل من ضروب أول. قوله: [كالثانِ]؛ أي في أن المنتجة أربعة. قوله: [ثم ثالث] يحتمل أن (ثم) للترتيب في الذكر، ويحتمل أنها للترتيب في الرتبة؛ لأن الشكلين الأولين أشرف من الآخرين كما علم مما مر. قوله: [فستة] أي فالمنتج له ستة، فقوله: له ستة خبر لمبتدأ محذوف والفاء زائدة.

قوله: [فكاف لكلي]؛ أي موجب. قوله: [وباء لموجب]؛ أي جزئي. قوله: [واللام أسجلا]؛ أي أطلقا؛ أي أطلق السلب فيها عن الجزئية فهي للسلب الكلي. قوله: [وهو اختلاف حركة ما قبل الرَّوي] عبارة الصبان: وهو اختلاف حركة ما قبل الردف بفتحة مع غيرها، والردف حرف اللين قبل الرَّوي.

---

(١) لم أستدل على قائل هذه الأبيات أو مصدرها.

٩٥. وَرَابِــعٌ بِـخَـمْـسَـةٍ قَـدْ أَنْـتَـجَـا   وَغَـيْـرُ مَـا ذَكَـرْتُـهُ لَـنْ يُـنْـتِـجَـا

قوله:[ورابع بخمسة... إلخ] الجار والمجرور متعلق بقوله: قد أنتجا و (الباء) بمعنى (في)، والمعنى أن الشكل الرابع قد أنتج في خمسة أضرب وقد عرفت أن هذا مذهب الأقدمين فتنبه. قوله:[وغير ما ذكرته لن ينتجا] وجملته خمسة وأربعون ضربًا بناء على ما ذكره المصنف من أن المنتجَ من الشكل الرابع خمسةٌ فقط ذلك؛ لأن الضروب العقلية باعتبار جميع الأشكال أربعة وستون، فإذا أسقطت المنتج وهو تسعة عشر بناء على ما مرَّ بقي خمسة وأربعون، وأما على ما ذهب إليه بعض المتأخرين فاثنان وأربعون؛ لأن المنتج عندهم اثنان وعشرون فإذا أسقطته بقي اثنان وأربعون.

٩٦. وَتَـتْـبَـعُ النَّـتِـيْـجَـةُ الأَخَـسَّ مِـنْ   تِـلْـكَ المُـقَـدِّماتِ هَـكَـذا زُكِـنْ

قوله:[وتتبع النتيجة الأخس] كان مقتضى الظاهر أن يقول الخساء؛ لأن الموصوف بذلك المقدمة وهي مؤنثة، لكنه ذكر باعتبار تأويل المقدمة بالقول، قال بعض المحققين، ويمكن أن التذكير لوقوع الأخس على الكم أو الكيف، ولا يخفى أن أفعل التفضيل ليس على بابه؛ إذ الخسة ليست متحققة في كل من الطرفين فهو بمعنى الخسيس.

قوله:[هكذا زكن][1]؛ أي فهم وعلم هكذا.

٩٧. وهـذِهِ الأَشْـكَـالُ بِـالـحَـمْـلِـيِّ   مُـخْـتَـصَّـةٌ وَلَـيْـسَ بِالـشَّـرْطِـيِّ

قوله:[وهذه الأشكال... إلخ] الباء داخلة على المقصور عليه؛ فالمعنى أن الأشكال الأربعة المذكورة مقصورة على الحملي ولا تتعداه إلى الشرطي وهي طريقة للمصنف، والراجح أنها لا تختص بالحملي، بل تكون في الشرطي أيضًا؛ لأن جعل الحد الوسط تاليًا في الصغرى مقدمًا في الكبرى يسمى شكلًا أولًا وجعله تاليًا فيهما يسمى شكلًا ثانيًا، وجعله مقدمًا فيهما يسمى شكلًا ثالثًا، وجعله مقدمًا في الصغرى تاليًا في الكبرى يسمى شكلًا رابعًا، فمثال الأول أن تقول: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس ألبته إذا كان النهار موجودًا فالليل حاصل، وعلى هذا القياس. قوله:[بالحملي]؛ أي

---

(١) زكن، يزكَن، زَكَنًا: علم الخبر، اللسان (١٣/ ١٩٨).

بالقياس الحملي، ويحتمل أن المراد كما أشار إليه الشيخ الملوي[١] بالقضية الحملية، وعليه فتذكير المصنف لتأويل القضية بالقول. قوله: [وليس بالشرطي] هذا تصريح بما علم، وكان مقتضى الظاهر أن يقول: وليست بتاء التأنيث؛ لأن الضمير للأشكال، لكن المصنف نظر للتأويل بالمذكور كما أشار إليه الشيخ الملوي والمعنى: وليست هذه الأشكال ملتبسة بالقياس الشرطي أو بالقضية الشرطية على نظير ما تقدم.

٩٨. وَالحَـذْفُ فِي بَعْضِ الـمُـقَـدِّمَاتِ ... أَوِ النَّـتِـيْـجَـةِ لِـعِـلْـمٍ آتِي

قوله: [والحذف في بعض المقدمات]؛ أي لبعضها ففي بمعنى اللام، والمراد ببعضها إحداهما؛ إما الصغرى وإما الكبرى، لا ما يشتمل جزء من أجزاء المقدمة الواحدة، ويؤخذ من كلام المصنف أنه لا يجوز الحذف في كل المقدمات **وهو كذلك، حيث كان المقام مقام استدلال**، كما قاله بعض المحققين. وقوله: [أو النتيجة] **من المعلوم أن (أو) هنا ليست مانعة خلو لجواز أن لا يقع حذف أصلًا**، وليست مانعة جمع أيضًا لجواز حذف ....

قوله: [وهو كذلك حيث كان المقام مقام استدلال] قال العطار: هذا لا معنى له؛ لأن المقام إما خطابي وإما استدلالي. **والأول**: وهو مقام المخاطبات والمحاورات لا يحتاج لإيراد الحجج، فلا دليل أصلًا، **والثاني**: لا بد فيه منها، وإذا كانت الحجة كلها محذوفة فمن أين يطلع المخاطب عليها؛ إذ لا بد من ذكرها لإلزام الخصم كما في الدليل الإلزامي وتحقيق ما هو معتقد المستدل، كما في الدليل التحقيقي. وإما أنه يحذف الدليل رأسًا ويقال: إن في هذا المقام دليلًا محذوفًا فمما لم يقل به أحد على أنا لو قلنا: إن المحاورات تطوي فيها الأدلة، فمن أين الاطلاع وقد حذفت كلها، ولم يبق ما يدل عليها ولا يطلع على الغيب إلا عالمُ الغيب والشهادة. اهـ. ولا يخفى ما فيه.

قوله: [من المعلوم أن (أو) هنا ليست مانعة خلو... إلخ] قال العلامة الصبان بعد ذلك: وقد تقدم نقل السعد عن الإشارات أن ليس كل ما استعمل فيه أدوات الانفصال يجب أن يكون إحدى المنفصلات الثلاثة؛ نحو: العالم، إما أن يعبد اللّٰه أو ينفع الناس. قال العطار: هذا أعجب مما تقدم؛ لأن (أو) في حد ذاتها لا توصف بكونها مانعة جمع أو خلو لا عند النحاة ولا عند المناطقة، فإن أراد أن التركيب الذي احتوى عليها يعني

(١) سبقت ترجمته في(ص٢٢).

قول المصنف [والحذف... إلخ]، قضية مانعة جمع أو خلو فممنوع؛ لأن المصنف لم يرد الحكم بالتنافي بين حذف بعض المقدمات أو النتيجة وإنما غرضه الإخبار بأن كل واحد من الأمرين سائغ. لا يقال: يمكن إرجاع كلامه لقضية منفصلة قائلة إما أن تحذف بعض المقدمات أو النتيجة؛ لأنا نقول: هذا تركيب آخر ليس هو التركيب الذي الكلام فيه على أنا لو سلمنا جدلًا أن ما ذكره المصنف بعينه قضية منفصلة نقول: إنها مانعة جمع، ومنعه لذلك تجويز حذف البعض مع النتيجة يعين على صحة المثالين اللذين ذكرهما، وقد أبطلناهما.

فإن قلت: أو هذه ما حقيقتها؟ إذ ليست للشك ولا للإبهام، كما لا يخفى، ولا للتخيير والإباحة؛ لأنهما يسبقان بالطلب ولا طلب هنا؟ قلت: من معاني (أو) أنها قد يراد بها إفراد كل واحد من المعطوفين في وقت كقولك: كنت أكلت التين أو العنب تريد هذا مرة وهذا مرة فدخلت (أو) للإفراد؛ فالمخاطب يعلم من هذا أنه لم يرد الشك ولا الإبهام؛ بل قصده أنه لا يجمع بينهما وأفرد كل واحد منهما. نقله الجلال السيوطي[1] في حاشية مغني اللبيب عن شارح المفصل للأندلسي[2]، وأسلم من هذا جعلها للتنويع. إذا علمت هذا كله علمت أن جوابه المنقول عن السعد غير محتاج إليه على أنه لم ينقل عبارته كما هي، فإن نصها هكذا: اعلم أن كل ما استعملت فيه أدوات الانفصال لا يجب أن يكون إحدى المنفصلات للشك؛ لأنه قال في الإشارات وقد يكون لغير الحقيقي أصناف أخر غير مانعة الجمع، ومانعة الخلو كقولنا: رأيت إما زيد أو إما عمر أو العالم إما أن يعبد اللّٰه وإما أن ينفع الناس. اهـ.

وهذه العبارة تنادي بأن الكلام في خصوص القضية المنفصلة لا في (أو) بعينها، وإلا لزم أن كل موضع استعملت (أو) فيه كان فيه انفصال وعناد، ولم يقل بذلك أحد، ألا ترى إلى مثال الإباحة: جالس الحسن[3] ....

(١) سبقت ترجمته في (ص٢٩).

(٢) القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي، المولود في (٥٧٥هـ)، والمتوفى في (٦٦١هـ) من مؤلفاته: شرح المفصل في أربعة مجلدات (نحو)، وشرح الشاطبية. الأعلام (٥/ ١٧٢).

(٣) الحسن البصري، هو الحسن بن أبي الحسن بن يسار، الأنصاري كان من سادات التابعين وكبرائهم، جمع كل علم وفن فى الزهد والتعبد، رضيع أم سلمة زوج النبي ﷺ، توفي سنة (١١٠هـ). وفيات الأعيان (٢/ ٦٩)، =

البعض مع النتيجة فتلخص من هذا أن صور **الحذف خمس**: حذف كل وحده، وحذف الصغرى مع النتيجة، وحذف الكبرى معها، فحذف الصغرى وحدها كما في قولك، في مقام الاستدلال على دعوى أن زيدًا يُحدُّ: لأن كل زانٍ يُحدُّ، وحذف الكبرى وحدها كما في قولك، في هذا المقام: لأنه زانٍ فهو يُحدُّ، وحذف النتيجة وحدها، كما في قولك، في المقام المذكور: لأنه زان وكل زان يحد، وحذف الصغرى مع النتيجة كما في قولك، في ذلك المقام: لأن كل زان يحد، وحذف الكبرى معها كما في قولك، في المقام المتقدم: لأنه زان فليحفظ.

قوله: [لعلم]؛ أي عند العلم بالمحذوف؛ فاللام بمعنى (عند) واحترز بذلك عما إذا فقد العلم به فلا يجوز حذفه.

---

٩٩. وَتَـنْـتَـهِـي إِلـى ضَـرُورَةٍ لِـمَـا مِنْ دَوْرٍ اوْ تَـسَـلْـسُـلٍ قَدْ لَـزِمَـا

قوله: [وتنتهي... إلخ] الضمير للمقدمات المعلومة من السياق، كذا قال الشيخ الملوي في كبيره وفيه أنها مذكورة صراحة كما لا يخفى. وقوله: [إلى ضرورة]؛ أي إلى ذات ضرورة يعني إلى مقدمات ضرورية ومثلها المقدمات المسلمة ومحل ما ذكر كما هو ظاهر إذا لم تكن المقدماتُ نفسُها ضروريةً، كما في قولك: الأربعة عدد ينقسم إلى متساويين، وكل عدد ينقسم إلى متساويين زوج، أو مسلمة كما في قولك؛ مشيرًا إلى فعل شيء بغير حق: هذا ظلم وكل ظلم قبيح، وإلا فلا معنى له في الأول ولا حاجة إليه في الثاني، فتلخص أن المقدمات إن لم تكن ضرورية ولا مسلمة لا بد أن تنتهي إلى مقدمات ضرورية أو مسلمة، فإذا قلت مثلًا في الاستدلال على حدوث الإجرام: الإجرام صفاتها حادثة، وكل ما كان كذلك فهو حادث، افتقر كل من مقدمتي هذا الدليل إلى الاستدلال

أو ابن سيرين[١]، وقد تأتي للإضراب ولغيره فإن معانيها تنوف عن العشرة. اهـ. ولا يخفى ما فيه. قوله: [أن صور الحذف خمس] تبع العلامة الصبان واعترضه العطار بأن الصور ثلاثة، وهي التي اقتصر عليها الملوي وأطال في ذلك. فراجعه لتعلم ما فيه.

= والوفيات لابن منقذ(١/ ٣) .

(١) ابن سيرين، هو أبو بكر محمد بن سيرين البصري، أحد فقهاء البصرة والمذكور بالورع في وقته، وهو صاحب الحسن البصري، توفي سنة(١١٠هـ) . وفيات الأعيان(٤/ ١٨١) ، الوفيات لابن منقذ(١/ ٣) .

عليه حتى ينتهي إلى ما ذكر، فتستدل على الصغرى بقولك: الإجرام صفاتها متغيرة، وكل متغير حادث، والأولى من هاتين المقدمتين لا تحتاج إلى الاستدلال لكونها ضرورية بالمشاهدة، والثانية تحتاج إلى استدلال بأنه إن كان التغير من عدم إلى وجود كان الوجود طارئًا، وذلك هو معنى الحدوث، وإن كان من وجود إلى عدم كان الوجود جائزًا والجائز لا يكون إلا حادثًا، وتستدل على الكبرى بقولك: كل مَنْ صفاته حادثة لا يعرى عن الحوادث وكل ما لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها، وكل ما لا يسبقها حادث؛ فقد انتهى كلٌّ من الصغرى والكبرى إلى الضرورة ولا عبرة باعتراضات الفلاسفة على بعض تلك المقدمات؛ لأنها مجرد مكابرة. وقوله: [لما من دور... إلخ] وجهه أنه لو لم تنته المقدمات إلى ذلك لزم توقف العلم بها على غيرها، وكذا الحال في ذلك الغير وهكذا، فإن عدنا إلى بعض الأوائل لزم الدور وهو توقف شيء على ما يتوقف عليه، وإن ذهبنا لا إلى غاية لزم التسلسل، وهو توقف أمر على أمر آخر متوقف على أمر آخر وهكذا إلى ما لا نهاية له، واعلم أنه يوجد في بعض النسخ زيادة أربعة أبيات متعلقة برد ما عدا الشكل الأول إليه ونصها:

وَغَـيْـرُ أَوَّلٍ مِـنَ الأشْـكَـالِ إِلـيْـه مَـرْدُودٌ بِـلَا إِشْـكَـالِ
فَالثَّانِ مَرْدُودٌ بِـعَـكْـسِ الكُـبْـرَى والثَّالثُ ارْدُدْه بِـعَـكْسِ الصُّغْـرَى
وَرَابِـعٍ بِـعَـكْـس تَـرْتِـيـب يَـرِدْ أَوِ الـمـقـدَّمَـاتِ هَـكَـذَا وَرَدْ
وَأَوَّلٌ مِـنْـهَـا هُـوَ الـمـعْـيَـارُ لأنَّـه مِـنْ بَـيْـنَـهـا الـمـدَارُ[١]

والمتبادر أنها ليست من كلام المصنف لما فيها من عدم الاطراد في جميع الأضرب؛ إذ قوله فالثان مردود بعكس الكبرى، لا يظهر إلا في ضربين من ضروبه؛ الأول والثالث، فمثال الضرب الأول أن تقول: كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان، ينتج: لا شيء من الإنسان بحجر، فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست كبراه بأن تقول هكذا: كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر، ينتج المطلوب بعينه وهو: لا شيء من الإنسان بحجر. ومثال الضرب الثالث أن تقول: بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الحجر بإنسان، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست كبراه بأن تقول هكذا: بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج المطلوب

(١) لم أستدل على قائلها أو مصدرها.

بعينه. وهو: بعض الحيوان ليس بحجر وإنما لم يكن ظاهرًا في كلٍّ من الضرب الثاني والرابع؛ لأن الضرب الثاني مركب من سالبة كلية صغرى، وموجبة كلية كبرى، ولو رد إلى الشكل الأول بعكس الكبرى لكان من ضروبه العقيمة؛ لأن صغراه سالبة، وكبراه جزئية، وقد تقدم أنه يشترط لإنتاج الشكل الأول إيجاب الصغرى وكلية الكبرى[١]، فلا يمكن رده بذلك، وإنما يمكن رده بعكس الصغرى وجعلها كبرى، ثم عكس النتيجة، فإذا قلت مثلًا: لا شيء من الحجر بحيوان وكل إنسان حيوان، أنتج: لا شيء من الحجر بإنسان، فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست الصغرى وجعلتها كبرى، ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا: كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر، ينتج: لا شيء من الإنسان بحجر، فتعكس النتيجة إلى قولنا: لا شيء من الحجر بإنسان وهو المطلوب، ولأن الضرب الرابع مركب من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى، ولو رد إلى الشكل الأول بعكس الكبرى لكان من ضروبه العقيمة لما تقدم فلا يمكن رده بذلك، وإنما يمكن رده بدليل الافتراض.

وقد بينه الإمام السنوسي[٢] في شرح مختصره بما يطول ذكره وقوله: **وَالثَّالِثُ ارْدُدْهُ بِعَكْسِ الصُّغْرَى، لا يظهر إلا في أربعة أضرب من ضروبه، الأول والثاني والثالث والخامس**؛ فمثال الضرب الأول: كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق، ينتج: بعض الحيوان ناطق، فإذا أردت رده إلى الشكل الأول، وعكست صغراه بأن تقول هكذا: بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ناطق. ينتج المطلوب بعينه وهو: بعض الحيوان ناطق ومثال الضرب الثاني: كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بفرس ينتج: بعض الحيوان ليس بفرس، فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست صغراه بأن تقول هكذا: بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الإنسان بفرس، ينتج المطلوب بعينه وهو: بعض الحيوان ليس بفرس.

ومثال الضرب الثالث: بعض الحيوان إنسان وكل حيوان جسم، ينتج: بعض الإنسان جسم، فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست صغراه بأن تقول هكذا: بعض الإنسان حيوان وكل حيوان جسم، ينتج المطلوب بعينه وهو: بعض الإنسان جسم. ومثال الضرب الخامس: بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بجماد، ينتج: بعض الإنسان

(١) أي أن تكون الكلية الصغرى موجبة والكبرى تكون كلية.
(٢) سبقت ترجمته في (ص٤٠).

ليس بجماد، فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست صغراه بأن تقول هكذا: بعض الإنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بجماد، ينتج المطلوب بعينه وهو: بعض الإنسان ليس بجماد، وإنما لم يكن ظاهرًا في كلٍّ من الضرب الرابع والسادس؛ لأن الضرب الرابع مركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى، ولو رد إلى الشكل الأول بعكس الصغرى لكان من ضروبه العقيمة؛ لأن كبراه جزئية وقد تقدم أنه يشترط لإنتاج الشكل الأول كلية الكبرى فلا يمكن رده بذلك، وإنما يمكن رده بعكس الكبرى وجعلها صغرى، ثم عكس النتيجة فإذا قلت مثلًا: كل إنسان حيوان وبعض الإنسان ناطق، أنتج: بعض الحيوان ناطق، فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست الكبرى وجعلتها صغرى، ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا: بعض الناطق إنسان وكل إنسان حيوان، ينتج: بعض الناطق حيوان، فتعكس النتيجة إلى قولنا: بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب؛ ولأن الضرب السادس مركب من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى، ولو رد إلى الشكل الأول بعكس الصغرى لكان من ضروبه العقيمة لما ذكر؛ فلا يمكن رده بذلك وإنما يمكن رده بدليل الافتراض، وقد ذكره الإمام السنوسي في شرح مختصره بما لا يناسب ذكره هنا.

وقوله: [ورابع... إلخ] على التوزيع؛ لأن الشق الأول أعني عكس الترتيب بالنسبة لثلاثة أضرب من ضروبه الأول والثاني والثالث؛ فمثال الضرب الأول: أن تقول: كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان، ينتج: بعض الحيوان ناطق، فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست ترتيبه، ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا: كل ناطق إنسان وكل إنسان حيوان، ينتج: كل ناطق حيوان فتعكس النتيجة إلى قولنا: بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب. ومثال الضرب الثاني. أن تقول: كل إنسان حيوان وبعض الناطق إنسان، ينتج: بعض الحيوان ناطق، فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست ترتيبه، ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا: بعض الناطق إنسان وكل إنسان حيوان، ينتج: بعض الناطق حيوان فتعكس النتيجة إلى قولنا: بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب. ومثال الضرب الثالث: أن تقول: لا شيء من الإنسان بجماد وكل ناطق إنسان، ينتج: لا شيء من الجماد بناطق، فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست ترتيبه، ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا: كل ناطق إنسان ولا شيء من الإنسان بجماد، ينتج: لا شيء من الناطق بجماد فتعكس النتيجة إلى قولنا: لا شيء من الجماد بناطق وهو المطلوب.

والشق الثاني أعني عكس المقدمات بالنسبة للضرب الرابع والخامس؛ فمثال الضرب الرابع: أن تقول: كل إنسان حيوان ولا شيء من الفرس بإنسان، ينتج: بعض الحيوان ليس بفرس، فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست مقدمتيه بأن تقول هكذا: بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الإنسان بفرس، ينتج المطلوب بعينه وهو: بعض الحيوان ليس بفرس. ومثال الضرب الخامس: أن تقول: بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الجماد بحيوان، ينتج: بعض الإنسان ليس بجماد، فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست مقدمتيه بأن تقول هكذا: بعض الإنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بجماد، ينتج. المطلوب بعينه وهو: بعض الإنسان ليس بجماد، وهذا ما يسَّره اللّٰـه تعالى على هذه الأبيات فاحفظه.

***

فَصْلٌ

فِي الاسْتِثْنَائِي

١٠٠. وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاسْتِثْنَائِي ... يُعْرَفُ بِالشَّرْطِيْ بِلا امْتِرَاءِ

فصل في الاستثنائي

لعل المصنف ترجم بهذه الترجمة لطول العهد، وإلا فكان مقتضى الظاهر أنه لا حاجة إليها؛ لأن قوله: [ومنه... إلخ] معطوف على قوله: [فمنه... إلخ] كما لا يخفى[1]. واعلم أن الاستثنائي مؤلف من مقدمتين؛ إحداهما: شرطية وتسمى كبرى. والأخرى: استثنائية وتسمى صغرى. ولذلك يسمى باسمين كما سيذكره المصنف فالأول هو: الاستثنائي؛ لاشتماله على الاستثنائية. والثاني هو: الشرط؛ لاشتماله على الشرطية، وإنما سميت الشرطية كبرى والاستثنائية صغرى؛ لأن ألفاظ الاستثنائية على نحو النصف من ألفاظ الشرطية، وأيضًا لو اعتبرتهما بالترتيب الاقتراني بأن جعلتهما على هيئة الشكل الأول المركب من حملية وشرطية لوجدت فيه الاستثنائية صغرى والشرطية كبرى، فإذا قلت مثلًا: كلما كان هذا إنسانًا فهو حيوان؛ لكنه إنسان وجدته في قوة قولك: هذا إنسان، وكل ما كان إنسانًا فهو حيوان، ونتيجته عين نتيجته ولا يختلفان إلا في تقديم الصغرى وتأخيرها في اللفظ، أفاده الملوي في كبيره.

قوله: [ومنه ما يدعى... إلخ]؛ أي من القياس من حيث هو ما يسمى بالاستثنائي لما تقدم من اشتماله على الاستثنائية المذكور فيها أداة الاستثناء وهي (لكن)، وإنما سميت أداة استثناء مع كونها أداة استدراك لشبه الاستدراك بالاستثناء في إحداثه - فيما قبله - شيئًا لم يوجد فيه كما ذكره ابن يعقوب مبسوطًا[2]. قوله: [يعرف بالشرطي] بحذف الياء

---

(١) في بيت رقم (٧٤):

ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُم قِسْمَانِ ... فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بالاقْتِرَانِي

(٢) يمكن مراجعة كتاب المنطق للشيخ الرئيس ابن سينا في باب تعريف القياس الاستثنائي، وكتاب تجريد المنطق لنصير الدين الطوسي في باب الاستثنائيات (١/ ١٢).

أو ثبوتها ساكنة للوزن؛ أي يسمى بالشرطي؛ لاشتماله على الشرطية كما مر، وإنما لم يسم الاقتراني بذلك مع أنه قد يتركب من الشرطية على الراجح لعدم لزوم ذلك فيه، فإنه قد يتركب من محض الحمليات؛ بل هذا هو الأكثر فيه كذا يؤخذ من كلام الملوي في كبيره[1]. قوله: [بلا امتراء]؛ أي بلا شك.

١٠١. وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيْجَةِ أَوْ ضِدِّهَا بِالفِعْلِ لا بِالقُوَّةِ

قوله: [وهو الذي دل... إلخ] يعني أن القياس الاستثنائي هو الذي دل على النتيجة بالفعل أو على ضدها كذلك، فالأول: إذا استثنيت عين المقدم كما إذا قلت: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. لكن الشمس طالعة فالنهار موجود، والثاني: إذا استثنيت نقيض التالي كما إذا قلت: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة. قوله: [أو ضدها] المراد بالضد هنا معناه اللغوي وهو: مطلق المنافي، فاندفع ما قد يقال: الضدان هما الأمران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف، وما هنا ليس كذلك كما أشار لذلك الشيخ الملوي. قوله: [بالفعل]؛ أي بأن يكون ذلك مذكورًا فيه بصورته. وقوله: [لا بالقوة] تصريح بما علم.

١٠٢. فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي

قوله: [فإن يك الشرطي... إلخ]؛ غرضه بذلك بيان كيفية إنتاج القياس الشرطي وقوله: [ذا اتصال] أي بأن كانت شرطية متصلة وقوله: [أنتج وضع ذلك وضع التالي]؛ أي أنتج إثبات المقدم في الاستثنائية إثبات التالي في النتيجة؛ لأن المقدم ملزوم للتالي

قوله: [بأن يكون ذلك مذكورًا فيه بصورته] تصوير للدلالة على ذلك بالفعل بيَّن به أن المراد بالدلالة على ذلك الاشتمال عليه لا ما يتبادر منها، وهو الإفادة حتى يرد أن الاقتراني[2] يفيد أيضًا النتيجة بالفعل، ثم لا يرد أنه تقدم في تعريف القياس أنه يجب مغايرة القياس للنتيجة لقوله فيه مستلزمًا بالذات قولًا آخر؛ لأن المراد بالمغايرة أن لا تكون النتيجة مشتملة على إحدى المقدمتين وهي - فيما نحن فيه - جزء إحداهما لا عين إحداهما.

(١) انظر كتاب نصير الدين الطوسي، باب القياسات المؤلفة من الحمليات والشرطية (١/ ١٢).
(٢) القياس الاقتراني.

وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت لازمه، ومثال ذلك أن تقول: كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا لكنه إنسان فهو حيوان.

١٠٣. ورَفْـــعُ تَــــالٍ رَفْـــعَ أوَّلٍ وَلا يَـلْـزَمُ فِـي عَـكْسِهِمَا لِمَا انْـجَلَى

وقوله: [ورفع تالٍ رفع أول]؛ أي: وأنتج نفي التالي في الاستثنائية نفي المقدم في النتيجة؛ لأن التالي لازم للمقدم، وانتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم، ومثال ذلك أن تقول: كلما كان هذا إنسانا كان حيوانًا لكنه ليس بحيوان فليس بإنسان.

قوله: [ولا يلزم في عكسهما]؛ يعني أنه لا يلزم الإنتاج في عكس وضع المقدم وهو وضع التالي، ولا في عكس رفع التالي وهو رفع المقدم فإذا قلت مثلًا: كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا لكنه حيوان لم ينتج أنه إذا كان، ولا أنه ليس بإنسان، وإذا قلت مثلًا: كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا لكنه ليس بإنسان، لم ينتج أنه ليس بحيوان ولا أنه حيوان ولا يرد نحو: كلما كان هذا إنسانًا كان ناطقًا؛ لأن استلزام وضع التالي فيه لوضع المقدم ورفع المقدم رفع التالي ليس لصورة القياس، بل لخصوص المادة. قوله: [لما انجلى]؛ أي: لما اتضح من أنه قد يكون التالي أعم من المقدم كما في قولك: كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا، ولا يلزم من وضع الأعم وضع الأخص، ولا رفعه ولا يلزم من رفع الأخص، رفع الأعم ولا وضعه.

١٠٤. وَإِنْ يَـكُنْ مُـنْـفَـصِـلًا فَـوَضْـعُ ذا يُـنْـتِـجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالعَـكْـسُ كَـذا

قوله: [وإن يكن منفصلًا... إلخ]؛ أي بأن كانت شرطية منفصلة، وقد تقدم أنها إما أن تكون مانعة الجمع والخلو معًا، وهذا هو القسم الأخص، وإما أن تكون مانعة الجمع فقط، وإما أن تكون مانعة الخلو فقط[1]، **ولذلك كان القياس المنفصل ثلاثة أقسام**، الأول: مانعهما وهو الأخص، وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعتهما. والثاني: مانع الجمع فقط وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الجمع فقط. والثالث: مانع الخلو فقط وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الخلو فقط. وقد بيَّن المصنف كيفية إنتاج كلٍّ من هذه

(١) البيت رقم: (٦٢) في قوله:
مَـــانِـعُ جَـمْـعٍ أوْ خُـلُـوٍّ أو هُـمَـا وَهْـو الـحَـقِـيـقِـيُّ الأخَصُّ فَـاعْـلَـمَـا
باب القضايا وأحكامها (ص١٥٦).

الأقسام على الترتيب المذكور فذكر للأول أربع نتائج ولكلٍّ من الثاني والثالث نتيجتين كما سيأتي بيانه.

قوله: [فوضع ذا ينتج رفع ذاك]؛ أي فإثبات أحد الطرفين ينتج نفي الآخر؛ لأنه يمتنع اجتماعهما، فإذا قلت مثلًا: العدد إما أن يكون زوجًا وإما أن يكون فردًا لكنه زوج، أنتج أنه ليس بمفرد، أو قلت: لكنه فرد، أنتج أنه ليس بزوج، وقوله: والعكس كذا؛ أي رفع ذا ينتج وضع ذاك فرفع أحدهما ينتج وضع الآخر؛ لأنه يمتنع ارتفاعهما فإذا قلت في المثال المذكور: لكنه ليس بزوج، أنتج أنه فرد أو قلت: لكنه ليس بفرد، أنتج أنه زوج، واعلم أنه لا إيطاء[1] في هذه القافية لاختلاف المعنى المستعمل فيه اسم الإشارة في الشطر الأول والشطر الثاني.

١٠٥. وَذَاكَ فِيْ الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِعَ جَمْعٍ فِبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ

قوله: [وذاك في الأخص]؛ يعني أن مجموع ذلك في الشرطي الحقيقي الذي هو أخص من غيره بناء على ما قدمه المصنف من أن الحقيقية أخص من كلٍّ من مانعة الجمع ومانعة الخلو. قوله: [ثم إن يكن مانع جمع... إلخ] يحتمل أن (ثم) للترتيب الذِّكْري، ويحتمل أنها للترتيب في الشرف؛ لأن الحقيقي أشرف من غيره. وقوله: [فبوضع ذا... إلخ]؛ أي فبوضع أحد الطرفين فهم رفع الآخر؛ لأنه يمتنع اجتماعهما فإذا قلت مثلًا: إما أن يكون هذا الجسم أبيض، وإما أن يكون أسود لكنه أبيض، أنتج أنه ليس بأسود، أو قلت: لكنه أسود، أنتج: أنه ليس بأبيض.

١٠٦. رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا

قوله: [دون عكس]؛ أي: لأنه لا يمتنع ارتفاعهما فلا ينتج رفع أحدهما وضع الآخر، فلو قلت في المثال المذكور: لكنه ليس بأبيض، لم ينتج أنه أسود، ولو قلت: لكنه ليس بأسود، لم ينتج أنه أبيض. قوله: [وإذا مانع رفع كان]، لا يخفى أن كان مؤخرة من تقديم، والأصل: وإذا كان مانع رفع. وقوله: [فهو عكس ذا]؛ أي عكس مانع الجمع

---

(١) هو تكرار القافية بعد بيتين بالمعنى نفسه، وهو سجع كما قال قدامة بن جعفر (ص٣٤)، وهو يقصد هنا البيت رقم (١٠٤) من المتن:

وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا فَوَضْعُ ذَا يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالعَكْسُ كَذَا

فبرفع أحد الطرفين أنتج وضع الآخر دون عكس، فإذا قلت مثلًا: هذا إما غير أبيض وإما غير أسود لكنه ليس غير أبيض، أنتج أنه غير أسود، أو قلت: لكنه ليس غير أسود أنتج أنه غير أبيض بخلاف ما لو قلت: لكنه غير أبيض، فإنه لا ينتج أنه ليس غير أسود، وبخلاف ما لو قلت: لكنه غير أسود فإنه لا ينتج أنه ليس غير أبيض وإنما أنتج في الشق الأول؛ لأنه يمتنع ارتفاعهما، وإنما لم ينتج في الشق الثاني، لأنه لا يمتنع اجتماعهما.

❊❊❊

فَصْلٌ

فِي لَوَاحِقِ القِيَاسِ

١٠٧. وَمِـنْـهُ مَـا يَـدْعُـونَـهُ مُـرَكَّـبَـا   لِـكَـوْنِـهِ مِـنْ حُـجَـجٍ قَـدْ رُكِّـبَـا

فصل في لواحق القياس(١)

الإضافة جنسية لا استغراقية؛ لأن المصنف لم يتكلم إلا على ثلاثة منها؛ وهي: القياس المركب وقياس الاستقراء وقياس التمثيل، وأهمل رابعًا **وهو قياس الخلف**(٢)، وضابطه: « أن يستدل على ثبوت المطلوب بإبطال نقيضه »(٣) كأن تقول في مقام الاستدلال على ثبوت قِدَمِهِ تعالى: لو لم يكن قديمًا لكان حادثًا، ولو كان حادثًا لزم المحال، وما أدى إلى المحال باطلٌ، وإذا بطل ذلك بطل ما أدى إليه، وإذا بطل ذلك ثبت المطلوب، و (أل) في القياس للعهد والمعهود القياس البسيط وإلا لم يصح جعل القياس المركب من جملة اللواحق. قوله: [ومنه ما يدعونه مركبا]؛ أي: ومن القياس من حيث هو ما يسمونه قياسًا مركبًا. وقوله: [لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا]؛ أي ولو بالقوَّة كما في مفصول النتائج ولا يخفى أن الحجج جَمْعُ: حجة، وهي القياس لكن المراد بالجمع ما فوق الواحد.

قوله: [وهو قياس الخلف]؛ أي الباطل، سمي بذلك لكونه ينتج الباطل على تقدير عدم صحة المطلوب، لا لكونه باطلًا، وقيل: لأن المستدل به ينزل حجته خلف ظهره ويقصد حجة خصمه ليبطلها، وقيل: لأنه يأتي المطلوب من خلفه؛ أي من ورائه الذي هو نقيضه، وقيل: لأن نتيجته مما ينبذ خلف الظهر لبطلانها فيصح المطلوب. اهـ. يوسي.

---

(١) انظر باب القياس في كتاب المنطق لابن سينا (١/ ٤١٨)، وباب لواحق القياس، في كتاب تجريد المنطق لنصير الدين الطوسي (ص٧).

(٢) ذكر نصير الدين الطوسي أنواعًا أخرى من القياس في كتابه، هي: قياس الدور، وقياس العكس، وقياس التمثيل، والمقاومة، وقياس المعارضة. تجريد المنطق (١/ ١٣).

(٣) عرفه نصير الدين الطوسي بقوله: « إثبات المطلوب بإبطال نقيضه ». تجريد المنطق (ص١٣).

١٠٨. فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ وَاقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدِّمَهْ

قوله: [فركبنه] جواب الشرط الذي بعده على مذهب الكوفيين، ودليل جوابه على مذهب البصريين[1]. قوله: [واقلب نتيجةً... إلخ]؛ أي ولو تقديرًا كما في مفصول النتائج. قوله: [به]؛ أي فيه؛ فالباء بمعنى (في). قوله: [مقدمه] مفعول ثان[2] لقوله: اقلب لتضمنه معنى اجعل.

١٠٩. يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى نَتِيجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرَّا

وقوله: [بأخرى]؛ أي مع أخرى فالباء بمعنى (مع). قوله: [إلى هلمَّ جرا] اعلم أن هلم[3] في الأصل تستعمل لطلب الإقبال ثم استعيرت لطلب الاستمرار، والجر في الأصل مصدر جره إذا سحبه، والمراد منه هنا: الاستمرار و (إلى) في كلام المصنف مقدرة الدخول على محذوف موصوف بقول محذوف فكأنه قال: إلى أمر يقال فيه ليستمر على ذلك استمرارًا. اهـ .كذا يؤخذ من كلام ابن يعقوب والذي في كلام الشيخ الملوي أن هلُمَّ ليس للطلب، بل للخبر وعبر عنه بصيغة الطلب كما في قوله تعالى: ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ [العنكبوت: ١٢] فكأنه قال: « وانته إلى استمرار ذلك استمرارًا » ومقتضى هذا أن (إلى) في كلام المصنف باقية على معناها. وقال الشيخ الملوي في كبيره: إنها بمعنى (مع)، فكأنه قال: مع الاستمرار على ذلك استمرارًا، فليتأمل.

١١٠. مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى يَكُونُ أَوْ مَفْصُولَهَا كُلٌّ سَوَا

قوله: [متصل النتائج الذي حوى... إلخ]، لا يخفى أن متصل النتائج ومفصولها قسمان من القياس المركب والأول: هو ما ذكرت فيه نتائجه، نحو: كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس، فكل إنسان حساس، وكل إنسان حساس، وكل حساس نام، فكل إنسان نام وهكذا وإنما سمي بذلك لوصل نتائجه بمقدماته. والثاني: هو ما لم تذكر فيه نتائجه، نحو: كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس، وكل حساس نام، وهكذا وإنما سمي بذلك

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، في عامل الجزم في جواب الشرط، بين الكوفيين والبصريين (٢/ ٦٠٢).

(٢) والمفعول الأول: نتيجةً.

(٣) انظر « هلمَّ » الكتاب لسيبويه، وقوله: لا يكسر ألبتة؛ لأنها تُعرِّفُ تَعرُّفَ الفعل (١/ ٣٠٢)، والمقتضب للمبرد (١/ ١٣٥).

لفصل نتائجه عن مقدماته، كذا يؤخذ من كلام الشيخ الملوي ومقتضاه أن النتيجة تذكر في القسم الأول مرتين؛ مرة نتيجة ومرة مقدمة، والذي يفيده كلام ابن يعقوب أنها تذكر فيه مرة واحدة، نحو: كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس، فكل إنسان حساس وكل حساس نام فكل إنسان نام، وهكذا قال بعض المحققين، والإنصاف أن هذا أوجه وأنسب بجعل متصل النتائج قياسًا واحدًا بحسب الظاهر. اهـ. لكن الأول هو الذي يقتضيه قول المصنف فيما تقدم: [واقلب نتيجةً... إلخ] فليتنبه. قوله: [كلٌّ سوا]؛ أي كلٌّ من متصل النتائج ومفصولها سواء في إفادة المطلوب.

١١١. وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيْ اسْتُدِلْ ... فَذَا بِالاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ

قوله: [إِنْ بجزئيٍّ عَلَى كُلِّيْ استدلْ]، لا يخفى أن كلًّا من قوله: بجزئي، وقوله: على كلي متعلق بقوله: استدل. والجزئي كالكلي صفة لموصوف محذوف، والتقدير: وإن استدل بحكم جزئي على حكم كلي. وقوله: [فذا بالاستقراء عندهم عُقِلْ]، اسم الإشارة عائد للاستدلال المفهوم من قوله: استدلْ، والجار والمجرور متعلق بقوله: عُقِلْ على تضمينه معنى (سُمِّي)، والضمير للمناطقة. وصريح هذا أن المصنف يفسر الاستقراء بالاستدلال بالحكم الجزئي على الحكم الكلي كما في قولك: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ؛ لأن الإنسان يحرك فكه الأسفل عند المضغ، والحمار يحرك فكه الأسفل عند المضغ، والبغل يحرك فكه الأسفل عند المضغ، وهكذا بعد أن تتبعت معظم الجزئيات فوجدته كذلك فظننت أن سائر الجزئيات مثل ذلك المعظم، مع أن بعض الأفراد ليس كذلك كالتمساح فإنه يحرك فكه الأعلى[1] عند المضغ.

هذا وفسر بعضهم الاستقراء بالحكم الكلي على الكلي بما وجد في أكثر جزئياته، وكلا هذين التفسيرين ضعيف، والصحيح كما قاله السعد ما ذكره حجة الإسلام[2] من أنه تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات، ثم إن كانت تلك الأمور جميع الجزئيات كان ذلك التصفح استقراءً تامًّا، وإن كان أكثرها كان استقراءً

---

(١) انظر التعريفات، فإنه ذكر أن التمساح يحرك فكه الأعلى عند المضغ (١/ ٣٧)، وكتاب حقائق علمية (ص٢٥٧)، فصل: خصائص الحيوانات البرمائية، هادلي توين، ترجمة: د/ سعيد نصار.

(٢) سبقت ترجمته وهو حجة الإسلام زكريا.

ناقصًا كذا قال بعض أهل التحقيق ومثله في جمع الجوامع[١]، ومقتضاه أنه يشترط في الاستقراء الناقص أن تكون الأمور المتصفحة أكثر الجزئيات، وهو ما جرى عليه كثير من المناطقة، ويلزم عليه خروج ما يكون بنصف الجزئيات فأقل، فلا يكون استقراء واستشكله ابن قاسم في الآيات[٢] بأنه قد استند الفقهاء في مسائل إلى الاستقراء[٣] مع أن الأمور المتصفحة فيها ليست أكثر الجزئيات، كما في حكمهم بأن أقل الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يومًا وغالبه ست أو سبع[٤]، فإنهم قد صرحوا بأن مُستنَد الإمام الشافعي[٥] في ذلك: الاستقراءُ، ومعلوم أنه لم يتصفح جميع نساء العالم، ولا أكثر من كان في زمانه، فالوجه ترك التقييد بالأكثر وإن قيد به كثير من المناطقة. نعم ينبغي التقييد بالبعض الذي يحصل بتصفحه ظن عموم الحكم.اهـ. بتصرف.

١١٢. وَعَكْسُهُ يُدْعَى القِيَاسَ المَنْطِقِيْ ... وَهْوَ الَّذِيْ قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ

قوله: [وعكسه يدعى... إلخ]؛ أي ومفيد عكسه يدعى... إلخ، كما أشار له الشيخ الملوي في كبيره؛ وذلك لأن عكس ما ذكر هو الاستدلال بالكلي على الجزئي، وليس ذلك هو المسمى بالقياس المنطقي وإنما المسمى نفس المقدمتين المستدل بهما، فلا بد من تقدير المضاف المذكور في كلام المصنف. قوله: [هو الذي قدمته]؛ أي في قوله: [إن القياس من قضايا صورا... إلخ].

١١٣. وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ ... لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيْلٌ جُعِلْ

قوله: [وحيث جزئي على جزئيْ حمل] بإسكان الياء الثانية للوزن. وقوله: [لجامع]؛ أي بين المشبه والمشبه به وذلك كما في قولك: النبيذ حرام كالخمر بجامع الإسكار وأركانه أربعة مشبه، ويسمى: حدًّا أصغر، ومشبه به، ويسمى: أصلًا، وحكم ويسمى:

(١) جمع الجوامع، تأليف تاج الدين السبكي عبد الوهاب بن علي، قاضي القضاة، وُلِد سنة (٧٢٧هـ) وتوفي سنة (٧٧١هـ) بالطاعون، قال ابن كثير عنه: أكثر قاضٍ جرت عليه المحن. من مؤلفاته: طبقات الشافعية الكبرى، جمع الجوامع. الأعلام (٤/ ١٨٤).

(٢) سبق الحديث عنه في ترجمته في (ص٣٩).

(٣) المنطق لابن سينا، باب في الاستقراء (١/ ٣٨٤).

(٤) انظر بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد (١/ ٤٤)، ونيل الأوطار (١/ ٣٥١).

(٥) سبقت ترجمته في (ص٤٢).

حدًّا أكبر، وجامع ويسمى: حدًّا أوسط، كذا يؤخذ من شرح الملوي الصغير، وفي شرحه الكبير أن هذا اصطلاح المناطقة لكنه لم يذكر أن المشبه به يسمى أصلًا في اصطلاحهم، فليراجع. قوله: [فذاك تمثيل جعل] اسم الإشارة عائد للحمل المفهوم من قوله: حمل، وصريح هذا أن المصنف يفسر التمثيل بحمل جزئي على جزئي في الحكم لجامع بينهما، وهو مخالف لما ذكره السعد من أنه تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما؛ ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى فليتأمل.

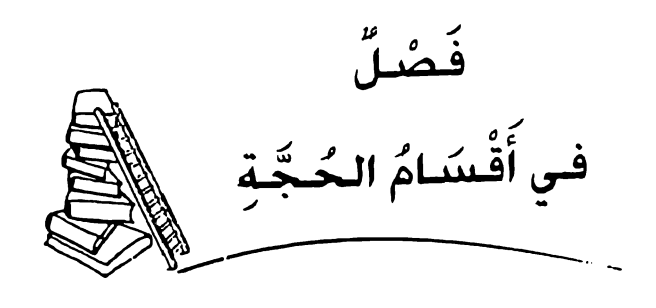
١١٤. وَلَا يُـفِـيـدُ الـقَـطْـعُ بِـالـدَّلِـيـلِ قِـيَـاسُ الاسْـتـقـرَاءِ وَالـتَّـمْـثِـيلِ

قوله: [ولا يفيد القطع بالدليل... إلخ] المراد بالدليل: المدلول؛ فالمعنى أن كلًّا من قياس الاستقراء وقياس التمثيل لا يفيد القطع بالمدلول الذي استدل عليه بهما أما الأول: فلأنه ربما يكون بعض الأفراد التي لم تتصفحها على خلاف ما تصفحته كما تقدم توضيحه، ومن هذا يعلم أن الكلام هنا في خصوص الاستقراء الناقص لا فيما يشمل الاستقراء التام؛ لأنه يفيد القطع بالذي استدل عليه به كما إذا تصفحت جميع جزئيات الحيوان فوجدت الموت لازمًا لها فاستدليت[1] بذلك على أن كل حيوان ميت. وأما الثاني: فلأنه لا يلزم من تشابه الأمرين في شيء أنهما كذلك في شيء آخر. قوله: [قياس الاستقراء والتمثيل] الإضافة للجنس أو أن قوله: والتمثيل معطوف على الاستقراء بملاحظة المضاف المحذوف لدلالة المضاف الأول فاندفع الاعتراض بأن كلًّا من الاستقراء والتمثيل قياس مستقل، ومقتضى عبارته أن مجموعها قياس واحد.

❊❊❊

(١) القياس: أن يقول: استدللت.

فَصْلٌ
فِي أَقْسَامُ الحُجَّةِ



١١٥. وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّهْ ... أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ

فصل في أقسام الحُجَّة

وجملتها ستة؛ لأن المصنف سيذكر أنها تنقسم إلى نقلية وعقلية، وأن الثانية تنقسم إلى خمسة أقسام وإنما سميت الحُجَّةُ بذلك؛ لأن المتمسك بها يُحجُّ[١] خصمه. قوله: [وحُجَّةٌ] مبتدأ والمسوغ للابتداء بها قصد الجنس أو التفصيل[٢]. وقوله: [نقلية] نسبة للنقل لاستنادها إليه وإن كان العقل هو المدرك لها، وهي ما كان كل من مقدمتيها، أو إحداهما من الكتاب أو السنة أو الإجماع تصريحًا أو استنباطًا، فإن قيل: سيجعل المصنف البرهان من أقسام العقلية مع أنه قد يتركب من مقدمتين كلتاهما أو إحداهما نقلية، أجيب بأنه لا يلزم من جعل البرهان من أقسام العقلية أنه لا يكون إلا عقليًّا، على أنه قد يقال باختصاص البرهان عند المناطقة بما مقدمتاه عقليتان؛ لأنهم إنما يبحثون عن العقليات. أفاده الملوي في كبيره. وقوله: [عقليه] نسبة للعقل لاستنادها إليه. قوله: [أقسام هذي]؛ أي العقلية. وقوله: [خمسة جليه]؛ أي واضحة عند أهل المنطق.

١١٦. خَطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ ... وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ

قوله: [خَطابة] هي بفتح الخاء: ما ركب من مقدمات مقبولة أو من مقدمات........

قوله: [مقبولة] هي القضايا التي صدرت من متكلم يعتقد الناس فيه اعتقادًا جميلًا إما لأمر سماوي كما تراه في بعض أناس يحليهم اللّه بحلية القبول والمحبة، فما يَرِدُ مِنْ قِبَلِهم يَرَاه الناس حقًّا وإن لم يكن كذلك، وإما لاختصاصه بصفة ظاهرة تقتضي حسن

(١) حَجَّ، يَحُجُّ، حَجًّا، غلبه بالحُجَّة. لسان العرب (٢/ ٢٢٦).

(٢) قال ابن مالك في الابتداء بالنكرة:

وَلَا يَجُوزُ الابْتِدَاء بِالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

فـ(نمرة) هنا نكرة قصد بها، ومن ثم يصحُّ إعرابها مبتدأ. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٢١٥).

مظنونة؛ فمثال الأول أن تقول: العمل الصالح يوجب الفوز، وكل ما كان كذلك لا ينبغي إهماله. ينتج أن العمل الصالح لا ينبغي إهماله، ومثال الثاني أن تقول: فلان يطوف بالليل بالسلاح، وكل من كان كذلك متلصص، ينتج أن فلانًا متلصص وسميت بذلك؛ لأن القصد منها **ترغيب المخاطب** فيما يفعله كما يفعله الخطباء. قوله: [شعر] هو بكسر الشين: ما ركب **من مقدمات تنبسط منها النفس** أو تنقبض؛ فالأول نحو قول من يريد الترغيب في شرب الخمر: هذه خمرة وكل خمرة ياقوتة سيالة ينتج: هذه ياقوتة سيالة فإن النفس تنبسط من ذلك. والثاني نحو قول من يريد التنفير من العسل: هذا عسل، وكل عسل مرة مهوعة[1]، ينتج: هذا مرة مهوعة، والمرة بالراء: ما في **المرارة**، وضبطها بعضهم بالدال، وعليه فهي ما يجتمع في الجرح من القيح، ويصح في مهوعة كسر الواو المشددة وفتحها؛ فالأوَّل على أنها تهوع النفس، والثاني على أنها **تهوعها النحل** وسمي بذلك؛ لأن الغرض منه ترغيب النفس أو ترهيبها كما يفعل الشعراء.

قوله: [وبرهان] سيأتي أنه ما ركب من مقدمات يقينية نحو قولك: زيد إنسان وكل

الاعتقاد، كزيادة علم أو عمل كالقضايا المأخوذ من علماء السلف والمقبولة من علماء الوقت وعبَّاد الزمان. اهـ. يوسي. قوله: [مظنونة] هي القضايا التي ترجح في الذهن صدقها مع تجويز نقيضها. اهـ. يوسي.

قوله: [ترغيب المَخاطب]؛ أي أو ترهيبه وهذا هو الأصل عندهم وإلا فقد تستعمل للرد على المدعي في دعواه. قوله: [من مقدمات تنبسط منها النفس] سواء كانت في نفسها صادقة أو كاذبة، يقينية أو غيرها، والقدماء لا يعتبرون في الشعر الوزن، بل هو التخييل وهو انقباض النفس أو انبساطها، والمحدثون يعتبرون التخييل الوزن، والجمهور لا يعتبرون فيه إلا الوزن وهو المشهور[2] الآن. قوله: [المرارة] هي عَلَقَة لطيفة لازقة بالكبد مقرة المرة بكسر الميم[3]. قوله: [تهوعها النحل]؛ أي تتقاياها.

---

(١) انظر نصير الدين الطوسي، الإشارات والتنبيهات (١/ ٣٦٢)، والتعريفات (١/ ١٦٧) ومهوعة، أصلها: هوع، يَهْوَع، هَوْعًا؛ أي يتقيء. لسان العرب (٨/ ٣٧٧).

(٢) وهذا ما شاع عندهم من تعريفهم لحدِّ الشعر: أنه قول موزون مقفى دالٌّ على معنى. نقد الشعر. قدامة بن جعفر (١/ ١).

(٣) المرارة: كيس لاصق بالكبد تختزن فيه الصفراء، وهي تساعد على هضم المواد الدهنية. الجمع: مرائر. المعجم الوسيط (٢/ ٦٤٥).

إنسان حيوان، ينتج: زيد حيوان وسمي بذلك؛ لأنه مأخوذ من البره[١]: وهو القطع؛ لما فيه من قطع الخصم عن المنازعة.

قوله: [جَدَل] هو بفتح أوله: ما ركب من مقدمات مشهورة أو مسلمة إما عند الناس وإما عند الخصم فمثال الأول أن تقول: الظلم قبيح وكل قبيح يشين، ينتج: الظلم يشين.

ومثال الثاني أن تقول: الإحسان خير وكل خير يزين، ينتج: الإحسان يزين.

ومثال الثالث أن تقول: قول زيد خبر عدل وكل ما هو كذلك يعمل به، ينتج: قول زيد يعمل به وسمي بذلك؛ لأنه يقع في المجادلة وهو حسن إن كان المقصود به حسنًا، بل قد يجب كما لو ظهر من يضل الناس في العقائد الدينية أو غيرها، فيجب على من يحسن ذلك مجادلته، أفاده بعضهم.

قوله: [وخامس سفسطة]، هي في الأصل: الحكمة المموهة المراد بها ما ركب من مقدمات وهمية كاذبة أو شبيهة بالحق، وليست به أو شبيهة بالمشهورة وليست بها.

فالأوَّل: كأن تقول: الحجر ميت وكل ميت جماد، ينتج: الحجر جماد.

والثاني: كأن تقول مشيرًا إلى صورة فرس على نحو حائط: هذا فرس وكل فرس صهال، ينتج: هذا صهال.

والثالث: أن تقول في شخص يتكلم بالعلم على غير هدى: هذا يتكلم بألفاظ العلم، وكل من كان كذلك فهو عالم، ينتج: هذا عالم.

وتسمى مشاغبة ومنها المغالطة الخارجية، وهي أن يغيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره ليظهر للناس أنه غلبه ويستر بذلك جهله وهي كثيرة في زماننا هذا، وهي حرام

قوله: [من مقدمات مشهورة] هي القضايا التي عرفها جميع الناس، سواء أكانت يقينية في نفسها أمْ لَا، وسبب شهرتها فيما بينهم إما اشتمالها على مصلحة عامة تتعلق بنظام أحوالهم نحو: العدل حسن، والظلم قبيح. وإما لما في طباعهم من الرأفة نحو: مواساة الفقراء محمودة، أو من الغيرة والحمية نحو: كشف العورة مذموم.

قوله: [أو مسلمة] هي القضايا التي سلمها الخصمان ليبنيا عليها حكمًا في دفع كل من الخصمين صاحبه، سواء أكانت صادقة أم لا، يقينية أم لا. قوله: [بكلام يشغل فكره] كأن

---

(١) انظر مادة: برهن، يُبَرْهِن، بَرْهنةً: جاء بحجة قاطعة. اللسان(٣/ ٥١).

ما لم تَدْعُ الضرورة إليها في دفع نحو: كافر من رافضي أو معتزلي ومن ذلك ما وقع للقاضي الباقلاني[١] أنه أقبل على مجلس المناظرة وفيه ابن المعلم[٢] أحد رؤوس الرافضة فالتفت إلى أصحابه، فقال: قد جاءكم الشيطان. فسمع القاضي ذلك من بُعْدٍ، فلما جلس أقبل على ابن المعلم وأصحابه وقال لهم: قال اللّـه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣]. وقد وقع له غير ذلك حتى تعجب الناس لفطنته وإعداده للأمور أشباهها! ومن ذلك أيضًا ما وقع لبعض الأشياخ أنه بحث مع بعض المدرسين، وكان أصله من اليهود فقال له: هذا العلم الذي تقرأ فيه علم الأصول معرضًا بأنه لا يفرق بين علم الأصول وغيره ليغيظه، فقال له: لم يلتبس عليَّ بالتوراة معرضًا بأنه كان أصله من اليهود، ومن ذلك أيضًا ما وقع له أنه سأله بعض المتعنتين في درسه وكان أعور فقال: هل يجوز أن يجمع اللّـه بين الليل والنهار؟ فقال له: قد جمع اللّـه بينهما في وجهك فأفحم وضحك الحاضرون. أفاده الملوي في كبيره.

قوله: [نلت الأمل]؛ أي أعطيت ما أملته من تحصيل العلوم مثلًا.

---

١١٧. أَجَلُّهَا الْبُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ   مُقَدِّمَاتٍ بِالْيَقِيْنِ تَقْتَرِنْ

قوله: [أجلها البرهان]؛ أي أقواها؛ لأنه يتركب من المقدمات اليقينية ويليه الجدل؛ لأنه يتركب من مقدمات قريبة من اليقين؛ لأنها إما مشهورة أو مسلمة، ثم الخطابة؛ لأنها تتركب من مقدمات مظنونة، ثم الشعر لانفعال النفس به، ثم السفسطة وإنما لم يرتبها المصنف هكذا لضرورة النظم. قوله: [ما ألف... إلخ] عطف بيان على البرهان أو خبر لمبتدأ محذوف وشملت المقدمات في كلامه الضروريةَ والنظريةَ والعقليةَ والنقليةَ على

يسبه أو يعيبه أو يظهر له عيبًا يعرفه فيه أو يقطع كلامه، أو يغرب عليه بعبارة غير مألوفة، أو يخرج عن محل النزاع واللّه أعلم. وصلى اللّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر القاضي الباقلاني. توفي سنة (٤٠٣هـ) من مؤلفاته: إعجاز القرآن، وكانت له الرياسة في علم الكلام. الأعلام (٦/ ١٧٦).

(٢) محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد، ابن المعلم عالم الرافضة ورئيسهم، صاحب التصانيف، له مطاعن على السلف، وكانت له صولة عظيمة عليهم بسبب معاونة عضد الدولة له، وكانت شيعته (٨٠) ألفًا من الأتباع. توفي سنة (٤١٣هـ)، ميزان الاعتدال (٤/ ٣٠).

ما تقدم. واعلم أن البرهان قسمان: لمِّيٌّ وإنيٌّ[١] وذلك لأن الحد الوسط لا بد أن يكون علة للمطلوب ذهنًا وإلا لم يصح الاستدلال، ثم لا يخلو فإما أن يكون علة في الخارج أيضًا بمعنى أنه سبب فيه كما في قولك: زيد متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، ينتج: زيد محموم، فإن تعفن الأخلاط بمعنى خروج الطبائع عن الاستقامة علة لثبوت الحمى في الخارج، كما هو علة له في الذهن ويسمى البرهان حينئذ: لميًّا، لإفادته اللمية التي هي العلة وسميت بذلك؛ لأنه يقال في السؤال عنها: لِمَ، وإما أن لا يكون كذلك كما في قولك: زيد محموم وكل محموم متعفن الأخلاط، ينتج: زيد متعفن الأخلاط. فإن الحمى ليست علة لثبوت تعفن الأخلاط في الخارج؛ بل الواقع العكس ويسمى البرهان حينئذ: إنيًّا؛ لإفادته أنية الحكم؛ أي ثبوته وسمي بذلك؛ لأنه يقال فيه (إن كذا). والحاصل أنه متى استدل بالعلة على المعلول كان البرهان لميًّا، ومتى استدل بالمعلول على العلة كان البرهان إنيًّا. أفاده الملوي مع زيادة.

١١٨. مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتِ

قوله: [من أوليات... إلخ] بدل من قوله: [من مقدمات... إلخ]، فإن قيل: ظاهر كلام المصنف يقتضي أن البرهان لا يتركب إلا من هذه الضروريات الست مع أنه قد يتركب من النظريات كما مر، أجيب بأنه قد تقدم أنه إذا تركب من نظريات وجب أن تنتهي للضرورات، وحينئذٍ فكأنه متركب منها فهو متركب من هذه الضروريات الست، إما حقيقة وإما حكمًا، والأَوَّليات هي القضايا التي يدركها العقل بمجرد تصور الطرفين كقولك: الواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من الجزء، وقد ضبط بعض المحققين الأُوْلَيَات بضم الهمزة وسكون الواو وفتح اللام، وتخفيف الياء على أنه جمع: أُولَى، لكن الذي جرى على الألسنة أَوَّلِيَّات بفتح الهمزة وتشديد الواو وكسر اللام وتشديد الياء وهو صحيح أيضًا. على أنها منسوبة إلى الأَوَّل لحكم العقل بها من أول وهلة. إذا لا تتوقف على شيء بعد تصور الطرفين، بل هو المتعين من المتن؛ لأنه هو الموافق للوزن.

قوله: [مشاهدات] هي القضايا التي يدركها العقل بسبب المشاهدة بالحس الباطني كقولك: الجوع مؤلم، وأما القضايا التي يدركها العقل بسبب المشاهدة بالحس الظاهر

(١) انظر دستور العلماء (١/ ١٦٠)، وانظر التقريب لحد المنطق (١/ ١٠١) وكتاب المنطق (٢/ ٢٠٨) وتجريد المنطق (١/ ١٣).

فهي المحسوسات وهي السادسة في كلام المصنف لكن تسمية الأولى بالمشاهدات، والثانية بالمحسوسات إنما هو اصطلاح للمصنف وابنِ الحاجب ومَنْ وافقهما، وإلا فكل منها يسمى باسم الآخر، ولذلك جعلهما بعض المحققين قسمًا واحدًا، وجعل القسم السادس القضايا التي قياساتها معها، وهي ما يدركها العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولك: الأربعة زوج فإن العقل يدرك ذلك بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين وتلك الواسطة أن الأربعة تنقسم إلى متساويين، وكل منقسم إلى متساويين زوج وإنما لم يذكر المصنف هذا القسم؛ لأنه إنما تكلم على الضروريات وهو في الحقيقة من النظريات، وإنما عده كثير من الضروريات؛ لأن قضاياه لما كانت قياساتها لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين صارت كأنها ضرورية وعلم من هذا أن العدد على كل ستة فتفطن.

قوله: [مجربات] هي ما يدركها العقل بواسطة تكرار يفيد اليقين كقوله: السقمونيا مسهلة للصفراء[1]، وكلام المصنف مبني على أن المجربات من الضروريات وجعلها بعضهم من النظريات لملاحظة قياس خفي، وجعلها بعضهم واسطة بين الضروريات والنظريات. هذا والمتَّجَه الذي درج عليه كثير من العلماء كما قاله بعضهم أنها من الظنيات.

قوله: [متواترات] هي ما يدركها العقل بواسطة السماع عن جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب كقولك: سيدنا محمد ﷺ ظهرت المعجزة على يديه، والصحيح أنه لا يشترط عدد مخصوص، بل المدار على كون المخبرين يمتنع تواطؤهم على الكذب ويختلف ذلك باختلاف الوقائع والأحوال وكلام المصنف مبني على أن المتواترات من الضروريات، وجعلها بعضهم من النظريات وجعلها بعضهم واسطة بين الضروريات والنظريات.

١١٩. وَحَدَسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتِ ... فَتِلْكَ جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ

قوله: [وحدسيات] هي القضايا التي يدركها العقل بواسطة حدس بيِّن يفيد العلم، كقولك: نور القمر مستفاد من نور الشمس كما تقدم، وكلام المصنف مبني على أن الحدسيات من الضروريات، وجعلها بعضهم من النظريات، والمتجه الذي درج عليه كثير من العلماء أنها من الظنيات.

---

(١) سبق الحديث عنها في (ص٨٩) فلتراجع.

وقوله: [ومحسوسات] هي ما يدركها العقل بواسطة الحس الظاهر كقولك: الشمس مشرقة، وقد تقدم أن الفرق بينها وبين المشاهدات إنما هو اصطلاح المصنف وابن الحاجب، ومن وافقهما وإلا فكل منهما يسمى باسم الآخر، واعترض على التعبير بالمحسوسات بأنها جمع محسوس، وقياس اسم المفعول محس لا محسوس؛ لأنه إنما يقال أحس زيد كذا أو بكذا و قياس اسم المفعول منه ما ذكر [١]، وأجيب بأنه قد يتوسع في مثل ذلك، هذا وذهب بعضهم إلى أن الحس لا يفيد اليقين لغلطه في أمور. قوله: [فتلك جملة اليقينيات] يرد عليه أن اليقينيات قد تكون نظرية؛ فكيف يحصرها في الضروريات؟ ويجاب بأنها لما كانت النظريات لا بد وأن تنتهي للضروريات صارت كأنها ضرورية كما مر.

١٢٠. وَفِـي دَلالَـةِ الـمُـقَـدِّمَـاتِ   عَلَى النَّتِيْجَةِ خِلافٌ آتي

قوله: [وفي دلالة المقدمات على النتيجة... إلخ]؛ أي: وفي إفادة المقدمات للنتيجة... إلخ، كذا قال بعضهم وهو الأنسب بكلام المتن مما أشار إليه الملوي؛ من أن المراد بالدلالة الارتباط، وفي كلام المصنف حذف، والتقدير: وفي دلالة العلم أو الظن بالمقدمات على العلم أو الظن بالنتيجة فتأمل. قوله: [خلاف آتي]؛ أي على أربعة أقوال كما فصل المصنف بعد.

١٢١. عَـقْـلِـيٌّ اوْ عَـادِيٌّ اوْ تَـوَلُّـدُ   أَوْ وَاجِـبٌ وَالأَوَّلُ الـمُـؤَيَّـدُ

قوله: [عقلي] خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وهذا الارتباط عقلي، والمراد عقلي بلا تولد ولا تعليل ليغاير قول المعتزلة بالتولد[٢] فإنه يستلزم أنه عقلي، وإن كانوا يدَّعون أنه عادي؛ وذلك لأنهم أخذوا قولهم بالتولد في هذه المسألة وفي غيرها من مذهب الفلاسفة في الأسباب الطبيعية، وهو أنها تؤثر في مسبباتها بطبعها على وجه اللزوم العقلي عند وجود الشرط وانتفاء المانع، غاية الأمر أنهم تستروا بتغيير العبارة وليغاير

(١) صوغ اسم المفعول به من الفعل الثلاثي على وزن مفعول؛ قتل: مقتول. أما من الفعل الرباعي مثل أَحَسَّ فيأتي بالمضارع، ثم قلب حرف المضارعة ميماً مضمومة مع فتح ما قبل الآخر؛ أَحَسَّ = يُحِسُّ = مُحَسّ على وزن مُفْعَل. وهو ما صوبه الشارح.

(٢) انظر الفرق بين الفرق (١/ ٢٠٠)، وظهور بدع بشر بن المعتمر في القول بالتولد، انظر فيها الملل والنحل (١/ ٣١).

قول الفلاسفة فإنهم لا ينكرون أنه عقلي، واعترض على هذا القول بأنه يلزم عليه أنه لا يمكن تخلف النتيجة عن الدليل مع أن ذلك فعل القادر المختار الذي إن شاء ترك. وأجيب بأن عدم خلق اللازم مع خلق الملزوم محال، فلا تتعلق به القدرة وحينئذ فلا ينافي أنه فعل القادر المختار، وهكذا يقال في كل متلازمين عقلًا كالجواهر والعرض ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت لازم عقلي في الكائنات.

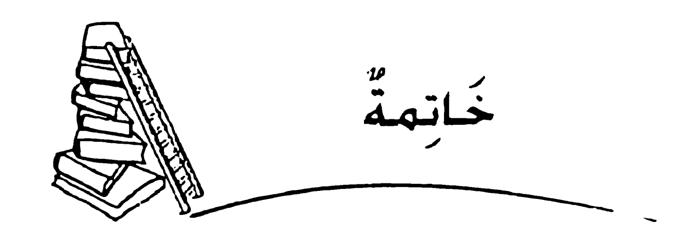
قوله: [أو عادي] أو في ذلك وفيما بعده لتنويع الخلاف، والمراد عادي بلا تولد ليغاير قول المعتزلة بالتولد فإنهم يزعمون أنه عادي، وإن كان يلزمهم أنه عقلي كما تقدم، ولا يخفى أنه يمكن على هذا القول تخلف النتيجة عن الدليل، وصوره بعضهم بما إذا لم يتفطن الشخص لاندراج الأصغر تحت الأوسط فإنه حينئذ تتخلف النتيجة عن الدليل، ورد بأن الكلام في الدليل المستجمع للشروط ومنها التفطن لذلك، وهو مفقود حينئذ. والجواب بأنه يمكن أن صاحب هذا القول لا يشترط هذا الشرط لا يخفى بعده، فالأولى تصويره بما إذا خلق اللّـه العلم بالدليل دون العلم بالنتيجة خرقًا للعادة. قوله: [أو تولد]؛ أي ذو تولد أو أن التولد بمعنى المتولد، ويؤيد الثاني قوله بعد: [أو واجب].

وضابط التولد عند القائلين به وهم المعتزلة قبحهم اللّـه تعالى[1]، أن يوجب الفعل لفاعله فعلًا آخر، كما في حركة الأصبع مع حركة الخاتم، وعلى هذا فالعلم بالدليل مخلوق للشخص ويتولد عنه العلم بالنتيجة، وهذا كما ترى مبني على مذهبهم الفاسد وهو أن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية[2]. قوله: [أو واجب]؛ أي على طريق التعليل فهذا القول مبني على القول بتأثير العلة في معلولها، وهو باطل بالأدلة القاطعة. قوله: [والأول المؤيد]؛ أي المقوى؛ حيث اختاره الإمام الرازي وشهره حجة الإسلام وغيره، والحاصل أن الأقوال أربعة؛ قولان منها لأهل الحق، لكن الأوَّل هو المختار المشهور، وقولان منها لأهل الزيغ والضلال.

* * *

(١) منهم بشر بن المعتمر، وأبو موسى المروار الذي أبطل إعجاز القرآن، والإسكافي، وعيسى بن الهيثم وجعفر الأشج وهشام بن عمرو الفوطي. انظر تفصيل ذلك في الملل والنحل (١/ ٣١)، والفرق بين الفرق (١/ ٢٠١).

(٢) انظر الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١/ ٢٢٧).



خَاتِمَةٌ

١٢٢. وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا فِي مَادَةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالْمُبْتَدَا

خاتمة

هي لغةً: ما يختم به الشيء. واصطلاحًا: ألفاظ مخصوصة دالة على معانٍ مخصوصة قد ختم بها كتاب أو باب أو فصل أو نحو ذلك، فهي هنا عبارة عن قوله: [وخطأ البرهان... إلخ] فتفطن. قوله:[وخطأ البرهان... إلخ] اعترضه سيدي سعيد، بأنه كان الأَوْلَى أن يقول: وخطأ القياس؛ لأن الخطأ كما يكون في البرهان يكون في غيره وهو محذور في القياس كله، وأجاب الشيخ الملوي بأنه اقتصر على البرهان؛ لأنه لا يشترط نفي جميع ما سيذكره إلا فيه قال: ولو سلم أنه يشترط نفي جميع ما سيذكره في غيره فتخصيصه البرهان بالذكر؛ لأنه المقصود الأهم؛ لأنه هو الذي يفيد اليقين. قوله:[حيث وجدا]؛ أي في أي تركيب وجد، والضمير الذي هو نائب فاعل وجد للخطأ فالحيثية للإطلاق. قوله:[في مادة أو صورة... إلخ] ملخصه أنه قسم الخطأ إلى قسمين؛ خطأ في المادة وخطأ في الصورة، ثم قسم القسم الأول إلى قسمين؛ خطأ في اللفظ وخطأ في المعنى، والمراد بالمادة مجموع المقدمتين باعتبار اللفظ أو المعنى ليتأتى التقسيم الذي ذكره في خطأ المادة، والمراد بالصورة النظم والهيئة.

قوله: [فالمبتدا]؛ أي الأول الذي هو الخطأ في المادة، وسيذكر مقابله في قوله والثان... إلخ.

١٢٣. فِيْ اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذَا تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيْفِ مَأْخَذَا

قوله:[في اللفظ]؛ أي خطأ في اللفظ وسيذكر مقابله في قوله: وفي المعاني... إلخ فتفطن. قوله:[كاشتراك] مثال لسبب الخطأ لا للخطأ نفسه، وتكلف بعضهم جعله على حذف مضاف، والتقدير: كخطأ اشتراك، ومثال ذلك أن تقول مشيرًا إلى الحيض: هذا قرء، وكل قرء لا يحرم الوطء فيه، وتريد الطهر، ينتج: هذا لا يحرم الوطء فيه؛ فإن الخطأ

في ذلك في مادته بسبب الاشتراك، فإن قيل: الخطأ في هذا البرهان في صورته؛ لأنه لم يتكرر فيه الحد الوسط معنًى فكيف جعلوه من الخطأ في المادة؟ أجيب بأنه لما كان عدم تكرار الحد الوسط معنًى ناشئًا من المشترك الذي هو جزء من أجزاء المادة، جعلوا ذلك الخطأ من الخطأ في المادة وإن كان يصح جعله من الخطأ في الصورة باعتبار عدم تكرار الحد الوسط معنى. انظر كلام الملوي في كبيره. قوله: [أو كجعل ذا تباين... إلخ]، لا يخفى أن (ذا) بمعنى صاحب، فكان حقها الجر بالياء لكنها جاءت هنا بالألف على لغة القصر في الأسماء الستة كذا قال المصنف في شرحه لكن اعترضه سيدي سعيد؛ بأن لغة القصر إنما هي في أب وأخ وحم لا في ذي وفم بلا ميم؛ لأنهما إنما يعربان بالأحرف[1] كما نبه عليه المرادي فكان الأولى أن يبدل ذلك البيت بأن يقول مثلًا:

فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذِي ... تَـبَـايـنٍ مُـرَادِفًـا فِـي الـمـأْخَـذِ

كما نقله الملوي في كبيره، ومثال ذلك أن تقول: هذا سيف مشيرًا إلى غير القاطع، وكل سيف صارم وتريد القاطع، ينتج: هذا صارم، فإن الخطأ في ذلك في مادته بسبب جعل المتباين مثل الرديف في أخذه في المقدمتين كما في قولك: زيد إنسان وكل بشر حيوان، وإنما كان الصارم مباينًا للسيف؛ لأن السيف اسم لما كان على الهيئة المعلومة ولو غير قاطع، والصارم اسم لذلك بقيد أن يكون قاطعًا فبينهما العموم والخصوص بإطلاق فبينهما التباين الجزئي.

قوله: [مثل الرديف مأخذا]؛ أي مثله في الأخذ في المقدمتين.

١٢٤. وَفِـي المَعَانِـيْ لالْتِبَـاسِ الكَاذِبَـهْ ... بِذَات صِدْقٍ فَافْـهَـم المُـخَاطَـبَـهْ

قوله: [في المعاني] مقابل لقوله: في اللفظ كما مر. قوله: [لالتباس الكاذبة بذات صدق]؛ أي لاشتباه القضية الكاذبة بقضية ذات صدق بأن كانت تلك القضية من القضايا

---

(١) الأسماء الستة هي: أب، أخ، حم، فو، ذو، هنو، وقد جمعها ابن مالك في قوله:

أبٌ. أخٌ. حـم كـذاك وهـنـو ... والنَّـقْصُ فـي هـذا الأخـيـر أحـسـن

وَفـي أَبٍ وَتَـالِـيـه يَـنْـدُرُ ... وَقَـصْـرُهـا مِـنْ نَـقْـصِـهـنَّ أَشْـهَـرُ

مـن ذاك ذو إن صـحـبـة ... أبانـا والـفـم حيث الـمـيـم مـنـه بـانـا

انظر ابن عقيل (١/ ٤٥ – ٥٠). ولغة القصر هي: لزوم هذه الأسماء الألف في جميع حالات الإعراب؛ رفعًا، ونصبًا، وجرًّا. والمثال على ذلك: قول الشاعر:

إِنَّ أَبَـاهَـا وَأَبَـا أَبَـاهَـا ... قَـدْ بَـلَـغَـا فـي الـمـجْـدِ غَـايَـتَـاهَـا

الشبيهة بالحق وليست به، واعترض على المصنف في جعله ذلك علة للخطأ في المعنى، بأنه قد يكون علة للخطأ في اللفظ بسبب الاشتراك كما إذا قلت: هذه عين؛ مشيرًا للباصرة وكل عين جارية، وتريد الباصرة، ينتج: هذه جارية؛ فإن الخطأ في ذلك في مادته من جهة اللفظ لالتباس الكاذبة بذات صدق؛ إذ الكبرى كاذبة شبيهة بالصادقة، وقد نص بعضهم على أن ذلك إما من جهة اللفظ وإما من جهة المعنى. وأجيب بأن جعله ذلك علة للخطأ في المعنى لا ينافي أنه قد يكون علة للخطأ في اللفظ على أنه قد يقال: إن قوله: [لالتباس... إلخ] راجع للأمرين؛ أعني الخطأ في اللفظ والخطأ في المعنى، أفاده الملوي في كبيره. قوله: [فافهم المخاطبة]؛ أي الكلام المخاطب به فالمصدر بمعنى اسم المفعول.

١٢٥. كَمِثْلِ جَعْلِ العَـرَضِـيْ كَـالـذَّاتِـيْ	أَوْ نـاتِــجٍ إِحْــدَى الـمُـقَـدِّمَـاتِ

قوله: [كمثل جعل العرضي كالذاتي]، الكاف زائدة أو أن مثل لتأكيد معنى الكاف كما قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] والمراد بالعرضي هنا: ما ثبت للشيء بواسطة غيره، كما فى المتحرك بحركة السفينة، وبالذاتي: ما ثبت للشيء من غير واسطة كما في المتحرك بذاته، ومثال ذلك أن تقول: الجالس في السفينة متحرك وتريد متحرك بالتحرك العرضي، وكل متحرك لا يثبت في موضع، وتريد ما ذكر، ينتج: الجالس في السفينة لا يثبت في موضع، فإن الخطأ في ذلك في مادته من حيث المعنى لالتباس الكاذبة بذات صدق، بسبب جعل العرضي وهو التحرك بحركة السفينة كالذاتي وهو التحرك بالذات.

قوله: [أو ناتج إحدى المقدمات] المراد بالناتج النتيجة، ومثال ذلك أن تقول: هذه نقلة، وكل نقلة حركة، ينتج: هذه حركة، وهي عين إحدى المقدمتين، ومحل ذلك إذا لم يرد الإخبار بأن النقلة تسمى: حركة، وإلا حصلت المغايرة باعتبار ملاحظة التسمية وقد بحث سيدي سعيد في كلام المصنف بأن الخطأ فيما جعلت فيه النتيجة إحدى المقدمات ليس في المعنى لالتباس الكاذبة بذات صدق لصدق كلٍّ من المقدمتين، بل ليس من جهة المادة أصلًا، وإنما هو من جهة أن النتيجة ليست مغايرة للمقدمتين، والواجب أن تكون مغايرة لهما كما عرف في حد القياس، وأجاب الشيخ الملوي في شرحه الكبير؛ حيث قال: « وإذا دققت النظر وجدت إحدى المقدمتين كاذبة؛ لأن فيها حمل الشيء على

نفسه والحمل يقتضي المغايرة، ومغايرة الشيء لنفسه مخالفة للواقع فتكون كاذبة شبيهة بالصادقة فصحَّ جعل ذلك من أنواع التباس الكاذبة بذات صدق. اهـ»، ولا يخفى ما فيه من التكلف.

---

١٢٦. وَالحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ   وَجَعْلُ كالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيْ

قوله: [والحكم للجنس بحكم النوع] اللام فيه بمعنى (على)، ومثال ذلك أن تقول: هذا حيوان وكل حيوان ناطق، ينتج: هذا ناطق، فإن الخطأ في ذلك في مادته من حيث المعنى بسبب الحكم على الجنس بحكم النوع، وبحثه بعض المحققين في كلام المصنف بأنه ليس في ذلك التباس الكاذبة بذات صدق؛ لأن المقدمة التي حكم فيها على الجنس بحكم النوع ليست شبيهة بالصادقة، وإن كانت كاذبة، وحينئذ فلا يصح جعل ذلك من أنواع التباس الكاذبة بذات صدق، قال: ويمكن أن يقال: التباس الكاذبة بذات صدق ليس علة لجميع أنواع الخطأ، بل لمجموعها فافهم. قوله: [وجعل كالقطعي غير القطعي] بجر (غير) بإضافة (جَعْلُ) إليه من إضافة المصدر لمفعوله الأول، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول الثاني، وهو قوله: كالقطعي، وهو جائز لاستكماله الشروط وهي كون المضاف شبيهًا بالفعل في العمل، وكون الفاصل منصوبه وكونه واحدًا، ومثال ذلك أن تقول: هذا ميت وكل ميت جماد، ينتج: هذا جماد، فإن الخطأ في ذلك في مادته من حيث المعنى بسبب جعل غير القطعي كالقطعي، ويأتي في هذا النوع ما ذكر في النوع قبله بحثًا وجوابًا فتفطن.

---

١٢٧. وَالثَّاني كَالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ   وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

قوله: [والثاني]؛ أي الذي هو الخطأ في الصورة. قوله: [كالخروج عن أشكاله] كأن لم يؤت فيه بالحد الوسط، ومثال ذلك أن تقول: كل إنسان حيوان، وكل حجر جماد فإن الخطأ في ذلك في صورته بسبب الخروج عن أشكال القياس. قوله: [وترك شرط النتج]، المراد بالنتج: الإنتاج، ومثال ذلك أن تقول: لا شيء من الإنسان بحجر وكل حجر جماد، فإن الخطأ في ذلك في صورته بسبب ترك شرط إنتاج الشكل، وهو إيجاب الصغرى. وقوله: [من إكماله] يحتمل أن يكون حالًا من (تَرْك)؛ وعليه فالمعنى حال كون ذلك الترك من إكمال الثاني، ويحتمل أن يكون حالًا من شرط؛ وعليه فالمعنى حال

كون ذلك الشرط من إكمال النتج. ولا يخفى ما في ذلك من حسن الاختتام؛ وهو أن يذكر المؤلف شيئًا يشعر بانقضاء المقصود كما في قول بعض الفضلاء:

وَقُـلْ بُـذِلٍّ رَبِّ لَا تَـقْطَـعـنـي عَـنْـكَ بِـقَـاطِـعٍ وَلَا تَـحْـرِمْـنِي

مِنْ سِـرِّكَ الأَبْـهَى المزيـلِ للعَمَى وَاخْتُم بِخَيرٍ يَا رَحِيمَ الرُّحَـمَـا(١)

١٢٨. هَذَا تَـمَامُ الـغَـرَضِ الـمَـقْـصُـودِ مِـنْ أُمَّـهَـاتِ المَنْـطِـقِ المَحْمُودِ

قوله: [هذا تمام... إلخ] المتبادر أن اسم الإشارة عائد لما تضمنه كلامه في قوله: وخطأ البرهان... إلخ من القواعد، وعليه فـ(تمام) بمعنى: متمم، وجوز بعض المحققين أنه عائد لما تضمنه كلامه في هذا المتن من المسائل، وعليه فـ (تمام) بمعنى: جميع، وفيه بُعْدٌ لا يخفى، وقوله: [الغرض]؛ أي ذي الغرض؛ لأن هذا المؤلف ليس غرضًا لشيء آخر، بل هو ذو غرض بمعنى أنه حامل عليه وذلك الغرض هو الرضا مع المقبول كذا قالوا، والظاهر أنه لا حاجة لادعاء الحذف؛ لأنه لا شك أن ما تضمنه كلامه من القواعد غرض له من التأليف فليتأمل. قوله: [المقصود] صفة كاشفة؛ لأن الغرض لا يكون إلا مقصودًا. قوله: [من أمهات المنطق] (مِنْ) إما بيانية أو تبعيضية، والإضافة إما بيانية أو تبعيضية، فيتحصل من ذلك الاحتمالات الأربعة التي تقدمت، والأمهات جمع: أم، أو أمهة على الخلاف في ذلك(٢)، والمراد منها هنا الأصول التي هي القواعد، ولا رد على جعلهما بيانيتين أن هذا المؤلف ليس فيه جميع أمهات المنطق لما تقدم من أن ذلك على سبيل الادعاء والمبالغة. قوله: [المحمود] احترز بهذا الوصف عن المنطق غير المحمود وهو المحشوّ بضلالات الفلاسفة، كذا قال بعضهم وجعله بعضهم لبيان الواقع؛ لأن المنطق محمود في نفسه، واختلاط بعضه بضلالات الفلاسفة لا يصيره مذمومًا؛ لأنه لحاجة التمكن من الرد على الفلاسفة.

١٢٩. قَـدِ انْـتَـهَـى بِـحَـمْـدِ رَبِّ الفَـلَـقِ مَا رُمْـتُـهُ مِـنْ فَـنِّ عِلْمِ المَـنْـطِـقِ

قوله: [انتهى... إلخ] هذا البيت لوالد المؤلف قاله في منامه، وكان قد أخبره بهذا

(١) لم أستدل على قائلها أو مصدرها.

(٢) ذكر الجوهري في الصحاح أن الجمع: أمّات، وأصله: أمَّهة، ومن ثم تجمع على أمَّهات لكونه مفردًا. الصحاح في اللغة، مادة: أمم(١/ ٢٢).

المؤلف فأمر بإدخاله فيه فأدخله رجاء بركته، وإذا كان هذا البيت ليس من كلام المصنف فلا يتوجه عليه الاعتراض بأنه لا حاجة له بعد قوله.

هذا تمام الغرض المقصود على أنه قد يقال: أتى به بعد ذلك؛ لأجل قوله: بحمد رب الفلق فتأمل. قوله: [بحمد رب الفلق] الباء للملابسة ومعنى الحمد: الثناء بالجميل كما هو معروف، والرب يطلق على معان منظومة في قول بعضهم:

قَـرِيـبٌ مُـحِيـطٌ مَـالِـكٌ وَمُـدَبِّـرٌ ... مُـرَبٍّ كَثِيـرُ الخَيـرِ والمَوْلِ للنِّعمِ
وَخَالِقُـنَـا المعْـبُـودُ جَابِرُ كَسْرِنـا ... وَمُصْلِحُنا والصَّاحِبُ الثَّابِتُ القَدَمِ
وَجَامِـعُـنَا والسَّيِدُ احْـفَـظْ فَـهـذِه ... مَعَانٍ أَتَتْ للرَّبِّ فَـادْعُ لِمنْ نَظَمَ[1]

والمناسب منها هنا الخالق، والفلق يطلق على فلق الصبح وعلى جُبٍّ في جهنم كما ذكره بعضهم في تفسير قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾ [الفلق: ١] فليراجع[2]. قوله: [ما رمته]؛ أي الذي، أو شيء أردته وقصدته؛ فـ (ما) موصولة أو موصوفة وقوله: من فن علم المنطق، (من) إما بيانية أو تبعيضية على ما مر، وإضافة فن لما بعده للبيان، وإضافة علم للمنطق من إضافة المسمى إلى الاسم.

١٣٠. نَـظَـمَهُ العَبْدُ الـذَّلِيـلُ المُـفْـتَـقِرْ ... لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيْمِ المُقْـتَـدِرْ

قوله: [نظمه] يطلق النظم في الأصل على إدخال اللآلئ في السلك[3]، والمراد منه هنا: جمع الكلام على وجه التقفية والوزن. وقوله: [العبد]؛ أي المتصف بالعبودية التي هي غاية الخضوع والتذلل، وهذا الوصف أشرف أوصاف الإنسان وأرفعها لما فيه من الإشارة إلى كمال اللّه تعالى واحتياج غيره إليه؛ لدلالته على كمال الخضوع

(١) لم أستدل على قائلها أو مصدرها.

(٢) قال الطبري: اختلف فيه، فقيل: هو سجن في جهنم، الطبري (٢٤/ ٦٩٩)، والقرطبي في (٢٠/ ٢٥٤) قال: الفلق بالكسر: الداهية والقضيب يشق به، وسجن في جهنم.

(٣) وقد ورد هذا المعنى في بيت شعر:

إنَّ الأُولـى أَذَنُـوا بالـمُـصْـطَـفـى ذَكَـروا ... سَـبْـعًـا فَـخُـذْ عَـدَّهـا فـي دُرٍّ مَـنْـظُـومِ

الضوء اللامع (٥/ ٢٦٩)، وكما ورد في ديوان ابن الرومي في رثاء ابنه محمد قوله:

فَـيَـالَـكِ مِـنْ نَـفْـسٍ تَـسَـاقَـطَ أَنْـفُـسٍ ... تَـسَـاقُـطَ دُرٍّ مِـنْ نِـظَـامٍ بِـلَا عَـقْـدِ

ديوان ابن الرومي (١/ ١٣١٧).

والتذلل للمولى تبارك وتعالى؛ ولذا وصف رسول اللّـه ﷺ به في المقامات العلية كمقام الإسراء، ومقام إنزال القرآن ومقام الدعوة إليه قال تعالى: ﴿ سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ ﴾ [الإسراء: ١] ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [الكهف: ١]. ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ ﴾ [الجن: ١٩] إلى غير ذلك، ومن ثم خُيِّرَ ﷺ بين أن يكون نبيًّا ملكًا، وأن يكون نبيًّا عبدًا[١]، فاختار الثاني، ومما ينسب للقاضي عياض.

وَمِمَّا زَادَنِي شَرَفًا وَتِيهًا ... وَكِدْتُ بِأَخْمُصِي أَطَأُ الثُّرَيَّا

دُخُولِي تَحْتَ قَوْلِكَ: يَا عِبَادِي ... وَأَن صَيَّرْتَ أَحْمَدَ لِي نَبِيًّا[٢]

قوله: [الذليل] تأكيد لما يفهم من العبد. قوله: [المفتقر] هو أبلغ من الفقير: لأن معنى المفتقر شديد الاحتياج[٣]، ومعنى الفقير المحتاج[٤] لا لأن بناء المفتقر زائدة على بناء الفقير؛ لأن محل قولهم: زيادة البناء تدل على زيادة المعنى، إذا اتحد نوع الكلمتين كأن يكونا اسمي فاعل أو صفة مشبهة وما هنا ليس كذلك؛ لأن المفتقر اسم فاعل يدل على الحدوث والفقير صفة مشبهة يدل على الدوام، نعم يمكن أن يجعل المفتقر صفة مشبهة بأن يراد منه الدوام. قوله: [لرحمة المولى]؛ أي لإحسانه أو لإرادته؛ لأنه لا يصح إرادة المعنى الأصلي في حقه تعالى وهو الرقة لاستحالته عليه تعالى، وإذا استحال إطلاقها في حقه تعالى باعتبار مبدئها، جاز إطلاقها في حقه تعالى باعتبار غايتها وهي الإحسان أو إرادته وهي على الأول صفةُ فِعْلٍ، وعلى الثاني صِفَةُ ذاتٍ، والمولى يطلق على معانٍ كثيرة؛ منها: الحليف والناصر والحليم الذي لايستفزه الغضب.

قوله: [العظيم]؛ أي عظمة معنوية لاحسية لاستحالته عليه تعالى فإنها تستدعي الجسمية. قوله: [المقتدر] هو أبلغ من القادر؛ لأن معنى المقتدر تام القدرة، ومعنى القادر المتصف بالقدرة ويصح هنا أن يقال؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى لاتحاد نوع الكلمتين المذكورتين، فإنهما اسما فاعل.

---

(١) ورد هذا الخبر في مشكاة المصابيح (٣/ ١٦٢٢)، والزهد لابن المبارك (١/ ٢٦٤)، ومسند أبي يعلى (٨/ ٣١٨)، وقد علق عليه الشيخ الألباني بقوله: ضعيف في السلسلة الضعيفة (٥/ ٦٥).

(٢) انظر الأبيات في خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (١/ ١٦١).

(٣) انظر لسان العرب، مادة: « فقر » (٥/ ٦٠).

(٤) انظر لسان العرب، مادة: « حوج » (٢/ ٢٤٢).

١٣١. الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمنِ   المُرْتَجِيْ مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ

قوله: [الأخضري] نسبة للأخضر جبل بالمغرب، على ما قاله بعض المغاربة، وهذا بيان لنسبته بحسب ما اشتهر على الألسنة، وإلا فهو منسوب للعباس بن مرداس الصحابي المشهور(١) كما قاله المصنف في شرحه. قوله: [عابد الرحمن] إنما زاد الألف في ذلك للوزن، وإلا فاسمه عبد الرحمن ويحتمل أن المصنف لم يرد العلم. قوله: [المرتجي]؛ أي المؤمل مع الأخذ في الأسباب كما يعلم مما مر، ومعمول قوله: المرتجى ما ذكره بقوله: [مغفرة تحيط... إلخ]، وقوله: [وأن يثيبنا... إلخ]. قوله: [من ربه المنان]؛ أي كثير المنِّ الذي هو الإنعام أو تعداد النعم، وهو بالمعنى الثاني مذموم إلا بالنسبة للّه ورسوله ﷺ، واستثنى بعضهم الشيخ والوالد.

١٣٢. مَغْفِرَةً تُحِيْطُ بِالذُّنُوبِ   وَتَكْشِفُ الغِطَا عَنِ القُلُوبِ

قوله: [مغفرة] مأخوذة من الغفر وهو الستر، والمراد بها ستر الذنوب عن أعين الملائكة، قيل مع كونها باقية في الصحيفة لكن لا يؤاخذ بها صاحبها، وقيل مع محوها من الصحيفة من أصلها. قوله: [تحيط بالذنوب] كناية عن كونها تعم جميعها بحيث لا يبقى فرد منها. قوله: [وتكشف الغطا عن القلوب]؛ أي: تزيل الحجاب المحدق بالقلوب، الحائل بينها وبين علام الغيوب الحاصل بسبب اقتراف الذنوب عن تلك القلوب، وفي الكلام استعارة بالكناية، فيكون المصنف قد شبه القلوب بأشياء لها غطاء، وطوى لفظ المشبه به ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو الغطاء، ويصح أن يكون فيه استعارة تصريحية، فيكون قد شبه ما يحصل على القلوب بسبب الذنوب بالغطاء بجامع المنع في كلٍّ، واستعار لفظ المشبه للمشبه، وعلى كلٍّ فالكشف ترشيح إن كان حقيقة في الحسيات فقط كما مر.

١٣٣ وَأَنْ يُثِيْبَنَا بِجَنَّةِ العُلا   فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلا

قوله: [وأن يثيبنا] قد عرفت أنه معطوف على قوله: [مغفرة تحيط... إلخ]، وقوله:

(١) عباس بن مرداس بن أبي عامر بن جارية، أسلم قبل فتح مكة بيسير، وكان من المؤلفة قلوبهم، وممن حسن إسلامهم. انظر خبر قصته في أسد الغابة (١/ ٥٧٧).

[بجنة العلا]؛ أي جنة الدرجات العلا، فالعلا صفة لموصوف محذوف كما قاله بعض المحققين، وهو أولى من قول بعضهم: إنه من إضافة الموصوف للصفة، ولا يخفى أن العلا جمع: عُلْيا بضم العين مع القصر بمعنى العلياء بفتح العين مع المد. قوله: [فإنه أكرم من تفضلا] علة لقوله: [المرتجي... إلخ]، وهذا يقتضى أن لغيره تعالى تفضلًا وكرمًا، وهو كذلك بحسب الظاهر، وأما بحسب الحقيقة فليس التفضل والكرم إلا له تعالى؛ فكلام المصنف بالنظر للظاهر كما قاله بعضهم.

١٣٤. وَكُـنْ أَخِـيْ لِلْمُبْـتَـدِيْ مُسَامِـحَا وَكُـنْ لِإِصْـلاحِ الـفَـسَادِ نَاصِـحَا

قوله: [وكن أخي]؛ أي في الإسلام. وقوله: [للمبتدي مسامحًا]؛ أي من الزلل الذي قد يظهر في هذا التأليف، وقد تقدم أن المبتدي هو الآخذ في صغار العلم، ولا يخفى ما في ذلك وما بعده من تواضع المصنف، حيث جعل نفسه مبتدئًا ولم يأمن من وقوع الزلل في تأليفه. قوله: [وكن لإصلاح الفساد ناصحًا] اللام بمعنى: (في)، والمراد من الفساد الكلام الفاسد والمراد من النصح في ذلك أن لا يكون ببادئ الرأي[1] من غير تأمل وتدبر، بعبارة فيها إساءة أدب، بل يكون بعد إمعان النظر مع التبجيل والتعظيم.

١٣٥. وَأَصْـلِـحِ الـفَـسَادَ بِـالـتَّـأَمُّـلِ وَإِنْ بَـدِيْـهَـةً فَـلا تُـبَـدِّلِ

قوله: [وأصلح الفساد... إلخ] إنما ذكر ذلك بعد قوله: [وكن لإصلاح الفساد... إلخ] للتصريح بأن الإصلاح المطلوب لا بد وأن يكون مصحوبًا بالتأمل، وإن كان يفهم ذلك مما قبله لا بطريق الصراحة، هذا وفي كلام بعض المحققين حمل ما هنا على الإصلاح في صلب المتن، وما قبله على الإصلاح في هامشه. قال: وبهذا يندفع توهم التكرار في كلام المصنف. اهـ.

وهو بعيد جدًا فالمصير إلى الأول. قوله: [وإن بديهة فلا تبدل] ظاهره أن المعنى وإن كان إصلاح الفساد؛ بديهة لا تبدل، لكن الأولى أن المعنى وإن كان الفساد أي ظهوره بديهة... إلخ.

(١) ورد مصطلح: بادي الرأي في سورة [هود: ٢٧]، في قوله: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ ﴾ والمقصود به: الرأي الضعيف الذي نتج عن عدم إعمال الفكر.

١٣٦. إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيحَا لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا

وقوله: [إذ قيل... إلخ] علة لما قبله.وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَآفَتُهُ مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ[1]

وتعبيره بـ (قيل) ليس للتضعيف، بل لمجرد العزو. قوله: [كم مزيف... إلخ] (كم) هنا للتكثير، وتسمى: خبرية، و (مزيف) إما بالجر على أنه تمييز لـ (كم)، أو بالرفع على أنه خبرها، أو بالنصب وإن كان لا يساعده الرسم إلا على طريقة من يرسم المنصوب بصورة المرفوع، وقد روي بالأوجه الثلاثة قول الفرزدق: كَمْ عَمَّةٍ. البيت[2]. قوله: [لأجل كون فهمه قبيحًا] علة لقوله: مزيف... إلخ.

١٣٧. وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصَدِيْ العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِيْ

قوله: [وقل لمن لم ينتصف لمقصدي] أي لمن لم يسلك طريق الإنصاف فيما قصدته من المسائل بل سلك طريق اللوم فيه؛ فاللام بمعنى (في) وقوله: [العذر حق... إلخ]، مقول القول، والمراد من العذر هنا الاعتذار فهو بالمعنى المصدري وإن كان يطلق كثيرًا على ما يعتذر به والمراد بالوجوب هنا التأكيد. قوله: [للمبتدي] اقتصر عليه في الذكر مع أن العذر مطلوب لغيره أيضًا؛ لأن طلبه له أشد.

١٣٨. وَلِبَنِيْ إِحْدَى وَعِشْرِيْنَ سَنَهْ مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ

قوله: [ولبنى إحدى وعشرين سنه] يحتمل قراءته بصيغة التصغير مع تشديد الياء وحذف الهمزة، ويحتمل قراءته بصيغة الجمع مع إسكان الياء مخففة وإثبات الهمزة؛ وعليه فـ(نون) الجمع محذوفة للإضافة. وقوله: [معذرة] مصدر ميمي بمعنى الاعتذار، وقوله: [مقبولة مستحسنه]؛ أي يطلب قبولها واستحسانها، وغرض المصنف طلب

---

(١) لم يسم قائله وهو في تاج العروس، مادة: « أبأ » (١/ ٦٥)، ونسبه صاحب كتاب: « دروس مختصرة في علم العروض » للمتنبي، ولكنه ليس في ديوانه.

(٢) البيت أورده سيبويه في كتابه، وهو من الشواهد النحوية:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

الكتاب (٢/ ٧٢).

وقد فسر البغدادي الروايات الثلاث؛ الرفع والجر والنصب في (عمة) في خزانة الأدب. الخزانة (٦/ ٤٣٩).

المعذرة له فيما يوجد من الزلل في هذا التأليف؛ لكونه ألَّفه وهو ابن إحدى وعشرين سنة، فإن هذا السن يقل في أبنائه من يتقن هذا العلم ويحققه، ولا يخفى أن العذر المطلوب هنا من حيث كونه صغيرًا في السن، وفيما مر من حيث كونه مبتدئًا وأغرب مما وقع المصنف بكثير ما وقع لابن الحاجب من نظمه جمل الخونجي، وهو ابن ست سنين كما صرح بذلك في نظمه.

١٣٩. لا سِيَّمَا فِيْ عَاشِرِ القُرُونِ ذِيْ الجَهْلِ وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ

قوله: [لا سيما... إلخ] اعلم أن هذا التركيب يستعمل ليفيد أولوية ما بعده مما قبله في الحكم، لكن تارة يُذكر بعده اسمٌ نحو: جاءني القوم لا سيما[1] زيد، والمعنى حينئذ: لا مثل الذي هو زيد موجود بين القوم الذين جاؤني، بل هو الأخص منهم بالمجيء إليَّ، وتارة يذكر بعده جار ومجرور مثلًا نحو: أحب زيدًا لا سيما على الفرس، والمعنى حينئذ: خصوصًا على الفرس؛ أي وأخصه بزيادة المحبة خصوصًا على الفرس فـ (لا سيما) بمعنى: خصوصًا، في محل نصب على أنه مفعول مطلق لفعل مقدر والواو الداخلة عليها في بعض المواضع على كلٍّ من الحالتين المذكورتين اعتراضية أفاده الرضي ملخصًا، وعلى الحالة الثانية تنزل عبارة المصنف فإنه لم يَذْكر بعد (لا سيما) اسمًا؛ بل جارًّا أو مجرورًا فهي نظير: أحب زيدًا لا سيما على الفرس؛ فالمعنى خصوصًا في عاشر القرون... إلخ.

قوله: [في عاشر القرون][2]؛ أي من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ولا يخفى أن القرون جمع قرن، وقد اختلف فيه على أقوال كثيرة؛ منها: أنه اسم لقدر معتدل من الزمن[3]، وهو أعدل الأقوال وأحسنها، ومنها أنه اسم لمائة سنة وهو مراد المصنف كما ذكره في شرحه. قوله: [ذي الجهل]؛ أي ذي أهل الجهل بسيطًا كان وهو عدم العلم بالشيء أو مركبًا، وهو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه. وقوله: [والفساد]؛ أي الخروج عن الحالة المستقيمة. وقوله: [والفتون] جمع: فتنة؛ وهي الشر الذي يفتتن به، وإذا كان هذا حال القرن العاشر، فما بالك بما بعده من القرون التي

---

(١) هذا التركيب مركب من (لا) النافية للجنس، و (سي) التي للتشبيه، و (ما) المصدرية.

(٢) أي في القرن العاشر الهجري.

(٣) انظر الفرق في اختلاف العلماء في تسمية القرن (١/ ٣٠٦).

انتشرت فيها الفتن وكثرت فيها المحن وذهب فيها العلماء الأعلام، وظهرت الجهلاء اللئام، نسأل اللّـه تعالى أن يوفقنا لما يرضيه على الدوام بجاه سيدنا محمد خير الأنام وآله وصحبه الغر الكرام[١].

١٤٠. وَكَـانَ فِـيْ أَوَائِـلِ الـمُـحَـرَّمِ تَـأْلِـيْـفُ هَـذا الـرَّجَـزِ الـمُـنَـظَّـمِ

قوله: [وكان في أوائل المحرم]؛ أي في الأزمنة التي هي أوائل المحرم، وإنما سمي الشهر المعروف بالمحرم لتحريم القتال فيه في صدر الإسلام[٢]. وقوله: [تأليف... إلخ] فاعل (كان) بناء على أنها تامة كما هو المتبادر، ومعنى التأليف: ضم شيء إلى شيء على وجه فيه أُلفة بضم الهمزة، ومراده بالرجز المنظوم من بحر الرجز الذي أجزاؤه (مستفعلن) ست مرات، ولعل المراد بالنظم تام النظام لا المنظوم وإلا لم يكن له فائدة بعد قوله: [هذا الرجز] فليتأمل وليراجع.

١٤١. مِـنْ سَـنَـةِ اِحْـدَى وَأَرْبَـعِـيْـنَـا مِـنْ بَـعْـدِ تِـسْـعَـةٍ مِـنَ الـمِـئِـيْـنَـا

قوله: [من سنة إحدى وأربعينا] أي حال كون أوائل المحرم من سنة... إلخ، أو حال كون المحرم من سنة... إلخ؛ فقوله: [من سنة... إلخ] حالٌ من الأوائل أو من المحرم. وقوله: [إحدى وأربعينا] بدل أو عطف بيان، لكن لا بد أن يراد آخر سني إحدى وأربعين حتى يصح ذلك، نعم على القول بإثبات بدل الكل من البعض لا يحتاج إلى ما ذكر. قوله: [من بعد تسعة من المئينا] أي حال كون الإحدى والأربعين من بعد... إلخ، فهذا التأليف كان في المائة العاشرة فهو في عاشر القرون كما قدمه المصنف بناء على القول بأن القرن اسم لمائة سنة كما مر.

١٤٢. ثُـمَّ الـصَّـلاةُ وَالـسَّـلامُ سَـرْمَـدَا عَلَى رَسُـولِ اللَّهِ خَـيْـرِ مَـنْ هَدَى

قوله: [ثم الصلاة والسلام... إلخ] ثم للترتيب الذِّكْري. وقوله: [سرمدًا]، أي دائمًا وقوله: [على رسول اللّـه] من المعلوم أن الرسول أخص من النبي؛ لأن معنى الرسول: إنسان، أوحي إليه بشرع يعمل به، وأُمِرَ بتبليغه. ومعنى النبي: إنسان أوحي إليه بشرع

(١) فما بال قرننا نحن الآن منذ أن قال المصنف والشارح هذا الكلام ونحن في القرن الخامس عشر الهجري!!
(٢) سورة [البقرة: ٢١٧].

يعمل به، وإن لم يؤمر بتبليغه هذا هو المشهور، وقيل: إنهما مترادفان، وقيل غير ذلك، كما أوضحناه في غير هذا المحل. قوله: [خير من هدى]؛ أي خير من هدى الناس إلى اللـّه تعالى، وإذا كان ﷺ خير من ذكر كان خير غيره بالأولى.

١٤٣. وَآلِـهِ وَصَـحْـبِـهِ الـثِّـقَـاتِ   الـسَّـالِـكِـيْـنَ سُـبُـلَ الـنَّـجَـاةِ

قوله: [الثقات] جمع: ثقة بمعنى: الموثوق به. وقوله: [السالكين سبل النجاة]؛ أي المتبعين طرق النجاة؛ أعني الأمور الموصولة إليه كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكالصلاة والصوم والزكاة إلى غير ذلك من سائر المأمورات والمنهيات، وفي كلام المصنف استعارة بالكناية فيكون المصنف قد شبه النجاة بشيء له سبل حسية وطوى لفظ المشبه به، ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو السبل، ويصح أن يكون فيه استعارة تصريحية فيكون قد شبه طرق النجاة التي هي الأمور المذكورة بالسبل الحسية واستعار لفظ المشبه به للمشبه وعلى كُلٍّ فالسلوك: ترشيح.

١٤٤. مَـا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّـهَـارِ أَبْـرُجَـا   وَطَلَعَ البَدْرُ المُـنِـيْـرُ فِـيْ الدُّجَـى

قوله: [ما قطعت شمس النهار... إلخ]؛ أي مدة قطع شمس النهار... إلخ. وقوله: [وطلع البدر... إلخ]؛ أي ومدة طلوع البدر... إلخ، فـ(ما) مصدرية ظرفية، والغرض من ذلك التعميم في جميع الأوقات على طريق الكناية كما هو عادة العرب. وقوله: [أبرجا] جمع برج، وهو وإن كان جمع قلة لكن المراد منه الكثرة؛ لأنها اثنا عشر: الحمل والثور والجوزاء والسرطان والأسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والجدي والدلو ويقال: الدالي والحوت[1]، وقد أشار لذلك بعضهم بقوله:

حَـمَـلَ الـثَّـورُ جَـوْزَةَ السَّـرَطَانِ   وَرَعَى اللَّـيْـثُ سُـنْـبُـلَ الـمِـيَـزانِ

وَرَمَـى عَـقْـرَبٌ بِـقَـوسٍ لجـدْيٍ   نَـزَحَ الـدَّلْـوُ بِـرْكَـةَ الـحِـيـتَـانِ[2]

وهذه الأبرج هي أجزاء دائرة الفلك الثامن، الذي هو فلك الثوابت، وهو المسمى: بالكرسي، وتوضيح ذلك أن الحكماء قسموا الفلك المذكور اثني عشر قسمًا وهي

(١) انظر الزيج (ص٢)، ومروج الذهب (١/ ١٣٤).
(٢) شرح قصيدة ابن القيم (٢/ ١١٥).

الأبرج المذكورة، ثم أن الشمس لا تفارق مسامتة[١] هذه الدائرة أصلًا مع كونها في فلكها؛ الذي هو السماء الرابعة فإذا فارقت برجًا من تلك الأبرج وابتدأت في مسامتة ما يليه يقال: قطعت برج كذا، وحلت في برج كذا وهكذا، واعلم أن المراد أنها تقطع ذلك بسيرها الذاتي وهو سيرها إلى جهة المشرق لا بسيرها العرضي وهو سيرها إلى جهة المغرب، وهو الظاهر لنا ووجه تسميته بذلك أنه عرض لها من حركة الفلك الأعظم؛ لأنه يتحرك بحركة جميع ما احتوى عليه من الأفلاك وما فيها من الكواكب، هذا وقد اختلف المراد بالبروج في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّٰهَا لِلنَّٰظِرِينَ﴾ [الحجر: ١٦] على أقوال أَحْسَنُهَا ما قاله عطية من أن المراد بها « قصور في السماء »[٢]، وقال مجاهد: « المراد بها: النجوم العظام »[٣]، وقال أبو إسحاق: النجوم السبعة التي هي الكواكب السيارة، وهي زحل وهو في السماء السابعة، والمشترى وهو في السماء السادسة، والمريخ وهو في السماء الخامسة، والشمس وهي في السماء الرابعة، والزهرة وهي في السماء الثالثة، وعطارد وهو في السماء الثانية، والقمر وهو في السماء الأولى، وقد جمعها بعضهم في قوله:

زُحَلُ شَرَى مَرِّيخهِ مِنْ شَمْسِهِ   فَتَزَاهَرَتْ لِعَطَارِدِ الأَقْمَارُ[٤]

وهي على هذا الترتيب كما علمت. قوله: [وطلع البدر]؛ أي القمر ليلة تمامه وإن لم يكن في ليلة أربع عشرة، وقولُهُمْ: البدر هو القمر ليلة أربعة عشرة تقريبيٌّ، وقوله: [المنير]، صفة لازمة؛ إذ البدر لا يكون إلا منيرًا؛ لأن المخسوف لا يسمى: بدرًا. قوله: [في الدجا] جمع: دجية بضم الدال وسكون الجيم، وهي الظلمة كما في القاموس[٥].

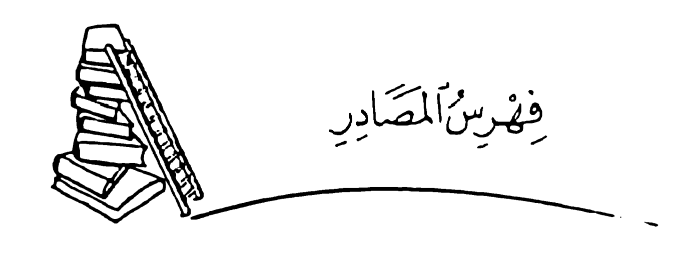
وهذا آخر ما يسَّره اللّـه تعالى على هذا المتن النفيس النافع لكل من أراد المطالعة أو التدريس، وكن يا أخي غير مقاصر، لمن هو في العلوم قاصر، والتمس عذرًا عمَّا وقع منه من الهفوات، فإن الحسنات يذهبن السيئات، والحمد للّـه على كل حال، ونشكره على حسن الكمال، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ذي المجد والأفضال، وعلى

---

(١) أي تقصُّد وتعمُّد، أساس البلاغة (ص٣٠٦).
(٢) انظر تفسير المحرر الوجيز لابن عطية، [سورة الحجر: ١٦]، (٤/ ١٢٢).
(٣) انظر تفسير مجاهد (٢/ ٥٢٧).
(٤) لم أستدل على قائله.
(٥) القاموس المحيط، مادة: « دجى » (١/ ١٦٥٤).

أصحابه وآله خير آل، وكان الفراغ من جمع هذه الحاشية النفيسة في أوائل جمادى الأولى من شهور سنة (١٢٢٦) من الهجرة المنيفة، على صاحبها صلوات وتحيات شريفة، ولا حول ولا قوة إلا باللَّه العلي العظيم وهو حسبي ونعم الوكيل، وصلى اللَّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

* * *



- القرآن الكريم.
- كتب السنة الستة.
كتب تخريج الأحاديث:
- السلسلة الصحيحة و الضعيفة للألباني.
- تخريج الأحاديث للشيخ عبد القادر الأرناؤوط.

١ - أخبار النحويين، عبد الواحد بن عمر بن محمد. تحقيق: مجدي فتحي السيد، ط١ (١٤١٠هـ)، دار الصحابة للتراث- طنطا.

٢ - إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني. تحقيق: أ.د/ شعبان محمد إسماعيل، ط٣- دار السلام للنشر والتوزيع - مصر.

٣ - أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير. دون تاريخ.

٤ - الإشارات و التنبيهات، أبو علي بن سينا. تحقيق : سليمان دنيا، ط٢ - دار المعارف - مصر.

٥ - الإصابة في تميز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد علي البجاوي، ط١ (١٤١٢هـ)، دار الجيل - بيروت.

٦ - الأعلام، خير الدين الزركلي. ط١٣ (١٩٩٨م)، دار العلم للملايين - بيروت.

٧ - اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، محمد علي الببلاوي. تحقيق: إدوارد فنديك، (١٨٩٦م)، دار صادر - بيروت.

٨ - الانتصار في الرد على الجبرية الأشرار، يحيى بن أبي الخير العمراني. تحقيق: سعود بن عبد العزيز، ط (١٩٩٩م)، أضواء السلف - الرياض.

٩ - الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - دمشق.

١٠ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن رشد القرطبي. دار الفكر - بيروت.

١١ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني. تحقيق: محمد حسن حلان، ط١ (٢٠٠٦م)، دار ابن كثير - بيروت.

١٢- بلغة السالك لأقرب المسالك، أحمد الصاوي. تحقيق: محمد عبد السلام شاهين. ط١ (١٤١٥هـ)، دار الكتب العلمية - لبنان.

١٣ - تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي. تحقيق: مجموعة علماء، دار صادر - بيروت.

١٤ - تاريخ الآداب العربية، الأب لويس شيخو. دار العلم للملايين - بيروت.

١٥ - تجريد المنطق، نصير الدين الطوسي. دون تاريخ.

١٦ - تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، عمر بن علي الوادياشي. تحقيق: عبد الله بن عساف اللحياني، ط١ (١٤٠٦هـ)، دار حراء - مكة المكرمة.

١٧ - التقريب لحد المنطق، أحمد بن علي بن حزم. تحقيق: أ.د/ إحسان عباس، ط٢ (١٩٨٧م)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت.
١٨ - جمع الجوامع، أبو عبد الله محمد بن عبد الله السيوطي. دون تاريخ.
١٩ - حاشية الجمل على شرح المنهج، أبو زكريا الأنصاري وسليمان الجمل. دار الفكر - بيروت.
٢٠ - حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان. دار الفكر - بيروت.
٢١ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني. ط٤ - دار الكتاب العربي - بيروت.
٢٢ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، تقي الدين داود المحبي. دار صادر - بيروت.
٢٣ - دستور العلماء، القاضي عبد النبي الأحمد نكري. تعريب: حسن هاني فحص (فارسي)، ط١ (١٤٢١هـ). دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٤ - الزيج، محمد بن جابر بن سنان الحراني. دون تاريخ.
٢٥ - سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، ط٩ (١٤١٣هـ). دار الرسالة - بيروت.
٢٦ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري المعروف بابن العماد. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط. ط١ (١٤٠٦هـ). دار ابن كثير - دمشق.
٢٧ - شرح ابن عقيل، بهاء الدين ابن عقيل. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر - سوريا.
٢٨ - طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن عبد الله أبو بكر السيوطي. ط١ (١٤٠٣هـ). دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٩ - طبقات الصوفية، أبو عبد الرحمن حسين الأزدي. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١ (١٩٩٨م). دار الكتب العلمية - بيروت.
٣٠ - طبقات الفقهاء، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي. تحقيق: خليل الميس، دار القلم - بيروت.
٣١ - العبر في خبر من غبر، شمس الدين الذهبي. تحقيق: أ.د/ صلاح الدين المنجد، ط٢ (١٩٨٤م) مطبعة حكومة الكويت - الكويت.
٣٢ - الفتوحات المكية في معرفة الأسرار الملكية، محيي الدين بن عربي. ط١ (١٩٩٨م)، دار إحياء التراث العربي - القاهرة.
٣٣ - الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي. تحقيق: محمد فتحي النادي، ط١ (٢٠١٠م) دار السلام - القاهرة.
٣٤ - القانون، ابن سينا. حققه ووضع حواشيه: محمد أمين الضناوي. دون تاريخ.
٣٥ - كشف الظنون عن أسامي الفنون، حاجي خليفة. دار صادر - بيروت.
٣٦ - لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور. ط١، دار صادر - بيروت.
٣٧ - اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي الدمشقي. تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد عوض، ط١ (١٤١٩هـ). دار الكتب العلمية - بيروت.
٣٨ - المحلى، ابن حزم. تحقيق: لجنة إحياء التراث، دار الأفاق الجديدة - مصر.
٣٩ - معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة. مكتبة المثنى، بيروت.
٤٠ - المقتضب، محمد بن العباس المبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون

الإسلامية – القاهرة.

٤١ – الملل و النحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني. تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة– بيروت.

٤٢ – مناقب الأسد الغالب، ابن الجزري. تحقيق: طارق طنطاوي، مكتبة القرآن – القاهرة.

٤٣ – المنطق، ابن سينا. دون تاريخ.

٤٤ – ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي. تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط١ (١٩٩٥م). دار الكتب العلمية – بيروت.

٤٤ – النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبو المحاسن بن تغري بردي. وزارة الثقافة – مصر.

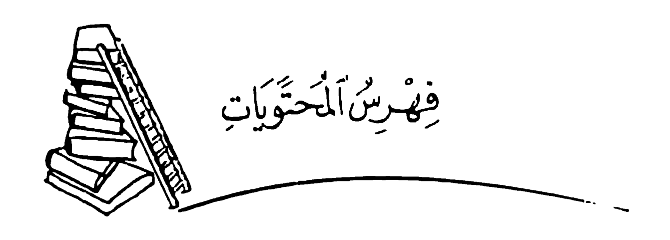
٤٥ – نقد الشعر، قدامة بن جعفر. دون تاريخ.

٤٦ – النور السافر عن أخبار القرن العاشر، عبد القادر العيدروسي. ط١ (١٤٠٥هـ). دار الكتب العلمية – بيروت.

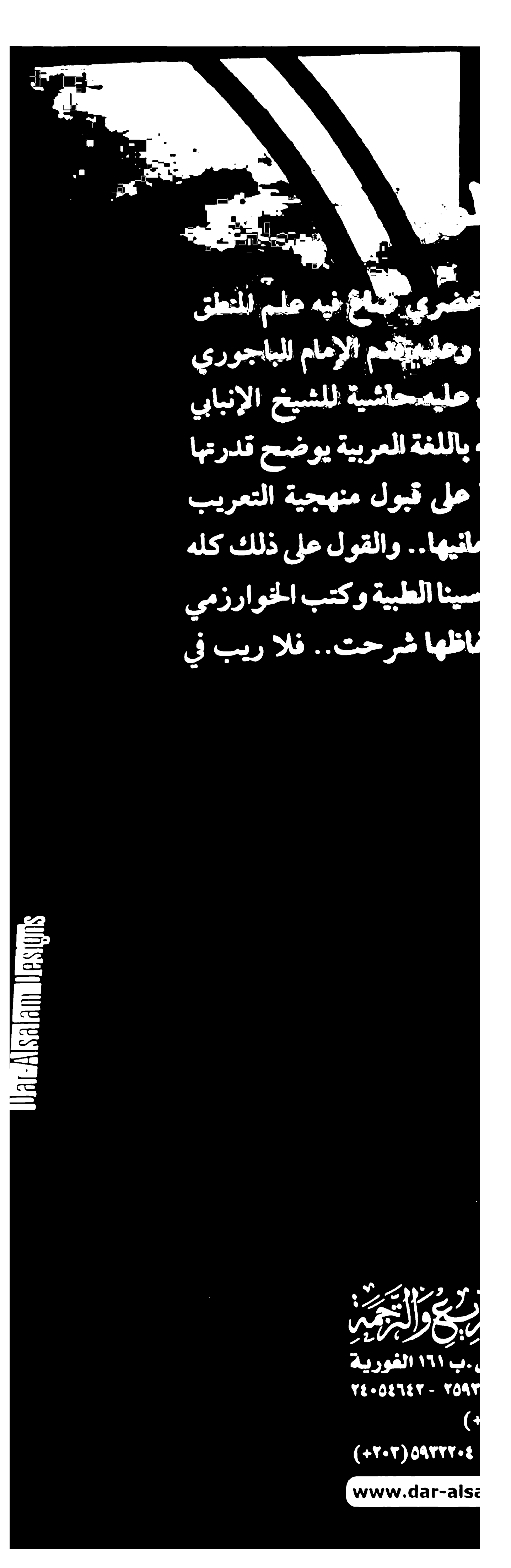
٤٧ – نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، محمد بن علي الشوكاني. دار الجيل – بيروت.

٤٨ – وفيات الأعيان، ابن خلكان. تحقيق: أ.د/ إحسان عباس، دار الثقافة – بيروت.

* * *


فِهْرِسُ المُحْتَوَيَاتِ

* * *


عضري جامع فيه علم المنطق
وعليه نظم الإمام الباجوري
عليه حاشية للشيخ الإنبابي
باللغة العربية يوضح قدرتها
على قبول منهجية التعريب
عانيها.. والقول على ذلك كله
سينا الطبية وكتب الخوارزمي
ظها شرحت.. فلا ريب في
Dar-Alsalam Designs
ريع والترجمة
.ب ١٦١ الغورية
٢٤٠٥٤٦٤٢ - ٢٥٩
(+٢٠٢)٥٩٣٢٢٠٤
www.dar-alsa